جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية / الدراسات العليا

الوجه النحويّ المُتَكلَّف
في
الشاهدِ الشعريّ

أطروحة قدَّمها

مهند ناصر حسين الخزعليّ

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة بابل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية/ لغة.

بإشراف

الأستاذ الدكتور

أمين عبيد جيجان الدليميّ

١٤٤٤ هـ ٢٠٢٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

[سورة ص آية ٨٦]

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المشرف

أشهد أنَّ الأطروحة الموسومة بـ(**الوجه النحوي المُتَكَلَّف في الشاهد الشعري**) التي قدَّمها الطالب (**مهنَّد ناصر حسين**) قد أُعدَّت بإشرافي في قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة بابل، وقد استوفت خطّتها استيفاءً تامًّا يؤهلها للمناقشة، وهي من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية / اللغة.

(المشرف)

الإمضاء:

الاسم: أمين عبيد جيجان

الدرجة العلمية: أستاذ

التأريخ: / / ٢٠٢٣.

بناءً على التوصيات المتوافرة، أرشّح هذه الرسالة للمناقشة.

(رئيس قسم اللغة العربية)

الإمضاء:

الاسم: حمزة خضير القريشي

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد

التأريخ: / / ٢٠٢٣.

إقرار اللجنة

نحن ـ رئيس لجنة المناقشة وأعضاءها ـ نشهد أنَّنا اطلعنا على الأطروحة الموسومة بـ **(الوجه النحوي المُتكَلَّف في الشاهد الشعري)** التي أعدّها الطالب (**مهند ناصر حسين**)، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها، وفي ما له علاقة بها، ونرى أنَّها جديرة بالقبول لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية/ اللغة، بتقدير (جيد جداً عالٍ)

الإمضاء :

الاسم: أ.د. صباح عطيوي عبود

التاريخ : ١١/ ١٠/ ٢٠٢٣

(رئيس اللجنة)

الإمضاء:

الاسم :أ.د. صالح كاظم عجيل

التاريخ : ٨ /١٠/ ٢٠٢٣

(عضواً)

الإمضاء :

الاسم: أ.د. مصطفى كاظم شغيدل

التاريخ : ١٠/٥/ ٢٠٢٣

(عضواً)

الإمضاء: ١١/

الاسم : شعلان عبد علي سلطان

التاريخ : ٤ /١٠/ ٢٠٢٣

(عضواً)

الإمضاء :

الاسم: أ.د. أمين عبيد جيجان

التاريخ : / / ٢٠٢٣

(عضواً و مشرفًا)

الإمضاء:

الاسم : أ.م.د. نزار عبد اللطيف صبر

التاريخ : ١١/ ١٠/ ٢٠٢٣

(عضواً)

أقرَّ مجلس الكلية بما جاء في قرار لجنة المناقشة وأمضاه

الإمضاء:

الاسم: أ.د. علي عبد الفتاح الحاج فرهود

التأريخ: ١١ / ١٠/ ٢٠٢٣

(عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية)

الإهداء

لأَيِّ جَمِيلٍ مِنْ جَمِيلِكَ أَشْكُرُ وَأَيّ أَيَادِيكَ الجَلِيلَةِ أَذْكُرُ

إلى

من كان له الفضل في مسيرتي الدراسية، وحرصَ على إكمال دراستي،

فشجعني وأعانني، وساندني،

أخي العزيز مشتاق ناصر الخزعلي ..... حفظه الله ووفقه لكل خير

وإلى

أولادي وقرَّة عيني: علي، وعباس، وحسين، وملاك..

أهدي أطروحتي هذه

شكر وتقدير
بـعدَ شكر الله عزَّ وجلّ

أسجِّلُ كلمة شكرٍ وتقديرٍ لشيوخي الأفاضل في قسم اللغة العربية؛ لما بذلوه من جهدٍ، وما قدموه من عونٍ، وأنا مدينٌ لهم في كلِّ حرف كتبته. فأحسن الله إليهم جميعًا ووفقهم لكل خيرٍ وصلاح .

وأشكرُ رئيسَ قسم اللغة العربية الأستاذ المساعد الدكتور حمزة خضير القريشي، إذ كان له الأثر الطيب في مواصلتي طريق البحث، جزاه الله خير جزاء العاملين

والشكر والدعاء إلى أمي الغالية وأخي الكبير هيثم ناصر وعمِّي حسن عصفور وأخواتي الثلاث، حفظهم الله جميعًا، وأستميحهم عذرًا في الانصراف إلى البحث والانشغال به دونهم .

والشكر موصول إلى كل من دعا لي بالنجاح والسداد أو سألَ عن دراستي أو قدَّم لي نصيحةً أو ذكرني في مجلسِ علمٍ. أسألُ الله أنْ يجازيهم الجزاء الجميل.

المُحتَوَيَاتْ

العنوان	الصفحة
مقدمة	س _ ص
التمهيد: الوجه النحويّ المُتَكَلَّف: مفهومه ودواعيه ومظاهره وسماته	١٦-٣٩
مفهوم التَّكَلُّف	١٦
دواعي الوجه النحويّ المُتَكَلَّف	٢١
مظاهر الوجه النحويّ المُتَكَلَّف	٢٦
سمات الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في المدونات النحوية	٣١
صلة الوجه النحويّ المُتَكَلَّف بالأحكام النقدية الأخرى	٣٤
صلة الوجه المُتَكَلَّف بالشاهد الشعري	٣٨
الفصل الأول: الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في المرفوعات	٤٠-١٠٧
المبحث الأول: الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في المبتدأ والخبر	٤١-٦٧
دخول (لو) على الجملة الاسمية	٤١
جواز حذف المبتدأ إذا أخبِرَ عنه بمصدر	٤٧
الاخبار عن الذات بالمصدر	٥١

استتارُ الضَّميرِ وبروزُه في الخبر المشتقّ إذا جرى على غير صاحبه	٥٦
الفاعل أو نائبه اللذان يسَّدان مسد الخبر	٦١
حذف الخبر	٦٥
المبحث الثاني: الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في مرفوعات النواسخ	٦٨– ٩١
إضمار (كان) المعَّوض عنها بـ(ما)	٦٨
زيادة كان مع اسمها	٧٢
العطف بالرفع على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر	٧٦
دخول (ما) على إنّ وأخواتها	٨١
مجيء خبر (إنَّ) جملة طلبية	٨٤
إلغاء عمل أفعال القلوب	٨٨
المبحث الثالث: الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في الفاعل	٩٢– ١٠٧
المطابقة العددية بين الفعل والفاعل	٩٢
تقديم الفاعل على فِعله أو ما في تأويله	٩٧
تقديم الفاعل المحصور بـ(إلَّا)	١٠١
عَوْدُ الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر	١٠٤

الفصل الثاني: الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في المنصوبات	١٠٨ -١٨٢
المبحث الأول: الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في المفعولات	١٠٩ -١٢٤
المفعول المطلق الموافق لعامله لفظاً أو معنًى	١٠٩
تقديم المفعول به على فعله المشغول عنه بضميره	١١٤
عامل النصب في المفعول له	١١٧
احتمال العطف والمعية في الاسم المنصوب الواقع بعد الواو	١٢١
المبحث الثاني: الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في منصوبات النواسخ	١٢٥ -١٣٩
تقديمُ معمولِ خبر الفعل الناسخ على الاسم	١٢٥
عمل (ما)المشبهة بليس مع انتقاض نفيها بـ(إلَّا)	١٣٠
نصب خبر (إنَّ) وأخواتها	١٣٥
المبحث الثالث: الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في الحال والتمييز	١٤٠ -١٥٨
وقوع المعرَّف بـ(أل) حالاً	١٤١
تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر الأصلي	١٤٥
وقوع الجملة حالاً من المعرَّف بـ(أل الجنسية)	١٤٧
تقديم التمييز على عامله	١٥١

تعريف التمييز وتنكيره	١٥٥
المبحث الرابع: الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في النداء	١٥٩-١٧١
نداء المعرف بـ(أل)	١٥٩
الجمع بين الياء والميم في نداء لفظِ الجلالة	١٦١
المنادى المفرد الموصوف بغير ابن وابنة	١٦٣
الاختصاص الذي يجري على طريقة النداء	١٦٥
تكرار المنادى مع إضافته	١٦٧
حذف المنادى	١٦٩
المبحث السادس: الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في المنصوبات من المصادر	١٧٣- ١٨٢
إعمال المصدر المعرَّف بـ(أل)	١٧٣
إعمال ضمير المصدر	١٧٧
نصب الاسم بعد المصدر الميمي	١٧٩
الفصل الثالث: الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في المجرورات والتوابع ومسائل أخر	**١٨٣- ٢٦٤**
المبحث الأول: الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في المجرورات	١٨٣-٢١٠
الجر بـ(لعَلَّ)	١٨٤

دلالة (رُبَّ) من السياق على الاستقبال	١٨٨
اجتماع واو القسم وواو العطف	١٩١
إضافة العلم إلى المعرفة	١٩٦
إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى	١٩٩
إضافة (نِعمَ وبِئسَ) لفاعليهما	٢٠٣
الجر بالجوار	٢٠٦
المبحث الثاني: الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في التوابع	٢١١– ٢٣٨
تقديم النعت على المنعوت	٢١٢
نعت الضمير	٢١٥
العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار	٢١٨
العطف على المعنى	٢٢٢
إبدال الاسم الظاهر من الضمير (بدل كل من كل)	٢٢٩
توكيد النكرة	٢٣٤
المبحث الثالث: الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في مسائل أخر	٢٣٩– ٢٦٤
استعارة الضمير	٢٣٩

تفريغ (إلَّا) مع المصدر المؤكد للفعل	٢٤٤
وقوع الفعل الماضي حالاً من دون اقترانه بـ(قد)	٢٤٩
نصب الفعل المضارع بعد (كما)	٢٥٣
نصب الفعل المضارع بعد (فاء السببية) من دون أن يسبق بنفي أو طلب	٢٥٩
الخاتمة	٢٦٥
المصادر والمراجع	٢٦٨-٢٩٦

مقدّمة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ لِلهِ الأوَّل بِلا أوَّلٍ كانَ قَبْلَهُ، والآخِرِ بِلا آخِرٍ يَكُونُ بَعْدَهُ، الَّذي قَصُرتْ عَنْ رُؤْيَتِهِ أبْصارُ النّاظِرينَ وعَجَزَتْ عَنْ نَعْتِهِ أوْهامُ الواصِفينَ، والصلاةُ والسلامُ على خاتمِ النبيينِ وسيدِ الخلقِ أجمعين، أبي القاسم محمّد، وعلى آله الطيبين الطاهرين.

أما بعدُ.

فإنَّ للشاهدِ الشعريّ أهميةً كبيرةً في علمِ اللغةِ العربية، فهو يمثّلُ رافدًا مهمًا من روافدِ النحويين في بناءِ القاعدةِ النحوية؛ لاسيّما إذا كانت هذه الشواهد صادرةً عن أفواه الشعراء الذين يُحتجُّ بشعرهم؛ لأنَّ الشعر ديوان العرب، وبه يستعانُ في تفسيرِ المسائل النحوية وفهمِ مفرداتِها، ولذلك اتّخذهُ النحويون على اختلافِ مذاهبهم مصدرًا رئيسًا من مصادر الاحتجاج التي بنوا عليها قواعدَهم واستخلصوا منها أصولَهم، فلم يتركوا حكمًا أو رأيًا أو قاعدةً أو مسألةً إلَّا وانتقوا لها أفصحَ الشواهد المروية عن العرب الخُلَّص؛ للاستدلالِ على صحَّة تلك القاعدة أو المسألة، فجاءت مصنفاتهم زاخرةً بأنواع الشواهد الشعرية، ومن هذه الشواهد ما كانت القاعدة النحوية مساوقةً له، ومنها ما خرجَت عنه القاعدة النحوية التي احتكمَ إليها النُّحويون، ولكنَّه يمثّلُ جانبًا واسعًا من الأداء اللّغويّ، ما جعلَ النحوي يلجأ إلى ليّ عنقِ الشاهدِ الشعري ليتوافق مع القواعد النحوية الموضوعة؛ لأنَّ النحوي لا يتحرج من تأويل الشاهد الشعري واخضاعِه للقاعدة، ولذلك تكمن مشكلة الدراسة في توّلدِ وجوهٍ نحويةٍ غايةٍ في البعد، يجعلها في كفَّة المشكل الذي يصعب قبوله والاقتناع به، فيُحكَم على هذه التأويلات والوجوه بالتَّكَلُّف، وهذا ما دعاني إلى اختيار هذه الدراسة الموسومة بـ(الوجه النحويُّ المُتَكَلَّف في الشاهد الشعريّ)، وتهدف الدراسة في بيانِ التَّكَلُّف الحاصل في بعض الوجوه النحويَّة التي تتطلبُ كدًّا ذهنيًا لتفسيرها؛ بسبب الحذوفات والتقديرات الزائدة التي أوجدتْها الصناعة النحوية، وإبرازِ الدافعِ من وصف الوجه النحويّ المُتَكَلَّف، وبيانِ

مظاهرِهِ وأسبابِهِ وسماته، وأثرِ إقصاء المعنى في بروزِ الوجه النحوي المتَكَلَّف، وأثرِ الاختلافِ المذهبي في وصف الوجه النحوي بالتَكَلُّف، وغير ذلك من الأهداف المعرفية التي سنجيبُ عليها في أثناء الدراسة.

ويرد التَّكَلُّفُ في ميدان الدراسات النحوية، عندما ينتقدُ أحدُ النحويين وجهًا نحويًا لنحويٍّ آخر يعاصره في الزمن أو ينتمي لعصر سبقَ عصرَه، فيجدُ في ذلك الوجه حذفًا لا حاجةَ له، أو تقديمًا وتأخيرًا أو تقديرًا، أو مخالفةً في اللفظ أو المعنى، ونحو ذلك، فيصدرُ عن ذلك النحويِّ حكمٌ ويصفه بالتَّكَلُّف.

قامت الدراسةُ على تمهيدٍ وثلاثةِ فصولٍ وخاتمةٍ، ذكرتُ في التمهيدِ (الوجه النحويّ المُتَكَلَّف: مفهومه ودواعيه ومظاهره وسماته)، وخصَصْتُ الفصل الأول بدراسة (الوجه النحوي المُتَكَلَّف في المرفوعات)، ومنها: الوجه النحويُّ المُتَكَلَّف في المبتدأ والخبر، وفي مرفوعات نواسخِ الابتداء، وفي الفاعل، ودرستُ في الفصل الثاني (الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في المنصوبات)، ومنها: الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في المفعولات، وفي منصوبات النواسخ، وفي الحال والتمييز، وفي النداء، وفي المنصوبات من المصادر، وتناولتُ في الفصل الثالث (الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في المجرورات وفي والتوابعِ ومسائلَ أُخر)، ومنها: الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في حروف الجر، وفي الإضافة، وفي المجاورة، و الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في النعت، وفي العطف، وفي البدل، وفي التوكيد، والوجه النحوي المُتَكَلَّف في استعارة الضمير، وغير ذلك، وأوردتُ في الخاتمة أبرز النتائج التي توصَّلتُ إليها، وسردتُ بعدها قائمة بأسماء المصادر التي اعتمدتُ عليها في الدراسة.

إنَّ قيامَ النحويين بوضعِ القواعدِ النحوية للغة العربية، يعدُّ عملًا فذًّا، ولا يمكنُ تغاضيه أو تجاهله، وما أقومُ به لا يقللُ من عملِ أولئك الأعلام إنَّما هو جمعٌ وتحليلٌ لانتقاداتِ النحويين لبعض التقديرات والتوجيهات المُتَكَلَّفة التي لا تمت لواقع اللغة بصلة، ولذلك كان منهجي في مفاصل الدراسة

وموضوعاتها أنْ أعرِض المسألة النحوية المراد دراستها، وأبينُ آراءِ النحويين فيها، ثمَّ أذكرَ الشاهد الشعري الذي استدلَّ به النحويون على تلك المسألة، وبيان موطن الشاهد فيها، وبعد ذلك أسردُ الأوجه النحوية المحتملة لموطن الشاهد التي ذكرها النحويون على اختلافِ مذاهبهم، والوجه المُتَكَلَّف من بين تلك الوجوه النحوية، وأناقشُ المسألةَ نقاشًا وافيًا، أوضحُ فيه الدافعَ لإيراد الوجه المُتَكَلَّف، وسبب التَّكَلُّف فيه؛ لأخرجَ بخلاصة تبين موقفي من الوجهِ النحويِّ المُتَكَلَّف، التي قد تكون موافقةَ لوجه التَكَلُّف، أو مخالفة له.

والجديرُ بالذكر أنَّ هناك دراسات عُنيت بالشواهد الشعرية، وبالأوجه النحوية، اطلعتُ عليها وأفدت منها في رسم الخطوط الأولى للدراسة، ومنها: الشواهد الشعرية عند سيبويه والفراء دراسة نحوية صرفية مقارنة، للباحث ناظم عواد عبد، وتضعيف الوجه النحوي في إعراب القرآن الكريم: للباحث حسن عبيد المعموري، والشاهد الشعري المجهول القائل وأثره في الدرس النحوي، للباحث محمد مناضل عباس، ومصطلح التكلف في الدرس النحوي مفهومه وأهم أشكاله، للباحث عادل فتحي رياض، والانتهاك اللغوي دراسة في شواهد سيبويه الشعرية، للباحث صالح علي الشيخ، والتّعسّف في الرّأي النّحويّ عند علماء العربيّة، للباحث غانم هاني كزار الناصريّ.

ورافقت هذه الدراسة بعض الصعوبات والمعوِّقات التي تخطَّيتُها بفضل الله، وعونه، وبفضل أستاذي المشرف، الأستاذ الدكتور أمين عبيد جيجان الدليمي، الذي لم يدَّخر جهدًا في رعايةِ الباحث وتوجيهِه، فكان لسعةِ علمهِ واتساعِ صدرهِ الأثر الفاعل في إغناءِ الدراسة وتذليل المصاعب والعقبات، فأشكره الشكرَ الجزيل، وأحفظُ له الفضلَ الجميل، وأدعو له بالصحةِ والعافية.

وفي الختام أقدمُ جهدي هذا خالصاً لوجه الله تعالى، فإن كان وافياً فلله الحمد على ما ابتغيته وحرصتُ على تقديمه؛ ليكون رافداً للمكتبة العربية، وان لم يكن فالله أسأل أن يغفر خطيئتي، ويثيبني على محاولتي، ولا أدعي مجانبة الخطأ والزلل، وأرجو أنْ يتقبله الله أحسن القبول، والحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على محمّد وآله الطيبين الطاهرين.

التمهيد

الوجه النحويّ المُتَكَلَّف: تأصيلٌ وتنظير

مفهوم التَّكَلُّف:

لو تتبعنا مادة (كَلَفَ) واشتقاقاتها في المعجمات العربية، لوجدناها تدلُّ كلُّها على معنًى عامٍّ يجمعها، يمكن التوصلُ إليه من المعاني الفرعية التي ذكرها علماء اللغة، ويمكن إيرادها على النحو الآتي:

١ـ التجشُّم: ومعناه العناء للوصول إلى الهدف، قال ابن منظور (ت ٧١١هـ) :((كَلَّفَه تَكْلِيفًا أَي أَمره بِمَا يَشُقُّ عَلَيْهِ. وتَكَلَّفْت الشيءَ: تجشَّمْته عَلَى مشقَّة وَعَلَى خِلَافِ عَادَتِكَ))[١]، **قال تعالى:**﴿**لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا**﴾[سورة البقرة آية ٢٨٦].

٢ـ التصنُّع: ويرادُ بالتَّكَلُّف التصنع يقال: تَكَلُّف في البكاء، أي: تصنَّعه وزادَ فيه من غيرِ ضرورة [٢]، قال ابن منظور :((وتَكَلُّفَ العمل: تناولهُ على مشقَّةٍ أو ألمٍ، أو قامَ به رياءً أو تصنعًا بغيرِ رغبة منه، فهو مُتَكَلَّف، وجمعه مُتَكَلِّفون))[٣]، **قال تعالى:**﴿**قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ**﴾[سورة ص آية ٨٦]، أي: لستُ متصنعاً ومدَّعياً ما ليس عندي حتى أنتحلَ النبوَّة وأتقوَّلَ القرآن.

ولو تتبعنا صيغةَ (تَفَعَّلَ) لوجدناها تدلُّ على معانٍ عديدة، ومن أبرز هذه المعاني دلالاتها على (التَكَلُّف) والمراد به التصنُّع والكثرة في فعل الشيء، وأنْ يتزينَ الانسانُ بما ليس عنده ويتَكثَّر في ذلك، قال سيبويه :((وإذا أرادَ الرجلُ أنْ يُدخِلَ نفسُه في أمرٍ حتى يضاف إليه ويكون من أهله، فإنك تقول: تَفعَّل، وذلك تشجَّعَ وتبَصَّرَ وتَحلَّمَ وتَجلَّدّ، وتمَرَّأ، أي صارَ ذا مروءة))[٤]، والإنسانُ المُتَكَلِّف إذا أرادَ أنْ يُدخِلَ نفسَه في أمرٍ ما أو في صفةٍ معينةٍ، فلا بدَّ له أنْ يحملَ على نفسهِ ويدفعها إلى ذلك الأمرِ دفعًا

---

(١) لسان العرب ٩/ ٣٠٧ (ج ش م) .

(٢) ينظر: لسان العرب١٠/ ٨٧ (ص ن ع) ومعجم اللغة العربية المعاصرة ١/ ٢٥٤ (ص ن ع).

(٣) لسان العرب١٠/ ٨٧ (ص ن ع).

(٤) كتاب سيبويه ٤/ ٧١ .

حتى يُدخِلُها فيه، وتَشَبَّعَ الرجلُ: أنْ يرى نفسَهُ أنَّه شبعان وهو ليس كذلك[١]، ومن ذلك كلمة (تَفَسَّحَ) ومعناه الزيادة في فسح المكان، **قال تعالى:** ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡ**﴾[سورة المجادلة آية ١١] ، وفي تفسير هذه الآية قال الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ): ((وَالتَّفَسُّحُ: التَّوَسُّعُ وَهُوَ تَفْعُّلٌ مِنْ فَسَحَ لَهُ بِفَتْحِ السِّينِ مُخَفَّفَةً إِذَا أَوْجَدَ لَهُ فُسْحَةً فِي مَكَانٍ، وَفَسُحَ الْمَكَانُ مِنْ بَابِ كَرُمَ إِذَا صَارَ فَسِيحًا، وَمَادَّةُ التَّفَعُّلِ هُنَا لِلتَّكَلُّفِ، أَيْ يُكَلَّفُ أَنْ يَجْعَلَ فُسْحَةً فِي الْمَكَانِ وَذَلِكَ بِمُضَايَقَةٍ مَعَ الجلّاس))[٢].

وقد يكون التكلف مقبولاً أو مردوداً، يقول الراغب الأصفهاني(ت٥٠٢هـ) :((والتَّكَلُّف: اسمٌ لِمَا يفعل بمشقّة، أو تصنّع، أو تشبّع، ولذلك صار التَّكَلُّف على ضربين: محمود: وهو ما يتحرّاه الإنسان ليتوصّل به إلى أنْ يصير الفعل الذي يتعاطاه سهلًا عليه، ويصير كَلِفًا به ومحبًّا له، وبهذا النّظر يستعملُ التَّكْلِيفُ في تَكَلُّف العبادات، ومذموم: وهو ما يتحرّاه الإنسان مراءاة، وإيَّاه عني بقوله تعالى: قُلۡ مَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُتَكَلِّفِينَ))[٣]، والتكليف :((هو أنْ يحملَ المرءُ على أنْ يُكَلَّفَ بالأمر كَلْفَة بالأشياء التي يدعوه إليها طبعه))[٤]، والتَّكلِيف والتَّكَلُّفُ واحد وهو:((حملُ النفسِ على إتيان ما يشقُّ عليها، ومنه: النهي عن التَّكَلُّف للضيف))[٥]، والمُتَكَلَّف :((المُتَعَرِّض لِما لَا يَعْنِيه))[٦]، أو ((الذي يبحثُ عن الأشياء الغامضة التي لا يجبُ البحث عنها))[٧].

وفي ضوء ما تقدَّم يتبين أنَّ المعانيَ الدَّالة على التَّكلُّف ترجع كلُّها إلى معنًى عامٍّ يجمعها، وهو الزيادة غير المعتادة المصحوبة بالمشقَّةِ والعناء، فالكَلَفُ على الوجه: زيادة الحمرة المخلوطة بالسواد،

---

(١) ينظر: تاج العروس ٢١/ ٢٤٩ (ش ب ع).

(٢) التحرير والتنوير ٢٨/ ٣٧ .

(٣) المفردات في غريب القرآن ٧٢٢ (ك ل ف) .

(٤) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور٣/ ٣٣٣.

(٥) معجم لغة الفقهاء ١٤٣.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر٤/ ١٩٦ .

(٧) تاج العروس من جواهر القاموس ٢٤/ ٢٢٢ (ك ل ف) .

والولعُ بالجارية: زيادةُ الاهتمام بها، والتجشمُ: الزيادةُ في المشقة. وتَفعَّلَ في الأمر: أكثر منه حتى صار مبتذلًا، وقد يكون التكلف محمودًا أو مذمومًا.

وورد لفظ التَّكَلُّف في المدونات النحوية بمفهومٍ لغويٍّ خالصٍ، ولكنْ يمكن أنْ نقتربَ من معناه الاصطلاحيّ بذكرِ بعضِ مفاهيمه في المصنفات المتنوعة.

ومفهوم التَّكَلُّف في الشعر:((الاكثارُ من البديع كالتطبيقِ والتجنيسِ في القصد، لأنَّه يدلُّ على التَّكَلُّف من الشاعر لذلك وقصده إليه. وإذا كان قليلًا نُسِبَ إلى أنَّه طبعٌ في الشاعر، ولهذا عابوا على أبي تمام لأنَّه كثرَ في شعره، واستحسنوه من غيره لأنَّه قل في أشعارهم))[١].

والتَّكَلُّف عند البلاغيين :((طلبُ الشيءِ بصعوبةٍ للجهلِ بطرائقِ طلبهِ بسهولة، فالكلامُ إذا جُمِعَ وطُلِبَ بتعبٍ وجهدٍ، وتُنووِلت ألفاظُه من بُعدٍ فهو مُتَكَلَّف))[٢].

ويكون التَّكَلُّف مرادفًا للتَّعسُّف، قال الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ):((التَّعسُّفُ: حملُ الكلام على معنًى لا تكون دلالته عليه ظاهرة))[٣]، فكذلك التَّكَلُّف لا تكون دلالة المعنى المُتَكَلَّف ظاهرة.

وقد يكون التَّكَلُّف مرادفًا للتأويل في بعض تعريفاته، فمن تعريفات التأويل تعريف عبد الله الخثران وأراد به:((ردُّ ظاهرِ النصوصِ والأساليب المخالفة للأحكامِ والأقيسةِ التي استنبطَها النحاة واعتمدوها، ومحاولة توجيهها وجهةً متفقةً معها))[٤]، وكذلك التَّكَلُّف فهو وصفٌ للوجه النحويّ بأساليب بعيدة عمَّا هو مألوفٌ وخارجٌ عن القواعد النحوية بغية إرجاعها إلى قاعدتها.

---

(١) البديع في نقد الشعر ١٦٤.

(٢) معجم البلاغة العربية ٥٨٢ .

(٣) التعريفات ٦١ وينظر: التّعسّف في الرّأي النّحويّ عند علماء العربيّة أطروحة دكتوراه للباحث غانم هاني كزار كزار الناصريّ، إشراف الأستاذ الدّكتور صباح عطيوي عبّود، كليّة التّربية للعلوم الإنسانيّة جامعة بابل ٢٠١٥م ، ص: ٤

(٤) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي بحث في المنهج ٩ .

وفي ضوء التعريفات المذكورة آنفًا يمكن أنْ نُعرِّف الوجه النحويّ المُتَكَلَّف بأنَّه: **حملُ التركيب النحويِ الظاهر على معنًى ما، تكون دلالتُه عليه غيرَ ظاهرة، بحيث يوافقُ القواعد النحويّة المسجَّلة والأحكامِ والأقيسةِ التي استنبطها النحويّون واعتمدوها.**

أو هو وصفٌ لوجهٍ نحويٍّ يُرَدُّ فيه على بعض التراكيب والأساليب النحويّة، يُفهَم منه عدم جواز أعرابها على الشكل الذي أتى عليه التراكيب أو السير على مثال ذلك الإعراب.

والتَّكَلُّف مفهومٌ عامٌ يستعمل في كلِّ مجالاتِ العلوم والمعرفة، فضلًا عن استعماله في موضوعاتِ الصوت والصرف والنحو، وفي كتبِ التفسير وعلومِ القرآن وعلوم الحديث وغيرها، ومن أوَائل من استعملَ هذا المفهوم من النحويّين هو سيبويه(ت١٨٠ هـ) في حديثه عن صوت الضاد وصعوبة نطقهِ مطبقًا، فقال: ((إلَّا أنَّ الضادَ الضعيفة تتَكَلُّف من الجانبِ الأيمن، وإنْ شئت تَكَلُّفتها من الجانب الأيسر وهو أخف، لأنَّها من حافَّةِ اللسان مطبقةٌ، لأنَّكَ جمعتَ في الضاد تَكَلُّف الإطباقِ مع إزالته عن موضعِه))[١]، ولكنَّ هذا الاستعمال لا يُعدُّ استعمالًا بمفهومه الاصطلاحي، على الرغم من أنَّ قائله هو سيبويه إمام النحويّين، ولكنَّ استعماله كان بالمعنى اللغوي، في ميدان الدراسة الصوتية، وهو يريدُ به الثُّقلَ والعناء في إخراج الصوت، فهو في أصله يعبرُ عن ثقل الصوت عند النطق به، يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في حديثهِ عن الإمالة :((يقول: مررتُ بمذعورٍ وهذا ابنٌ بور، فيشمُّ الضمة قبل الواو رائحة الكسرة، ويخلصُ الواو واوًا محضة البتة، وهذا تَكَلُّفٌ فيه شدة في النطق))[٢].

وفي مجال الصرف ذكرَ ابن جني مسألةً صرفيةً في باب تخصيص العلل فقال :((ولو تَكَلُّف مُتَكَلَّف نقضها لكان ذلك ممكنًا – وإنْ كان على غير قياس– ومستثقلا؛ ألَا تراك لو تَكَلُّفت تصحيح فاء ميزان وميعاد لقدرت على ذلك، فقلت: مِوزان ومِوعاد))[٣].

---

(١) كتاب سيبويه ٤/ ٤٣٢ .

(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ٦٨ .

(٣) الخصائص ١/ ١٤٦ .

وورِدَ التَّكلُّف كثيرًا عند أصحاب التفاسير ومنهم الطبري (ت٣١٠هـ)، ومن المناسبات التي استعمله فيها ما جاء في بيان صفات الله عز وجل كوصفه بالمجيء والإتيان والنزول وعنده ((غيرُ جائزٍ تَكَلُّف القول في ذلك))[١].

وفي ميدان القراءات القرآنية اطلق أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) التَّكَلُّف في من قرأ (الصراط) بين الزاي والصاد ؛لأنَّه تَكَلُّف حرفٍ بين حرفين[٢].

ونجدُ لفظ التَّكَلُّف في الدراساتِ البلاغية، وأولُّ من استعمله عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) في حديثِهِ عن الحقيقة والمجاز فهو يصفُ المجاز الذي يزيدُ على حده تَكَلُّفًا[٣]. وهناك كثير من الميادين العلمية التي استُعمِل فيها لفظ التَّكَلُّف لا حاجة لنا بذكرها؛ لاكتفائنا بما أوردناه .

وأمَّا استعماله في الدراسات النحوية مفهومًا يراد به وصف الاحكام والأوجه النحوية فنجده عند أغلب النحويين[٤]، ولكنْ سادَ استعماله على لسان ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)[٥]، ومن ذلك قوله :((وقد تَكَلَّفَ بعضُ المتأخرين نصبَ الماء في القول الذى ذهب إليه أبو علي في البيت، وذلك على إضمار فاعل ارتوى))[٦]، ثمَّ شاع استعماله في القرن السابع الهجري وما بعده، إذ ورد كثيرًا في كلام ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)[٧]، وابن مالك(ت ٦٧٢ هـ)[٨]، وغيرهم من النحويين.

وأما النحويّون المحدثون فأكثروا من استعمالِ التَّكَلُّف لا سِيَما عند تناولهم قضية العامل، والحذف والتقدير ونحوها، يقول الأستاذ ابراهيم مصطفى في نقده آراء النحويّين في تقديم الفاعل في قولهم:

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٤/٢٦٥.

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة ١/ ٥١ .

(٣) ينظر: أسرار البلاغة في علم البيان ٢٤٩ .

(٤) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد١٤٠ وعلل النحو٢٧٩ و شرح كتاب سيبويه للرماني (ت٣٨٤هـ) ١/ ٣٧٦.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٨٤ ، ١/ ٣١١ ، ٢/ ٣٧٠ .

(٦) المصدر نفسه ١/ ٢٨٤ .

(٧) ينظر: شرح المفصل ١/ ١٥٢ ، ١/ ١٩٨ ، ١/ ٢١٦ ، ١/ ٢٦٣.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ١١٢ ، ١/ ٤٤٢ ، ٢/ ٦٦٩ وشرح التسهيل ١/ ٢٥ ،١/ ٢٦٢ ،١/ ٣٠٨ .

(ظهرَ الحقُّ) و(الحقُّ ظهرَ) :((فالحكم إذن نحويٌّ صناعيٌّ لا أثرَ له في الكلام، وليس مما يُصَحَّح به أسلوبٌ أو يُزيَّف، وإنَّما هو وجهٌ من أوجه الصناعات النحويّة المُتَكَلَّفة لا يعنينا أنْ نلتزمه، بل نحب أنْ نتحرر منه))[١]، ويرى الدكتور مهدي المخزومي:((أنَّ كثيرًا من مظاهر الإعراب ومشكلاته، يمكن حلّها على أساسٍ لغويٍّ خالص، لا أثرَ للتَكَلُّف فيه، ولا ضرورة إلى التماس علّة فلسفية له))[٢]، ووصف الدكتور إبراهيم السامرائي رأي القدماء بالتَّكَلُّف عندما أنكرَ عليهم قولهم في العلل الأوائل والثواني والثوالث، فقال:((النحوُ علمٌ لغويٌّ يؤخذ من العربية في سماحتها وسعتها، فليس من داعٍ لهذا التَّكَلُّف والتَّمحُّل، وذلك كلُّه بعيدٌ عن طبيعة ما ينطلقُ به المعربون على سجاياهم))[٣]، ومن النحويّين المنتقدين المنتقدين لتقديرات القدماء، الدكتور عبد الستار الجواري إذ رأى أنَّ النحويّين تَكَلَّفوا الجهد في توجيه المسائل، فجعلوا كلَّ اسمٍ من الأسماء المنصوبة مفعولًا للفعل على طريقةٍ ما، لا سِيَما حين يفتقدُ الفعل من الكلام فيتَكَلَّفون لتقديره وتأويل عمله بالغ التَّكَلُّف[٤]. وإلى هنا نكتفي بهذا القدر من آراء المحدثين في بيان استعمالهم لفظ التَّكَلُّف مفهومًا اصطلاحيًا.

دواعي القول بالوجه النحويّ المُتَكَلَّف:

تعترضُ النحويّ كثيرٌ من التراكيب اللغوية، أكثرُها واضحةُ المعنى سهلةُ الفهم، وبعضُها تُشكِلُ على المتلقي، فيتعسَّر عليه فهمها إلَّا بعد عناءٍ وجهدٍ وكدٍّ ذهني، مما تجعلُ النحويّ يفسرها بحسب نظرته لها، أو على وفق مذهبه النحويّ، فتجتمعُ في النصِّ الواحد توجيهات متنوعة، بعضُها مقبول، وبعضُها مردود، وربَّما يتولدُ من هذه الوجوه وجهٌ نحويٌّ مُتَكَلَّف، وهذا الوجه المُتَكَلَّف معظمه ناشئٌ من اختلافِ النحويّين في تفسير ذلك النص، أو بسبب قواعد الصنعة النحوية، وفيما يأتي أهم الدواعي التي تدفع النحويّ للقول بالوجه المُتَكَلَّف:

---

(١) احياء النحو ٤٤ .

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه ٩ .

(٣) رحلة في المعجم التاريخي ٢٩٨ .

(٤) ينظر: نحو التيسير ٨٥ .

١. **مخالفة القاعدة النحويّة:** وهو من أهمِّ الدوافع التي تجعلُ النحويّ يبتدعُ وجهًا نحويًا مُتَكَلَّفًا، فعندما يجد النحويّ لفظًا مخالفًا في اعرابه ما نصَّت عليه القاعدة النحويّة، كأنْ يأتي اللفظ منصوبًا ومكانه الرفع، أو بالعكس، فيلجأ النحويّ إلى وضع تفسيراتٍ عديدة لهذه المخالفة، وربَّما يخفقُ في توجيه النصِّ اللغوي، فيوصف وجهُه بالتَّكَلُّف، ولا يكتفي النحويّ المتأخر عنه بتوجيه النص، وربَّما يصفه بأوصافٍ متنوعة، تبين رفضه لذلك التركيب، ومن أمثلة مخالفة القاعدة النحوية قول الشاعر[من الرجز]:

إنَّ العَجوزَ خِبَّةً جَرُوزا تَأكُلُ كُلَّ لَيلَةٍ قَفيزَا[١]

والشاهدُ في قوله:(إنَّ العجوزَ خبةً)إذ نصبت (إنَّ) الجزأين(المبتدأ والخبر)[٢]،وهذا الاستعمال مخالفٌ للقاعدة النحوية. ومن عبارات النحويّين في مخالفة القاعدة النحويّة قول ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) :((فلا يتأتى ذلك في: بئسما زيدٌ ونحوه إلَّا بتَكَلُّفٍ وخروجٍ عمَّا استقر من القواعد))[٣]، وقول الشاطبي(ت ٧٩٠ هـ) :((فالخروجُ بالمسألة إلى تَكَلُّفِ الإضمار خلافُ القاعدة))[٤]. ومسائل المخالفة الاعرابية كثيرة، منها: الجر بالجوار، كقول العرب :((هذا جُحْرُ ضبٍ خربٍ))[٥]، فالوجهُ رفع (خرب) وهو القياسُ؛ لأنّ الخَرِبَ نعتٌ للجُحْرِ، ولكنه جاء مجرورًا، وليس بنعتٍ للضبّ، بل نعتٌ للذي أُضيف إلى الضبّ، وهو (جحر)[٦]. فكانت هذه المخالفة مُدعاة للتأويل المُتَكَلَّف[٧]، ومن ذلك مسائل النصب بالخلاف، والنصب والنصب بأدوات الجر، وغيرها كثير.

---

(١) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤١٨ وشرح التسهيل ٢/ ٩ ويروى بروايتين رفع خِبَّةً ونصبها وعلى رفعها لا يوجد شاهد، ينظر: تمهيد القواعد ٣/ ١٢٩٧ وهمع الهوامع ١/ ٤٩١.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٣/ ١٢٩٧ .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٢٧ .

(٤) المقاصد الشافية٤/ ٣٠٨ .

(٥) كتاب سيبويه ١/ ٤٣٦ والمقتضب ٤/ ٧٣ والخصائص ١/ ١٩٢ .

(٦) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٤٣٦ .

(٧) الرّد عَلى النّحاة ٧٨ .

٢. **مخالفة المعنى:** وفي هذه الحالة نجدُ التركيب مطابقًا القاعدة النحويّة، ولكنَّه يخالف المعنى، وهذا الداعي أقلُّ حضورًا من الداعي السابق في المدونات النحوية، وهنا يميل النحويّ إلى تغليب القاعدة النحوية على المعنى، وقد يوجِّه النصَّ بما يراه مناسبًا للسياق العام، ومن أمثلة ذلك، العطف على اللفظ والمعنى، كقول تأبَّط شرًا [من البسيط]:

هَلْ أنْتَ بَاعِثُ دِينارٍ لحاجَتِنا أَوْ عبدَ ربٍّ أَخَا عَوْنِ بنِ مِخْراقِ[١]

والشاهدُ فيه (عبدَ ربّ) إذ جاء منصوبًا عطفًا على موضع (دينار)؛ لأن أصله: هل أنت باعثٌ دينارًا [٢]، ولو جاءَ مجرورًا لصَحَّ عطفه على اللفظ، ومن النحويّين من يجوز نصب (دينار) على إضمار فعل، والتقدير:أَوْ تبعثُ عبدَ ربٍّ[٣]، ولكنَّ هذا الوجه النحوي يخالف المعنى المراد؛ لأنَّه ليس من مراد الشاعر، فإذا قام النحويّ بتأويل النص على حذف فعلٍ، كان تأويله مُتَكَلَّفًا، ولذلك قال فيه ابنُ بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ):((فالعطفُ على الموضعِ أسْهَلُ من تَكَلُّف الإضمَار))[٤]، ومن أمثلة ذلك اعراب الاسم بعد (واو) المعية أو العاطفة، إذ يصحُّ في بعضِ المواضع جعل (الواو) عاطفة او بمعنى (مع) من حيث التركيب، ولكنْ لا يصح جعلها عاطفة لفساد المعنى، وسيأتي بيان ذلك في باب المفعول معه[٥].

٣ـ نظرية العامل: شغل فكر النحويين القدماء ولا سِيمَا المتأخرين مسألة العامل والمعمول وكيفية تأثر أحدهما بالآخر، فكان النحوي ينظر إلى نوع العامل وأثره في التركيب قبل كلِّ شيء، وكانت للنحويين آراء كثيرة أخذت صدًا واسعًا آنذاك ومن أمثلة ذلك أنَّ المبتدأ والخبر يترافعان وأنَّ الفعل أصل العمل، والأسماءُ محمولةٌ عليه، والحروف عوامل ضعيفة، فلا تعمل إلا مختصة، والفعل أقوى العوامل إذ يعمل

---

(١) ديوانه ٢٤٥ .

(٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه١/ ٢٦١ .

(٣) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ١٧١ والجمل ٩٩ وشرح ابن الناظم ٣٠٧ وشرح ابن عقيل ٣/ ١٢٠ وحاشية الصبان ٢/ ٤٥٥ .

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ ٢/ ٢٠١.

(٥) ينظر: الأطروحة ١٢٢ .

متقدما و متأخراً، مذكوراَ و محذوفاً، رفعاً و نصباً[١]، وكان من هذه الآراء ما يدعو إلى التكلف كالعوال المحذوفة وتنازع العوامل واشتغالها، يقول الدكتور أحمد عبد الستار الجواري: ((ما جرّه موضوع العامل على النحو والنحاة من عنت وإرهاق، وما اضطرهم إليه من تعسّف وتكلّف بالغين))[٢]، لذلك يعدُّ العامل دافعًا مهمًا من دوافع الوجه النحوي المُتَكَلَّف.

٤ـ **احتمال الإعراب:** تحتملُ بعضُ المفردات في التراكيب اللغوية أكثرَ من إعراب، كأن يصحُّ إعراب المفردة حالًا أو بدلًا أو نعتًا، أو تحتملُ إعرابها فاعلًا للفعل أو فاعلًا للمشتق، أو مفعولاً به لفعلٍ محذوف، أو غير ذلك، وبعضُ الوجوه النحويّة يمكن قبولها بسهولة، وبعضُها يكون احتماله بعيدًا عن ذهن المتلقي، ولكنَّ براعةَ بعضِ النحويّين، وقدرتَهم على التحليل والتأويل، وتمكنَهم من أدواتهم في تخطي كل المسائل النحويّة، وتفاخرهم في ذلك، أدت إلى ظهورِ بعض الوجوه النحويّة التي وصفت فيما بعد بالتَّكَلُّف، وعلى سبيل المثال نجدُ الفراء(ت ٢٠٧هـ) يطلق عبارات على الألفاظ التي جاءت محتملةً لأكثر من وجه اعرابي فيقول: لو رفع كذا لكان صوابًا[٣]، ومن ذلك عبارة أبي جعفر النحَّاس (ت ٣٣٨هـ):((ولو رَفعَ لكانَ أحسن))[٤]، أو نحو ذلك، فالفراء والنحاس ومن نحا نحوهم اتخذوا من تعدد الوجوه النحوية وسيلةً لاستقراء أوجه العربية المتعددة الاحتمالات التي يمكن النطق بها، ولكن قد يحتاج أحد الوجوه النحوية إلى تقدير محذوف، فيوصف عندئذٍ بالتكلف.

٥ـ **اختلاف رواية الشاهد الشعري بأكثر من وجه نحوي:** قد يروى الشاهد الشعري على أكثر من رواية، فتحتملُ ألفاظه اكثر من إعراب، وهذا الاحتمال يجعل في النص الواحد أكثر من وجهٍ نحوي، ومن أمثلته قول الزَّباء [من الرجز]:

ما لِلْجمالِ مَشْيُها وَئيدا أَجَنْدَلًا يَحْمِلْنَ أم حَديدا[٥]

---

(١) ينظر: في النحو العربي نقد و توجيه ١٠٠ .

(٢) نحو التيسير ٤٥ .

(٣) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ١/ ٣٩ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس٤/ ٥٨ .

(٥) البيت من شواهد: معاني القرآن للفرَّاء ٣/ ٧٣ والتذييل والتكميل ٦/ ١٧٧ ومغني اللبيب ٧٥٨ .

فالبيت يروى بثلاثة أوجه في إعراب(مَشْيُها) (بالرفع والنصب والجر)، ورواية الرفع فيها أكثر من وجه إعرابي، واحتمال الإعراب يولِّدُ وجهًا نحويًا مُتَكَلَّفًا، وسنفصل المسألة في فصل المرفوعات.

٦ـ **خفاء العلامة الإعرابية:** للعلامة الاعرابية أثرٌ كبيرٌ في تحديد دلالة النصِّ وبيان معناه، وبعض الألفاظ لا تظهر عليها العلامة الاعرابية، كالمبنيات، والاسم المقصور، والاسم المنقوص والمضاف إلى ياء المتكلم، وغير ذلك، وبعض هذه المفردات تقع في موضع يحتملُ أكثر من إعراب، فيصح إعرابها فاعلًا أو مفعولًا، أو يصح عطف المنصوب والمجرور عليها؛ لأنَّها تحتمل النصب والجر، وهذا كلُّه يدفع النحويّ إلى القول ببعض الوجوه التي يمكن أنْ توصف لاحقًا بالتَّكَلُّف، وأكثر المسائل التي ترد فيها هذه الألفاظ هي الضمائر، لا سِيَما إذا وقعَ ضميرُ الجرِّ في موضعِ الرفعِ، كقول يزيد بن الحكم [من الطويل]:

وكم موطن لولايّ طحت كما هوى بأجرامه من قلّة النّيق منهوي[١]

إذ وقع الضمير (الياء) في(لولا) موضعًا يصلح فيه الجر والرفع، وعلى مذهب سيبويه أنَّ(لولا) حرف جرٍّ، إذ يقول:((وذلك لولاك ولولاي، إذا أضمرتَ الاسم فيه جُرّ، وإذا أظهرت رُفع))[٢]، وعلى رأي الفراء أنَّ ما بعد (لولا) يأتي مرفوعًا وإنْ كان ضميرًا؛ لأنَّه لما استوى لفظ المنصوب والمجرور في الضمائر جاز أن يستوي لفظ المرفوع بهما[٣]، فالباعث على هذا الخلاف هو خفاء العلامة الاعرابية، ولو ظهرت العلامة كما في الاسم الظاهر لزال الخلاف، وسيأتي شرح ما شاكل الشاهد الشعري المذكور آنفًا في باب استعارة الضمير[٤].

٧ـ **الثقة بالنفس والإعجاب بالرأي:** إنَّ براعةَ بعضِ النحويّين، وقدرتَهم على التحليل والتأويل، وتمكنَهم من أدواتهم في تخطي كل المسائل النحويّة، وتفاخرهم في ذلك، أدت إلى ابتداع بعض الوجوه النحويّة التي وصفت فيما بعد بالتَّكَلُّف، فالثقة بالنفس وحبُّ الأنا تجعل النحوي يخرق اجماع النحويين، أو يخالف كلّ الوجوه المحتملة التي قال بها النحويون.

---

(١) البيت من شواهد كتاب سيبويه ٢/ ٣٧٤ و المسائل الحلبيات ٣٨ و والخصائص ٢/ ٢٥١ .

(٢) كتاب سيبويه ٢/٣٧٣.

(٣) ينظر: معلني القرآن للفراء ٢/ ٨٥ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩/ ٨٥ .

(٤) ينظر: الأطروحة مسألة استعارة الضمير ٢٣٦.

مظاهر الوجه النحويّ المُتَكَلَّف

نظر النحويّون إلى النصوص اللغوية كالقرآن الكريم والشعر العربي وكلام العرب الفصحاء وبناءً على هذه النصوص التي اتخذوها شواهد، وضعوا قواعدَهم النحويّة، فما وافقَ القواعد النحويّة وهو كثيرٌ غالبٌ اعتمدوه وكان الأولى في الأخذ به، وما خالفَ هذه القواعد التمسوه تأويلاً لإلحاقه بالقواعد المصنوعة؛ لكي تشتملَ القاعدة على كلِّ ما كان تحتها، ولكي تطَّردَ القواعدُ الموضوعة سلفًا، لذلك كانت هناك طرائقٌ لجأ إليها النحويّون في اخضاعِ التراكيب اللغوية الخارجة عن أصولِهم إلى تلك الأصول، وهذه الطرائقُ يمكن عدَّها مظاهرَ للوجه النحويّ المُتَكَلَّف ومقياسًا يقاسُ عليه تَكَلُّف الوجه النحويّ، وفيما يأتي أهمّ مظاهر الوجه النحويّ المُتَكَلَّف:

١ـ **الحذف:** هو ((إِسْقَاطُ جُزْءِ الْكَلَامِ أَوْ كُلِّهِ لِدَلِيلٍ))[١]، ويوجَدُ الحذفُ في الكلام العربي شريطة أنْ يدلَّ عليه دليلٌ كأنْ يكون دليلًا عقليًا أو لفظيًا أو نحو ذلك، فضلًا عن إتمام المعنى مع عدم وجود العنصر المحذوف، قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) :((لأنّ الألفاظ إنّما جيءَ بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهِمَ المعنى بدون اللفظ، جاز أنْ لا تأتي به، ويكون مرادًا حُكْمًا وتقديرًا))[٢] ولكنَّ الحذفَ الذي يقصده ابن يعيش هو الذي يُفهَمُ من السياق، وهذا ليس فيه تَكَلُّفٌ مطلقًا، أما إذا لم يُفهَم معناه بالتقدير أو أشكل المعنى على المتلقي، أو التبس عليه، فالتَّكَلُّف فيه حاصلٌ لا محال، قال عبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) في مفهوم الحذف:((أنْ يَحذفَ المتكلمُ من كلامه حرفًا من حروف الهجاء، أو جميع الحروف المهملة، بشرط عدم التَّكَلُّف والتَّعسُّف))[٣]، وعلى الرغم من أنَّ حذف حرف الهجاء أو الحروف المهملة لا يعنينا، ولكنْ يمكن الافادة من تعريف البغدادي في بيان علاقة الحذف بالتَّكَلُّف.

ويعد الحذف أهم مظاهر التَّكَلُّف النحويّ، إذ نجد أكثر الوجوه المُتَكَلَّفة تتضمن الحذفِ أو تقدير محذوف، فلا يتمهل النحويّ إذا ما تعسَّر عليه تخريجَ الوجه النحويّ على الصورة المعتادة حتَّى يقدر له محذوفًا يستقيم به التركيب وتسلم فيه القاعدة، و تقدير المحذوف يأخذ وجهين، أحدهما: أنْ يكون الكلام

(١) البرهان في علوم القرآن٣/ ١٠٢ .

(٢) شرح المفصل ٢٣٩/١.

(٣) خزانة الأدب ٢/ ٤٤٨ .

تامَ الأجزاء من حيث عناصر الجملة نحويًا، ولكنَّه غير مستقيمِ المعنى، فيحتاج إلى تقدير محذوفٍ ليستقيمَ به الكلام. والآخر: ألَّا يستقيم ظاهر التركيب مع قواعد الكلام وأصوله وفق الصناعة النحويّة إلَّا مع تقدير محذوف[١]، وفي كلا الوجهين يحتملُ التَّكَلُّف، فكثرة الحذف والحذف بلا موجب والحذف الذي لا يحتاجه التركيب، كلها مدعاة للتكَلُّف، وقد وردت عبارات كثيرة للنحويين في التَّكَلُّف بالحذف، ومن ذلك قول ابن مَضَاء القرطبي (ت٥٩٢ هـ):((ثم تُكلِّف فيه ما تُكلِّف من الحذف))[٢]، وقول أبي حيَّان (ت ٧٤٥ هـ):((والوجه الآخر يحتاج إلى تَكَلُّف حذف))[٣]، ونحو عبارة ((وهي تَكَلُّف واضح تبدو فيه كثرة الحذف بدون موجب))[٤]، وغيرها من عبارات النحويين.

وتجدر الاشارة إلى أنَّ النحويين يستعملون لفظة(الإضمار) والمراد بها الحذف، وقد فرَّق بعضهم بين المصطلحين وجعلوا الفرق أنَّ الإضمار:((إسقاط بعض الكلام أو خفاءه من غير أنْ يؤثر ذلك في المعنى، أو تركُ الشيء تركًا شكليًا بحيث يبقى أثره في التركيب)) [٥]، ولا فرق عندي بين الإضمار والحذف، وإنَّ لكلٍّ منهما تقديرًا لا وجودَ له في ظاهرِ النص اللغوي، ومن عبارات النحويين في تكلف الإضمار قول ابن يعيش :((وليس فيه تَكَلُّف إضمار، ولا عُدولٌ عن الظاهر إلى غيره))[٦]، وقال ناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) :((ما ذهبَ إليه باطلٌ عندي لما فيه من تَكَلُّف إضمار حرفِ جرٍّ من غير داعية إليه))[٧].

---

(١) ينظر: المُشْكل في العربية ٢٤٢ .

(٢) الرد على النحاة ٧٨ .٠

(٣) التذييل والتكميل ٥/ ٧٦.

(٤) معاني النحو ١١٤/٢ .

(٥) التعريفات ٢٩ وينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٣٦ والحذف والتقدير في النحو العربي ٢٠٢ .

(٦) شرح المفصل ١/ ٤٤٤ .

(٧) تمهيد القواعد ٨/ ٢٨٩٦ .

وكلَّما زادت الحذف أو الإضمار في التركيب كان أكثرَ تَكَلُّفًا، وقلَّت جماليته، وذهبت منه البلاغة في الإيجاز، ولنضرب مثالاً على كثرة الحذف ونقيسُ عليه الفرق بالمعنى وأثره في بيان جمال النظم القرآني، إذ جاء في تفسير **قوله تعالى:** ﴿**قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقۡدِيرًا**﴾[سورة الانسان آية ١٦]، إنَّ فيه حَذْفًا على حَذْفٍ، وأصل النص :((قُدِّرَ على قَدْرِ ريِّهم إياها، ثم حُذِفَ (على) فصار: قَدْرُ رِيِّهم، على ما لم يُسَمَّ فاعِلُه، ثم حُذِف (قَدْرُ) فصار (رِيُّهم) ما لم يُسَمَّ فاعلُه، فحُذِفَ الرِّيُّ فصارَتِ الواوُ مكانَ الهاءِ والميمِ، لَمَّا حُذِفَ المضافُ مِمَّا قبلَها، وصارَتِ الواوُ مفعولَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، واتصلَ ضميرُ المفعولِ الثاني في تقديرِ النصبِ بالفعلِ بعدَ الواوِ التي تَحَوَّلَتْ من الهاءِ والميم، حتى أُقيمَتْ مُقامَ الفاعل ، قلت: وفي هذا التخريجِ من التَّكَلُّف ما لا يَخْفَى مع عَجْرَفَةِ ألفاظِه))[١]، إذ توالت الحذوفات في تأويل النصِّ وكثرت من غير ضرورة، فوصف التوجيه بالتَّكَلُّف، ووصفت ألفاظه بالمتعجرفة، بخلاف قوله تعالى: (قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا)، ففيه بلاغة التعبير وجمال الاسلوب وإيجاز الكلام. ومن أمثلة ذلك قول كعب بن سعد الغنوي[من الطويل]:

فقُلْتُ: ادْعُ أُخرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لعَلَّ أبي المِغوارِ منْك قَرِيبُ[٢]

إذ وجهه أبو علي الفارسي على أنّ الأصل: لعَلْه لأبي المغوار منك جوابٌ قريبُ، فحَذفَ موصوفَ (قريب)، وضميرَ الشأن، وخفَّفَ لعَلَّ وألغاها فأصبحَ (لعَلْ) ساكن اللام بعدَ حذف اللام المتطرّفة (الثانية)، فأدغمها في لام الجر، وفتحَ لام الجر بدلًا من كسرِها؛ لاستثقالِ الكسرة على المضاعف[٣]، فصارت على الشكل الذي نراه في البيت الشعري، والملاحظ أنَّ هذا التوجيه فيه تطويلٌ وتَكَلُّفٌ ملحوظ ولذلك وصفه أبو حيَّان فقال:((ولا يخفى ما في هذه التخاريج من التَّكَلُّف))[٤].

---

(١) البحر المحيط ١٠/ ٣٦٤ وينظر: الدر المصون ١٠/ ٦١١ واللباب في علوم الكتاب ٢/ ٣٦ .

(٢) البيت من شواهد: اللامات ١٣٦ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣٩/٣ والمسائل البصريات ٥٥٢/١ ووسر صناعة الإعراب ٤٨/٢ وارتشاف الضرب ١٢٨١/٢ وهمع الهوامع ٢/ ٤٥٧ .

(٣) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٧٥ وأمالي ابن الشجري ٣٦١/١ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٢٢ والتذييل والتكميل ١٨٢/٥ .

(٤) التذييل والتكميل ٥/ ١٨٣ .

٣ـ **التقدير**: ليس معنى التقدير هو إرجاع ما كان محذوفًا أو مضمرًا، أو حِمْل أصل الكلام على المؤول عليه، وإنَّما هو طريقة لتقريب المعنى في ذهن المتلقي، قال الطاهر بن عاشور:((وَالْحَقُّ عِنْدِي أَنَّ الْمُقَدَّرَاتِ لَا مَفَاهِيمَ لَهَا فَلَيْسَ تَقْدِيرُ (لَا إِلَهَ مَوْجُودٌ) بِمَنْزِلَةِ النُّطْقِ بِقَوْلِكَ (لَا إِلَهَ مَوْجُودٌ) بَلْ إِنَّ التَّقْدِيرَ لِإِظْهَارِ مَعَانِي الْكَلَامِ وَتَقْرِيبِ الْفَهْمِ))[١]، وبرأيي أنَّ التقدير: هو ضربٌ من التخيل الذهني الكامن في نفس النحويّ، وهو المعنى الخفي المتحصل عليه من التركيب اللغوي الذي أوجدته الصناعة النحوية، ومثال ذلك **قوله تعالى:**﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥ﴾[سورة آل عمران آية ٢٨]، فقد يتوهم السامع أنَّ نفسَه توكيدٌ فيقول له القائل: هو مفعول به؛ لأن معناه: يحذركم الله من نفسه، ولكن عندما يأتي آخر ويقول: فيه حذفُ حرفِ الجر (من) وأصله يحذركم الله من نفسه، فهذا تَكَلُّف.

وملخص قولنا في التقدير: إنَّه إذا كان التقدير في الذهن، فهذا الذي يسير عليه علم النحو، وهو من وسائل التيسير اللغوي، وإذا كان مُطَبَّقًا على الواقع التركيبي بقصد التعليم فلا اشكال فيه، وأمَّا إذا طُبِّقَ على الواقع التركيبي لغرض إبراز قدرة النحوي واظهار ملكته اللغوية فهو تَكَلُّف ولا حاجة إليه.

وقد يعدَّ التقدير مظهرًا مهمًا من مظاهرَ التَّكَلُّف النحويّ، إذ يلجأ النحويّ في كثير من الأحيان إلى التقدير؛ لغرض إرجاع النص إلى أصل القاعدة، وليست كل التقديرات مستقيمة وموافقة لقواعد النحويّين، بل نجدُ في كثيرٍ منها تَكَلُّفًا وغلوًا، ومع ذلك لا بدَّ من وجود التقدير في كلِّ ما يخص التَّكَلُّف فيما ذكرناه من مظاهر، فهو ضرورة من ضرورات التَّكَلُّف، إذا لا تَكَلُّف من دون تقدير في الغالب، ومن عبارات النحويّين في تَكَلُّف التقدير، قول ابن يعيش :((ولا يفتقرُ إلى تَكَلُّف تقديرِ محذوف))[٢]، ونحو عبارة ابن عقيل:((إذ لا ضرورةَ في تَكَلُّف التقدير))[٣]، ونحو عبارة ((ولا داعيَ لهذه التقديرات المُتَكَلَّفة))[٤]، وغيرها من العبارات التي تبيِّن علاقة التقدير بالتَّكَلُّف النحويّ، وكلَّما كثرت التقديرات كان الوجه النحويّ أكثر تَكَلُّفًا، وعكسه صحيح.

---

(١) التحرير والتنوير ٢/ ٧٥ .

(٢) شرح المفصل ١/ ٢١٦.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد٣/ ٢٦٣ .

(٤) معاني النحو٢/ ١١٤ .

٤- **التأويل:** والمراد به ((نقْل ظَاهِرِ اللَّفْظِ عَنْ وَضْعِهِ الْأَصْلِيِّ إِلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَى دليلٍ لَوْلَاهُ مَا تُرك ظَاهِرُ اللَّفْظِ))[١]، ويلجأ النحويّون إلى التأويل؛ بوصفه وسيلةً من وسائلِ معالجة النصوص اللغوية التي قد تخالف القواعد النحويّة الموضوعة، ويعدُّ التأويل النحويّ واحدًا من مظاهر التَّكَلُّف، إلَّا أنَّه أقل ورودًا من الحذف والإضمار في المدونات النحوية؛ لأنَّ التأويل من النظريات الكبيرة التي من مصاديقها الحذف والإضمار والتقدير، وقد يخلو من تلك المصاديق، فالتأويل لا يقتصر على الحذف والإضمار، وربَّما يكون التأويل في معنى النص اللغوي أو في التقديم والتأخير أو في التضمين أو في العدول أو غير ذلك، وربَّما يوصَف التأويل النحويّ بالتَّكَلُّف من غير حذف أو تقدير؛ لأنَّ فيه عدولًا عن المعنى المراد، ولذلك رفضَ كثيرٌ من المحدثين الجنوح إلى التأويل، ومنهم الدكتور أحمد عبد الستار الجواري الذي يعدُّه نوعًا من العبث في النص اللغوي وخروجًا عن المعنى المراد[٢]، ومن عبارات النحويّين التي تشير إلى تَكَلُّف الوجه النحويّ من حيث التأويل عبارة أبي حيَّان :((وقد تَكَلُّف المتأخرون في تأويل هذا البيت[٣]))[٤]، وقول ابن عقيل :((ولا يخفى ما في التأويلين من التَّكَلُّف))[٥]، وغيرها من العبارات، والتأويل الذي يعتمد على الدليل يكون مقبولًا إلى حدٍ بعيد، وإذا فقد الدليل قلَّت مقبوليته وبان تَكَلُّفه، وكلَّما زاد التأويل في التركيب وبولغَ فيه كان أكثر تَكَلُّفًا وأبعد في المعنى.

٥- **التقديم والتأخير:** مما لا شكَّ فيه أنَّ الأصل في التركيب النحويّ أنْ يوضعَ كلُّ لفظ في موضعه المناسب له، فيُقدَّم ما كان أصله التقديم ويؤخر ما كان أصله التأخير، ولمَّا كانت اللغة ميدانَ المتكلم، أجاز المتكلم لنفسِه تقديم ما حقَّه التأخير وتأخير ما حقَّه التقديم، وكلُّ ذلك من أجلِ أغراض في نفس المتكلم يرومُ الوصول إليها، كبيان أهمية المتقدم، أو تخصيصه، أو لمدحه أو ذمِّه، أو غير ذلك، وقد أدركَ النحويّون أهمية التقديم والتأخير، فوضعوا له ضوابطَ وعللًا، وجعلوا له قواعدَ وأحكامًا خاصة به،

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٨٠ .

(٢) ينظر: نحو القرآن ٢٦ .

(٣) يريد به قول المخبل السعدي في ديوانه ٢٩٠ [من الطويل]:

أَتَهْجُرُ لَيْلى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

(٤) التذييل والتكميل ٩/ ٢٦٢ .

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٩٧ .

كوجوب تقديم المتأخر، وجواز تقديمه، وامتناع تقديمهِ، ولكنَّهم قيَّدوا أنفسهم بقواعد التقديم والتأخير، فلم تخضع لقواعدهم كثيرٌ من التراكيب الصحيحة، والمسايرة لواقع اللغة، ما أدَّت إلى اضطرابِ النحويّين في التعامل مع تلك التراكيب، وجعلتهم أمام خيارين: إمَّا أنْ يأتوا بقواعد جديدة، وإمَّا أنْ يوجهوا النصَّ اللغوي توجيهًا يتناسب مع موضع اللفظ الجديد، وربَّما لا يُحسِنُ النحويّ توجيه النص توجيهًا مناسبًا فيوصف توجيهه بالتَّكَلُّف، وفي النحو العربي كثيرٌ من مسائل التقديم والتأخير وصِفت بالتَّكَلُّف، كتقديم الحال على صاحبِها، مثل: مررتُ ضاحكةً بهندٍ، وتقديم الفاعل على فِعله، وتقديم النعت على المنعوت، مثل: ساعدتُ مسكينًا رجلًا، وغير ذلك كثير، وسيأتي بيان ذلك كلٌّ في بابه.

ويمكن أنْ نجعل هذه المظاهرَ معاييرَ لقبول الوجه المُتَكَلَّفِ أو رفضِه، والوجه النحوي الذي يخلو من هذه المعايير، لا يصحُ وصفه بالتَّكَلُّف، مهما كان مخالفًا للقاعدة النحويّة، أو لمذهب النحويِّ، وفكره.

سمات الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في المدونات النحوية

استعمل النحويّون والمفسرون عبارات كثيرة لبيان رأيهم في تَكَلُّف الوجه النحويّ، يمكن عدها من أوصافَ الوجه المُتَكَلَّف، وهي خاضعة لتقديرات النحويّين التي تجعل من هذا التَّكَلُّف مرفوضًا في الغالب أو مقبولًا في حالاتٍ معينة، ومن هذه السمات:

١ـ **الصعوبة:** وهو نقيضُ السهولة واليسر، ولم يطلق النحويون عبارة(صعب) على الوجه المُتَكَلَّف وإنَّما عرفناه من مفهوم المخالفة، ويطلق النحويّون عبارة (سهل) إذا كان الوجه النحويّ غير مُتَكَلَّف، ومن أمثلة ذلك قول المرادي (ت ٧٤٩هـ): ((وأنَّه يختار المذهب؛ لأنَّه أسهل أو لبعده عن التَّكَلُّف والتعقيد))[١]، ويقول ناظر الجيش: ((والتوجيه في البيتين توجيهٌ سهلٌ لا تَكَلُّفَ فيه))[٢]، ولا تقتصرُ صعوبة التركيب وتعقيده على المادة اللغوية الموجودة فيه، فقد تكون متأتية من تداخل القواعد النحويّة واتساع أبوابها وموضوعاتها، أو يحصلُ ذلك بإيجاد تفسيرات غير واقعية للنص اللغوي، أو تقديرات غير مقبولة في تحليل جوهر المادة اللغوية، بحيث لا تتوافق وطبيعة اللغة، وقصدية المتكلم فيها.

---

(١) توضيح المقاصد ١/ ٢٤٨ .

(٢) تمهيد القواعد ٣/ ١٢٠٩ .

٢ـ **البعد:** وقد يُقصد بهذه العبارة البعد عن المعنى المراد، أو البعد عن الفصاحة، أو عن نظم العربية أو غير ذلك، ومن أمثلة استعمال النحويّين لهذه العبارة قولهم: ((وهذا التخريجُ بعيدٌ جدًا مُتَكَلَّف))[١]، فكان سبب التكلف هو التخريج البعيد.

٣ـ **القبيح:** جاء هذا المعنى عند العلماءِ الذين يعدون الوجه النحويّ المُتَكَلَّف وجهًا غيرَ حسنٍ، يقول أبو هلال العسكري(ت ٣٩٥هـ):((إنَّ هذا النوع من الكلام إذا سَلِمَ من التَّكَلُّف وبَرِئ من العيوب كان في غاية الحسن ونهاية الجودة))[٢]، ومن عبارات النحويين في ذلك قول السيرافي (ت ٣٦٨ هـ):((لأن فيه تَكَلُّفًا شديدًا وحملاً على وجهٍ يقبح))[٣]، وقول ابن مالك:((وهذا وجهٌ حسنٌ لا تَكَلُّف فيه))[٤].

٤ـ **الخروج عن الظاهر:** أكثرُ التراكيب النحويّة ظاهرةُ الدلالة، واضحةُ المعنى، ولا تحتاج لعناءٍ في فهم محتواها، وبعضُها الآخر يُشكلُ على المتلقي فهمها، فيعمل النحويّ على إزالة ذلك المشكل، وإظهار الدلالة، وقد يعمل النحويّ على زيادة الغموض من دون قصدٍ، فيبعد المعنى عن الظاهر، ويوصف بالتَّكَلُّف، وللنحويين عبارات في ذلك، ومنها عبارة أبي حيَّان:((وهذا كلُّه تَكَلُّف بارد، وخروجٌ عن الظاهر))[٥]، وقول ناظر الجيش :((وهو أظهرُ وأبعدُ من التَّكَلُّف))[٦].

٥ـ **التجرد من الدليل:** يحتاجُ النحويّ إلى دليلٍ لإثبات صحَّة رأيه، كأن يكون مستدلًّا بالقياس أو بالسماع، فإذا خلا رأيه من الدليل، زادت احتمالية تَكَلُّفِه، ومن أقوال النحويّين في ذلك قول ابن مالك :((وهذا عندي تَكَلُّفٌ ودعوى مجردة عن الدليل))[٧]، ويقول في موضع آخر: ((وهذا تَكَلُّفٌ لا دليلَ

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب ٥/٤ .

(٢) الصناعتين٢٦٧ وينظر: علم البديع ٨ .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٣٣٨ .

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٦٦ .

(٥) التذييل والتكميل ٧/ ١٤١.

(٦) تمهيد القواعد ١/ ٤٢٢ .

(٧) شرح التسهيل ١/ ٢٥ وينظر: التذييل والتكميل ٩٩/١ .

عليه))[١]، وكقول ابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ): ((هذا القول تَكَلُّفٌ، وإخراجُ اللّفظ عن أصله بلا دليل))[٢].

٦ـ **خلاف الأولى:** يكادُ الوجهُ النحويّ أنْ يصيرَ مُتَكَلَّفًا إذا كان هنالك وجهٌ نحويٌ أولى منه، ومن أمثلة ذلك قولهم :((الإفرادُ أولى من تَكَلُّف تقدير الجملة))[٣]، ومثل عبارة ((والأوّل أولى وما ذكره هؤلاء تَكَلُّف))[٤].

٧ـ **انتفاء الحاجة:** إذا انتفت الحاجة إلى وجهٍ نحوي لسبب ما، يصير هذا الوجه أقرب إلى أنْ يوصفَ بالتَّكَلُّف، ومن ذلك قول ابن مالك :((وهذا عندي تَكَلُّفٌ لا حاجة إليه))[٥].

٨ـ **الخروج عن الأصل:** إذا خرجَ التركيب اللغويُّ عن أصلِ وضعِه الذي درجَ عليه الاستعمال العربي، وعُدِلَ عن ذلك الاستعمال من دون عارضٍ أو مانعٍ بلاغي، صارَ قريبًا أنْ يوصَفَ بالتَّكَلُّف، ومن أمثلة ذلك أنَّ الأصلَ في المفعول المطلق أنْ يكونَ موافقًا لعاملِه لفظًا ومعنًى نحو قولنا: أكرمته إكرامًا، فإن جاء مخالفًا في اللفظ، نحو: تَتَبَّعَهُ اتِّباعًا أوَّله النحويّون على حذفِ فعلٍ والتقدير:تَتَبَّعَهُ اتَّبَع اتِّباعًا[٦] فاحتملت بعض تأويلاتهم التَكَلُّف، ومن أحاديث النحويين في ذلك، قول ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) :((وكلا القولين تَكَلُّف، وإخراج اللفظ عن أصله))[٧].

٩ـ **تنافر التركيب:** ومثال ذلك عبارة :((وهذا وجهٌ مُتَكَلَّف، متنافرُ التركيب))[٨]، وقول أبي حيَّان :((وَهَذَا :((وَهَذَا الْوَجْهُ مُتَكَلَّف جِدًّا مِنْ حَيْثُ التَّرْكِيبُ))[٩].

١٠ـ **الخروج عن الفصاحة:** ونجدُه عند الامام الفارضي(ت ٩٨١ هـ) في قوله :((هذا إعراب مُتَكَلَّف جدًّا، وتركيب هذا الإعراب خارجٌ عن الفصاحة))[١].

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٧٣ .

(٢) اللمحة في شرح الملحة ١/ ٤١٨ .

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١/٣٦.

(٤) حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي ١/ ٣٠٦ .

(٥) شرح التسهيل ١/ ٣٧٤.

(٦) ينظر: المقتضب ٣ / ٢٠٤ والأصول في النحو ٣/ ١٣٥ وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٤٧ .

(٧) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٣٣٨ .

(٨) التَّفْسِيرُ البَسِيْط ١٥/ ٢٠٦ .

(٩) البحر المحيط في التفسير ١/ ٦٦٢ .

وقد تتفاوت أوصاف الوجه النحوي المتَكَلَّف تبعًا لقوة التكلُّف أو ضعفه، أو تبعًا لكثرة الحذوفات أو قلتها، فيقولون: هذا وجهٌ مُتَكَلَّفٌ شديدٌ، للدلالة على قوة التكلف، كقول السيرافي (ت ٣٦٨ هـ):((لأن فيه تَكَلُّفًا شديدًا وحملاً على وجهٍ يقبح))[٢]، أو يطلون عبارة: وجهٌ مُتَكَلَّفٌ باردٌ، للدلالة على أنَّ التَّكَلُّف أقل شدَّةً مما قبله، كقول أبي حيَّان:((وهذا كلُّه تَكَلُّف بارد، وخروجٌ عن الظاهر))[٣]، وغير ذلك من الأوصاف.

ومما سبق يتبين لنا أنَّ وصفَ الوجه النحويّ بالتَّكَلُّف خاضع في كثيرٍ من الأحيان إلى الصناعة النحوية التي تأثر بها النحويّ وانعكست على نظرته الخاصة تجاه المسألة النحويّة، والدليل على ذلك أنَّ الوجه النحويّ قد يصفه عالم بالتَّكَلُّف وعند غيره ليس مُتَكَلَّفًا، وربَّما يستند في ذلك الوصف إلى قواعد وأسس، وربَّما لا يستند، فالنحويّ يرفضُ الوجهَ النحويَّ إذا لم يستسغه، أو لم يتوافق مع ما يؤمن به، أو يبتعد عمَّا يساير مذهبه النحويّ أو العقائدي، وسيتبين لنا في فصول الدراسة أنَّ كثيرًا من المسائل النحويّة التي لها أكثر من تخريج نحوي اختلف العلماء فيها من حيث التَّكَلُّف أو عدمه، وأنَّ الوجه المُتَكَلَّف له أسباب عديدة فإذا ما أراد النحويّ أنْ يصفَ الوجه النحويّ بالتَّكَلُّف عليه أنْ يبحث عن أحد هذه لإثبات ذلك التَّكَلُّف. وهناك العديد من الأسباب الأخرى التي تجعل من الوجه النحوي أنْ يكون مُتَكَلِّفًا ومنها: الضرورة الشعرية، والتفرُّد بالرأي ومخالفة الجمهور، والتعصب المذهبي والعقائدي، وتضعيف دائرة القياس، وغير ذلك.

صلة الوجه النحويّ المُتَكَلَّف بالأحكام النقدية الأخرى

رافقَ تطور الدرس النحويّ، وكثرة المصنفات التي تُعنَى بالخلافات النحويّة، زيادةً في الأحكام الدَّالة على قبولِ الأوجه النحويّة أو رفضها، ومن المعلوم أنَّ تعدد الوجوه النحويّة متأتٍ من كثرة آراء العلماء في المسألة النحويّة الواحدة، ومخالفة أحدهما للآخر بحسب المذهب النحويّ الذي ينتمي إليه صاحب الرأي، أو بحسب ما يمليه عليه فكرُه أو نظرتُه الشخصية للدليل تجاه المسألة، وهذه المخالفة تؤدي إلى

---

(١) شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك ٢/ ٢٨٨ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٣٣٨ .

(٣) التذييل والتكميل ٧/ ١٤١.

إظهار وجهٍ نحويٍّ جديد؛ لذلك تزدادُ الوجوه النحويّة بتقدم الزمن[١]، وهذه الوجوه النحويّة قد تصفُ رأيًا نحويًا أو وجهًا نحويًا أو تصف استعمالًا نحويًا معينًا، وهي تتفاوت فيما بينها من حيث القبول والرفض، فبعض هذه الوجوه يغلبُ عليها طابعُ القبول مثل:(المطَّرد والقوي والغالب والحسن) ونحوها، وهذه الوجوه أعلى مكانة من غيرها؛ لأنَّها تتصف بالإيجابية، على عكس الوجوه المردودة، مثل:(الضعيف والنادر والقليل والشاذ)، وهذه الأخيرة دائمًا ما توصف بعدم رجحانها والأخذ بها[٢]، ومثال ذلك أنَّ الوجه القوي أعلى رتبة من الوجه الضعيف والدليل على ذك أنَّه يؤخذ بالوجه القوي وأمَّا الوجه الضعيف فغالبًا ما يترك[٣].

وأمَّا تعامل النحويّين مع الوجوه النحويّة فيتسم بالاضطراب وعدم الاستقرار، وغالبًا ما يكون خاضعًا لوجهة نظر العالم الشخصية ومذهبه النحويّ، وفي بعضِ الأحيان تكون الأحكامُ اعتباطيةً أو عفوية؛ لأنَّ النحويّ لا يعجبه هذا التوجيه، فلا تخضع الوجوه لضوابط وأسس محددة، وعندما نطالعُ المصنفات النحويّة لا نجدُ معيارًا ثابتًا نتمكن في ضوئه من التمييز بين الأحكام، فرُبَّ وجهٍ نحويٍّ يصفه عالمٌ ما بـ(الفاسد)، ونجد نحويًا آخرَ يصفه بـ(القبيح)، ويصفه ثالث بـ(الضعيف)، وهكذا، وربَّما تطلقُ بعض الوجوه على غرارِ مرادفاتها، كأنْ يكون أحد الوجوه قويًا، فيوصف الوجهُ المخالف له بالضعيف، وكذلك الحسن والقبيح، ويمكن إدراكُ بعضِ الأحكام التقويمية بالنظر إلى دلالتها اللغوية، فنقول: هذا الوجه فاسدُ؛ لأنَّه غيرُ صالحٍ للاستعمال اللغوي، وهذا الوجه شاذٌ؛ لأنَّه يخالف القاعدة، ولكنَّ النحويّين يستعملون أحدهما عوضًا عن الآخر، فيطلقون تسمية (فاسد) على ما كان غيرَ صالحٍ للاستعمال اللغوي، و(شاذ) على ما كان مخالفًا للقاعدة، وهكذا، وربَّما يتضح لنا اضطرابهم أكثر، حينما يطلق النحويّ الوصف نفسه على مسائل متنوعة ولا رابط بينها، فيطلقه على المسألة التي لا يستقيم التركيب فيها، ولا يصحُّ التقدير في الأخرى، ولا يوافقُ مذهب النحويّ في مسألة ثالثة، وهذا القول ينطبق على

---

(١) ينظر: تضعيف الوجه النحوي في إعراب القرآن الكريم، اطروحة دكتوراه للباحث حسن عبيد محيسن المعموري، اشراف: الدكتور علي ناصر غالب، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانيّة، ٢٠١٢ م٣١

(٢) ينظر: الأحكام التقويميّة في النحو العربيّ . دراسة تحليليّة ١٣٥ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه ١٠٣، ١٠٤.

جميع الأحكام التقويمية الكثيرة التي يصدرها النحويّ للحكم على المسألة التي تعترضه، بما فيها المُتَكَلَّف.

ولا يختلف الوجهَ المُتَكَلَّف عن سائرِ الأحكام النقدية النحويّة المردودة، التي يعبِّر فيها النحويّ عن رفضِه لوجهٍ نحويٍّ معين، وما يميزه أنَّه وصفٌ علميٌّ دقيقٌ صادرٌ من نحويٍّ متبصرٍ عالمٍ بأساليب اللغة العربية، عارفٍ بتراكيبها، يطلقه عن وعيٍّ ودراية؛ لأنَّه يحاكي التقديرات النحويّة التي لا ضرورة لوجودها، أو التأويلات التي ليست في محلها، بخلاف الأحكام الأخرى التي تعبِّر عن قلة الاستعمال اللغوي، أو ضرورة وروده، أو كراهية استعماله، أو غير ذلك، وهو ليس حكمًا نحويًا شأنه شأن الأحكام النحويّة التقويمية، وإنّما هو وصفٌ لحكمٍ نحويٍّ معين أو وجهٍ نحويٍّ ما، إذا كان في هذا الحكم أو ذلك الوجه ما يوجب التَّكَلُّف كالحذف والتقدير والمخالفة أو غير ذلك، و هو أشمل من سائر الأحكام وأعمُّ، وكثيرٌ من الوجوه المردودة التي توصف بالتَّكَلُّف، ترجع إليه، فعلاقته بالأحكام التقويمية الأخرى علاقة العام بالخاص.

ولتوضيح العلاقة بين الوجه النحوي المُتَكَلَّف وسائر الأحكام التقويمية الأخرى نأخذُ بعض مرادفات التَّكَلُّف لنبين تلك العلاقة، ومن الأمثلة ذلك: الوجه الفاسد، فهو يطلق على الخروج عن القواعد المرسومة مما يؤدي إلى الخلل وعدم الانسجام؛ لأنَّ معنى النصَّ يدلُّ على خلافه[١] والخروج عن القاعدة تَكَلُّف كما بيَّنا، فمن الطبيعي أنْ يكون الوجهُ الفاسد مُتَكَلَّفًا، وهذا الشبه بينهما يجعل كثيرًا من الوجوه الفاسدة توصف بالتَّكَلُّف، نحو قول أبي حيَّان :((الذي قاله هذا المعترضُ فاسدٌ من جهة اللفظ، كثير التَّكَلُّف))[٢].

ومن أمثلتنا الوجه القبيح، و يطلق على التركيب الذي يخالف القياس، ومثال ذلك أنَّ المبتدأ إذا كان وصفًا نكرة فالقياسُ فيه أنْ يعتمد على نفي أو استفهام، نحو أ قائمٌ العمران، فإنْ لم يعتمد على نفي أو استفهام يقول فيه ابن الناظم :((كان الابتداء به قبيحًا، وهو جائز على قبحه))[٣]، والوجه المُتَكَلَّف كذلك، إنْ خالف القياس صار مُتَكَلَّفًا، ولذلك كثيرًا ما يقترن التَّكَلُّف بصفة القبح، قال أبو البركات

(١) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم٢/ ١٢٧١ .

(٢) التذييل والتكميل ٩/ ١٤٤.

(٣) شرح ابن الناظم ٧٥ .

الأنباري في مسألة (كيما):((وأمَّا البيت الخامس ففيه تَكَلُّف يقبح))[١]، وقد يخرج الوجه القبيح عن التَّكَلُّف إذا لم يتلاءم وطبيعة اللغة فينفر منه العربي الفصيح[٢]،

ومن مرادفات الوجه المتَّكَلّف، الوجه الضعيف، ومن مثال ذلك قول ابن الناظم :((وهذا تَكَلُّف وتكثير عبارة فهو ضعيف))[٣]، والضعيفُ هو الذي لا يرتقي إلى الوجه الحسن أو الوجه الراجح من حيث الرصانة وقوة القبول، وربَّما يصل به الأمر إلى أنْ يكون مرفوضًا أو ممنوعًا[٤]، أمَّا الوجه المُتَكَلَّف فهو أشمل منه؛ لأنَّه قد يكون ممنوعًا، أو مقبولًا، أو مرجَّحًا[٥]عند نحويين آخرين، فهو أعلى مرتبةً من الوجه الضعيف، ولكنَّه وصِفَ بالتَّكَلُّف؛ لأنَّ النحويّ المُنتَقِد لا يرى في ذلك الوجه ما يوافق فكره النحويّ، ولا يُقبَلُ به في أيِّ حالٍ من الأحوال. فكل حكم تقويمي ضعيف يحتملُ أنْ يوصفَ بالتَّكَلُّف.

ومن ذلك الوجه المتعسَّف، وهو أقرب الأوجه النحوية للوجه المُتَكَلَّف كما ذكرنا مسبقًا، وهو مرادفه الأول، وغالباً ما يقترن به، يقول الدكتور أحمد عبد الستار الجواري: ((ما جرّه موضوع العامل على النحو والنحاة من عنت وإرهاق، وما اضطرهم إليه من تعسّف وتكلّف بالغين))[٦].

ومن مرادفات التَّكَلُّف الإجحاف، فهو((حكم لغوي يمنع من تكليف اللفظ ما لا يُطاق بإنقاصه نقصاً فاحشاً أو بإذهابه ؛ لئلا يُتوسَع في الحذف من دون ضابط))[٧]، فالإجحاف في اللفظ أو في تركيب معين يحصل نتيجة الزيادة غير الموجبة أو الحذف أو اختلاف الترتيب، وهذه كلها مؤدية إلى التَّكَلُّف.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٨٤ المسألة الحادية والثمانون.

(٢) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٦٦٦ .

(٣) شرح ابن الناظم ٢٠٨ وينظر: توضيح المقاصد ٢/ ٦٦٥ .

(٤) ينظر: تضعيف الوجه النحوي في إعراب القرآن الكريم ١٣ .

(٥) ومن أمثلة الوجوه المقبولة والمرجحة مع تكلفها مسألة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ينظر: مسألة الجر بالجوار، وكذلك مسألة تقديم المفعول به على فعله في باب الاشتغال.

(٦) نحو التيسير ٤٥ .

(٧) الإجحافُ في الدرسِ اللّغويّ، أطروحة دكتوراه للباحثة نجلاء حميد مجيد، اشراف: الدكتور رحيم جبر الحسناوي، الحسناوي، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانيّة، ٢٠١٥ ص ٧ .

صلة الوجه المُتَكَلَّف بالشاهد الشعري

كان الاستعمال الخاص للغة الشعر سببًا لقيام حركةٍ نقديةٍ واسعة ظلت مستمرة على توالي القرون، ومن الطبيعي أنْ تتأثر مواقف النحويّين من النصوص الشعرية المخالفة للقواعد النحويّة، فوقف بعض النحويّين موقفًا متشددًا تجاه ذلك الشعر، ولم تشفع لهم تلك الضرائر والعلل الناتجة عن وزنه وقافيته، وعابوا على الشعراء أخطاءهم، ودعوا الى منعهم من ارتكابها[١]، ومنهم أحمد بن فارس الذي ألف رسالة صغيرةً في ذمِّ الخطأ في الشعر، فقال :((ومن اضطره أنْ يقولَ شعرًا لا يستقيم إلاَّ بإعمال الخطأ، ونحن لم نَر، ولم نسمعْ بشاعرٍ اضطره سلطانٌ، أو ذو سطوة، بسوطٍ أو سيفٍ إلاَّ أنْ يقول في شعره ما لا يجوز، وما لا تجيزونه أنتم في كلامٍ غيره))[٢].

وينقسمُ النحويّون في موقفهم من الاستشهاد بالأبيات الشعرية المخالفة للقواعد النحويّة على قسمين: الأول: رافضٌ لخطأ الشعراء، و داعٍ إلى عدم الأخذ به، فهو ليس نصًا مقدسًا لا يمكن نقده، فما وافقَ القواعد النحويّة يؤخذ به، وما خالفها يترك، يقول ابن فارس :((وَمَا جعلَ الله الشعراء معصومين يُوَقَّوْن الخطأ والغلط، فما صحَّ من شعرهم فمقبول، وَمَا أَبَتْهُ العربية وأصولها فَمَرْدُودُ))[٣]. وهذا القِسْم يمثل قلَّة من النحويّين. الثاني: غافرٌ لهفواتِ الشعراء، ومجيز لما يقولون، قال الخليل:((الشعراءُ أمراء الكلام يصرفونه أنّى شاؤوا ويجوزُ لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ومن تصريف اللفظ وتعقيده ومدِّ المقصور وقصر الممدود والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته واستخراج ما كلّتْ الألسنُ عن وصفهِ ونعته والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقرِّبون البعيدَ ويبعّدون القريب ويحتجّ بهم ولا يحتجَّ عليهم))[٤]، فما خالفَ القواعد النحويّة، يوجَّه بالتأويل، والتفسير، والتقدير

---

(١) ينظر: أصول التفكير النحوي ٢٢٨ .

(٢) ذم الخطأ في الشعر ٢١.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة ٢١٣ وينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها٢/ ٤٢٢.

(٤) الصاحبي في فقه ٢١٣ وينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢/ ٣٩٩ .

والذي ينعم النظر في القِسْم الثاني من النحويّين يجد نقد العلماء لشعر الشعراء، ورفضهم لمخالفاتهم النحويّة، ينحصر بين نمطين، الأول: النقد الخارجي وهذا يتعلق بالشاعرِ نفسه ولا علاقة بتوجيه النحويّين للتركيب الداخلي للشاهد الشعري، ويتمثل هذا النمط في وصفِ الشاهد بالتَّكَلُّف من حيث الشذوذ أو الندور أو الضرورة أو يضرب البيت برواية أخرى مناقضة للرواية الأولى، أو عدم صحة نسبة البيت إلى صاحبها، أو غير ذلك.

والثاني: النقد الداخلي، بأنْ يوجه النحويّ النص الشعري المخالف للقاعدة النحويّة على ما يوافق سنن تلك القاعدة، وضوابطها، وهنا يكون النقد في تماس مع النحويّ؛ فهو صاحب الوجه المُتَكَلَّف، او الموصوف بتَكَلُّف حكم آخر، كالضعف أو القبح أو البعد أو الإجحاف، أو الانتهاك، أو غير ذلك، وهذا النقد هو جوهر بحثنا ومراد دراستنا، والتي نحاول فيها تسليط ذهن القارئ إلى المسائل النحويّة التي وصِفَ أحدُ وجوه تخريجها بالتَّكَلُّف، محاولين استقصاء آراء علماء النحو وتقديراتهم في تلك المسائل وما يتعلَّق بها.

الفصل الأوَّل

الوجهُ النحويُّ المُتَكلَّف
في
المرفوعات

الفصل الأول

الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في المرفوعات

إنَّ من يتتبع الكتبَ النحويّة ابتداءً من كتابِ سيبويه وغيرِهِ من الكتبِ التي تعدُّ باكورةَ التأليفِ النحويّ، وحتَّى العصورِ المتأخرةِ يلاحظُ أنَّها تهتمُ بالأسماء المرفوعة، وتجعلُ لها مساحةً واسعة من الدراسةِ والتحليل؛ لما لها من تأثيرٍ كبيرٍ في بناء الجملة العربية، وقد عملَ المتأخرون من النحويّين على جعلِ المرفوعات في بابٍ واحد، كالمبتدأ والخبر، ونواسِخِهما، والفاعلِ ونائبِه؛ ليتسنى للقارئ، إدراكَ الفوارقِ النحويّةِ والدلالية بين المواضع الكلمات وحركاتها الناتجة عن الإعراب، ولذلك نجدُ النحويّين يذهبون إلى أنَّ الأصلَ في الإعراب الرفع، فالكلمةُ في مُقامِ التركيب تستحقُ الرفعَ إلَّا أنْ يعتورها معنًى يقتضي النصبَ أو الجرّ، والأصلُ في الإعراب أنْ يكون للأسماء من دون الأفعال والحروف، وأنْ يكونَ للفرق بين المعاني المختلفةِ كالفاعلية والمفعولية[1].

وقد سلكَ النحويّون طُرائقَ مختلفة، ووسائلَ متنوعة، في توجيهِ بعضِ التراكيبِ النحويّة الخاصة بالمرفوعات، لا سِيَما في الشواهد الشعرية؛ لغرضِ التوفيقِ بين النصوصِ اللغويَّة والقواعد النحويّة، فأصبحتْ تلك الطرقُ والوسائلُ أدواتهم في تفسيرِ النصوص وبيانِ معانيها، فإذا ما اعترضَهم تركيبٌ نحوي مخالفٌ لقواعدهم، قدرّوا له محذوفًا، أو جعلوه معمولًا، أو قالوا بزيادة بعض الكلمات، أو ذهبوا الى التأويل، أو قدموا بعضًا وأخّروا بعضًا، إلى غيرِ ذلك من أساليب التوجيه الأخرى، ما أدى إلى أنْ توصَفَ بعضُ توجيهاتِهم بالتَّكَلُّف، والبعدِ عن المعنى المراد.

إنَّ وصَفَ التوجيهاتِ بالتَّكَلُّف ليس من مقولتي، ولا من بنات أفكاري، إنَّما هي أوصَاف وانتقادات ذكرها النحويّون، تعبيرًا عن رفضِهم لوجه نحوي معين. عزمت على إبرازها، وبيان اسبابها.

وارتأيتُ أن أتناولَ الأسماءَ المرفوعة، وأدرسُها على وفقِ التقسيم المُتعارف عليه، كالمبتدأ والخبر، والمرفوعات من نواسخ الابتداء، والفاعل. وفيما يأتي بيان مسائل كل نوع، وهي على النحو الآتي:

---

(١) ينظر: علل النحو ١٨٨ .

المبحث الأول

الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في المبتدأ والخبر

لا تمثلُ الكلماتُ في أيِّ لغةٍ إلا مفردات جامدةً من تلك اللغةِ، فإذا نُظِّمَت ورُتِّبَتْ ذلك الترتيب المعين، سَرت فيها الحياةُ، وعبَّرت عن مكنونِ الفكرِ، وما يدورُ في الأذهانِ، ويلتزمُ هذا الترتيبُ في تكوينِ الجملِ والعباراتِ، فإذا اختلَّ هذا النظامُ في ناحيةٍ من نواحِيهِ لم يُحَقِّقِ الكلامُ الغرضَ منهُ، وهو الإفهامُ[١]، وهذا الكلامُ المركبٌ من كلمتين أو أكثر تجمعهما علاقةٌ اسنادية، قال الزمخشري(ت٥٣٨ هـ) :((فالكلامُ هو المركبُ من كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلَّا في اسمين، كقولك: زيدٌ أخوك، وبشرٌ صاحبك، أو في فعلٍ واسم، نحو قولك: ضُرِبَ زيدٌ، وانطلقَ بكرٌ، وتُسمَّى جملة))[٢]، ولمَّا كان المبتدأ والخبرُ ركنين رئيسين للجملة الاسمية، ومحلَّ عنايةِ النحويّين، سعى علماءُ النحوِ إلى تأويل ما يرونه خارجًا عن أقيستهم وتفسيره، وربما خرجت لنا بعضُ التوجيهات المُتَكَلَّفة التي أدلى بها بعضُ النحويّين، ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

أولًا: دخول (لو) على الجملة الاسمية

ذكرَ النحويّون أنَّ للحرف (لو) استعمالات عديدة في العربية، ومن أهمها أنَّه يأتي حرف شرط، أو يحمل معناه، يقول سيبويه في بيان دلالته:((وأما لو فلما كان سيقع لوقوع غيرِه))[٣]، والوصفُ المشهور له: حرف امتناعٍ لامتناع، أي((امتناعُ الشيء لامتناع غيرِه))[٤]، أو((حرفٌ يقتضي نفي ما يلزم لثبوتهِ ثبوت غيره))[٥]، ويستعملُ فيما لا يتوقعُ حدوثه، وفيما يمتنعُ تحقُّقه[٦]. وهذا الحرفُ مختصٌ بالأفعال ويجوز دخولُه على الاسم عند بعض العلماء إذا كان المبتدأ مؤلفًا من (أنّ) وصلتها مثل: لو أنَّك ذاهبٌ[٧]، وعند أكثر النحويّين لا يأتي بعده إلَّا فعلٌ مظهر أو مضمر، ولا يدخل على

---

(١) ينظر: من أسرار اللغة ٢٩٥.

(٢) المفصل في صنعة الاعراب ٦ .

(٣) كتاب سيبويه ٤ / ٢٢٤ .

(٤) اللامات ١٣٧ وينظر: الجنى الداني في حروف المعاني ٣٧٤ ومغني اللبيب ٣٤٦ .

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٩٧/٣ .

(٦) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه / ٢٩١.

(٧) ينظر: كتاب سيبويه ١٣٩/٣ .

الأسماء وما جاء ظاهره اسمًا فهو مؤول بتقدير فعل[١]، وأما دخولُه على جملةٍ اسمية مكونةٍ من اسمين، فرفضَه أكثر النحويّين، قال الزمخشري(ت٥٩٣هـ):((لم يجز لو زيد ذاهب))[٢]، وجوزه بعضهم[٣] وهو مذهب الكوفيين[٤]، مستدلين بقول عدي بن زيد [من الرمل]:

لَوْ بغَيرِ الماءِ حَلْقِي شَرِقٌ كنتُ كالغصَّانِ بالماءِ اعْتِصَارِي[٥]

الشاهد: قوله: لو بغير الماء حَلْقِي شَرِقٌ، ولي (لو) اسمان: مبتدأ وهو(حلقي)، وخبر وهو(شرقٌ) والجارُ والمجرور قبلهما متعلق بالخبر[٦]، ولهذا الشاهد تأويلاتٌ ذكرها النحويّون؛ سببها أنَّ شرط (لو) عندهم يجبُ أنْ يكونَ مختصًا بالفعل، وليس هو هنا كذلك[٧].

وإنَّ ما يميزُ هذا الشاهد الشعري هو وجودُ اسمين من دون أنْ يسبقهما فعلٌ كسائرِ التراكيب الشرطية التي تتكون من فعل يلي أداة الشرط، كقولنا: لو قامَ زيدٌ لقمتُ، ولم يأتِ على التركيب الأقل ورودًا في جملة الشرط، بأن يلي (لو) اسمٌ يتلوه فعل مثل: لو خالدٌ أكرمني لقلتُ لكَ، ونحو قولُه تعالى:﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾[سورة الإسراء آية١٠٠]، وهنا يُقَدِّرون للاسمِ الواقع بعد (لو) فعلًا يفسره الفعلُ المذكور بعده؛ لأنَّ الفاعلَ عند البصريين لا يجوزُ أنْ يُقدَّمَ على الفعل، والمعمول لا يُقدَّم على عاملِه [٨]، قال سيبويه:((ولو بمنزلة إنْ، لا يكون بعدها إلاّ الأَفعالُ؛ فإن سقطَ بعدها اسمٌ ففيه فِعلٌ مُضمَرٌ في هذا الموضع تُبْنَى عليه الأسماء))[٩]، فعندَ ذلك لا بدَّ من تقدير فِعْلٍ قَبل الفاعلِ الواقع بعد أداةِ الشرط(لو) في النصَّين المذكورين آنفًا، فيكون التقدير: لو

---

(١) ينظر: المقتضب ٧٧/٢ والكافية في علم النحو ٥٥.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب ٤٤٣ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٩٩/٤ .

(٤) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني ٢٨٠.

(٥) ديوانه ٩٣ .

(٦) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٣٠١ .

(٧) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٣٠١/٣ وتمهيد القواعد ٤٤٣٧/٩ .

(٨) ينظر: كتاب سيبويه ٢٦٩/١ والمقتضب ٧٧/٢ واللمع في العربية ٨٩ وعلل النحو ٢١٣ .

(٩) كتاب سيبويه ٢٦٩/١ .

أكرمني خالدٌ أكرمني ولو تملِكون أنتُم تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي، أو على تقدير كان، ثم حُذِفَت، فانفصلَ الضمير، أي: قل لو كنتم تملكون[١].

وأمَّا أن يلي أداةَ الشرط اسمان كالذي ورد في الشاهدِ الشعري محل الدراسة فجوَّزه بعضُ الكوفيين والأخفش(ت ٢١٥هـ) [٢]، وتبعهم ابنُ مالك [٣]، ولكنَّ ربطَ النحويّين الشرط بالفعل وبنظرية وبنظرية العامل، والنظر إلى الفعل على أنَّه يمثلُ الزمنَ الفلسفي، لا الزمنَ النحويّ، وتجاهلهم لاختلاف المعنى باختلاف تركيب الجملة[٤]، جعلهم يرون أنَّ هذا التركيبَ غريبٌ على طبيعةِ الجملة الجملة الشرطية؛ لقلة ورودهِ في الكلام العربي، ولمخالفتهِ القاعدة النحويّة التي توجبُ أنْ يلي أداة الشرط فعلٌ ظاهرٌ أو مضمرٌ، بل ذكر ابنِ عصفور أنَّ((لو لا يليها إلا فعلٌ ظاهرُ، ولا يليها فعلٌ مضمر إلا ضرورةً أو ندورًا))[٥]، لذا نجدُ النحويّين حملوا الشاهدَ الشعري على أوجهٍ نحوية عديدة، إذ وجهه أبو علي الفارسي (ت٣٧٧ هـ)على أنَّ ((موضع حلقي رفعٌ، بأنه فاعل، والرافعُ له فعلٌ مضمرٌ، يفسِّره شرقٌ، كأنّه: لو شرِق حلقي بغير الماء. ولا يكون شرقٌ خبر حلقي هذا الظاهر، لأنَّ ما بعد لو لا يكون مبتدأ، كما أنَّ ما بعد إنْ، وما بعد إذا لا يكون كذلك))[٦]. وهذا التخريج وصف بالتَّكَلُّف، قال فيه ابن مالك:((وهذا تكَلُّفٌ لا مزيدَ عليه، فلا يُلتَفَتُ إليه))[٧]. ووجهه توجيها آخر فقال:((ومحملُه عندي على أنْ يكون قوله: حلقي شرقٌ، مبتدأً وخبرًا في موضع نصبٍ بكان الشأنية مضمرة تقديره: لو كان الأمرُ والشأنُ حلقي شرق بغير الماء، كنتُ كالغصَّان، وكان بالماء اعتصاري))[٨]، وذكر المرادي (ت ٧٤٩هـ) أنَّ هذا الوجه لابن خروف(ت٦٠٩ هـ) [٩]، لكنَّ ابنَ مالك أجاز وقوع الجملة اسمية من مبتدأ وخبر بعد (لو)، وعللَ ذلك بأنَّها تدخل غالبًا على الفعل

---

(١) ينظر: الدر المصون ٤١٧/٧ .

(٢) ينظر: حاشية الصبان ٣٩٠/٣.

(٣ ينظر: شرح التسهيل ٩٩/٤ .

(٤) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه ١١٢.

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٢٩٩/٣.

(٦) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٥٤٣ .

(٧) شرح الكافية الشافية ١٦٣٧/٣ وينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٢٠١/٣ والجنى الداني في حروف المعاني ٢٨١ .

(٨) شرح التسهيل ٩٩/٤ وينظر: شرح ابن الناظم ٥٠٦ وتمهيد القواعد ٤٠٩٣/٩ .

(٩) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٣٠١/٣.

الماضي، ولذلك فهي ليست عاملةً، فلم يسلك بها سبيل (إنْ) الشرطية في الاختصاص بالفعل، ولما كانت غيرَ مختصةٍ جاز أن يليها فعل أو اسم، وقد باشرها الفعل كثيرًا وباشرها الاسم قليلًا[١]. قال أبو حيَّان معلقًا على رأي ابن مالك:((وهو مذهب الكوفيين))[٢].

وذكر الرضي الاستراباذيّ أنَّ ورودَ التركيب واستساغته لكونه ضرورة[٣]، وأمَّا ابنُ هشام (ت ٧٦١هـ) فلم يذهب بعيدًا عن هذا المذهب وعنده أنّ الجملة الاسمية ولِيتْ (لو) شذوذًا[٤]، ويرى أبو علي القيسي(ت القرن ٦هـ) أنّ استعمالَ الجملة الاسمية مكان الجملة الفعلية بعد (لو، و هلا) اتساعًا في اللغة؛ وإنما كان ذلك مراعاةً للمضارعة التي بين المبتدأ والفاعل[٥]، ولم ينفرد ابن مالك في وصف توجيه الفارسي بالتَّكَلُّف، بل تبعه المرادي في توجيه قول ابن الدمينة [من الطويل]:

ونُبِّئْتُ لَيلَى أَرسَلَتْ بشَفَاعةٍ إلىّ فَهَلَاّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا[٦]

فقال:((وخرّجه بعضُهم على جعل ما بعدها فاعلًا بفعلٍ مقدر تقديره: فهلا شفعت نفسُ ليلى، وشفيعها خبر مبتدأ محذوف، أي: هي شفيعها، وفيه تكَلُّف))[٧].

وعلى هذا النحوِ حاولَ بعض البصريين تأويلَ كلِّ ما خالفَ قواعدهم النحويّة من نصوصٍ شعرية، ولا سيمَّا مجيءُ الجملة الاسمية بعد (لو)، وتلخصت تأويلاتهم بتقديرِ معمولٍ يفسره ما بعده أو تقدير كان الشأنية، أو جعله شاذًّا أو من الضرورات أو من غيرها، وما يهمنا فيها توجيه أبي علي الفارسي الموصوف بالتَّكَلُّف، وهو ميدانُ دراستنا، والوجهُ فيه أنَّ حلقي فاعلٌ لفعلٍ مضمر يفسره ما بعده، و شرق خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، والتقدير: لو شرِقَ حلقي بغيرِ الماءِ هو شرقٌ.

ووجهُ التَّكَلُّف فيه إضمار عامل وهو الفعل، وتقدير محذوفٍ مبتدأ، والغرضُ منه أن يجعلَ لو مختصة بالأفعال، ولا تدخل على الأسماء، فضلًا عن دخولها على الجملة الاسمية.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٤/٩٩ .

(٢) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠٠ .

(٣) ينظر: شرح الرضيّ على الكافية ٤/ ٤٥٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٣٠١ .

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٢٥٤ .

(٥) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١/٧٤ .

(٦) ملحق ديوانه ٢٠٦ .

(٧) توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٣١٠

وما كان لأبي علي أن يصفَ الوجه النحويّ بأنَّه ضرورة؛ لأنَّها من المسلمات، فالشاعرُ ليس بإمكانه أن يقول: لَوْ بغَيرِ الماءِ شَرِقَ حَلْقِي، لأنَّ الوزن يختل، ولا يريدُ أنْ يصفه بالشاذ؛ لأنَّه يعلم أنَّ هذا الوصفَ غيرُ مُجدٍ، وهو أضعف التخريجات. ولا يذهب إلى تقدير كان الشأنية؛ لأنَّه سيكون أكثر تكلفًا من الأول، إذا ما ساواه ، فلم يبقَ إلَّا أنْ يوجهه ذلك التوجيه.

ولو ذهب أبو علي الفارسي مذهبَ الكوفيين بجواز أنْ تأتي الجملة الإسمية بعد (لو) أو تكونَ شرطًا لـ(لو) لكان أفضل، وهذا ليس رأي الكوفيين فحسب، بل وافقهم بعضُ البصريين كالأخفش وابن مالك.

وتجدرُ الإشارة إلى أنَّ الكلامَ لا يقتصرُ على (لو) بل يشتملُ على أدوات أخرى، مثل (إذا) التي استدلَّ عليها الأخفش[١] من شعر الفرزدق بقوله[من الطويل]:

إذا باهليّ تَحْتَهُ حَنْظَليّة لهُ ولدٌ مِنْهَا فذاك المذرّع[٢]

والشاهدُ فيه دخول (إذا) على الجملة الاسمية، وأمّا أكثرُ النحويّين المحدثين فأيّدوا مذهبَ الأخفش والكوفيين، ولا يرون مانعًا من دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية، وأنَّ الاسم الواقع بعدها مبتدأ، وذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أنَّ الاسمَ المتقدم على الفعل بعد أدوات الشرط فاعلٌ للفعل بعده وليس لفعلٍ مقدّر واعتمدَ ذلك الإعراب في كتبهِ وعدّ الجملة باقيةً على ما هي عليه، جملةً فعلية تقدّم فاعلها، ولا تكون اسميةً بتأثير تقديم الاسم[٣]، ومن اللَّافتُ للنظر أنَّ مجي الجملةِ الاسمية بعدَ أداة الشرط ليس مقتصرًا على موضعٍ أو موضعين في الكلام العربي، إذ أحصى الدكتور أحمد مكي الأنصاري عشرين آية، وعشرات الأبيات الشعرية وردت على وفق هذا الاستعمال، لينتهي إلى رأي يقول فيه:((فقل بربك هل يجوز لنا بعد هذا أن نتمسك بقاعدة نحوية ناقصة ونهمل كل هذه الشواهد الموثوق بها كل الثقة وعلى رأسها الآيات المتعددة من القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه))[٤]، وأيَّد مجمع اللغة العربية هذا الرأي؛ لأنَّ القول بكونِ الاسمِ الواقع بعد أداة الشرط مبتدأ، يؤدي إلى دخول أداة الشرط على ما يفيد الدوامَ والثبوت،

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ٢٨٢.

(٢) ديوانه ٢٢٢ .

(٣) ينظر : النحو العربي قواعد وتطبيق ٢٣٤، والدرس النحويّ في بغداد ٦٦ وقضايا نحوية ١٥٩.

(٤) نظرية النحو القرآني ١٠٤.

وربطَ الشرط بالجملة الفعلية يجعله مقتصراً على الحدوث والتَّجدد، فضلًا عن تقدير ما لا يحتاج إليه الكلام [١].

ويرى الدكتور محمد عبد اللطيف حماسة أنَّ في العربية أداتين أصلهما (لو) وزيدت على إحداهما (لا) وعلى الأخرى (ما) فصرنَ (لولا، ولوما)، وهاتان الأداتان لا تليهما إلا الجملة الأسمية، على خلاف باقي أدوات الشرط، هذا من جهة ومن جهةٍ أخرى أنَّ النحويّين أجازوا مجيء الجملة الأسمية بعد (لو) إذا كانت مصدرًا مؤولًا، نحو **قوله تعالى:**﴿**وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ**﴾[سورة الاعراف آية ٩٦]، ولا فرقَ بين المصدرِ المؤول والاسم المرفوع، فالاستعمال واحد[٢].

ويبنى على هذا الكلام أنَّ جملة:(لو زيدٌ شجاعٌ لقضى عليك) تختلف عن جملة:(لو كان زيدٌ شجاعًا لقضى عليك) أو جملة:(لو شَجُعَ زيدٌ لقضى عليك)، ونلخصُ الاختلاف في ثلاثة أمور، الأمر الأول: في الجملة الأولى جاء الشرط جملةً اسمية وهي تفيد الثبوت والدوام، وهذا يعني أنَّ الشرط مستمر، لا انقطاع فيه، وأمَّا في الجملتين الأخريين فدلالتهما تقتصرُ على زمنٍ معين. الأمر الثاني: أنّ التقديمَ يفيد التخصيصَ والتوكيد وزيادة العناية، وهذا يناسبُ الجملة الاسمية؛ لأنَّ الاسمَ فيها يلي الأداة مباشرة، ولم يسبقْ بفعلٍ مثل الجملتين الأخريين. الأمر الثالث: إنَّ في الجملة الاسمية دلالةً على من يقوم بالحدث، والعناية مسلطُة عليه، وليس على الحدث نفسه، كما في المثالين المذكورين.

لذلك أوافق ما ذهب إليه ابن مالك والمرادي في وصفِ الوجه النحويّ الذي خرَّجه أبو علي الفارسي بأنَّه وجهٌ مُتَكَلَّف؛ لأنَّ من أنماط التركيب الشرطي مجيء الشرط جملة اسمية، وإن كان هذا النمط قليلًا في الكلام العربي، ولكنَّه وردَ في الشعر العربي الفصيح، فالجملةُ الشرطية تُبنى في الغالب على الجملة الفعلية، وفي القلة على الجملة الاسمية وغيرها، ولكن وقوعَ الجملة الاسمية بعد أداة الشرط يعطي دلالةً خاصة للتركيب الشرطي، كالتنبيه وزيادة العناية ولفت الانتباه وإزالةِ الشك وغير ذلك، وبتأويل النص على تقدير محذوف تذهِب تلك الخاصية، ويعبِّر الدكتور علي عبد الفتاح عن هذه التقديرات والتوجيهات بأنّها:((تُذهِبُ رونقَ النصِّ، وعذوبةَ ألفاظِه، ووقْعَ جَرْسِها، وروعةَ

(١) ينظر: معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي ٦٤٥/١ .

(٢) ينظر: بناء الجملة العربية ٢١٩-٢٢٠ .

نظمِها، وأثرَ وقعِها في الأُذْنِ وفي النفس، و أنَّها تمسَخُ الدِّلالةَ المقصودةَ من تقديم الفاعلِ على فعلِه، ولعلَّ أبرزَها العنايةُ والاهتمامُ بالمقدَّمِ الواقع في غير موقعِه لغرضٍ بلاغِيٍّ مقصودٍ ومُراد))[١]. فلا داعيَ إلى تكلّفِ إضمار فعل، وتقدير حذف مبتدأ، ما دامَ هناك وجهٌ نحوي واضحٌ لا تأويلَ فيه، ولا تقدير.

ثانيًا: جواز حذف المبتدأ إذا أخبِرَ عنه بمصدر

الأصلُ في الجملة أنْ تُذكَرَ كلُّ أركانِها؛ حتَّى يتسنَّى للمتلقي إدراك العلاقة بين عناصر الجملة، وتحصيل الصورة في ذهنه، وفهم محتواها قبل الحكم عليها، وقد أجازَ النحويّون حَذفَ أحدِ طرفي الإسناد في الجملة الإسمية(المبتدأ والخبر)، إذا وجِدت قرينةٌ لفظية فقط تَغنِي عن النطق بأحدهِما، وفُهِمَ المعنى من دون ذكرِ المحذوف[٢]، قال سيبويه في بابِ يكون المبتدأ فيه مُضمَرًا:((وذلك أنَّك رأيتَ صورةَ شخص فصارَ آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبدُ الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبدُ الله، أو هذا عبدُ الله))[٣]، ويختلفُ النحويون في أيِّهما أولى بالحذف، إذا تساوى الطرفان في احتمالية حذف أحدهما، فذهبَ أكثرُهم إلى أولوية حذفِ الخبر؛ لأنَّ المبتدأ طريقٌ الى معرفةِ الخبر، ولأنَّ الحذفَ بالإعجاز والأواخرِ أليقُ منه بالصدورِ والأوائل[٤]. ولذلك نجدُ النحويّين يختلفون في تقديراتهم للمحذوف، وينتقدون تقديرات مخالفيهم بوصفِها بالتَّكَلُّف، ومن أمثلة ذلك حذفُ المبتدأ في جملة (نعمَ وبئسَ)، نحو: نِعمَ الرجلُ خالدٌ، فمنهم من وجَّهَه على تقدير مبتدأ محذوف، أي: هو خالدٌ[٥]، ولكنَّ بعضَهم أنكر هذا التقدير ووصفه بالتَّكَلُّف[٦]، قال الشاطبي(ت٧٩٠ هـ):((أنْ يكونَ (زيد) مبتدأ خبرهُ ما قبله، فتَكَلُّف الحذفِ تكلُّف لما لا يُحتاج إليه))[٧]. ومن ذلك حذفُ المبتدأ بعد

---

(١) دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير، أطروحة دكتوراه للباحث علي عبد الفتاح محيي الشمري، اشراف الدكتور، خليل بنيَّان الحسُّون، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، ٢٠٠٦م ،ص ٤٢

(٢) ينظر: شرح المفصل ١/ ٢٣٩ والجملة الاسمية: علي أبو المكارم ٥٨ .

(٣) كتاب سيبويه ٢/ ١٣٠ .

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٧٦ وتوجيه اللمع٣٣١ والطراز ٢/ ٦٤ .

(٥) ينظر: المقتضب ٢/ ١٤٢ و الإيضاح العضدي ٨٧ و اللمع في العربية ١٤٠ .

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ١٠/ ١٣٢ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٣٥ .

(٧) المقاصد الشافية ٤/ ٥٣٨ .

(لا سِيَما) مثل: لا سِيَما خالدٌ، يكون التقدير: لا سِيَما هو خالدٌ، ويذهب الدكتور شوقي ضيف إلى أنَّه وجهٌ مُتَكَلَّف(١).

ومن المسائل النحويّة في حذف المبتدأ، مسألة وجوبِ حذفِه إذا أُخبِرَ عنه بمصدر، مثل: سَمْعٌ وطاعة، أي: أمرُك سَمْعٌ وطاعة، فالمبتدأ محذوف وجوبًا، ومثله قولُ منذر بن درهم الكلبي [من الطويل]:

فَقَالَت: حَنَانٌ، مَا أَتى بِكَ هَهُنا أَذَو نَسَبٍ أَمْ أنتَ بالحيِّ عَارِفُ؟(٢)

والشاهد فيه قوله: (حنان) جاء المصدر مرفوعًا، ولا يمكن جعله مبتدأً؛ لأنَّه نكرة(٣)، ومثله **قوله تعالى:**﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾[سورة يوسف آية ١٨]، ونحو قول المُلَبَّد بن حَرمَلة [من الرجز]:

يَشْكُو إليَّ جملي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلانا مُبْتَلَى(٤)

وفي إعراب الشواهد، يذهبُ النحويّون إلى جعلِه خبرًا لمبتدأ محذوف، يكون فيه تقديرُ الشاهد الأول: أمرُنا حنانٌ، أو أمري حنانٌ، أو شأني حنانُ(٥)، وكذلك تقديرُ الشاهدين (القرآني و الشعري): أَمري صبرٌ جميلٌ، أو صبري صبرٌ جميلٌ(٦)، وأصلُ التركيب: أصبرُ صبرًا جميلًا، حُذِفَ الفعل لنيابة المصدرِ عنه فصارَ: صبرًا جميلًا، ثم عُدِلَ من النصبِ إلى الرفعِ فصار: صبرٌ جميلٌ(٧)، ولمَّا امتنعَ الابتداءُ بالنكرة من دون مسوّغ، قُدّرَ له مبتدأ محذوفٌ وجوبًا مثلما كان في الفعل، أو

---

(١) ينظر: تجديد النحو ٢٧ .

(٢) البيت من شواهد: كتاب سيبويه ١/ ٣٢٠ و المقتضب ٣/ ٢٢٥ و شرح المفصل ١/ ٢٩٠ وشرح ابن الناظم ٨٦ .

(٣) ينظر: شرح المفصل ١/ ٢٩٠ .

(٤) البيت من شواهد: كتاب سيبويه لسيبويه ١/ ٣٢١ و التذييل والتكميل ٧/ ٢٢٠ و تمهيد القواعد ٢/ ٩١٢ .

.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٣٢٠ و المقتضب ٣/ ٢٢٥ وشرح التسهيل ١/ ٢٨٧ و أوضح المسالك ١/ ٢١٥ وخزانة الأدب ٢/ ١١٣ .

(٦) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٢٤٩ وشرح ابن عقيل ١/ ٢٥٦ وحاشية الصبان ٢/ ١٧١ .

(٧) ينظر: شرح المفصل ١/ ٢٩١ ومعاني النحو ١/ ١٩٧ .

جُعِل مبتدأً خبره محذوف تقديره: صبرٌ جميلٌ أجمل، أو أمثل[١]، او نحو ذلك، و يفضلُ النحويّون النصبَ في مثل هذه التراكيب؛ لاستساغة تقديرِ فعلٍ، قال سيبويه:((والنصبُ أكثر وأجود؛ لأنَّه يأمره))[٢]، وكذلك (حنانا) أصله (تحننَ عليك تحننًا)، حُذِفَ الفعل وزوائدِ المصدر، فصار (حنانا)، ثم عُدِل من النصب إلى الرفع فصار(حنانٌ)[٣]، قال ابن يعيش:((فهو منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ تقديرُه: تقديرُه: تَحَنَّنْ تحنُّنًا بعد تحنُّن، لكنّهم حذفوا الفعلَ، لأنّ المصدرَ صار بدلًا منه كما كان ذلك في (سَقْيًا لك ورَعْيًا)))[٤]، وهذا ما يراه أكثرُ النحويّين، والظاهر أنَّ دافعَ النحويّين في تقدير محذوفٍ يكون مبتدأً أو خبرًا، له سببان، الأول: أَلِفَ النحويّون تقديرَ فعلٍ للمصدرِ المنصوبِ في القطع والاستئناف، وجعلوا ذلك لازمًا في قواعدِهم النحويّة، فلا يخلو المعمولُ من عامل، يكون ظاهرًا أو مقدَّرًا، ولمَّا كان المصدرُ المنصوبُ مقاربًا للمصدر المرفوعِ من حيث المعنى والصياغة، فـ(سمعًا وطاعةً)، يشبه(سمعٌ وطاعة)، درجَ النحويّون على تقدير محذوفٍ قياسًا على الفعل، قال سيبويه:((والذى يُرْفَعُ عليه حَنانٌ وصبرٌ وما أشبه ذلك لا يُستعمل إظهارُه، وتركُ إظهاره كتركِ إظهارِ ما يُنْصَبُ فيه))[٥]. والثاني: لا يقبل أكثرُ النحويّين فكرة التركيب ذي الركن الإسنادي الواحد، بل عندهم أنَّ المبتدأ لا بدَّ له من خبر، وأنَّ صبرٌ لا يكون جملة وحده فلا بدَّ من طرف آخر يكون معه الجملة[٦]، وكذلك لابدَّ أن يكون المبتدأ معرفة، ويمتنعُ الابتداء بالنكرة من دون مسوّغ، فكان في تقديرِ مبتدأ محذوفٍ خلاصٌ من مشكلتين: مشكلةِ وجودِ تركيبٍ أُحادي الاسناد، ومشكلةِ الابتداءِ بالنكرة، ولكنَّ مثلَ تخريج كهذا من السهل أنْ يوصف بالتَّكَلُّف؛ لكثرة الخطواتِ والمحاولاتِ التي لا يرتَجي منها سوى إخضاع التركيب إلى باب المصادرِ المنصوبة بالأفعالِ المحذوفة وجوبًا، لا سِيَما جعلِ المصدر (حنان) معدولًا عن(تحننا)، مع صحة أنْ يكون مصدرًا لـ(حنَّ، يحنُّ)، قال عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) ردًا على ابن يعيش وابن هشام:((وَقَالَ ابْن هِشَام فِي شرح الشواهد تبعا

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدي ٥٢ والمفصل في صنعة الإعراب ٤٦ وحاشية الصبان ٢/ ١٧١ .

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٣٢١ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٨٧ وشرح الرضي على الكافية ١ / ٣٣١ وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد٢٠٦ الفوائد٢٠٦

(٤) شرح المفصل ١/ ٢٩١ وينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد٢٠٦ .

(٥) كتاب سيبويه لسيبويه ١/ ٣٢١ والمقاصد النحويّة ١/ ٥١٣ .

(٦) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي ١٥٩ .

للفارسي فِي التَّذْكِرَة القصرية: وَالْأَصْلُ أتَحَنَّنُ عَلَيْك تَحَنُّنًا ثمَّ حُذِفَ الْفِعْل وزائدُ الْمصدر فَصَارَ حنانًا. انْتهى. وَهَذَا تَكَلّف))[١]، وجاء في حاشية شرح صحيح البخاري (ت ٢٥٦هـ):((أنَّ تقديرهم: صبرٌ جميلٌ أجمل، أو أمري صبرٌ جميلٌ، لا يخلو عن تَكَلُّف، انتهى))[٢].

والملاحظ أنَّ سببَ التَّكَلُّف هو تقديرٌ محذوفٍ من دون حاجة، وتَصَنّعُ خطواتٍ عديدة لا مسوغَ لها، للوصول إلى ذلك الوجه؛ لأنَّ (حنان) بمعنى (حنانيك) تختلف عن (لبيْك ودواليك) وَنَحْوهمَا فإنَّها تسْتَعْمل مفردة ولا تحتاج إلى التكرير ويمكن الاكتفاء بها من دون الحاجة إلى تقدير محذوف[٣]. إذ لا يستوجبُ في مثل هذه التراكيب تقديرُ محذوف، أو العدولُ من مصدرٍ إلى آخر، أو العدولُ من النصب إلى الرفع؛ لأنَّ اختلافَ الإعراب يتبعه اختلاف في المعنى، والمصدر في حالة الرفع يدُّل على الثبوت والدوام، وفي حالة النصب يدُّل على الحدوث والتجدد[٤]، قال الدكتور فاضل السامرائي:((قالها بالرفعِ ولم يقل: صبرًا جميلًا بالنصب؛ لأنَّه أرادَ الدلالة على الثبوت والدوام، أي صبرٌ دائمٌ ثابتٌ لا صبرٌ موقوت، فقد أمرَ نبي الله نفسَه بالصبرِ الثابت الدائم، الصبرِ الطويلِ الذي لا ينقطع، وهذا المعنى لا يكون في النصب))[٥]، ومثل ذلك **قوله تعالى:**﴿ **إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ** ﴾ [سورة الذاريات آية٢٥]، جاء (سلام) بالنصب مرة وبالرفع مرة مع أنَّ التركيبين متشابهان والفرقُ بينهما: هو أنَّ سلامَ إبراهيم أبلغُ من سلامِ الملائكة؛ لأنَّ سلامَ الملائكة جملة فعلية، والجملة الفعلية تفيد الحدوثَ والتجدد، وأمَّا سلامُ إبراهيم فهو جملة اسمية والجملة الاسمية تفيدُ الدوامَ والاستمرار والثبوت، والسببُ في ذلك أنَّ الملائكة حَلَّت ضيوفًا في بيت ابراهيم عليه السلام، فكانت بلاغةُ سلامهِ تعبيرًا عن ترحيبهِ بالضيوف[٦]، فلا يصحُّ جعلُ المصدرِ المرفوع منصوبًا؛ لأنَّه لأنَّه ليس من مرادِ المُتَكَلِّم. ثمَّ إنَّ كثيرًا من الجمل العربية الإسنادية تكون ذات ركنٍ إسنادي واحد، وجواز اكتفاء التركيب بأحد طرفي الإسناد[٧]، فلا ضير أنْ يأتي المبتدأ في التراكيب ولا يحتاجُ إلى

---

(١) خزانة الأدب ٢/ ١١٣ .

(٢) ٥/ ٥٥١.

(٣) ينظر: خزانة الأدب ٢/ ١١٣ .

(٤) ينظر: المقاصد النحويّة ١/ ٥١٢ .

(٥) معاني النحو ١/ ١٩٨ .

(٦) ينظر: الطراز ٢/ ١٢ والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٧١ .

(٧) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي ١٥٩ .

خبر، شرط فهمِ المعنى وبيانِ المراد، وعكسه صحيح، وهناك فرقٌ بالمعنى بين قولنا: أمرُنا حنانٌ، و(حنانٌ) مفردة، وبين أمري صبرٌ جميلٌ، وصبرٌ جميلٌ، قال الدكتور علي عبد الفتاح:((فقال:(فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) ولم يُقيِّد أو يُحدِّد أو يوجِّه (الصبر الجميل) لأحدٍ بعينِه، حتى يُقال: إنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديرُه: (شأني) أو (أمري). بل أُخبِرَ به – عمومًا – واقتصَر عليه واكتفَى به، فقامت عليه الجملةُ، وهو يريدُ – واللهُ أعلم – هذا الصبرَ له ولعيالِه ولابنيه يوسف (عليه السلامُ)، وبنيامين))[1]، وكذلك الحال في رفع (حنان) في الشاهد الشعري الأول، فالشاعر أرادَ أنْ يصورَ حالَ حبيبتهِ عندما تفاجئت برؤيته في حيِّها، فقالت له: حنانٌ، ومعناه: العطفُ، والرأفة[2]، ولكنَّها جاءت بدلالةٍ جديدة في رفعِها لهذه الكلمة، وهي الدلالة على الدعاء المتصلِ بالثبوت والديمومة، والمعنى الذي تقصده ـ والله أعلم ـ الدعاء لحبيبها بالعطف والفيضِ الإلهي الدائم، ثم تستفسر عن سبب قدومهِ وهي تعلم أنَّه جاء لرؤيتها، فكان ذلك على سبيل الانكار، خوفًا عليه من قومِها الغيارى، ورحمةً به لتجشّمه الأهوال، ثمَّ لقَّنته جوابًا، إذا ما سأله أحدٌ من قومها عن سبب مجيئه، أوحَتْ إليه بحجةٍ يحتجُ بها فقالت: ألكَ قرابة هنا؟ أم بينك وبين أحدٍ في الحي معرفة[3]، فالفرقُ الدلالي واضحٌ بين التعبيرين.

و مما تقدَّمَ أرجِّحُ رأيَ البغدادي في وصفه لحذفِ المبتدأ إذا أُخبِرَ عنه بمصدر، بالتَّكَلُّف، ولا أرى مسوغًا لحذف المبتدأ، أو الخبر؛ لأنَّ الجملة واضحةُ المعنى من دونِ تقديرِ محذوف، قال الدكتور ابراهيم السامرائي:((إنَّ تقديرَ النحاة للمبتدأ المحذوف ضربٌ من التزيد، و عندي أنَّ قولهم : إنَّ الحذف واجبٌ لا يسقط مقولتي في أنَّ التقدير تَزيِّدٌ و افتعال))[4]، وبذلك نلحظ صحةَ التركيب ودقَّة بناءِ البيت الشعري الذي لا خلاف عليه عند النحويين، ولكنَّهم تَكَلُّفُوا في تقديرِ محذوف لا وجودَ له في أصلِ التركيب.

ثالثًا: الاخبار عن الذات بالمصدر

هذه المسألة عامة، ولا تختصُّ بالخبر وحده، وإنَّما يرادُ بها الوصف، وتشمل(الخبر، والنعت، والحال)؛ لأنَّ النحويّين يطلقون على الثلاثة وصفًا، قال ابن هشام:((فالوصفُ: جنسٌ يشمل الخبر

(١) دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير ٨٥ .

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ٣/ ٢٨٧ .

(٣) ينظر: هوامش تحقيق أوضح المسالك ١/ ٢١٥ وتمهيد القواعد ٢/ ٩١١ وشرح الأشمونى ١/ ٢١٢ .

(٤) من أساليب القران ٥٣ .

والنعت والحال))[١]، فالخبرُ حكمٌ على المبتدأ، والحال حكم على صاحبه، والصفة حكم على الموصوف والوصف عند النحويّين قسان، الأول: النعت: كمثال جاء خالدٌ المسكين، وفي هذا القسم يُخرَج الخبرُ والحال، فهو مقتصرُ على النعت، والثاني: المشتق:((هو كل لفظٍ فيه معنى الوصفية جرى تابعاُ أو لا))[٢]، وهذا القسم يدخل فيه كل وصفٍ يقع تابعًا أو غيرَ تابع كالخبر والحال، وهو الذي يهمنا، ولكننا نقصره على الخبر؛ لأنَّ في بيان الخبر بيانًا للنعت والحال، قال الشاطبي:((إن المسألة في النعت والخبر والحال واحدة، ولذلك يَستدلون على أحدها بالآخر))[٣]، ويمنعُ النحويّون وقوع الخبرِ مصدرًا عن الذات؛ لأنَّ الأصل في الخبر أنْ يكون مشتقًا، نحو: خالدٌ منطلقُ، أما مجيء المصدر خبرًا فهذا على خلافِ الأصل، ولا يصحُّ قولنا: خالدٌ انطلاقٌ، ولا زيدٌ سيرٌ، وقد جوَّزه سيبويه من باب السعة، فقال:((وتقول: زيدٌ سيرًا سيرًا، وإن زيدًا سيرًا سيرًا..... وكذلك إن قلت: أنت الدَّهرَ سَيْرا سَيْرا.... واعلم أنَّ السيرَ إذا كنتَ تخبر عنه في هذا الباب فإنَّما تُخْبِرُ بسَيْرٍ متّصِلٍ بعض ببعضٍ في أيِّ الأحوال كان..... وإنْ شئتَ رفعت هذا كلَّه فجعلتَ الآخِرَ هو الأوّلَ، فجاز على سعة الكلام))[٤]، والنحويّون يمنعون الاخبار بالمصدر عن الذات؛ لأسباب: لأنَّه لم يوضَع في أصلِه للإخبار به، قال ابن جني:((المصدر ليس في الأصل مما سبيله أنْ يوصفَ به.....؛ لأنَّ حكمَ الوصف أنْ يكونَ وفق الموصوف، وإذا كان الأمرُ كذلك؛ فغير مُنكرٍ أنْ يعتقد في ترك إجرائهما المصدر وصفًا أنَّه إنَّما فعل به ذلك لأنَّه ليس مما سبيله في الحقيقة أنْ يوصفَ به))[٥]، ولضعفهِ من جهة القياس، واقتصاره على السماع، يقول ابن جني في موضعٍ آخر:((يضعفُ في القياس أنْ تجري المصادرُ أوصافًا إلا على ضربٍ من التأويل؛ فلمَّا ضَعُفَ ذلك فيها القياس؛ قلَّ استعمالهم إيَّاها في اللفظ أوصافًا، وحصَل فيه بعض الاستكراه؛ فلذلك لم يُسمَع عنهم: مررتُ بالرجلِ العلاء لضعف جريان المصادر أوصافًا في القياس))[٦]، ولكنْ وردَ في الاستعمال العربي مجيء المصدر مخبرًا به عن الذات، نحو قول الخنساء [من البسيط]:

---

(١) أوضح المسالك ٢/ ٢٥٠ وينظر: شرح الأشمونى ٢/ ٤ وشرح التصريح ١/ ٥٧٠.

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/ ٥٢٥.

(٣) المقاصد الشافية٤/ ٦٤٥.

(٤) كتاب سيبويه ١/ ٣٣٥- ٣٣٦ وينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٧٢ والتذييل والتكميل ٧/ ٢٠٥.

(٥) سر صناعة الإعراب ٢/ ٤١ .

(٦) المصدر نفسه ٢/ ٤٢ .

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتَّى إذا ادَّكرتْ[١] فإنَّما هِيَ إقْبالٌ وإدْبارُ[٢]

والشاهد فيه مجيء (إقبال وأدبار) خبرين وهما مصدران[٣]، وهناك شواهد شعرية أخرى وردت على هذا النمط[٤]، ومن الشواهد القرآنية **قوله تعالى:** ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [سورة هود آية ٤٦]، فوصِفَ ابنُ نبي الله نوح عليه السلام بأنَّه عملٌ، ونحو **قوله تعالى:** ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[سورة البقرة آية ١٧٧]، فجعلَ البرَ يؤمنُ بالله، كأنَّه انسانٌ، وهو ليس كذلك، ومن الشواهد الشعرية وللنحويين في توجه هذه الشواهد ثلاثةِ مذاهب، المذهب الأول: على حذفِ المضاف، وإقامةِ المضاف إليه مُقامه، وذهب إليه أغلبُ النحويّين، وتقدير الشاهد الشعري: ذَاتَ إقبال وإدبار[٥]، ومثله تقدير النصِ القرآني الأول: أنَّه ذو عملٍ غير صالح[٦]، و تقدير النص القرآني الثاني: ولكنَّ ذا البرِّ[٧]، أو تقديره: برِّ من آمن بالله[٨]، وفي الحالتين حُذِفَ المضاف، وأقيمَ المضافُ إليه مُقامَه، وإنَّما قُدِّرَ حذفُ مضاف؛ لأنَّه لا يمكن الوصف بالمصادر إلاَّ بواسطة، كما لا يمكن الوصف بالأجناس، فلا يُقالُ: محمدٌ مالٌ، ويراد به محمدٌ ذو مالٍ، فلمّا ورد المصدر حُمِلَ

---

(١) معنى ادَّكرتْ: اذكرت، ابدلت الذال دالًا، ينظر: لسان العرب٤/ ٣٠٢ (د ك ر).

(٢) ديوانها ٣٨٣ .

(٣) ينظر: شرح أبيات سيبويه١/ ١٨٨ وشرح المفصل ١/ ٢٨٣ .

(٤) كقول عمرو بن كلثوم في ديوانه ٧٢ [من الوافر]: تَظَلّ جِيَادُهُم نُوحًا عَلَيْهِم مُقَلَّدَةً أعِنتَهَا صُفُونا
وموطن الشاهد(نُوحًا) جاء خبر ظلَّ مصدرًا ، ولو جرى على القاعدة النحويّة لقال:(نائحًا).
وكقول البعيث خداش بن بشر[من الطويل]: أَلا أَصْبَحَتْ أَسْماءُ جَاذِمَةَ الحَبْلِ وضَنَّتْ علينا والضَّنينُ مِنَ البُخْلِ،
وهو من شواهد: المسائل الحلبيات١٩٨ والخصائص٢/ ٢٠٤ وأمالي ابن الشجري ١/ ١٠٧ والمعجم المفصل في شواهد العربية٦/ ٤٨٦ .

(٥) ينظر: المقتضب٣/ ٢٣٠ و الخصائص ٢/ ٢٠٥ و أمالي المرتضى ١/ ٥٠٤ و دلائل الإعجاز ١/ ٣٠٢ ٣٠٢ و أمالي ابن الشجري ١/ ١٠٦ .

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٥٥ و معاني القرآن للنحاس ٣/ ٣٥٥ و مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٦٧ .

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٥٥ وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٩١ و التحرير والتنوير ٢/ ١٢٩ .

(٨) ينظر: معانى القرآن للأخفش ١/ ٥٢ و تفسير جامع البيان ٣/ ٣٣٩ و الأصول في النحو ٢/ ٢٥٥ .

على تقدير: (ذو) وما تصرّفَ منها[١]، فتفسيرُ النحويّين للتركيب بحسبِ قراءتهم له، وقياسهُ على ما شاكله من تراكيب أخر، لا يصحُّ عندهم من دون حذف. المذهب الثاني: على تأويل المصدر بوصفٍ مشتقٍّ، والتقدير: فإنَّما هي مقبلةٌ ومدبرة[٢]، وهذا من باب إقامة صيغة مقام صيغة أخرى، وهو من أساليب العرب في كلامهم، كقولهم: مررتُ برجلٍّ حسبِك من رجلٍّ، أو شرعِك، أي: كافيك، قال ابن يعيش:((وإن كانت مصادرَ، فهي في معنى أسماء الفاعلين))[٣]. والمذهب الثالث: وغَلَبَ فيه تحكيم المعنى على الصناعة النحويّة، وأنْ يكونَ الكلام من قبيل المبالغة، وأنَّ الحدث قد بلغَ في هذا الوصف مبلغًا لا يؤدي المشتقُّ مقداره، فجُعِل اللفظُ المعنى نفسه، وقد رجَّحَ هذا الوجهَ كثيرٌ من النحويّين، ورأوه أَوْلى من الوجوه الأخرى لتحقيق غرض المبالغة[٤].

وهذه خلاصةُ الخلاف بين النحويّين، ونَسبَ ابن هشام وجه الحذف للبصريين ووجه التأويل للكوفيين فقال:((فإنّ الْقَائِل بالتأويل الْكُوفِيُّونَ، ويؤولونه عدلًا بعادل ورضىً بمرضي، وَهَكَذَا يَقُولُونَ فِي نظائرها، وَالْقَائِل بالتقدير البصريون، يَقُولُونَ: التَّقْدِير: ذُو عدلٍ، وَذُو رضى، ..... ثم اخْتلف النَّقْل عَن الْفَرِيقَيْنِ، وَالْمَشْهُور أنّ الْخلاف مُطلق))[٥]، ومن بين الوجوه النحويّة المذكورة ما وصِف بالتَّكَلُّف، وهو الوجه النحويّ الأول، والذي يذهب إلى حذفِ المضاف، وإقامة المضاف إليه مُقامه، إذ رجَّحَ الطاهر بن عاشور وجهَ المبالغة وعدَّ وجه الحذف تَكَلُّفًا[٦]، وقال عبد المتعال الصعيدي (ت (ت ١٣٩١هـ):((وقيل: إنَّه على حذف مضاف تقديره: ذاتَ إقبال، والحقُّ أنَّه لا داعي إلى هذا التَّكَلُّف؛ لأنَّها تقصدُ المبالغة بالإخبار بالمصدر من غير تأويل أو حذف))[٧]، ويبدو أنَّ وصفَ الوجه الأول بالتَّكَلُّف من دون الوجهين الآخرين، سببه الحذف، ولو كان المحذوفُ في أصلِ النص، وهو مراد المُتَكَلِّم، لما حذفه، وأمَّا الوجه الثاني فليس فيه حذفٌ، فلم يوصَف بالتَّكَلُّف، ولكنَّه أقلُّ

---

(١) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ٢ / ١١٣ .

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢/ ٢٢٧ والكشاف ١/ ٢١٨ والتفسير الكبير ٥/ ٢١٤ وشرح الأشمونى١/ ٤٧٦

(٣) شرح المفصل ٢/ ٢٣٨ .

(٤) ينظر: الخصائص ٣/ ١٩٢ و دلائل الإعجاز ١/ ٣٠٢ و الإيضاح في علوم البلاغة ١/ ١٠٨ و حاشيتان حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك ١/ ٤٠٧ و معاني النحو ١/ ١٩٣ .

(٥) المسائل السفرية١٥.

(٦) ينظر: التحرير والتنوير ٢/ ٣٢٠ .

(٧) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ١/ ٥٧ .

الوجوه ترجيحًا؛ لأنَّه إذا عُدِلَ من تعبير إلى تعبيرٍ آخر، فينبغي أن يصحبه عدولٌ في المعنى، فإذا قالو: إنما يُعدَل من الوصفِ إلى المصدر؛ لغرض المبالغة، فهذا يعني أنهم رجحَّوا المذهب الثالث.

وأما الوجه الثالث، فليس فيه حذفٌ ولا تأويل، مع المحافظة على المعنى المراد، وهو المبالغة بالإخبار بالمصدر، وهذا أيسرُ الوجوه وأبعدها عن التَّكَلُّف، ولذلك رجَّحه كثيرٌ من النحويّين، قال ابن جني:((إذا وصِفَ بالمصدرِ صارَ الموصوفُ كأنَّه في الحقيقة مخلوقٌ من ذلك الفعل. وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إيَّاه. ويدلُّ على أنَّ هذا معنىً لهم، ومتصورٌ في نفوسهم))[١]، فالشاعرةُ في البيت الشعري أرادت أنْ تصوِّرَ حالها بعد أخيها، فهي كالناقة التي ذبحوا وليدها، فهي تتلهَّى عنه قليلًا، ثم تتذكره، فإذا تذكرت وَلَدَها ثارَ بها الحنينُ و صارت تُقبِل وتُدبِر تبحثُ عنه، على غير هدىً، ولكنَّ الخنساءَ وصفتها بأنَّها هي نفسها إقبالٌ وإدبار، أي تلبَّسَ الاقبالُ والادبارُ فيها، فصارت كأنها هما، وكذلك البيت الشعري في الهامش المذكور مسبقًا،(والضنين من البخل) قال فيه ابن جني:((كأنَّه مخلوقٌ من البخل لكثرةِ ما يأتي به منه))[٢]، والمعنى نفسُه نجده في سورة هود عن ابن نوح عليه السلام، قال سيد طنطاوي:((على أنَّه مصدر مبالغة في ذمَّه حتى لكأنَّه هو نفسُ العملِ غيرِ الصالح))[٣]، وقال الدكتور فاضل السامرائي:((الغرضُ من هذا الإخبار هو المبالغة، بجعل العينِ هو الحدث نفسُه، أي أنَّ ابنك يا نوح تحوَّل إلى عملٍ غيرِ صالح، ولم يبقَ فيه عنصرٌ من عناصر الذات، والناقةُ تحوَّلت إلى حدثٍ مجرد من الذات فليس فيها ما يثقلها من عنصر الذات، وإنَّما هي تحولت إلى إقبال وإدبار))[٤]، فالكلمتان وردتا بالمعنى الحقيقي، بقصدِ المبالغة، واستعمال المصدر مخبرًا به عن الذات أبلغُ من استعمال الاسم المشتق[٥].

وأذهبُ إلى وجاهة وصفِ وجه حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مُقامه، بالتَّكَلُّف؛ لعدم الحاجة إلى تقدير محذوف، وفيه وجهٌ نحويٌ قَبِلَه كثيرٌ من النحويّين، وليس فيه حذفٌ ولا تقدير، والاخبارُ بالمصدر شائعٌ ومطَّردٌ و ومستعملٌ في أبلغ الكلام، فضلًا عن المعنى الجديد الناتجِ عنه وهو الدلالة على المبالغة.

---

(١) الخصائص ٣/ ٢٦٢ و شرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٢٦٦ .

(٢) الخصائص ٣/ ٢٦٢ .

(٣) التفسير الوسيط ٧/ ٢١٤ .

(٤) معاني النحو ١/ ١٩٣ .

(٥) ينظر: النحو الوافي ٣/ ٤٦١ .

رابعًا: استتارُ الضَّميرِ وبروزهُ في الخبر المشتقّ إذا جرى على غير صاحبه

من مسائلِ الخلاف بين البصريين والكوفيين مسائل تتعلق بجريان الخبر المشتق على من هو له، وعلى غير من هو له، وتتسعُ عندهم لتشمل النعت والحال ونحوهما، فالبصريون يذهبون إلى وجوب إبرازِ الضمير إنْ جرى على غير من هو له سواءٌ أأمِن اللبس أم لم يؤمن[١] وأمثلة ذلك قولهم: زيدٌ هندٌ ضاربُها هو، وقولهم: زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ هو، وذهبَ الكوفيون إلى جواز إبرازِ الضمير وعدمه إنْ أمِنَ اللبس[٢]، واستدلَّ كلٌّ فريقٍ بشواهد نحوية، ومن شواهد الكوفيين قول الشاعر [من البسيط]:

قَوْمي ذُرا المَجْدِ بانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنانٌ وَقَحطان[٣]

وأوَّلَ البصريون هذا البيت ليتفق مع ما ذهبوا إليه من رأي، ومن تخريجاتهم ما وصف بالتخريج المُتَكَلَّف[٤]، وسأبين هذه المسألة بشيء من الإيجاز.

إذ يذكر النحويّون أنَّ الخبرَ المشتق إمّا أنْ يكونَ منسوبًا إلى المبتدأ، أي: أنَّ معنى الخبر منسوبٌ ومحكوم به على المبتدأ، فالخبرُ هو للمبتدأ في المعنى وليس لغيره ، ويطلق عليه النحويّون بأنَّه جارٍ على من هو له، مثل زيدٌ أخوك، فزيدٌ هو أخوك، وأخوك هو زيدٌ، ولم يختلف النحويّون على وجوب استتاره الضمير إذا كان الخبرُ مشتقًا وجرى على من هو له، مثل: خالدٌ منطلقٌ والآثارُ غالية، أي: منطلقٌ، هو وغالية هي.

وإمَّا أنْ يكونَ الخبرُ جاريًا على غيرِ من هو له، وهو ما يُعربُ على حسبِ الظاهر خبرًا للمبتدأ، لكنَّ معناه لا يَنْصَبُّ على ذلك المبتدأ، ولا يُنسَبُ إليه مباشرةً، فهو وصفٌ وقعَ خبرًا عن مبتدأ غريبٍ عن معنى ذلك الخبر، وعن مدلوله، فهو جارٍ على غير صاحبه، نحو: زيدٌ هندٌ ضاربُها [١].

---

(١) ينظر: المقتضب ٣/ ٣٦٢ والأصول في النحو ١/ ٦٢ والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٢٧٦ وشرح المفصل ٢٩/٢ وشرح ابن الناظم ٧٨ .

(٢) ينظر: ٢٧٦ التبيين عن مذاهب النحويّين ١٧٠ والإنصاف في مسائل الخلاف ٥٠/١ المسألة الثامنة وشرح التسهيل ٣٠٧/١ والتذييل والتكميل ٢٢٢/٢.

(٣) الشاهد بلا نسبة، وهو من شواهد: شرح التسهيل ١/ ٣٠٨ ، وأوضح المسالك ١/ ١٩٦، والمعجم المفصل في شواهد العربية ٨/ ١٠٨ ، وفيه رواية أخرى: (بصدق ذلك)، ينظر: شرح ابن الناظم ٧٨

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٠٨ وشرح ابن عقيل ١/ ٢٠٩ ، وهمع الهوامع ١/ ٣٧٦ .

واختلفَ النحويّون في الخبر إذا جرى على غير من هو له، فذهبَ البصريون إلى وجوبِ إبرازِ الضمير سواءٌ أأمِن اللبس أم لم يؤمن [٢]، ووافقهم أغلبُ النحويّين المتأخرين[٣]، ومثال ما أمن فيه اللبس: زيدٌ هندٌ ضاربُها هو، فلا يخطرُ في ذهن أحدٍ أنَّ هندًا هي الضاربة فأمن اللبس، ومع ذلك برز الضمير، ووافق ثعلب(ت ٢٩١ هـ) رأيَ البصريين فقال:((يا صاحب الرمانة الفالقها هو، لا بد من هو معها))[٤].

ورأى عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١ هـ) أنَّ التركيبَ المذكور آنفًا ومنه مثال ثعلب، لم يؤمن فيه اللبس أيضًا إذ يحتمل أكثر من ضمير، ومثال ذلك في قولنا: الفارسُ الحصانُ مُتعِبُه، لم يُعلم أنّ الهاء في (مُتعِبُه) عائدةٌ على الحصانِ أو تعود على الراكب، فيجبُ ابراز الضمير في كلِّ الأحوال وإنْ كان يُعلَم من صاحب الفعل؛ لأنَّ اللبس لمَّا حصلَ في مواضع، جرت عليه باقي المواضع؛ لتكون الباب على سننٍ واحد، وليفرَّقَ بين الفرع والأصل[٥].

ومثالُ ما لم يؤمن فيه اللبس: زيدٌ عمْرٌو ضاربه، ففي هذا المثال لَبْسٌ؛ لاحتمال أنْ يكونَ فاعلُ الضربِ عمرًا؛ لأنَّ القاعدة في الضمير أنْ يعود على أقربِ مذكور له، فلمَّا أتيتَ بالضمير فقلتَ: زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ هو، تعيَّن أنْ يكونَ زيدٌ هو الفاعل، فيجبُ إبراز الضمير في الموضعين عند أصحاب هذا الرأي [٦]، وأشارَ إلى ذلك ابن مالك بقوله:

وأبرزنه مطلقًا حيث تلا ما ليس معناه له محصّلا[٧]

ويرى أبو حيَّان أنَّ الضمير(هو) لا يدفعُ اللبس في مثال: الأبُ الابن محبُه هو، أو الأبُ الابن يحبُه هو؛ لاحتمالِ عود الضمير على الاسم الأول أو الثاني، والذي يدفعُ هذا اللبس هو تكرار

---

(١) ينظر: النحو الوافي ١/ ٤٦٢ – ٤٦٤ .

(٢) ينظر: المقتضب ٣/ ٣٦٢ والأصول في النحو ١/ ٦٢ وشرح المفصل ٢٩/٢

(٣) ينظر: همع الهوامع ٣٦٧/١ وحاشية الصبان ١/ ٢٩١ وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ٧٦.

(٤) مجالس ثعلب ٦٥.

(٥) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٢٦٦ – ٢٦٧ وشرح التسهيل ٣٠٧/١ والتذييل والتكميل ٢٢٢/٢.

(٦) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٢٩٠ ولإنصاف في مسائل الخلاف ٥٠/١ المسألة الثامنة.

(٧) ألفية ابن مالك ١٧ .

الاسم، فَيُقَال: الأبُ الابنُ يحبُه الأبُ [١]. ورأيُ أبي حيَّان ينطبقُ على بعض الأمثلة دون بعض، فقولنا: الأبُ البنتُ يحبُها هو، إذ نجد الضمير قد أزال اللبس؛ لأنَّ في الفعل علامات أو سوابق تدلُّ على جنسِ المذكور، وكذلك قولنا: المعلمةُ الطالبُ مكرمتهُ هي، لا تحتاج إلى تكرار الاسم.

وأمَّا الكوفيون فيذهبون إلى جواز الأمرين (إبراز الضمير وإضماره) إنْ أمن اللبس، ففي جملة : زيدٌ هندٌ ضاربُها هو، إنْ شئتَ أتيت بالضمير (هو) وإنْ شئتَ لم تأتِ به، [٢]، واستدلوا على رأيهم بجملة من الشواهد الشعرية[٣]، فضلًا عن قراءة لابن أبي عبلة في **قوله تعالى:**﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيۡرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾[سورة الأحزاب آية ٥٣]، بخفض (غير) على أنَّه نعتٌ لطعامٍ وليس حالًا[٤]، قال الزمخشري:((وعن ابن أبي عبلة أنه قرأ: غير ناظرين، مجرورًا صفة لطعام، وليس بالوجه، لأنَّه جرى على غير ما هو له، فمن حق ضمير ما هو له أنْ يبرز إلى اللفظ، فيقال: غير ناظرين إناه أنتم، كقولك: هندٌ زيدٌ ضاربته هي))[٥]، وما قوَّى موقفهم، الأبياتُ الشعريةُ التي استدلوا بها، ومن أهم استدلالاتهم، البيتِ محلَّ الدراسة:

قَوْمي ذُرا المَجْدِ بانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنانٌ وَقَحطان

والشاهد فيه: قوله:((قومي ذرا المجد بانوها حيثُ جاء بخبر المبتدأ مشتقًا ولم يبرز الضمير، مع أنَّ المشتق ليس وصفًا لنفسِ مبتدئهِ في المعنى، ولو أُبرِزَ الضميرُ لقال: قومي ذرا المجد بانوها هم، وإنَّما لم يبرز الضمير ارتكانًا على انسياق المعنى .... فإنَّه لا يمكن أنْ يتسرب إلى ذهنك أنَّ

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١١١٢ ، والتذييل والتكميل ٤/ ١٧ .

(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويّين ١٧٠ وشرح التسهيل ٣٠٧/١ وشرح ابن الناظم ٧٨ .

(٣) كقول الشاعر[من الوافر]: يرى أَرْبَاقَهُم مُتَقَلِّدِيهَا كما صَدِئَ الحديد على الكُمَاة

ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٠٨.

وكقول الأعشى في ديوانه ٢٧٣ [من الطويل]: لمحقوقة أن تستجيبي لصوته وأن تعلمي أن المعار موفّق

(٤) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها ٦٢١ .

(٥) الكشاف ٥٥٤/٢ .

بانوها هو في المعنى وصفٌ للمبتدأ الثاني الذي هو ذرا المجد؛ لأنَّ ذرا المجد مبنية وليست بانية، وإنَّما الباني هو القوم))[١]، وهذا الإعراب هو نتاج تخريج الكوفيين.

ورجَّحَ ابن مالك رأي الكوفيين فقال:((وبقولهم أقولُ لورود ذلك في كلام العرب))[٢]، واستحسن الرضي الأستراباذي هذا الرأي فقال:((ولا بُعدَ في مذهبهم))[٣]، وذهبَ إلى هذا الرأي من المحدثين الدكتور ابراهيم السامرائي ووصفَ أمثلة البصريين على شاكلة: زيدٌ هندٌ ضاربُها، بالمصنوعة ولم ترد في الكلام العربي[٤]، وأيّد الدكتور زين الخويسكي مذهب الكوفيين بقوله:((ورأيُهُم حسن)) [٥]. وذهب وذهب عباس حسن والدكتور فاضل السامرائي مذهبًا وسطًا، فلا يوجبان ولا يجوزان إبرازه مطلقًا، إذ أوجبَا إبراز الضمير إنْ حدثّ لبسٌ؛ لأن إظهاره يزيل اللبس[٦]، فإن أمِن اللبس امتنع اظهاره [٧].

وبالعودة إلى الشاهد الشعري إذ ذكرَ السمينُ الحلبي(ت٧٥٦ هـ) أنَّ بعضَهم خرَّج البيت على حذفِ مبتدأ تقديره: هم بانوها، فيكون الإعراب كالآتي: قومي مبتدأ، وذرا المجد، مبتدأ ثان، وهم مبتدأ ثالث محذوف، وبانوها خبر الثالث ووصف هذا المذهب بالمذهب الحسن[٨].

وهذا التخريج أراه مُتَكَلَّفاً، فما الفرق بين هم بانوها و بانوها هم ؟ فالضمير مقدر في التركيبين كليهما، ولكنَّ جُلَّ ما يريده السمين الحلبي أنْ يجعلَ الخبر جاريًا على من هو له، ولا يتحقق ذلك مع بانوها هم.

وذكر ابن مالك تأويلًا ووصفه بالتَّكَلُّف، فقال: ((وتَكَلَّفَ بعضُ المتعصبين فقال: تقديرُ البيت

---

(١) هامش تحقيق شرح ابن عقيل المسمى منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/ ٢٠٩ .

(٢) شرح التسهيل ٣٠٨/١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٤٣٦ .

(٤) النحو العربي نقد وبناء ٧٥.

(٥) مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين ٢٥ .

(٦) ينظر: تحقيقات نحوية ٦١ .

(٧) ينظر: النحو الوافي ١/ ٤٦٤ .

(٨) ينظر: الدر المصون ٣/ ٦١٥ .

الأول: قومي بانو ذرا المجدِ بانوها))[١]، وعلى هذا التأويل يكون (ذرا المجد) مضافًا إليه لمضاف محذوفٍ يدلُّ عليه اللفظ المذكور بعده وهذا المحذوف هو الخبر.

وأورد السيوطي(ت ٩١١ هـ) هذا التخريج ووصفه بما وصفه ابن مالك فقال:((وتَكَلَّفَ البصريون تَأْوِيل ذَلِك وَأَمْثَاله))[٢]، ومن الواضحِ أنَّ صاحبَ هذا الوجه ينتصرُ لمذهب البصريين؛ لأنَّه جعلَ الخبر المحذوفِ جاريًا على من هو له، وفي هذه الحالة يجبُ استتار الضمير كما بيَّنا مسبقًا.

وفيه وجهٌ آخرَ أنَّ (ذرا المجد) ليس مبتدأً ثانيًا، ولا مضافًا إليه، بل هو مفعولٌ به لوصفٍ محذوف، والوصفُ المذكور بعده بدلٌ من الوصفِ المحذوف، فالخبرُ محذوف، وهو جارٍ على من هو له[٣]، وقال فيه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:((وفي هذا من التَّكَلُّف ما ليس يخفى))[٤].
يخفى))[٤].

ولا فرقَ عندي بين التوجيهين المذكورين آنفًا سوى في دلالة اسمِ الفاعل المقدر، فلو كان مذكورًا لدلَّ على المضي في التوجيه الأول وعلى الحاضرِ والمستقبلِ في التوجيه الثاني، ولكنَّ الغرضَ من التوجيهين واحدٌ وهو ابعاد الخبر لأنْ يكون جاريًا على غير من هو له، وبذلك يخضع للقاعدة الموضوعة.

ويبدو لي أنَّ ابن مالك كان محقًا بالحكم على هذا الوجه بالتكلّف، والسبب في ذلك هو تقدير محذوف من دون حاجةٍ إليه؛ لأنَّ المعنى اكتفى باللفظ المذكور واستغنى عمَّا هو محذوف، ولو جَعلَ صاحبُ هذا الوجه (ذرا المجد) مفعولًا به مقدمًا للوصف المذكورِ بعده لكان أنسبَ مما ذكره، وعلماء النحو المحدثون يذهبون إلى جوازِ تقديم المفعول على عامله، ومنهم الدكتور مهدي المخزومي الذي يرى أنَّه لا ضيرَ من تقديم الفاعل على الفعل أو تقديم المفعول على الفعل والفاعل[٥]، وكذلك جوَّزَ أنْ يطلبَ الفاعلُ مفعولين في آنٍ واحدٍ إذا احتاج المعنى إلى ذلك[٦]. ومما ومما يؤيد ترجيحي رأيَّ ابن مالك في توجيه الشاهد الشعري في هذه المسألة ما يأتي:

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٠٨ .
(٢) همع الهوامع ٣٦٧/١ .
(٣) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(٤) هامش تحقيق شرح ابن عقيل ١/ ٢٠٩ .
(٥) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه ١٦٣ .
(٦) ينظر: المصدر نفسه ١٧٥ .

١. إنَّ الاستعمالَ اللغوي يقوّي مذهبَ الكوفيين؛ لكثرة ما ورد من شواهد شعرية التي أوردتُ قسمًا منها سلفًا.

٢. إنَّ دليلَ البصريين لا يتوافقُ وطبيعة اللغة، إذ لا معنى لجريان الباب على سننٍ واحدٍ في الاستعمال اللغوي، فما صدرَ عن المُتَكَلِّم ينبغي الأخذ به كما هو من دون إخضاعه إلى قاعدةٍ هو في غنًى عنها.

٣. إنَّ توجيهات البصريين للشاهد الشعري لم تعالج المسألة بل زادتها غموضًا، ولذلك وصِفَت بعضُ توجيهاتهم بالتَّكَلُّف.

٤. البصريون يعلمون أنَّ التركيبَ سليمٌ في حالِ أمن اللبس ولكنَّهم منعوه طردًا للباب، وإذا كان كذلك فلا حاجةَ لذكر الضمير هنا؛ لأنَّ ذكره يعد حشوًا، ولو كان في حذف الضمير لبسٌ أو إخلالٌ في المعنى لما جاز حذفه عند الفريقين، فالعربي ينفرُ من الغموض، فإذا أرادَ المُتَكَلِّم إبراز الضمير لغاية بلاغية أو دلاية جديدة كالتوكيد مثلًا أبرزَ الضمير، وأمَّا إذا لم يرد ذكره لعدم الحاجة إليه ترك ذكره، ولا ننسى قصدية المُتَكَلِّم ومراده، فالشاعرُ لم يذكر الضمير؛ لأنّ المعنى واضحٌ من دونه، ولا يتصوّر أحدٌ أنَّ الشاعرَ أراد غير قومه من بنى مجدهم، بدليل ذكره لِعِلمِ قبائلِ العربِ الأخرى بذلك.

خامسًا: الفاعل أو نائبه اللذان يسَّدان مسد الخبر

اعتادَ النحويّون على تفسير الجملة الاسمية بوصفها متألفةً من المبتدأ والخبر، ولكنَّهم لاحظوا أنَّ الجملة الاسمية التي تبدأ بالاسم المشتقِّ العاملِ عمل فعله يرفعُ فاعلًا أو نائبَ فاعل، وينصبُ مفعولًا به، تكتفي بالفاعل أو نائبه في إتمام المعنى، فاشترطوا صحةَ مجيء الاسم المشتقِّ مبتدأ، أنْ يعتمد على نفي أو استفهام[١]، وأجازَ الأخفش إعمال الاسم المشتقِّ المنوّن من غيرِ أنْ يعتمدَ على نفي أو استفهام[٢]، فإن اعتمدَ على نفي أو استفهام أعربَوا الاسم المشتق مبتدأ و جعلوا معمولَه سادًا مسدَّ الخبر، وبذلك يتخلصون من اشتراك إعرابين لكلمةٍ واحدة؛ لأنَّ معمولَ الاسم المشتق أمَّا يعربُ فاعلًا وإمَّا خبرًا، وهذا الاصطلاح حلَّ الإشكال، ولا فرقَ عندهم بين النفي بالحرفِ أو بالاسم أو

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ١٨٩/١ وشرح الأشموني ١٧٩/١ وحاشية الخضري ١٩١/١.
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٣.

بالفعل، على الرغم من أنَّ النفي بالاسم يجعلُ من ذلك الاسم هو المبتدأ وليس الاسم المشتق، ومثال الحرف: ما جالسٌ الضيفُ، ومثال الفعل: ليس قائمٌ الزيدان، ومثال الاسم: غيرُ محروثٍ الحقلُ، ففي الجملتين الأولى والثانية يكون الاسمُ المشتق مبتدأً، ولكنْ في الجملة الثالثة أصبح(غير) هو المبتدأ، وليس (محروث)، ولا بدَّ له من خبر، ولا يصلحُ أنْ يكونَ الفاعل أو نائبه سادًا مسدَّ الخبر؛ لأنَّ المبتدأ ليس اسمًا مشتقًا. ولكنَّهم عالجوا ذلك بأنْ عدَّوا المضافَ والمضافَ إليه كالشيء الواحد[١]، فصحَّ عندهم اعتمادُ الاسمِ المشتق على اسم يدل على النفي، وليس هناك مشكلة، وقد وردت فيه شواهد شعرية[٢]، ومنه قول الشاعر[من المديد]:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِي بالْهَمِّ والْحَزَنِ[٣]

والشاهد فيه:(غير مأسوفٍ على زمنٍ) إذ اعتمدَ اسم المفعولِ على اسم نفي، واستغنى عن خبرِ المبتدأ بنائب الفاعل، وكأنَّه قال: ما مأسوفٌ على زمنٍ [٤]. ويمكن عدُّ هذا الوجه النحويّ الوجهَ السائدَ في إعراب الشاهد الشعري، وهو مذهبُ ابن الشجري وتبعه ابن مالك[٥]، ولكنَّه لم يرتضِ بعض النحويّين أنْ يكون(على زمن) سادًا مسدَّ الخبر؛ لأنَّ المعنى لا يكتملُ به، وبادروا إلى توجيهِ البيت بتوجيه آخر، فذهب ابْن جني وَتَبعهُ ابْن الْحَاجِب(ت ٦٤٦هـ) أنَّ (غير) لا يصلحُ أنْ يكون مبتدأ؛ لأنَّه لا خبرَ له، ولا يصلحُ أنْ يكونِ خبرًا مؤخرًا؛ لأنَّه لا بدَّ من وجود ضميرٍ يعودُ على المبتدأ؛ لأنَّه ليس له، والصوابُ جعله خبرًا مقدمًا، والتقدير: زمنٌ يَنْقَضِي بالهم والحزنِ غيرُ مأسوفٍ عَلَيْهِ، والذي حصلَ أنْ قَدَّمَ (غيرَ) وَمَا بعْدهَ ثمَّ حَذفَ زمنًا من دون صفتِه فَعَادَ الضَّمِير الْمَجْرُور بـ(على) على غيرِ مَذْكُورٍ فَأتى بِالِاسْمِ الظَّاهِر مَكَانَهُ [٦]، وفيه رأيٌّ ذكره ابن هشام ونَسَبَه إلى ابن الخشاب(ت٥٦٧ هـ) رأى فيه أنّ (غير) خبرٌ لمبتدأ محذوف، و(مَأْسُوف) ليس اسمَ مفعول، بل هو

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد ١/ ٤٧٢.

(٢) كقول الشاعر[من الخفيف]: غَيْرُ لاَهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْوَ ولا تَغْتَرِرْ بِعَارِضٍ سِلْمِ

وهو من شواهد: شرح التسهيل ١/ ٢٧٥ والتذييل والتكميل ٣/ ٢٧٧ والمعجم المفصل في شواهد العربية٧/ ٤٠٣ .

(٣) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد : أمالي ابن الشجري ١/ ٤٧ وأمالي ابن الحاجب٢/ ٦٣٧ وشرح التسهيل ١/ ٢٧٥ .

(٤) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك١/ ١٨١ .

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٤٧ وشرح التسهيل ١/ ٢٧٥ .

(٦) لم أجد هذا الرأي في كتب ابن جني، ينظر: أمالي ابن الحاجب٢/ ٦٣٨ و مغني اللبيب ١/١٦٠ .

مصدرٌ جَاءَ على مفعولٍ كالمعسور والميسور وَالْمرَاد بِهِ اسْم الْفَاعِل وَالْمعْنَى: أَنا غيرُ آسَف على زمنٍ يَنْقَضِي بالْهَمِّ والْحَزَنِ[1]، وفي هذا التوجيه لا يوجد اسمُ مفعولٍ عامل.

إنَّ توجيهَ ابن الشجري يعدَّ أكثر قبولًا عند النحويّين؛ لسهولته، وخلوه من تقديرِ محذوف أو تقديمٍ وتأخير، على الرغم من مخالفتِه المعنى؛ لعدم صلاحية جعل(على زمن) خبرًا للمبتدأ، وهذا يدلُّ على أنَّ النحويّين كانت عنايتُهم منصبةً على الجانب التركيبي أكثر من المعنى، لذلك وَصَفَ بعضُهم توجيه ابن جني وابن الخشاب بالتَّكَلُّف، وأمَّا بالنسبة لتوجيه ابن جني فقد استبعده أبو حيَّان، ووصفه بالتَّكَلُّف فقال:((وهذا التخريجُ بعيدُ جدًا مُتَكَلِّف، وهي عادةُ ابن جني وشيخه في مجيئهما بالتخريجات المتمحلةِ المُتَكَلَّفة التي لا يكادُ يلحظها العرب))[2]، ويبدو أنَّ سببَ التَّكَلُّف أنّ ابن جني لوَى عنقَ الشاهد الشعري، وأجرى أكثر من خطوة للوصول إلى صورتهِ الأخيرة، ومنها: التقديم، والحذف، وعود الضمير، وإقامة الاسم الظاهر مكان المضمر، وهذا كلُّه تَكَلُّف لا داعي له ولا ضرورة، ولكنَّ ابن جني فضَّل كلَّ هذه الخطوات على أنْ يجعلَ المبتدأ لا خبرَ له، أو يجعل (غير) يرفعُ فاعلًا لمجرد إضافته إلى اسمٍ مشتق.

وأمَّا بالنسبة لتوجيه ابن الخشَّاب فلم يخلُ من وصفِ التَّكَلُّف، فوصَفه ابن هشام بالتعسُّف، وتبعه الدماميني(ت ٨٢٧ هـ)[3]، وقال فيه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:((وانظر ما فيه من التَّكَلُّف والمشقة والجهد))[4]، وربَّما كان سببُ الحكم على هذا الوجه بالتَّكَلُّف، هو جعلُ المصدرِ على وزن مفعولٍ وهو قليل، لا سِيَما لفظة(مأسوف)، ثمّ جَعْل هذا المصدر بمعنى اسم الفاعل، فضلًا عن تقديرِ محذوف.

وأرى وجاهة رأيَّ أبي حيَّان ومن حذا حذوه، في وصفِ الوجهين النحويّين بالتَّكَلُّف، وأعني بهما (وجهي ابن جني وابن الخشاب)؛ لِما فيهما من حذفٍ وتقديمٍ وتأخيرٍ لا حاجة إليهما؛ لأنّ تقدير محذوفٍ يعني أنْ يكونَ الكلام تامًا ولكنَّه يخالفُ المعنى، أو أنْ يكون الكلام ليس تامًا من حيث

---

(١) لم أجد رأي ابن الخشاب في المرتجل، ينظر: مغني اللبيب ١/١٦٠.

(٢) التذييل والتكميل ٣/٢٧٨ وينظر: شرح أبيات مغني اللبيب٤/ ٥ .

(٣) ينظر: مغني اللبيب ١/١٦٠ وشرح الدماميني على مغني اللبيب ٢/٧٩.

(٤) هامش تحقيق شرح ابن عقيل ١/ ١٩٢ وينظر هامش تحقيق توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٧٢ .

موافقته للقاعدة النحويّة، فيحتاجُ إلى تقديرِ محذوفٍ لتستقيم القاعدة [١]، والشاهدُ الشعري لا يستدعي هذين الاحتمالين؛ لأنَّه في نظري تامُّ المعنى، وليس فيه خلل أو نقصان.

وأحسبُ أنَّ الوجه الإعرابي الأوّل الذي ذكره ابنُ الشجري هو أسلم الوجوه عند النحويّين، وبه أقول؛ لسلامتهِ من تَكَلُّفِ الحذفِ والتقديم والتأخير والتأويل وغيرها، فضلًا عمّا فيه من التيسيرِ والوضوح؛ إذ أُجرِيَ النفي بـ(غير) مَجرى النفي بـ(ما)، وأقامَ الجار والمجرور مُقامَ المفعول الذي لم يسمّ فاعلُه وأغنى به عن الخبر[٢]، وعلى الرغم من ذلك فهو لا يخلو من النقد، إذ جعلَ الاسم المشتق مبتدأً وهو في الواقع ليس مبتدأً، بل متعلقُ به، صحيحٌ أنَّه مع المبتدأ كالشيء الواحد، ولكنْ بالنتيجة ليس مبتدأً، و أنَّه جعل الجار والمجرور (على زمن) سادًا مسدَّ الخبر، وهذا لا يصحُّ؛ لأنَّ المعنى لا يكتملُ به، وقد فصَّل الدكتور عبد الرحمن أيوب في الاسم المشتق الواقع مبتدأ، وأثبتَ أنّ النحويّين لم يكونوا موفقين في جعل الفاعل سادًا مسدَّ الخبر، إذ بَنى النحويّون قاعدتَهم على أنَّ الفعل والخبر يمثلان المسند، والفاعل والمبتدأ يمثلان المسند إليه، وقولهم إنَّ الفاعل يسدُ مسدَّ الخبر يقتضي جعل الكلمةَ الواحدة في التركيب مسندًا ومسندًا إليه في الوقتِ نفسِه، وهذا أمرٌ لا يتقبله العقل[٣]، وعدَّها الدكتور مصطفى جواد من الحِيَلِ النحويّة التي صنعها النحويّون؛ لأنَّهم يسندون الابتداء إلى الوصف الباقي على الوصفية، وهذا شيء مستحيل؛ لأن الوصفية من ضروريات الخبر[٤]، ويرى الدكتور إبراهيم السامرائي أنَّ مسألةَ سدِّ الفاعل مسدّ الخبر، هدرٌ لأسلوب بناء الجملة العربية، وقلبٌ للحقيقة الإسنادية[٥]، ودعا الدكتور شوقي ضيف إلى إلغاء قاعدة المبتدأ المستغني عن الخبر؛ للتخلص من الخلل الكبير المتحصل منها[٦].

وخلاصة كلامهم أنَّ التركيب قد يأتي ناقصَ الإسناد، أو بعبارة أدق أحاديَ الاسناد، فقد يأتي المبتدأ ولا يحتاج إلى خبر، ويأتي في الجملة فاعلٌ دون المفعول، وفعل الشرط دون جوابه، وغير

---

(١) ينظر: المشكل في العربية ٢٤٢ .

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٠٨٤/٣.

(٣) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي ١٥١ .

(٤) ينظر: مصطفى جواد وجهوده اللغوية ١٢٢– ١٢٣ .

(٥) ينظر: النحو العربي نقد وبناء ٧٩– ٨٠.

(٦) ينظر: تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا ٨٩.

ذلك، وهذا الاسلوب موجود في الكلام العربي، ولا يحتاج إلى دليل لإثباته، و الاسم المشتق يمكن أنْ يعملَ دون أنْ يعتمدَ على نفي أو غيره.

وفي ضوء ما تقدم يمكن أنْ نخلصَ إلى أنَّ الاسم المشتقَّ يعمل سواء اعتمد على نفي أو استفهام أم لم يعتمد، وهذا ليس رأيي بل رأي الأخفش، ولكنني أوافقه، ولا يُشترَط فيه الاعمال إنْ اعتمد على نفي أو استفهام، فيأخذ فاعلًا أو نائبَ فاعل، أو يأخذ مفعولًا به أو كليهما، وإنَّ جملة الاسم المشتق لا يكون فيها المعمول سادًا مسدّ الخبر؛ لِما يحدثه من تنازعٍ في الإعراب، ولذلك لابدَّ أنْ يكون في الجملة فاعلٌ، أو خبر، أو تمامَ معنى التركيب فقد يكون بالفاعلِ أو بغيره، ولا يلزم أنْ نجعلَ الفاعل هو الذي يتمم المعنى. وربَّما يتم المعنى من دون خبرٍ أو من دون فاعل، وفي هذا الصدد قال الرضي الأستراباذي:((والنحاة تَكَلَّفوا إدخال هذا أيضًا في حدِّ المبتدأ الأول، فقالوا إنَّ خبرَه محذوفٌ لسدِ فاعله مسدّ الخبر، وليس بشيء، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلًا من خبر، حتى يُحذَف ويُسَد غيرُه مسده، ولو تَكَلَّفتَ له تقديرَ خبرٍ لم يتأت، إذ هو في المعنى كالفعل، والفعل لا خبر له))[1]، وهذا الذي حصل مع الشاهد الشعري، فاسم المفعول(مأسوف) لم يرفع نائب فاعل ولم ينصب مفعولًا به، وكلُّ ما في الجملة أنَّ لفظ(غير) يُعرَب مبتدأ وما بعدهِ (مأسوف على زمن)، متعلقان به، وجملة (ينقضي) وما بعده خبر عن (غير)، فالمبتدأ هو (غير مأسوف على زمن)، وخبره (ينقضي بالْهَمِّ والْحَزَنِ)، فالشاعرُ يعاتبُ الزمان الذي جعل كلَّ أيامهِ أحزانًا ومآسيَ فيقول: غيرُ متحسِّرٍ أو نادمٍ على زمن يمرَّ عليَّ ويمضي وهو مليءٌ بالحزن والأسى، فالتركيب تام المعنى وليس فيه تقديمٌ وتأخير ولا حذفٍ ولا إنابة الظاهر بدل المضمر.

سادسًا: حذف الخبر

الأصلُ في الخبرِ أنْ يكونَ مذكورًا كالمبتدأ؛ لأنَّه الركنُ الثاني من أركان الجملة الإسمية، وبه تتمُّ الفائدة، ويكتملُ المعنى، ولكنْ قد يُحذَفُ الخبرُ في حالاتٍ مُعيَّنة ذكرها النحويون، وفصَّلوا فيها القول، فاتفقوا في كثيرٍ منها، واختلفوا في بعضِ دقائقها.

ومن المسائل التي وردَ فيها الخلافُ بين النحويّين، مسألةُ حذفِ خبرِ المبتدأ استغناءً عنه بخبرِ مبتدأ أخرَ مذكور، كأن يُحذَف خبرُ المبتدأ الأول اكتفاءً بخبرِ المبتدأ الثاني في الجملة المعطوفة على جملة المبتدأ الذي حُذِفَ خبرُهُ، نحو قول قيس بن الخطيم [من المنسرح]:

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٢٥ .

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِندَكَ راضٍ وَالرَّأيُ مُخْتلَفٌ[1]

والشاهد فيه أنَّ المبتدأ(نحن) لم يُذكَر خبرُه، وتقديرُ ذلك: نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا راضون، فاستغنى عن خبر المبتدأ الأوَّل اكتفاءً بخبر المبتدأ الثاني، لِعِلم المخاطب أنَّ الاول قد دخلَ في الثاني،أو العكس من ذلك، بأن يكتفي الخبر الثاني بالخبر الأوَّل، **كقوله تعالى:**﴿ **وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ** ﴾ [سورة الطلاق آية ٤]، وبالعودة إلى البيت الشعري إذ أجاز سيبويه[2]، والفراء[3]، وتابعهم أكثرَ النحويّين ذلك الحذف[4]، وخالفَ ابن عقيل رأيَ سابقيه وأجازَ الحذفَ من الثاني دون الأول، فقال:((واعلم أولا أن الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه شاذ، والاصل الغالب هو الحذف من الثاني لدلالة الاول عليه))[5]، وذكر ابن هشام توجيهًا نحويًا للخبر المحذوفِ في الشاهد الشعري، ونسبه لبعض النحويّين، ووصفه بالتَّكَلُّف، فقال:((وَقد تَكَلَّف بَعضُهم فِي الْبَيْت الأول فَزعمَ أَنَّ (نَحن) للمعظم نَفسِه وَأَنَّ (رَاضٍ) خبرٌ عَنهُ وَلَا يُحفَظ مثلُ نَحن قَائِم بل يجبُ فِي الْخَبَر الْمُطَابقَة))[6]، ونَسَبه بدر الدين بن موسى العيني(ت ٨٥٥ هـ) لابن كيسان (ت ٢٩٩هـ)[7]. وتقديره عند ابن كيسان ومن معه: (نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا راضٍ وَأَنْتَ بِمَا عِندَكَ راضٍ)، وبذلك يكون الخبرُ الثاني دلَّ على الأوَّل دلالةً تامَّة، والظاهرُ أنَّه يُشتَرط في المذكور أنْ يكون مطابقًا للمحذوف في اللفظ والافراد.

والمقصودُ بالمعظم نفسِه هو أنْ يقولَ القائل: (نحن) والمقصود به (أنا) وإنِّما قاله تعظيمًا، **كقوله تعالى:**﴿ **إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ** ﴾[سورة الحجر آية ٩]، فالله سبحانه وتعالى واحدٌ والضمير للجمع، ولكنْ وردَ الفعل مرتين مسندًا إلى ضميرِ الجمع؛ وذلك ليناسبَ ضميرَ التعظيم،

---

(١) ديوانه ٢٣٩ .

(٢) ينظر: كتاب سيبويه١/ ٧٤ .

(٣) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ٢/ ٧٧ .

(٤) ينظر: المقتضب: ٣/ ١١٢ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٣٦٥ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢١٣، شرح التسهيل ١/ . ٦١ .

(٥) شرح ابن عقيل ١/ ٢٤٥ .

(٦) مغني اللبيب ٨١١ وينظر: حاشية الدسوقي على مختصر المعاني ٢/ ٢١٥ .

(٧) ينظر: المقاصد النحويّة ١/ ٥٣٦ .

ولو صلُحَ إتيانهما بصيغة الإفراد لوردا، ولكنْ عدمَ المطابقة كانَ كفيلًا بذلك، وهذا ينطبق على توجيهِ البيت الشعري. فالقدماء يشترطون في المبتدأ مطابقته للخبر، واعتقدُ أنَّ هذا هو السببُ الرئيس في وصفِ ابن هشام هذا الوجه بالتَّكَلُّف؛ لأنَّ المتلقي أو السامع قد يتجشم عناء الذهن وكدَّه، من أجل فهم المعنى المقصود من تلك التراكيب عمومًا؛ لعدمِ وجود التناسبِ بين المبتدأ والخبر.

وأحسبُ أنَّ ابن هشام كانَ محقًا في وصفِ الوجه النحويّ الذي خرجه ابن كيسان بالتَّكَلُّف، وأوافقه الرأي؛ لأنَّه يتطلب تأويلًا والتفافًا على النص، يجعله بعيدًا في المعنى، وغيرَ مناسبٍ في اللفظ، وهذا كلُّه مما لا حاجة إليه.

وأذهب إلى أنَّ الشاعر لم يحذف الخبر الأوَّل، اعتباطًا، أو تخفيفًا، أو غيرَ ذلك، وإنَّما كان قاصدًا ذلك، فقوله: نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، ويسكت، يجعل المتلقي يتوقع كلَّ أنواعِ الخبر المحتملة، فلو قال رجل لغلامه: واللهِ لئن قمتُ إليك، وسكت عن الجواب، ذهبَ فكر الغلامِ إلى أنواع المكاره من الضرب والقتل وغيرهما، بخلافِ ما لو قال: لأضربنك[1]. قال الفخر الرازي (ت ٦٠٤ هـ) عند تفسير **قوله تعالى:** ﴿ **أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ** ﴾[سورة البقرة آية ٦٧]:((أَمَّا عِنْدَ الْحَذْفِ فَإِنَّهُ يَذْهَبُ الْوَهْمُ كُلَّ مَذْهَبٍ، وَيَقَعُ فِي الْخَاطِرِ أَنَّ جَمِيعَ الْمُهِمَّاتِ، لَا تَتِمُّ إِلَّا بِوَاسِطَةِ الِاسْتِعَاذَةِ بِاللَّهِ))[2]، وذهب إلى هذا المذهب بعضُ المحدثين ومنهم الدكتور عبد الرحمن أيوب الذي أكدَّ على((وجود نوعٍ من الجملة العربية الاسنادية ذاتَ الركن الواحد كما في الأمثلة التي ذكرها النحاة لحذفِ المبتدأ أو لحذف الخبر))[3]، فالجملة الاسمية قد تكتفي بالمبتدأ ولا تحتاج إلى خبر، وهذا الأسلوب يجعل السامعَ أكثرَ تشويقًا في معرفة الخبر، فعدم الذكر في ذاتِه بلاغة، إذ إنَّه يُعطِي الكلامَ قوةً، ويثيرُ الخيال، ويَذهَب فيه العقل كلَّ مذهب.

---

(١) ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٣/ ٦٦ .

(٢) التفسير الكبير ٩٦.

(٣) دراسات نقدية في النحو العربي ١٥٩ وينظر: النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ٢ / ٩٧ .

المبحث الثاني

الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في مرفوعات النواسخ

تعدُّ النواسخُ من العناصر المؤثرة في مضمون الجملة، ولها وظيفةٌ نحوية لا تؤديها كثير من الأفعال والحروف، ولذلك نجدها قد نالت عنايةَ النحويّين على مرِّ العصور، وأخذتْ مساحةً واسعة في كتبهم، وقاموا بدراستها وتحليلها. والنواسخُ عند النحويّين أنوع هي: الأفعال الناقصة، (كان وأخواتها)، والأفعال التي تتعدى إلى مفعولين (ظنَّ وأخواتها)، والحروف المشبهة بالفعل(إنَّ وأخواتها)، وأفعال المقاربة والشروع والرجاء، والحروف مشبهة بليس. وقد نُقِل عن النحويّين خلافاتهم في هذه النواسخ، من حيث دلالاتها، وعملها، وترتيبها في الجملة، وغير ذلك، مما أدى في بعضِ الأحيان إلى الغلو في توجيه بعض التراكيب، حتى وصِفَت بالمُتَكَلّفة، وسأورد عددًا من المسائل النحويّة التي وردت فيها الوجوه المُتَكَلَّفة من مرفوعات النواسخ موزعة على وفق نوع النواسخ وكما يأتي:

أولًا: اضمار (كان) المعَّوض عنها بـ(ما)

يلجأ النحويّون غالبًا إلى إضمارِ الفعل الناقص (كان) ومشتقاته في مسائلهم النحويّة المختلفة، من دون أنْ يكون هنالك دليلٌ على إضماره أو حذفه، واللافت للنظر أنَّ في كثيرٍ من مسائل إضمار (كان) نجدُ في تقديره تَكَلُّفًا، ومن أمثلة ذلك مسألة نصبِ الحال في قولِ العرب: هذا بُسرًا أَطْيَبُ منه رُطَبًا، فيقدره النحويّون: إِذْ كَانَ بسرا أطيب مِنْهُ إِذْ صَار رُطَبًا[1]، قال فيه ابن مالك:((وفيه تَكَلُّف إضمار))[2]، ومثال: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، فتقديره عند بعضِ النحويّين:(نِعمَ الرجلُ كان زيدٌ)على التقديم والتأخير[3]، قال أبو حيَّان:((مع تَكَلُّف الإضمار، ينبغي ألا يقال به))[4]، وانتقدَ أبو حيَّان تقدير النحويّين لمثال: ضربته في الدار على إضمار (كائن)، فقال:((تَكَلُّف لا يحتاج إليه))[5]، ومن تقديراتهم المُتَكَلَّفة، مثال: ليت زيدًا قائمًا، على اضمار (كان) والتقدير: ليت زيدًا كان قائمًا، وكمسائل

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٤٠٠ والمقتضب٣/ ٢٥١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٤٤.

(٣) ينظر: الأصول في النحو ١/ ١١٨ والتذييل والتكميل ١٠/ ١٣٢ .

(٤) التذييل والتكميل ١٠/ ١٣٢ .

(٥) التذييل والتكميل ٩/ ١٤٤.

الخبر إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا[١]، وعندما يرد النعت اسم إشارة[٢]، والمفعول فيه ظرف الزمان والمكان[٣]، وغير ذلك.

ويدور في خلدي أنَّ سببَ اختيار النحويّين الفعل (كان) ومشتقاته للإضمار من دون سائر الأفعال هو اتصافه بالمرونة، إذا يمكن استعماله للدلالة على الماضي أو الحاضر والمستقبل بالصيغة نفسها، أو باختلاف الصيغ [٤]، كذلك لا يدلُّ على حدث معين أو واضح، سوى حدث الكون وهو لفظ عام، ويستعمل هذا اللفظ مع الجملة الفعلية والاسمية، ويأتي في سياقهِ الاسم المرفوع والمنصوب، وهذه الصفات تجعله يتناسبُ مع كثيرٍ من تراكيب العربية، فاختاره النحويّون ليلائمَ تقديراتهم الموضوعة للمسائل المختلفة، ولذلك وردَ إضمار كان في كثيرٍ من موضوعات النحو.

ومن الموضوعات التي ورد فيها حذفُ (كان) أو إضمارها، حذفها بعد(أنْ) ويعوض عنها بـ(ما)، ومثال ذلك: أَمّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ معك، وأصلُ الجملة عند النحويّين: لأنْ كنتَ منطلقًا انطلقتُ معك، ولكثرة استعمال هذا التركيب حُذِفت لام التعليل، و حُذِفت (كان) فانفصلَ الضمير الذي كان متصلًا بها، ثم جيء بـ (ما) الزائدة للتوكيد عوضًا عن (كان)، وأُدْغِمت في النون قبلها، وبقي اسم (كان) وهو (أنت) وخبرها(منطلقًا) على حالهما وكأنها لم تحذف[٥]، ومن شواهد هذه المسألة قول العباس بن مرداس [من البسيط]:

أبا خراشةَ أمَّـــا أنتَ ذا نفرٍ فـــإنَّ قومي لمْ تأكلهمُ الضَّبعُ[٦]

الشاهد فيه حذفُ (كان) المعوَّض عنها بـ (ما) مع بقاء عملها في اسمها وخبرها، ويمتنع هنا حذف ما؛ لأنَّها عوضٌ عن المحذوف، وحذفه إجحاف بها [٧]، ويجب هنا إضمار كان، ويمتنع الإظهار، قال سيبويه:((وأمّا لا يُذكَر بعدها الفعل المضمر؛ لأنَّه من المُضمَر المتروك إظهاره، حتى

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ٢١١ .

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤١٠ .

(٣) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣/ ٢٩٣ .

(٤) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه ١٨٤ .

(٥) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٩٣ وشرح المفصل ٣/ ٨٩ وشرح التسهيل ٣٦٥/١ .

(٦) ديوانه ١٠٦ .

(٧) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٣٩٣ .

صار ساقطًا))[١] وذكر السيرافي أنَّ المبرّد كان يجيزُ ذكرَ الفعل بعد ما؛ لأنَّها زائدة، وليست عوضًا، فيصحُّ الجمع بينهما[٢]، ويرى ابن جني أنَّ الذي رفع أنتَ ونصبَ منطلقًا ليس(كان) بل (ما)؛ لأنَّها عوّضَت عن الفعل الرافع الناصب، فعملت عمله، وذكرَ أنّهَا طريقة أبي علي الفارسي[٣]، والكوفيون لا يذهبون بعيدًا عن تفسير البصريين في تركيب (أمَّــا أنتَ)، وهم يرون أنَّ الأسلوبَ هنا أسلوبُ شرطٍ و(أنْ) المفتوحة الهمزة شرطية وهي بمعنى (إنْ) المكسورة الهمزة، والدليلُ على ذلك وجود الفاء في جوابها، مثل: إنْ خيرًا فخيرًا، تقديره: إنْ كان خيرًا، و(ما) زائدة، والفعلُ الناصبُ محذوفٌ[٤]، ويرى ابن يعيش أنَّه لا يجوزُ إظهارُ الفعل بعد أمَّا المفتوحة، ولا يجوزُ حذفُ الفعل بعد إمّا المكسورةِ[٥]، وخالف الرضي الاستراباذيّ توجيه النحويّين لبيت عباس بن مرداس ولقول الشاعر [من البسيط]:

إما أَقَمْتَ وأَمّا أنت مُرتَحِلًا فاللهُ يَكْلأُ ما تَأْتِي وما تَذَرُ[٦]

ولم يوافق البصريين من تقديرِ لام التعليل، وتقديرِ فعلٍ يتعلق بالجار والمجرور، تقديره: تفتخر أو تتكبَّر أو نحوه، إذ لا يصحُّ عندهم: لم تأكلهم؛ لأنَّ معمولَ الخبر لا يتقدم عليه، وكذلك في البيت الآخر، إذ ينبغي جعل: فاللهُ يَكْلأُ، جوابًا لـ (إما أَقَمْتَ)، وجوابُ (أَمّا أنت مُرتَحِلًا) محذوف، والمعنى: يكلؤك الله لأجل ارتحالك[٧]، وعدَّ كلَّ ذلك تَكَلُّفًا، فقال:((وكله تَكَلُّف))[٨]، وذهب إلى جعل(إنْ) شرطية كثيرة الاستعمال مع (كان) فإنَّ حذف جوابها وجوبًا بلا مفسر يوجب فتح همزتها، وفتح همزة (إنْ) من دون حذف الجواب ليس بمشهور[٩].

---

(١) كتاب سيبويه ١/ ٣٩٤ .

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ١٩١ .

(٣) ينظر: الخصائص ٣/ ٣٨٣ والتذييل والتكميل ٤/ ٢٣٣ .

(٤) ينظر: شرح المفصل ٢/ ٩٠ وشرح الرضي على الكافية ١٥٠/٢ والجنى الداني ٢٢٣ .

(٥) ينظر: شرح المفصل ٢/ ٨٩.

(٦) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد: المفصل في صنعة الإعراب ١٠٤ وشرح الرضي على الكافية ١٥٠/٢ وشرح التسهيل ١/ ٣٦٦.

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٥٠/٢ .

(٨) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٩) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٥٠/٢ .

ويبدو أنَّ تعبيرَ الرضي بعبارة (وكله تكلُّف) تبينُ أنَّ كلَّ ما جاء به النحويّون من تقديرات في توجيه الشاهدين الشعريين وأمثلتهم المشابهة على الشاهدين، هو توجيه مُتَكَلِّف، فهو لا يرتضي تقديرَ (لامِ) تعليلٍ ولا تقدير جواب شرطٍ وهو يوافق الكوفيين بأنَّ (أنَّ) المفتوحة الهمزة تأتي شرطية، ولا يقتصر على المكسورة الهمزة، ولكنْ يكثر استعمال المكسورة الهمزة مع (كان)، فالذي دفعَ الرضي إلى القول بتَكَلُّف هذا الوجه النحويّ هو كثرة التقديرات والحذوفات، بل زادَ ابن هشام بعده حذفًا آخر، والذي رأى أنَّ أصل التركيب: (أَلأنْ كُنْتَ ذا نَفَرٍ فَخَرْتَ) فحذفَ الهمزة التي للإنكار، ثم حذفَ (لام) التعليل، والفعل(فخرتَ)المتعلق بالجار والمجرور، والفاء هنا زائدة، لكنَّها رابطة بالأمر المستفاد من معنى النداء، والمعنى عنده: تنبَّه فإن قومي [١]، وهذا كلُّه يجعلُ التركيب صعبًا، معقّدًا، فكلَّما زادَ زادَ الحذفَ والتقدير صارَ الوجه النحويّ أكثر تكلفًا.

والظاهرُ أنَّ الذي جعل النحويّين ينحون إلى هذا التخريج، وجود اسمٍ منصوب هو(ذا) في البيت الأول و(مُرتَحِلًا) في البيت الآخر، ولا مسوّغ لنصبهما سوى تقدير فعلٍ رافع للمبتدأ ناصب للخبر وهو (كان)، فقدَّروها، ثمَّ وضعوا مسوّغًا لحذفها، ثمَّ توالت العلل في هذه المسألة.

و أمَّا المحدثون فتناولوا هذه المسألة، وانتقد بعضُهم[٢] توجيهَ القدماء للبيتين الشعريين وما شابههما من أمثلة، ورفضوا كلَّ ما جاءوا به من تقديرات، قال الدكتور محمد عيد:((والحقّ أنَّ هذا الكلامَ السابق – بما فيه من تقديمٍ وتأخيرٍ وحذفٍ وزيادة وإدغام– صناعةٌ ذهنية مجهدة، هدفها تسويغ حذف (كان) في مثل هــذا الأسلوب، وإن كانت اللغة – وهي أسلوبٌ التعبير السلس – تبرأ تمامًا من تلك الصناعة النحويّة، والذي أراه – إنْ لم يجانبني الصواب – أنّه لا حذفَ في هذا الأسلوب))[٣]. وهكذا وجَّه محمد عيد الاسم المنصوبَ على أنَّه حال[٤]. كذلك رفضَ الدكتور ابراهيم ابراهيم السامرائي توجيه القدماء وعدَّه غريبا، فقال:((أظن أنَّ هذا شيء غريبٌ غاية الغرابة، وأنا لا اشعرُ أنَّ (أمَّا) هذه أصلها أنْ كنت ولا نعرفُ تعويضًا على هذه الشاكلة، وكيف تكون (ما)عوضا من (كان)، فقد قالوا: إنَّ (ما) زائدة، فكيف تعوض كان، و(كان) من الافعال المهمة في بناء الجملة، فضلًا عن أنَّ الفعل ذو قيمة كبيرة في الجملة العربية، والذي أراه أنَّ قولي: أمَّا أنت برًا

---

(١) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٦٥ وشرح شواهد المغني ١/ ١١٦ .

(٢) ينظر: النحو المصفى ٢٥٨ والنحو العربي نقد وبناء ٨٩ و معاني النحو ١/ ٢٢٩.

(٣) النحو المصفى ٢٥٨ .

(٤) ينظر: النحو المصفى ٢٥٩ .

فاقترب غير قولي: إنْ كنتَ برا فاقترب، و أن هذه ليست كتلك))[1]، ثم يذهب السامرائي إلى تصحيفِ قول العباس بن مرداس، وأنَّ (كنت) صحفت (أنت)، مستندًا في قوله على روايةِ ابن دريد (ت ٣٢١ هـ)، ورأيّ المبرد في جواز الجمع بين (أمَّا) و(كان)، ولكنَّ النحويّين استحسنوا هذا التصحيفَ وقاسوا عليه أمثلتهم الأخرى[2].

وأوافقُ ما يراه الرضي الاستراباذيّ بأن توجيه القدماء كلَّه مُتَكَلَّف، وأرجحُ ما ذكره المحدثون من عدمِ صحة تقدير كنت، وأتبعُ ما يراه محمد عيد بأنّ الاسم المنصوب، ليس خبرًا لكان المعوَّض عنها بـ (ما)، بل حالًا؛ لأنَّ المراد في البيت الأول ليس الاخبار عنه بأنَّه صاحب نفرٍ، وإنّما المراد أنَّ حالته التي هو عليها وهو يفتخر بكثرة قومه، فالمُتَكَلِّم والسامع لديهما عِلمُ بكثرةِ قوم أبي خراشة، ولكنْ قد لا يعلمان حالته التي هو عليها. وكذلك البيت الآخر، فالمراد ليس الاخبار عن الرحيل، وإنّما بيان الحال.

ثانيًا: زيادة كان مع اسمها

اتفقتْ كلمةُ النحويّين على أنَّ (كان) قد تزاد في التراكيب النحويّة[3]، كمثال: لَمْ يُوجَدْ كَانَ أَفْضَلُ مِنْهُمْ، أي: لَمْ يُوجَدْ أَفْضَلُ مِنْهُمْ، ونقل سيبويه عن الخليل (ت١٧٥هـ) في زيادة (كان) فقال:((وقال الخليل: إنَّ من أفضلهم كان زيدًا، على إلغاء كان))[4]، فـ(كان) هنا زائدة و(زيدًا) اسم (إنَّ) مؤخَّر، فلا خلافَ بين النحويّين على زيادة (كان) وحدها، إذ وردت كثيرٌ من الشواهد القرآنية والشعرية[5] تبين صحةَ زيادتها، ومن ذلك **قوله تعالى:**﴿ **قَالُوا۟ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا** ﴾[سورة مريم آية

---

(١) النحو العربي نقد وبناء ٨٩، ٩٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٩٠ .

(٣) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٥٣ والأصول في النحو ١/ ٢٥١ والجمل ٤٨ وعلل النحو ٢٤٩ واللمع في العربية ٣٨ والمفصل في صنعة الإعراب ٣٥١ .

(٤) كتاب سيبويه ٢/ ١٥٣ وينظر: الأصول في النحو ١/ ٢٥١ .

(٥) كقول الشاعر [من الوافر]: سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ العِرَابِ

وهو من شواهد: علل النحو ٢٤٩ واللمع في العربية ٣٩ والمفصل في صنعة الإعراب ٣٥١ .

وكقول أم عقيل بن أبي طالب [من الرجز]: أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

وهو من شواهد: شرح التسهيل ١/ ٣٦٢ وارتشاف الضرب ٣/ ١١٨٦ وهمع الهوامع ١/ ٤٣٨.

٢٩]، قال المبرّد:((إِنَّمَا معنى (كَانَ) هَاهُنَا التوكيد فَكَأَن التَّقْدِير وَالله أعلم: كَيفَ نُكَلِّم من هُوَ فِي المهد صَبيًا، وَنصبَ (صَبيا) على الْحَال))[١]، واستدلَّ المبرَّد على صحة زيادة (كان) أنَّ عيسى عليه السَّلام لم يكنْ في المهد قبل زمنِ محاجَّة مريمَ عليها السلام لقومِها، ولو كانَ في المهد لسقطت المعجزة؛ لأنّ الناس كلَّهم في ذلك سواءٌ[٢].

ولكنَّ النحويّين اختلفوا في زيادة (كان) مع اسمها، فذهبَ بعضُهم إلى منع زيادتها إذا كان مع اسمها[٣]، ويرى أكثرهم جواز إلغائها وإنْ كانت مسندةً إلى ضمير[٤] مستدلين بقول الفرزدق[من الوافر]:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ [٥]

والشاهد قوله:(وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ) إذ زيدت (كان) بين الصفة والموصوف ولم يمنع زيادتَها إسنادُها إلى الضمير(الواو)، والتقدير:وَجِيرانٍ لَنَا كِرَامٍ، فـ(جيران) معطوفة على(دار قومٍ)،و(كرام) نعت لـ(جيران) [٦] وهذا مذهب الخليل وسيبويه، وتبعهم الأعلم الشنتمري(ت ٤٧٦هـ)، و أبو البركات الأنباري، وابن مالك، وابن عقيل، والاشموني(ت ٩٠٠ هـ)، والأزهري (ت ٩٠٥ هـ)[٧]، ولا يمنع إسنادها إلى الضمير(الواو) من زيادتها، كما لا يمنع إسناد (ظنّ) إلى الضمير من إلغائِها في نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ[٨]؛ وإنَّما سَاغَ أَنْ تزادَ (كَانَ) لأنَّها أشبهت الْحُرُوف من حيثُ الدلالة على معنًى في غيره، فعوملَت معاملةُ الحرفِ وجاز ألّا تكونَ لها موضعٌ من الإعراب[٩].

وإلى زيادة (كان) ذهب ابن عصفور، لكنَّ تخريج البيت اختلفَ عنده، فهو يرى أنَّ أصلَ المسألة: وجيرانٍ لنا هم كرام، فـ(لنا) في موضع صفة لـ(جيران)، و(هم) فاعل بـ(لنا)، ثم زيدَت (كان)

---

(١) المقتضب٤/ ١١٧ وينظر: شرح المفصل ٤/ ٣٤٧ .

(٢) ينظر: المقتضب٤/ ١١٧ .

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب١/ ١٧٢ وأوضح المسالك ١/ ٢٥٩ والتذييل والتكميل ٤/ ٢٢١ .

(٤) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٥٣ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٣٢، ٣٣ والجمل .

(٥) ديوانه ٢/ ٥٢٩ .

(٦) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٢٥٩ وتمهيد القواعد ٣/ ١٤٩٧.

(٧) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٥٣ وتحصيل عين الذهب ٢٩٠ وأسرار العربية ١٣٧ وشرح التسهيل ٣٦١/١ وشرح ابن عقيل ٢٦٨/١ وشرح الاشموني ١١٧/١ وشرح التصريح ١٢٤/١.

(٨) ينظر: المسائل البصريات ٢/ ٨٧٥ .

(٩) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٦١.

بين (لنا) و(هم) لأنَّها تُزادُ بين العاملِ والمعمول فصار: لنا كان هم، ثم اتصلَ الضمير بـ(كان) وإنْ كانت غيرَ عاملة فيه، لأنّ الضمير قد يتصلُ بغير عاملِه في الضرورة[١]، وهذا يعني أنَّ ابن عصفور يرى زيادة (كان) وحدها في الشاهد الشعري.

وخالفَ المبرِّد سيبويه ووجه الشاهد على أنَّ(كان) ليست زائدة، وإنَّما هي عاملة جاءت في غيرِ موضعها، وتقدَّم خبرُها عليها، فقال:((وَهُوَ عِنْدِي على خلافِ مَا قَالُوا من إِلْغَاء (كَانَ) وَذَلِكَ أَنَّ خبر كَانَ (لنا) فتقديره: وجيرانٍ كرامٍ كَانُوا لنا))[٢]، وإلى هذا الوجه ذهبَ العُكبُري(ت ٦١٦ هـ)، وابن هشام، أبو حيَّان[٣]، يقول ابن هشام:((وليس من زيادتِها قوله: وجيرانٍ لنا كانوا كرام؛ لرفعها الضمير خلافًا لسيبويه))[٤]، واستبعدَ ناظر الجيش، تخريج ابن عصفور، ورجَّح مذهب المبرد، مبينًا أنَّه المذهبُ الحق [٥].

و المتحصِّلُ من توجيهات النحويّين للشاهد الشعري، يقسمُ على ثلاثةِ اتجاهات: اتجاه المجوزين لزيادة (كان) مع اسمها، ويتمثل بسيبويه والخليل، واتجاهُ المجوّزين لزيادة (كان) وحدها وهو مذهب ابن عصفور، واتجاه المانعين لزيادة (كان) المتمثل بالمبرِّد وأبي علي الفارسي.

أمَّا الوجه المُتَكَلَّف، فقد ذكر ابن ولَّاد النحويّ (ت ٣٣٢ هـ) من أنَّ الوجه النحويّ الذي وجهَه المبرد ومراده جعل (لنا) خبرًا لكان مقدمًا عليها، فهو مُتَكَلَّف؛ لأنَّ (لنا) من صلة جيرانٍ معلقة بها فلا يجوز أنْ تكونِ خبرًا لـ(كان)، ولو كانت(لنا) خبرًا، لتغير المعنى ((كأنَّه قال في البيت: وجيرانٍ، ولم يبين لمن هم جيران، ثم قال: كانوا لنا، أي: كانوا نملكهم، وهذا المعنى غير ما ذهبَ إليه الشاعر، وهو مُتَكَلَّف))[٦]، وفي المقابل وصف بدرُ الدين الدماميني (ت ٨٢٧ هـ) كلَّ التوجيهات النحويّة التي تنصُّ على زيادة (كان) بالتَّكَلُّف مرجحًا مذهب المبرد، فقال:((ولا أدري ما الذي دعا الكل إلى هذا التَّكَلُّف، مع إمكان أنْ تكونَ (كان) ناقصة، والضمير المتصل (بها)اسمها، و(لنا)خبرها

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٩٩، ٤٠٠.

(٢) المقتضب٤/ ١١٧ .

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب١/ ١٧٢ وأوضح المسالك ١/ ٢٥٩ والتذييل والتكميل ٤/ ٢٢١ .

(٤) أوضح المسالك ١/ ٢٥٩ .

(٥) ينظر: تمهيد القواعد ٣/ ١١٦٠.

(٦) الانتصار لسيبويه على المبرد١٤٠.

مقدمٌ عليها، ولا غبارَ عليه))[1]، وذكر الآلوسي (ت١٢٧٠هـ) أنَّ جعل (كان) زائدة ورفعَ الضميرِ على المتصلِ تشبيها بالاسم فيه تَكَلُّفٌ لا يُخفَى[2]، وبذلك يتبين أنَّ الوجوه الثلاثة وصِفت بالتَّكَلُّف من بعض النحويّين.

أمَّا وجه زيادة (كان) مع اسمها، فالسائد عند النحويّين زيادة (كان) وحدها، ولم يُسمَع زيادتها مع اسمها، وأمَّا وجه زيادة (كان) وحدها فلا يوجدُ مسوغٌ لاتصالِ الضمير بالفعل الزائد، وإنّ القولَ بزيادتها يجعل الضمير المتصل بها لا محلَ له من الإعراب وهذا خلافُ الأصل في الأسماء، ولا يصحُّ قلب الضمير المتصل إلى منفصل؛ لأنَّ (كان) ليست محذوفةً وإنَّما هي زائدة، فصار الوجه مُتَكَلَّفًا لهذا السبب، وأمَّا وجه تقديم خبر كان وهو(لنا) فذلك لأنَّه من صلة (جيران) ولا يصحُّ جعله خبرًا، ولأجلِ ذلك وصف بالتَّكَلُّف.

ويبدو لي أنَّ ما دفعَ النحويّين للقول بهذه الوجوه النحويّة هو خفض كلمة (كرام) ولو جاءت منصوبة لمَا حصلَ هذا الخلاف، ولا يكونُ ذلك؛ لأنَّ قافية القصيدة كلها بخفض الميم، ولو جاءت(كرام) مرفوعةً؛ لأعربت (كان) ملغاة، وربَّما أرادَ سيبويه من عبارة (الإلغاء) هي الزيادة؛ لأنَّ الإلغاء يعني أنَّ اسمَها وخبرها موجودان، ولم تعمل فيهما لسبب ما، فألغيت وصار الاسمان مبتدأً وخبرًا، وهذا لا يتحقق مع الشاهد الشعري لوجودِ الخفض في (كرام).

وأحسبُ أنَّ معالجةَ النحويّين للتركيب النحويّ معالجةً ناضجة ومفيدة، ولا تَكَلَّفَ فيها، ولا أوافق ما ذهب أليه كلٌّ من ابن ولَّاد و الدماميني و الآلوسي في وصف الوجوه الثلاثة بالتَّكَلُّف، فلا ضيرَ من زيادة (كان) مع اسمها إذا اقتضى الأمر، فالوجه النحويّ ليس فيه حذفٌ أو اضمار أو مخالفة إعرابية.

وأمَّا زيادة (كان) وحدها فهو الرأي السائد عن النحويّين، وما فعله ابن عصفور هو إجراء تعليمي لبيان حال الضمير بعد الزيادة. وأمَّا وجه التقديم، فلا اشكال في جعل(لنا) خبرًا لـ(كان) مقدمًا عليها.

وأرى وجاهة مذهب سيبويه في جعل (كان) زائدة مع اسمها؛ لأنَّهما كالكلمة الواحدة، إذا سقطا من الجملة سقطا معا، وإنَّ التركيب من دونهما تام المعنى، ولا اشكال في زيادة (كان) لا سِيَما إذا أفادت التوكيد، كما هو الحال في البيت الشعري، قال أبو نصر الجوهري (ت ٣٩٣هـ):((كانَ إذا

---

(١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٣/ ٢٢٤.

(٢) ينظر: روح المعاني١/ ٤٠٦.

جعلته عبارةً عمَّا مضى من الزمان احتاج إلى خبر، لأنَّه دلَّ على الزمان فقط تقول: كان زيدٌ عالمًا، وإذا جعلته عبارةً عن حدوث الشيء ووقوعه استغنى عن الخبر، لأنَّه دلَّ على معنًى وزمانٍ. تقول كانَ الأمرُ،..... وقد تقع زائدة للتوكيد، كقولك زيدٌ كانَ منطلقًا))[١]، فجعلُ الناقصةِ دالةً على الزمان الماضي دون الحدث، وجعلُ التامةِ دالةً على الزمان والحدث جميعًا وجعل الزائدة غيرُ دالة على شيء منهما وإنَّما يؤتى بها للتوكيد، وأكَّدَ الأعلم الشنتمري على دلالة التأكيد فقال:((الشاهد فيه، إلغاء كان وزيادتها توكيدًا وتبيينًا لمعنى المضي))[٢]، فـ(كان)هنا أفادت التوكيد؛ لعدم دلالتها على الزمان المقيد، وإنَّما دلت على الزمن المطلق دون الحدث، والزمن المطلق يفيد التوكيد، كمثل المصادر والأفعال الدائمة، ولو لم تدخل(كانوا) بين (جيران) و (كرام) لفُهِمَ أنَّ هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى، وأنَّه قد فارقهم، فجيء بـ (كانوا)؛ لتأكيد ما فُهِمَ من المضي قبل دخولها[٣]، والشاعر لا يريدُ بالتركيب الزمن الماضي فقط، وإنَّما هو يستذكر صفة جيرانه وكرمهم وعلاقته الطيبة بهم، وهذه الصفات ما تزال فيهم موجودة والجيران ما زالوا في مكانهم، والله أعلم.

ثالثًا: العطف بالرفع على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر

اختلفَ النحويّون في هذه المسألة لا سِيَما البصريين والكوفيين، إذ منعَ البصريون العطف بالرفع على اسم (إنَّ) قبلَ تمامِ خبرها، كقولنا: إنَّ عمرًا وزيدٌ قائمان، ويجبُ النصب، فنقول: إنَّ عمرًا وزيدًا قائمان[٤]، وعدَّه سيبويه من باب الغلط، ولا يصحُّ إلا على التقديم والتأخير، أو على تقديرِ حذفِ خبر، ورفعِ المعطوف على معنى الابتداء[٥]، وعَلَّلَ البصريون منعَهم العطف هنا؛ لأنَّه يؤدِّي الى تسلُّطِ عاملين على معمولٍ واحد، وإنَّ الحمل على الموضع لا يصلحُ إلا حيثُ يكون للموضع

(١)الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٦/ ٢١٨٩.

(٢) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ٢٩٠.

(٣) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٣/ ٢٢٣.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٥٥ والمفصل في صنعة الاعراب ٢٩٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٥٥ وشرح المفصل ٤/ ٥٤١ ومغني اللبيب ٦١٧ شرح الأشموني ١/ ٥٧٨ .

(٥) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٥٥ .

مجرورٌ، مثل: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ، وهنا لا يمكن تقدير مجرور، هذه من جهة، ومن جهةٍ أخرى: أنَّ الحمل على الموضع لا يصلحُ إلا بتمام الجملة بالخبر(١)، وذهب الكوفيون إلى جواز العطف على اسم (أنَّ) بالرفع قبلَ تمام الخبر(٢)، و وافقهم ابن مالك في أحدِ كتبِهِ(٣)، وضعَّف مذهبَهم في كتابٍ آخر(٤)، ومن أدلَّةِ الكوفيين على هذه المسألة، القرآن الكريم، وكلامُ العرب(٥) ومنه قول ضابئ ضابئ بن الحارث البرجمي [من الطويل]:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى فِي الْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ(٦) بِهَا لَغَرِيبُ(٧)

والشاهد يروى بروايتين (رفع قيَّار ونصبه) وفي رواية النصب لا شاهد فيها(٨)، وفي رواية الرفع، الرفع، عطف (قيَّار) على محل اسم (إنَّ) قبلَ تمام الخبر (لغريب)(٩)، ومذهبُ الكسائي (ت ١٨٩ هـ) الجواز مطلقًا، سواء ظهرَ عليه الإعراب أم لم يظهر، ويجوزُ في النصِّ القرآني عطف (الصابئون) على الذين في **قوله تعالى:**﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ**﴾[سورة المائدة آية ٦٩] ؛ لأنَّ نصبَ (إنّ) ضعيف(١٠). ومثلها قراءةُ أبي عمرو، وعبد الوارث، وابن عباس،

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٥٤١ .

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣١١ ومجالس ثعلب ٥٦ وشرح المفصل ٤/ ٥٣٩ ومعاني القرآن للكسائي ١٢٥ .

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٥١٥ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٥١ ،

(٥) كقول بشر بن أبي خازم في ديوانه ١٦٥ [من الوافر]: وَإلاّ فاعْلَمُوا أنَّا وأَنتُمْ بُغاةٌ ما حيينا في شِقَاق

وكقول الشاعر [من الطويل]: خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا وإنْ لَم تَبُوحَا بالهَوَى دَنِفَانِ ، ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٥٠ وشرح ابن الناظم ١٢٧

(٦) قيار : اسم فرسه ينظر: الشعر والشعراء ١/ ٣٣٩ .

(٧) البيت من شواهد: شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٤٤ وعلل النحو ٢٤٤ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٧٨ المسألة الثالثة عشرة .

(٨) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٧٥ وشرح كتاب سيبويه ١/ ٣٦٥ والتذييل والتكميل ٥/ ٢١٣ .

(٩) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٣٤٧ .

(١٠) ينظر: المفصل في صنعة الاعراب ٢٩٦ ومعاني القرآن للكسائي ١٢٥ .

في **قوله تعالى:**﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ ﴾[سورة الأحزاب آية ٥٦]، برفع(الملائكة) عطفًا على محل اسم (إنَّ)[١]، والعطف عند سيبويه ممنوعٌ كما ذكرنا آنفاً، وهو في ذلك يقول :((واعلم أنَّ ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنَّك وزيدٌ ذاهبان؛ وذاك أنَّ معناه معنى الابتداء..... وأمَّا قوله عز وجل: والصابئون، فعلى التقديم والتأخير، كأنَّه ابتدأ على قوله والصابئون بعدما مضى الخبر))[٢]، وتوسطَ الفراء مذهبي سيبويه والكسائي، فلم يمنع رفعَ المعطوف مطلقًا، وجوَزه على شرط: أنْ يكونَ الاسم مما لا تظهرُ عليه الحركات، يقول الفراء:((ولا أستحبُّ أن أقول: إنّ عبد الله وزيدٌ قائمانِ؛ لتبين الإعراب فِي عبد الله. وقد كَانَ الْكِسَائي يُجيزه لضعفِ إنّ ... وَقيَّارٌ، لَيْسَ هَذَا بِحُجَّةٍ للكسائي فِي إجازته (إنّ عمرًا وزيدٌ قائمان)؛ لأنَّ قيارًا قد عُطِفَ عَلَى اسم مكنّى عَنْهُ، والمكنّى لا إعرابَ لَهُ فسهل ذَلِكَ))[٣]. ويبين ابن عصفور سببَ اشتراط اشتراط الفراء خفاء الإعراب، دون ظهوره فقال:((إنَّ الأول إذا لم يظهر فيه الإعراب، سهَّلَ مخالفة الثاني المعطوف عليه له، وإذا كان الأول معرباً ظهرَ قُبْحُ المخالفة))[٤]، وقد وجَّه المانعون الشاهدَ على أوجهٍ عديدة منها: أنْ يكون(قيَّار) مبتدأً محذوفَ الخبرِ لِدلالةِ خبر إنَّ عليه وهو(لغريب)؛ ولهذا أَدخَل اللّام عليه، والتقدير: فإني وقيارٌ غريبٌ لغريب، وهذا مذهب سيبويه[٥]، وذهب الرضي الاستراباذي إلى أنَّ جملة المبتدأ والخبر، حينئذٍ لا محلَّ لها من الإعراب، معترضةً بين اسم إنَّ وخبرها[٦]؛ وإنَّما جعل ذلك للتخلص من العطف قبل تمام الجملة المعطوف عليها[٧]، وذهب ابن عصفور إلى جعل خبر إنَّ هو المحذوف، والتقدير: فإني لغريبٌ وقيارٌ لغريبُ؛ والغرضُ من التوجيه

---

(١) ينظر: الكشاف ٣/ ٢٧٢ والبحر المحيط ٧/ ٢٤٨ .

(٢) كتاب سيبويه ٢/ ١٥٥ .

(٣) معاني القرآن للفرَّاء ١/ ٣١١ وينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٥٥ .

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٥٧ .

(٥) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٥٥ والبديع في علم العربية ١/ ٥٤٦ .

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٥٥ .

(٧) ينظر: النحو الوافي ١/ ٦٦٩ .

تمام الخبر قبل العطف[١]. وقد رَدَّ عليه ابن هشام، بأنَّ خبر المبتدأ لا يقترنُ باللام إلا شذوذًا، والحملَ على الشاذ، إذا أمكن غيره، لا يجوز، وإنَّ الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه قليلٌ في الكلام العربي[٢].

وذكرَ ابن هشام توجيهين آخرين أحدهما أنَّه عُطف على التوهم، والآخر أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوف والتقدير: فَإِنِّي أنا وقيار[٣]، فيكون أنا: مبتدأ، وقيار: معطوف عليه، والخبر: لغريبُ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر (إنَّ)، ووجَّهه الدكتور تمَّام حسَّان على ((جعل جملة (وقيار بها) جملة حالية حذف منها العائدُ لمعرفة أنَّ قيارًا هو جملُ الشاعر، فكأنَّه قال: وجملي بها))[٤]، وهذه أوجه الرفع التي ذكرها النحويّون الرافضون لفكرة العطف بالرفع على اسم(إنّ) قبل تمام الخبر، فضلًا عن رواية النصب.

والذي دفعَ النحويّين إلى هذه التوجيهات، مراعاتهم نظرية العامل، و ميلهم إلى وضع قواعد كليّة للّغة العربية، موحدة وبعيدة عن التشعب وتكثير الفروع، ولكنَّ القول بجواز رفع المعطوف ونصبه، لا يعني أنَّ المُتَكَلِّم يرفع وينصبُ متى ما شاء، وكأنَّه لا توجدُ قواعد مطرّدة ومعايير يلتزم بها في كلامه، ولذلك نجد النحويين يقبلون وجهَ النصب، ويصفون باقي الوجوه بالتَّكَلُّف، قال الشاطبي:((فلا يكون (قَيّار) على غير الابتداء، والخبر محذوف إلا بتَكَلُّفٍ))[٥]، وهو يريدُ به مذهب مذهب سيبويه، وكلَّ من جاء بتوجيه مغاير لتوجيه سيبويه فهو توجيه مُتَكَلَّف، وربَّما يقصد به توجيه ابن عصفور، و توجيه الكوفيين، وأمَّا باقي الوجوه، فهي منسوبة لآحاد، ولا يعتدُّ بها كثيرًا.

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٥٨ وحاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك ١/ ٤٥١ وحاشية الخضري ١/ ١٣٧ .

(٢) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٣٤٧ .

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٦١٨ وخزانة الأدب ١٠/ ٣١٦ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٣٨ .

(٥) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢/ ٣٧٤ .

وأمّا توجيه ابن عصفور فقد لاقى قبولًا عند النحويّين، إذ وجهه على تقدير محذوفٍ يكون خبرًا لإنَّ دلَّ عيه خبرُ المبتدأ المقترن باللام وهو(لغريبُ)، وتقديره: فإني لغريب وقيارٌ لغريبُ[١]، وبهذا التوجيه يتم الخبر قبل العطف.

ووجهٌ تَكَلُّفِه ثلاثة: الأوَّل: تقديرُ محذوف، وهو في الأصل موجود، ولا حاجةَ لتقديره، والثاني: إنَّ الحذف صارَ من الأول لدلالة الثاني عليه، وهذا قليل، ولو جُعِلَ العكس لكان أولى، والثالث: إنَّ خبر المبتدأ لا يقترن باللام إلا شذوذا، ولا يُقبَل الحملُ على الشاذ، إذا تحصَّلَ غيرَه.

لذلك أوافق الشاطبي إنْ قصَدَ في كلامه توجيه ابن عصفور، ووصفه بالمُتَكَلَّف، إذ لا حاجة لهذا الوجه ما دامَ هنالك وجهٌ أولى منه، ولا أوافقه إنْ قصَدَ توجيه الكوفيين؛ لأنَّه يتوافق مع الواقع اللغوي الذي نجده في النصوص القرآنية وفي الشعر العربي، و ذهب إلى ذلك كثير من المحدثين ومنهم الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور أحمد مكي الأنصاري، والدكتور عفيف دمشقية، والدكتور فاضل السامرائي[٢]، يقول الدكتور عفيف دمشقية على العطف بالرفع على اسم (إنَّ): بأنه((يتوافق مع روحِ العربيّة التي يبدو جليًّا أنَّها تتيحُ المجال أمام المُتَكَلِّم أنْ يختار في الاسم المعطوف على الاسم بعد (إنَّ) قبل تمامِ الخبر بين النصبِ والرفع حسبما يمليه عليه ذوقُه وإحساسُه، لا على اساس ما اختاره له النحاة))[٣]، ويرى الدكتور فاضل السامرائي((أن العطف بالنصب على تقدير إرادة (إنَّ) والعطف بالرفع يكون على غير إرادة (أنَّ)، ومعنى هذا أنَّ العطف بالرفع غير مؤكد))[٤]. وهذان الرأيان يدعمان مذهب الكوفيين، ولكنني أذهب إلى ما يذهب إليه الشيخ مصطفى الغلاييني والذي يقول:((وقيارٌ اسم فرسَهُ او جَمَلَهُ، وإنَّما قدَّمه واعترض بجملته بين اسم (إنَّ) وخبرها لغرض؛ لأنَّ هذا الفرس او الجمل استوحشَ في هذا البلد، وهو حيوان، فما بالك بي، فلو نصبَ بالعطف على اسم (إنَّ) فقال: فانِّي وقيارًا بها لغريبان، لم يكنْ من ورائه شدة تصوير الاستيحاش الذي يعطيه الرفع في هذا المُقام))[٥]، وهذا عندي عين الصواب، إذ تتغيرُ المواقعُ النحويّة للكلمة، إذا اقتضت الفائدةُ

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٥٨

(٢) ينظر: في النحو العربي، نقدُ وتوجيه: ٧٨ – ٨٠ ونظرية النحو القرآني ٨٥ وخطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ١٠٢ ومعاني النحو ٣٦٧/١.

(٣) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ١٠٢ .

(٤) معاني النحو ٣٦٧/١.

(٥) جامع الدروس العربية ٢/ ٣١٢ .

اللغوية، أو أُريدَ به دلالةً لغويةً جديدة، قصدَها المُتَكَلِّم، وقد حصلت هذه الدلالة الجديدة بعطف(قيَّار) على اسم(إنَّ)، ليبين أهمية شدة استيحاشه في بلدٍ غير بلده، بدلالة استيحاش فرسه، وشعوره بالغربة.

رابعًا: دخول (ما) على إنّ وأخواتها

تلحقُ(ما) الحروفَ المشبه بالفعل، فنقول: إنّما، وأنّما، ولكنّما، وليتما، ولعلَّما، وكأنَّما، فتغيرُ من حالة الأسماء التي تأتي بعدها رفعًا ونصبًا، و تهيءُ الحروف للدخول على ما لم تكن تدخل عليه قبل اقترانِها بـ(ما)، فتوسعُ من دائرة استعمالها، بعد زوال اختصاصِها بالجمل الاسمية، وصيرورتها للدخول على الجملتين الاسمية والفعلية[١]. واختلفَ النحويّون في حكمِ إلحاق (ما) بالحروف، من حيثُ الإعمال والإهمال للحروف التي دخلت عليها، فذهب سيبويه إلى أنَّه لا يجوز الإعمال إلا في ليتما وحدها، وإنَّ الإلغاء فيه حسن[٢]، وتابعه الأخفش، وابن جني، وابن عصفور، وابن هشام [٣]، وأكثر النحويّين[٤]، وأجاز الفراء إعمال (إنَّما) على جعلها حرفًا واحدًا[٥]، وذهب ابن السراج إلى جواز إعمالها وإهمالها عند دخولها على (إنَّ) وحدها[٦]، وجوَّز أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧ هـ) الإعمال والإلغاء في جميعها، فقال:((ومن العربِ من يقول: إنَّما زيدًا قائمٌ ولعلَّما بكرًا مقيمٌ فيُلغِي ما، وينصب بأنَّ وكذلك سائر أخواتها))[٧]، ومنع أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) الإعمال في جميعها عند دخول (ما) عليها[٨]، ونقل ابن الدهَّان (ت ٥٦٩ هـ) عن الأخفش أنَّه جوَّزَ ذلك في كأنَّ، وإنَّ،

---

(١) ينظر: التفسير الكبير ١٩/ ١١٧ وأوضح المسالك ١/ ٢٤٩ ومعاني النحو ٣/ ٩٨.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٣٧ .

(٣) ينظر: اللمع : ٢٣٢ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣٥/١ وأوضح المسالك : ١/ ٣٤٠ .

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٣٨ وارتشاف الضرب ٢/ ٨٩٥ وهمع الهوامع : ٥١٩/١ . ٥٢٠ .

(٥) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ٢/ ١٨٦ .

(٦) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٢٣٢ .

(٧) الجمل ٢٩٥.

(٨) ينظر: البغداديات ٢٨٦ – ٢٨٧.

وأنَّ، ومنع في غيرها[١]. ووردت شواهد كثيرة لهذه المسألة[٢]، ومن الشواهد التي اختلف فيها النحويّون قول النابغة الذبياني [من البسيط]:

قَالَتْ: ألَا لَيْتَمَا هذَا الحَمَامُ لنَا إلى حَمَامَتِنَا ونِصْفُهُ فقدِ[٣]

والشاهدُ فيه اقتران (ما) بليت مع جواز إعمال (ليت) وإلغائها، وما بعدها يجوز فيه الرفعُ والنصب، وفي الشاهد الشعري روايتان: بالنصبِ على الإعمال، وبالرفعِ على الإلغاء أو الإعمال، وذكر سيبويه وجهين للرفع، فقال:((على أنْ يكونَ بمنزلة قولِ من قال: مثلًا ما بَعوضةٌ، أو يكونَ بمنزلة قوله: إنَّما زيدٌ منطلقٌ))[٤]، ومعنى كلام سيبويه أنَّ أحدَ وجهى الرفع: أنْ تكونَ (ما) موصولة موصولة كمثال: ما بَعوضةٌ، والوجه الآخر: أنْ تكونَ (ما) كافّة، مثل: إنَّما زيدٌ منطلقٌ، ووضَّح السيرافي وجهي الرفع، احدهما: أنْ تكون (ما) اسم موصول بمعنى (الذي)، وكأنَّه قال: فيا ليتَ الذي هو هذا الحمام لنا، والوجه الآخر وإليه يذهبُ أكثر النحويّين: أنْ تجعل (ما) كافةً للعامل واسمَ الاشارة بعدها مبتدأ والحمامَ بدلًا من اسم الاشارة مرفوع، أو عَطْفَ بيانٍ عليه، أو نعتًا له[٥]، وأمَّا أوجه النصب، فعلى جعل (ما) زائدةً واسمَ الاشارة اسمها، فتبقى عاملة ولا يتغيرُ في الإعراب أيّ شيءٍ[٦]، وخرَّجه ابنُ جني على تقدير حرف عطف محذوف (أَوْ) ومعطوفٍ محذوف، وتقديره: ألَا لَيْتَمَا هذا الحمامُ أو هذا الحمام ونصفه[٧]، ولا علاقة لهذا التخريج بوجه النصب، وذكر بعضُ

---

(١) ينظر: الغرة في شرح اللمع ٩١.

(٢) كقول سويد بن كراع في شعره ١٥٩[من الطويل]:

تحللْ وعالجْ ذات نفسك وانظرنْ أبا جُعلٍ لعلّما أنت حالمُ

وكقول ساعدة بن جؤية الهذلي في ديوان الهذليين ١/ ٢٣٧ [من الطويل]:

ولكنّما أَهلي بِوادٍ أَنيسُه سِباعٌ تَبَغَّى الناسَ مَثنَى ومَوحَدُ

(٣) ديوانه ١٦ .

(٤) كتاب سيبويه ٢/ ١٣٨ وينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦١.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٤٦٨، مغني اللبيب ٤٠٦ والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٢٩.

(٦) ينظر: توجيه اللمع ٥٨٦ وشرح المفصل ٤/ ٥٢٠ وشرح التسهيل ٢/ ٣٨ .

(٧) ينظر: الخصائص ٤٦٢ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢١٤ .

النحويّين توجيهًا لابن درستويه (ت ٣٤٧هـ) ((إنَّ (ما) مع هذه الحروفِ نكرةٌ مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لِما فيها من التفخيم، والجملة بعدها في موضع الخبر))[١].

والوجه الذي يهمنا من بين هذه الوجوه هو ما ذكره السيرافي عند شرحهِ كلام سيبويه، فأصلُ الوجه النحويّ لسيبويه، قال أبو حيَّان الأندلسي:((وأجاز س[٢] في هذا البيت أنْ تكونَ (ما) موصولة اسم ليت، وهذا: خبر مبتدأ محذوف، أي: ليتَ الذي هو هذا الحمام. وهو تأويل مُتَكَلَّف))[٣]، وبيَّن ابن هشام سبب التَّكَلُّف، أو الضعف على حد تعبيره ((لحذف الضَّمِير الْمَرْفُوع فِي صلة غير (أَي) مَعَ عدم الطولِ وَسَهَّل ذَلِك لتَضَمّنه إبْقَاء الإعمال))[٤]، فالعائد هنا ليس صلة (أي) من جهة، و عدم طولِ الصلة من جهة أخرى، وهذا الأمر مرفوضٌ عند البصريين، ولكنَّ الكوفيين أجازوا الحذف؛ لموافقته القياس مستدلين بقراءة يحيى بن يعمر في **قوله تعالى:**﴿ **تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِى أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا** ﴾[سورة الإنعام آية ١٥٤]، والقراءة برفع أحسن، على تقدير: هو أحسن[٥]، وقد بيَّن هذه هذه المسألة ابن مالك وذكر العائد فقال:((وإنْ عادَ على غير(أي) ولم يكنْ خبره جملةً ولا ظرفًا جازَ حذفه عند الكوفيين مطلقًا كجوازه في صلة (أي)، ولا يجوز حذفه عند البصريين دون استكراهٍ إلَّا إذا طالت الصلة))[٦].

وأرى وجاهة رأي أبي حيَّان في وصفِه لتوجيه السيرافي بالتَّكَلُّف للأسباب التي ذكروها، فلا حاجة إلى تقدير محذوف؛ لأنَّ التركيب واضحٌ وليس فيه غموض، إذ يجوز أنْ تلحق (ما) الكافة (إنَّ) وأخواتَها لغرضين: الأول: الاتساع في الاستعمال، والتهيئة للدخول على الجمل والأساليب المتنوعة، والغرض الآخر: هو الدلالة على حَصرِ هذه الأحرف على معانيها، قال الدكتور فاضل

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٨٤ وينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٥٢ وهمع الهوامع ١/ ٥٢١ .

(٢) يريد به سيبويه، ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٣٧ وهامش محقق التذييل والتكميل ٥/ ١٤٩.

(٣) التذييل والتكميل ٥/ ١٤٩.

(٤) مغني اللبيب ٤٠٦ .

(٥) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ١/ ٢٣٤ .

(٦) شرح التسهيل ١/ ٢٠٧ وينظر: تمهيد القواعد ٢/ ٧٠٣ والمقاصد النحويّة ٢/ ٧٤١.

السامرائي:((تقولُ: لعلَّما سعيدٌ فائزُ، فأنتَ تقصرُ ترجِّيك على هذا بخلافِ ما لو قلت: لعلَّ سعيدًا فائزٌ، إذ ليس هنا حصرٌ للترجي، وكذلك بالنسبة للاستدراك))[١]، وهذا الكلامُ ينطبقُ على الشاهد الشعري. فالشاعرُ أراد في بيته أن يبيِّن أهميةَ الطلب وهو التمني، فالعناية هنا منصبةٌ على التمني لا على الشيء المُتمنى وهو الحمام، ولذلك جاء بـ(ما) للتعظيم من شأن التمني الذي يصدر منه.

خامسًا: مجيء خبر (إنَّ) جملة طلبية

تُعدُّ هذه المسألة من المسائل المشتركة بين المبتدأ والخبر، والنواسخ، ولكنَّ الخلافَ يقل في المبتدأ والخبر، إذ رأى أكثرُ النحويّين جواز وقوعِ الخبر جملة طلبية[٢]، يقول سيبويه:((وقد يكونُ في الأمرِ والنهى أنْ يُبْنَى الفعلُ على الاسم، وذلك قولك: عبدُ الله اضربْه، ابتدأْتَ عبدَ الله فرفعته بالابتداء، ونبَّهتَ المخاطَبَ له لتُعرِّفَه باسمه، ثم بنيتَ الفعلَ عليه كما فعلتَ ذلك في الخبر))[٣]، ولكنَّ الخلافَ بين النحويّين يزدادُ في بابِ النواسخ لا سِيَما مع خبر(إنَّ)، فارتأيتُ أن أوردَ المسألة في باب (إنَّ)؛ لوجود وجهٍ نحويٍّ متكلفٍ في أحدِ الشواهد الشعرية، إذ رأى كثيرُ من النحويّين امتناعَ وقوع خبر (إنَّ) جملةً طلبية[٤]؛ لأنَّ الخبر يحتملُ الصدق والكذب، والطلبَ لا يحتمل الصدق والكذب، فمجيء ما يُثبِت الصدق والكذب ليكونَ محتملاً لهما، تناقض، ولمَّا كان الخبرُ يحتمل الصدق والكذب، فكذلك خبر (إنَّ) لا بدَّ أنْ يحتملَ الصدق والكذب[٥]، فلا يصحُّ في مثال: إنَّ خالدًا خالدًا لا تكرمْه، قال ابن السيّد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ):((إنَّ المبتدأ قد يُخبَرُ عنه بأشياء لا يصحُّ أنْ يُخبَرَ بها عمّا فعلت فيه(إنَّ) كالتحضيضِ، والدعاء، والأمر والنهي، والاستفهام. وقد جاء

---

(١) معاني النحو ١/ ٣٣٥ .

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ١٣٨ ومشكل إعراب القرآن ١/١٣١ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٢٤ والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٠٨ ، ٣٠٩ وورصف المباني ١١٩، ١٢٠ وخزانة الأدب ١٠/٢٤٦ .

(٣) كتاب سيبويه ١/ ١٣٨ .

(٤) ينظر: الحِلَل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ١٨١ وأمالي ابن الشجري ٢/ ٨٠ وشرح التسهيل ٢/ ١١ والتذييل والتكميل ٥/ ٣٣ .

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٣٣ ودراسات لأسلوب القرآن الكريم١/ ٤٩٧ .

الإخبار عن (إنَّ) بالنهي في الشعر))[١]، ووصفَ ابن مالك مجيء ذلك في الشعر بالشاذ الذي لا يقاس عليه، وقال في حديثهِ عن النواسخ: ((فعُلِمَ بهذا أنَّ هذه الأحرف لا تدخلُ على ما خبره جملة طلبية نحو: زيدٌ هل قام؟ وعمرو أكرمْه، وخالدٌ لا تهنه، ثمَّ نبَّهتَ على ما شذ من دخول إنَّ على ما خبره نهي))[٢]، ولكنَّه في قبالةِ ذلك نجدُ النحويّين منهم من أجاز وقوعَ خبر (إنَّ) جملةً طلبية، كأبي علي الفارسي، وابن جني، وابن عصفور، و الرضي الأستراباذي[٣]، وفي هذا الشأن قال ابن جني:((فهل يجوزُ أنْ تقول: إنَّ زيدًا ليضربْ؛ فتجعلُ خبر(إنَّ) أمرًا حتَّى تخافَ التباسَه بالخبر في قولك:إنَّ زيدًا ليضرب؟ فالجواب:أنَّ ذلك جائز))[٤]، وقال الرضي الأستراباذي عند حديثه عن (إنَّ) المفتوحة الهمزة والمكسور:((وأمَّا الجملة الطلبية، كالأمرِ والنهي والدعاء، والجملة المصدرة بحرف الاستفهام، والعرض والتمني ونحو ذلك، فلا أرى منعًا من وقوعِها خبرًا لهما، كما في خبر المبتدأ، وإنْ كان قليلًا، نحو: أنَّ زيدًا لا تضربْهُ))[٥]، وإنَّما جاز ذلك؛ قياسًا بجواز وقوع الخبر جملة طلبية، وإنَّ التوكيد يقعُ على ما يحتمل الصدق والكذب، وعلى ما يثبتُ فيه الصدق أو الكذب[٦]، فضلًا عن عن وروده في الاستعمال العربي، واستدلَّ المجيزون بعددٍ من الشواهد القرآنية والشعرية[٧]، ومن الشواهد القرآنية **قوله تعالى:** ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَيَقۡتُلُونَ

---

(١) الحِلَل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ١٨١ .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١١ .

(٣) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب٣٢٦ وسر صناعة الإعراب٢/ ٦٦ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٢٤ وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٣٣٨.

(٤) سر صناعة الإعراب٢/ ٦٦ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ٤ / ٣٣٨ .

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٢٥ .

(٧) كقول جُمَيح الأسدي [من البسيط]: وَلَو أَرَادَت لقالت وَهِي صَادِقَة إِنَّ الرِّياضةَ لا تُنْصِبُك لِلشَّيبِ ينظر: سر صناعة الإعراب٢/ ٦٦ وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤٣ وتمهيد القواعد ٣/ ١٣١٦.
وكقول النمر بن تولب في ديوانه ٧٢ [من الكامل]: لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسًا أهْلَكْتُهُ وإذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذلكَ فاجْزَعي ، واستشهد به أبو علي الفارسي على جواز مجيء الطلب خبرًا، وخرجه الباقون على الاشتغال ، ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب٣٢٦ .

﴿ٱلَّذِينَ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡقِسۡطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[سورة آل عمران آية ٢١]، فجملة (فَبَشِّرْهُمْ بِعَذابٍ أَلِيمٍ) جملةٌ طلبيةٌ وقعت خبرًا لـ(إنَّ)، ودخلت الفاءُ في الخبر؛ لِمَا في (الذي) من معنى الشرط، وفي الفاء تقريبٌ للخبر، والجملة الطلبية تحتاجُ إلى الفاء لتصلحَ خبرًا في كثيرٍ من الأحيَّان[١]، ونحو **قوله تعالى:**﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلۡإِفۡكِ عُصۡبَةٌ مِّنكُمۡۚ لَا تَحۡسَبُوهُ شَرّٗا لَّكُم﴾[سورة النور آية ١١]، فجملةُ (لا تَحْسَبُوهُ شَرًّا) خبرٌ لـ(إنَّ)[٢]، ومن الشعرِ قول أبي مُكْعِت [من البسيط]:

إنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا[٣]

والشاهد قوله:(لا تحسبوا) إذ جاءت جملةُ النهيِّ خبرًا لـ(إنَّ) [٤]، وهذا لا يقبلُ به اكثرُ النحويّين؛ لأنَّ الخبرَ عندهم لا يكونُ إلا جملةً خبرية، ولذلك وجوهوا البيت الشعري على توجيهات مختلفة، إذ وجهه ابن مالك على الشذوذ[٥]، ومنهم من وجّهه على تأويل الجملة الطلبية بالخبرية، فيجعل (لا) نافية، والأصلُ: لا تحسبون، ولكنْ وقعَ النهي موقعَ النفي، والنفي خبرٌ واسنادٌ تام، وبذلك لم تخرج الجملةُ عن الخبر[٦]، ووجهه آخرون على إضمار القول، والتقدير: أقولُ لكم لا تحسبوا، أو: مقولٌ في شأنهِم لا تحسبوا [٧].

والذي دفع النحويّين إلى القولِ بهذه الوجوه هو التناقض الحاصلُ من مجيء الطلب للدلالة على الخبر، فالفكرة في الرفضِ هي عدم المناسبةِ في المعنى، وإنْ سَلِمَ التركيب، وهي فكرةٌ منطقية تبيِّنُ عناية النحويّين بالجانبِ المعنوي، ولكنْ لم تَسلَم بعضُ الوجوه النحويّة من النقد، إذ وُصِفَ الوجه الأخير بالتَّكَلُّف، قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:((فيكونُ الكلامُ من بابِ حذف العاملِ وإبقاء المعمول، والتقدير: إن الذين قتلتم سيدهم مقولٌ في شأنهِم لا تحسبوا إلخ، وكذلك الباقي، هكذا

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٣/ ٧٧ وروح المعاني٢/ ١٠٦.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير١٨/ ١٧١ .

(٣) البيت من شواهد: أمالي ابن الشجري ٢/ ٨٠ وشرح التسهيل ٢/ ١١ والتذييل والتكميل ٥/ ٣٣.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد ٣/ ١٣٠٥.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١١ وتمهيد القواعد ٣/ ١٣٠٥.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٣٣ وشرح أبيات مغني اللبيب٧/ ٢٢٩ وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٣/ ٢٠٥ .

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٣٣ وأوضح المسالك ١/ ٣١٤ وهمع الهوامع ١/ ٤٩٢ .

قالوا، وهو عندي تَكَلُّفٌ والتزامُ ما لا لزومَ له))[1]، والذي دفعَ محيي الدين عبد الحميد للقول بالتَّكَلُّف، هو تقديرُ محذوفٍ عنده أو الإضمار عند غيره، من غير حاجة ضرورية تستدعي ذلك الاضمار، ولا يظهر جليًا إضمار القول، فالمعنى واضح من دونه.

و أرى صحة مذهب الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في وصفِ الوجه النحويّ على إضمار القول بالتَّكَلُّف، فإذا كانَ دافعُ النحويّين في توجيه الشاهد الشعري دافعًا معنويًا، فالأجدى قبول الشاهد من دون تأويل؛ لسلامةِ المعنى فيه ووضوحِ الدلالة، وقد نصَّ علماء النحو على جواز مجيء الإنشاء بمعنى الخبر، ومجيء الخبر بمعنى الانشاء، ومن الأول **قوله تعالى:**﴿ **قُلْ أَنفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ** ﴾[سورة التوبة آية ٥٣]، قال الآلوسي:((وصيغة أَنْفِقُوا وإنْ كانت للأمرِ إلَّا أنَّ المرادَ به الخبر، وكثيرًا ما يستعمل الأمرُ بمعنى الخبر كعكسِه))[2]، ومثله قول رَسُولِ اللهِ محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلهَ:((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ))[3]، النَّارِ))[3]، أي: من كذب عليّ متعمّدًا تبوّأ مقعده من النّار، فهذا أمرُ بمعنى الخبر، كأنَّه قال: من أحبَّ ذلك، وجب له أنْ ينزل منزلته من النار وحُق له ذلك[4]. ومن الآخر **قوله تعالى:**﴿**قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ** ﴾[سورة يوسف آية ٤٧]، فمعنى (تزرعون) ازرعوا، قال الزمخشري: ((تَزْرَعُونَ خبر في معنى الأمر، كقوله:﴿**تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ**﴾[5] وإنَّما يخرجُ الأمرُ في صورة الخبر للمبالغةِ في إيجاب المأمورِ به، فيجعلُ كأنَّه يوجد، فهو يخبرُ عنه، والدليلُ على كونه في معنى الأمر قوله: فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ))[6]، وإذا جاز أنْ يأتيَ الخبر بمعنى الطلب، والطلبُ بمعنى الخبر، جازَ أنْ يأتي خبر (إنَّ) طلبًا، ولمَّا كان النهي طلبًا والنفي خبرًا، جاء النهي بمعنى النفي، فأفادت الجملة الطلبية معنى الخبر، وهذا ما ذهبَ إليه أبو حيَّان

---

(١) هامش تحقيق شرح ابن عقيل ١/ ٣٤٧ .

(٢) روح المعاني٥/ ٣٠٧ .

(٣) صحيح البخاري١/ ٣٣ رقم الحديث ١١٠ .

(٤) ينظر: الفائق في غريب الحديث٢/ ٣٠٢ .

(٥) [سورة الصَّف آية ١٠، ١١].

(٦) الكشاف ٢/ ٤٧٦ .

والدسوقي(١٢٣٠ هـ)[١]، وهكذا يأتي النفي بمعنى النهي وعكسُه صحيح؛ للتقاربِ الدلالي بين الاسلوبين، ووجهُ التقاربِ بين النفي والنهي أنَّ دلالة كليهما دلالة غيرُ موجبة؛ لأنّ الناهي عن فعلِ شيءٍ من الأشياء، إنَّما يقصدُ عدم حصول الفعل، ومعلومٌ أنَّ عدم حصوله، هو معنى النفي، ألا ترى أنّ هنالك تشابهًا في قولك: لا يكتبُ، و لا تكتبْ، ففي كلا الجملتين نفيت الكتابة، لكنَّ الجملة الأولى للغائب، والجملة الثانية للمخاطب، ونحو عبارة: لن تفعلَ الباطل، قريبة من عبارة:لا تفعل الباطل، **قال تعالى:**﴿**قُل لَّن تَتَّبِعُونَا**﴾[سورةُ الفَتْح آية ١٥]،قال الشوكاني(ت١٢٥٠هـ) في تفسيره :((هَذَا النَّفْيُ هُوَ فِي مَعْنَى النَّهْيِ، وَالْمَعْنَى: لَا تَتَّبِعُونَا))[٢]، فإنَّ النفي في النصِّ القرآني المذكور آنفًا أُشرِب معنى النهي او دَلَّ عليه دلالةً غيرَ صريحة، وكذلك الحال في البيت الشعري، ففي إخراج النهي في صورة النفي تأكيدٌ للنهي، وإشعارٌ بأنه مما يجب أنْ يوضَعُ موضعُ الأهمية والعناية، ولاسِيَما إذا كان في النهي معنًى جديدٌ يريدُه المُتَكَلِّم، ويعمل على إظهاره، فالشاعر في البيت الشعري، أرادَ أن يبيِّن أهمية الالتزام بالعهدِ المبرمِ بين القبيلتين، فجاء بكلمة (لا تحسبوا) بصيغة النهي؛ لنهي المخاطبِ وتحذيرِهِ من ارتكابِ الخطأ الناتج عن عدم الالتزام بالعهد، والمعنى: لا تحسبوا سكوتَهم عنكم، وتركَهم الأخذ بثأر سيدهِم منكم، جعلكم تتهاونون في دفع الفدية، فإنَّهم خصَّصُوا ليلهم في التفكير والتدبيرِ لأخذ الثأر بالإغارة ونحوها[٣]، فجاء الطلبُ خبرًا لـ (إنَّ) لإفادة هذا المعنى.

سادسا: إلغاء عمل أفعال القلوب

لا شك في أنَّ أفعالَ اليقين والرجحان قسمٌ مهمٌ من أقسام الفعل في اللغة العربية، وقد ذكرها النحويّون في مصنفاتِهم وأدرجوها تحت مسمى (باب الأفعال التي تنصب مفعولين)[٤] أو (باب ظنَّ وأخواتها)[٥] واصطلحوا على كلِّ قسمٍ منها مصطلحًا يتناسب مع ما تعطيه من دلالة، مثل:(أفعال القلوب، وأفعال التحويل)، وطبيعة هذه الأفعال أنَّها في الغالب تنصب مفعولين، وقد يُعَلَّق أو يُلْغَى

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٣٣ وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٣/ ٢٠٥ .

(٢) فتح القدير ٥ / ٥٨ .

(٣) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب٧/ ٢٢٩ .

(٤) ينظر: كتاب سيبويه١/ ٣٩ والأصول في النحو ٢/ ٢٨٤.

(٥) ينظر: اللمع في العربية ٥٢ وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٢٧ .

عملُ ظنَّ وبعضِ أخواتها من أفعالِ اليقين والرجحان، قالَ سيبويه:((هذا بابُ الأفعال التي تُستَعملُ وتُلغَى، فهي ظننتُ، وحَسِبتُ، وخِلتُ، وأُريتُ ورأَيتُ، وزعمتُ، وما يتصرفّ من أفعالهن))[١]، ومعنى التعليق إبطالُ عملِ العامل لفظًا لا تقديرًا؛ لمانع، كأن تكون لام الابتداء مثل: ظننتُ لزيدٌ قائمٌ، فلم تعمل(ظنَّ) في اللفظ لوجودِ اللام، ولكنَّها عملت في المعنى، والدليلُ أنك عند العطفِ تنصب فتقول: ظننتُ لزيدٌ قائمٌ وعمرًا منطلقًا، ومعنى الإلغاء إبطالُ عمله لفظًا ومعنىً من غيرِ مانعٍ لفظيٍّ، مثل: زيدٌ قائمٌ ظننتُ[٢]، ويشترط الفرَّاء[٣] والبصريون للإلغاء أنْ يتوسطَ العامل أو يتأخر؛ لأنَّ المانعَ من العمل عندهم هو معنوي، فالعاملُ ضَعُفَ بعد توسطهِ أو تأخرِه عن معموله[٤]، قال ابن السراج(ت٣١٦ هـ):((ويجوز لك أنْ تلغِي الظن إذا توسط الكلام أو تأخرَ وإنْ شئتَ أعملته))[٥]، وذهب الكوفيون والأخفش، وابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ) [٦]، وابن الحاجب، ونور الدين الجامي(ت ٨٩٨ هـ)، والرضي الاستراباذي[٧]، إلى جواز الالغاء في حالِ تقديم المعمول، قال الجامي:((وقد نُقِلَ نُقِلَ الإلغاء عندَ التقديمِ أيضًا، نحو(ظننتُ زيدٌ قائمٌ) لكنَّ الجمهورَ على أنَّه لا يجوز))[٨]، ومن أدلتهِم على ذلك قول الشاعر[من البسيط]:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي إنِّي وَجَدْتُ مِلاَكُ الشَّيمَةِ الأَدَبُ[٩]

والشاهد في البيت إلغاء الفعل (وجد) على الرغمِ من تقدمِه على معموليه؛ ولو أعمله؛ لانتصبَ (ملاك) و(الأدب) على أنَّهما مفعولان[١٠]، وهذا الشاهد وغيره[١١] يقوي رأيَّ الكوفيين في جوازِ

---

(١) كتاب سيبويه١/ ١١٨ .

(٢) ينظر: شرح المفصل ٤ / ٣٣٠ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٩٤، ٢٩٥ وشرح التسهيل ٢/ ٨٨

(٣) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ٢/ ٨٤ .

(٤) ينظر: المقتضب ٢/ ١١ والأصول في النحو ١/ ١٨١ والجمل ٤٣ والإيضاح العضدي ١٣٤ .

(٥) الأصول في النحو ١/ ١٨١ .

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٦/ ٥٧ .

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٦٢/٢ والفوائد الضيائية ٢٧٩/٢ وشرح الرضي على الكافية ٤/ ١٥٦ .

(٨) الفوائد الضيائية ٢٧٩/٢ .

(٩) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد: التذييل والتكميل ٦/ ٥٨ و أوضح المسالك ٢/ ٥٧ وشرح ابن عقيل ٢/ ٤٩ ٤٩

(١٠) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٥٧.

(١١) كقول كعب بن زهير في ديوانه ٦٢ [من البسيط]:

الإلغاء مع تقدُّمِ هذه الافعال، وأمَّا جمهور البصريين وهم أكثرُ المانعين، فلا يقبلون توجيه الكوفيين ومن معهم؛ لأنَّهم يرونَ في تقديمِ العامل وجوبَ العمل، ولذلك كانت لهم توجيهات ثلاثة لتخريج الشاهد الشعري، إذ وجهه ابن عصفور على أنَّ العاملَ ليس متقدما، فقال:((ولا حُجَّة فيه؛ لأنَّ (وجدتُ) متوسطة بين اسمِ أن وخبرها))[١]، وصحح أبو حيان لابن عصفور بقوله:((فلو قالَ: لأنَّها لم تتصدر أول الكلام، لكانَ أفضل))[٢]، أو يوجه من بابِ التعليق، واللام مقدرة، والأصلُ فيه((أنِّي وجدتُ لملاك الشيمة الأدب))[٣]، وذهب ابن مالك والرضي الأستراباذي وابن عقيل إلى أنَّه من باب الإعمال، وكلُّ ما في الأمر، أنَّ المفعولَ الاول ضميرَ شأن محذوفٌ، أي:(وجدته)، وجملة المبتدأ وخبرهِ في محلِّ نصبِ مفعولٍ ثان[٤].

ووصف الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد الوجهين الأخيرين، وجهي التعليق والإعمال، بالتَّكَلُّف، إذ قال:((والمُنصِف الذي يَعرفُ مَواطن الحقِّ يدركُ ما في هذين التأويلين من التَّكَلُّف))[٥]. ويبدو أنَّ سببَ الحكمِ على الوجهين المذكورين آنفًا بالتَّكَلُّف، أنَّه لا حاجة لهذا التقدير والالتفافِ على النص، بوجود الوجهِ النحويّ الذي ذكره المعنى المراد، فالفعلُ قد يأتي لازمًا مرة ومتعديًا مرة أخرى وبحسب السياق، ومن ذلك **قوله تعالى:**﴿**فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ**﴾[سورة الليل آية ٥]، فالفعلُ (أَعْطَى) وإنْ كان متعديًا إلَّا أنَّه في السياق القرآنيّ سلكَ سلوكَ الفعل اللازم؛ لأنَّ الفعل هنا جاء مطلقًا، ولو تعدَّى لتقيَّدَ بما تعدَّى به وكذلك الفعل(اتقى)[٦]، والكلامُ ينطبقُ على ظنَّ وأخواتها من أفعال الرجحان، إذ تأتي متعدية في الغالب، وقد تأتي لازمة، إذا أُرِيدَ بها دلالةً مغايرة لدلالة التعدي، فإنْ تعدَّت إلى المفعولين فالكلامُ مبني على الظن وإنْ اكتفت بالفاعل فالكلامُ مبني على اليقين، قال ابن الأثير((تقول: زيدًا ظننت قائمًا، وزيدٌ ظننت قائمٌ، وقال قوم: إذا بنيتَ كلامُك في(ظننت) علي

أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٩٥ وينظر: التذييل والتكميل ٦/ ٥٨ .

(٢) التذييل والتكميل ٦/ ٥٨.

(٣) شرح ابن عقيل ٢/ ٤٩ وينظر: شرح المكودي على الألفية ٨٥ والمقاصد النحويّة ٢/ ٨٦٧ .

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٦٨ وشرح ابن عقيل ٢/ ٥٠ سرح الرضي على الكافية ٤/ ١٥٧ .

(٥) هامش تحقيق شرح ابن عقيل ٢/ ٥٠.

(٦) ينظر: لمسات بيانية ٣٦٧ .

الشّكّ، فالإعمال لا غير، وإن بنيته على اليقين فالإلغاء لا غير))[1]، وقال السيوطي:((فَإِن بدأتَ لتخبر بِالشَّكِّ أعملتَ على كلِّ حَال، وَإِنْ بدأتَ وَأَنت تُرِيدُ الْيَقِين ثمَّ أدركك الشَّك رفعتَ بِكُل حَال))[2]، وهذا الكلام يفيد المسألة في بيان قصدية المُتَكَلِّم، وحقيقة الأمرِ أنَّ إعمال أفعال القلوب وإلغاءها لا يُحَدِّده موضعٌ أو موقعُ الفعل، ولا عملٌ وعامل، وإنَّما الذي يُحَدِّده قصدُ المُتَكَلِّم ونيتُهُ لا غير، و إنَّ هذه الأفعال متعلقة بهواجسِ القلب لا يُؤدي معناها إلا متكلمَها ومن ثَمَّ تأتي الحركةُ الإعرابية بيانًا للمعنى الذي يقصدُه المُتَكَلِّم، فإذا أرادَ المُتَكَلِّم أنْ يقلل من دلالة الظن أتى بما يدلُّ على ذلك وهو رفع الاسمين بعد فعلِ الظن، وإذا أراد أنْ يدلَّ على الظن نصبَ الاسمين. وكذلك الحال في أفعال اليقين، فالمُتَكَلِّم إذا أراد الاشارة إلى دلالة اليقين جاء بالاسمين مرفوعين، وإذا أراد بيان أنَّ الكلام يشوبه بعض الظن، جاء بهما منصوبين؛ لأنَّ النصب في كثير من الكلام يدلُّ على الشك، قال سيبويه في الاشتغال:((ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: أزيدًا ضربته، فإنَّما تشك في الضرب الواقع به، ولستَ تشك في ذات (زيدٌ)))[3]. وذكرَ الفراء أنَّ رفع (أحياء) في قوله تعالى:﴿**وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ**﴾[سورة آل عمران آية ١٦٩]، أوجهُ من النصب، مع إمكانِ النصب على العطف، وعلَّةُ ذلك أنَّ الرفعَ فيه طرحٌ للشكّ[4]، فالشاعرُ برأيي أرادَ أرادَ في الشاهد الشعري أنْ يجعلَ كلامَه أكثرَ يقينًا ولا يشوبه شيءٌ من الشك، فجاء بلفظتي (ملاك) و(الأدب) مرفوعتين؛ ولو نصبهما لاحتملَ كلامه الظن كما بيَّنا.

---

(١) البديع في علم العربية ١/ ٤٥١ .

(٢) همع الهوامع ١/ ٥٥١ .

(٣) كتاب سيبويه ١/ ٤٠٤ .

(٤) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ١/ ١٧١ .

المبحث الثالث

الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في الفاعل

من المعلوم أنَّ الفاعلَ هو الركنُ الثاني من أركان الجملة الفعلية، إذ يكوّنُ مع الفعل تركيبًا نحويًا تامًا، يَحملُ فائدةً لغويةً كبيرة، يسعى المُتَكَلِّم إلى إظهارها بما يتناسبُ مع مرادهِ وسياق حاله، ولأهمية الفاعلِ في تركيب الكلام جعل النحويّون له بابًا مستقلًا، إذ تعدُّ دراسته من أهمِّ دروس النحو العربي، والذي يترتب عليه فِهْم كثيرٍ من الأسرارِ البلاغية والدلالية، تكمنُ في ماهيته، وعلاقته بالفعل، وموضعهِ في الجملة، وللفاعل أحكامٌ نَصَّ عليها النحويّون، اتفقوا على بعضِها، واختلفوا في بعضِها الآخر، وأدَّت بعضُ الخلافات بينهم إلى الاحتكامِ للشواهد النحويّة، لا سِيَما الشعر، فاستدلَّ كلُّ فريقٍ من النحويّين بجملة من الشواهد الشعرية؛ لمتابعة التراكيب النحويّة المتفردة والنادرة، والمخالفةِ للقاعدة النحويّة والبحث عن مسوغات لتوجيهها الوجهة الصحيحة في نظرهم، تثبتُ صحَّة مذهبهم النحويّ، وبذلوا جهدًا كبيرًا في ذلك، مما كانَ سببًا في ظهور بعض الوجوه الإعرابية المُتَكَلَّفة، ويمكن تشخيص بعضِ المسائل النحويّة التي وردت فيها التوجيهات المُتَكَلَّفة في باب الفاعل، وعلى النحو الآتي:

أولا: المطابقة العددية بين الفعل والفاعل

لا جرمَ أنَّ الفعلَ والفاعل ركنان رئيسان للجملة الفعلية، فهما يمثلان طرفي الاسناد، وأحدهما مكملٌ للآخر، ولأنَّ الفاعلَ أو المسندَ إليه يأتي تارة مذكرًا وأخرى مؤنثًا، وقد يأتي مفردًا ومثنى وجمعًا، فلا بدَّ من وجود علامةٍ في الفعلِ تدلُّ على نوع الفاعلِ أو عدده؛ وذلك لأنَّ الفعل لا يقبل التثنية والجمع؛ لأنَّه دالٌّ على الحدث، والحدثُ يصدق على القليل والكثير، قال ابن السراج: ((اعلَمْ أنَّ الأفعالَ لا تثنى ولا تجمع، وذلك لأنَّها أجناسٌ كمصادرها، ألا ترى أنَّك تقول: بلغني ضَربُكم زيدًا كثيرًا، وجلوسُكم إلى زيدٍ قليلًا، كان الضربُ والجلوس قليلًا أو كثيرًا، وإنَّما يُثَّنى الفاعل في الفعل))[1]، ولأنَّ الصيغة الأصلية للفعل هي الافراد، مثل قدمَ خالد، والافراد أكثر شيء ورودًا في الكلام؛ لذك شاع واطرد في التثنية والجمع[2]، بسبب كثرة الاستعمال، وصارت طريقةُ تَوحِيدِ الفِعلِ

(١) الأصول في النحو ١/ ١٧٢ .

(٢) ينظر: الجملة الفعلية علي أبو المكارم ١١٢ .

هي السائدة، وردَ هذا التوحيد في القرآن الكريم، **قال تعالى:**﴿ **قَالَ رَجُلَانِ** ﴾[سورة المائدة آية ٣٢]، **وقوله تعالى:** ﴿ **وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ** ﴾[سورة الفرقان آية ٨]، **وقوله تعالى:** ﴿**وَقَالَ نِسۡوَةٞ**﴾[سورة يوسف آية ٣٠]، وراعى جمهورُ النحويّين الشائعَ في النصوص اللغوية، فأوجبوا افراد الفعل، حتَّى وإنْ كان فاعلُه مثنى أو مجموعًا(١)، قال الحريري(ت ٥١٦ هـ):((اعْلَمْ أنَّ فِعْل الفاعل يُوحَّدُ إنْ كان الفاعل مثنّى، أو مجموعًا، فتقول: جاءَ الزّيدان، و جاء القوم، ولا يجوز أنْ تقول: جاءا الزيدان، و جاءوا القوم، وقد قيلَ في لغة ضعيفة))(٢)، وقال ابن عقيل:((مذهبُ جمهورِ العرب أنَّه إذا أُسنِدَ الفعل إلى ظاهرٍ مثنى أو مجموعًا وجبَ تجريده من علامةٍ تدلُّ على التثنية أو الجمع فيكون كحاله إذا أُسنِدَ إلى مفردٍ فتقول: قام الزيدان وقامَ الزيدون وقامت الهندات كما تقول قامَ زيدٌ ولا تقول على مذهب هؤلاء: قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمْنَ الهندات))(٣)، إلا أنَّ ثَمت سياقات فعلية وردت فيها مطابقة الفعلِ للفاعل في العدد مع تقدُّمِ الفعل على الفاعل، واستوقفت النحويّين عند تقعيدهِم القواعد النحويّة، إذ التزمت بعضُ القبائل مثل طيىء وبني الحارث بن كعب، وأزد شنوءة(٤)، بتحقيق المطابقة بين الفعلِ والفاعلِ في أحوالِ التثنية والجمع، فيأتون بالألف في المثنى، وبالواو في جمعِ المذكر، وبالنون في جمعِ المؤنث، قال سيبويه:((واعْلَمْ أنَّ من العرب من يقول: ضَربوني قومُك، وضَرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونَها في قالت فُلانة، وكأنَّهم أرادوا أنْ يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة))(٥)، واصطلحَ عليها النحويّون لغة (أكلوني البراغيثُ)(٦)، واسماها ابن مالك لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة)(٧)، ظنًا منه أنَّ الحديث ورد بهذه الصورة، ولكنَّ أصل

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٢/ ٤٠ والأصول في النحو ١/ ١٧٢ والجمل ٢٢ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٠٤/١ .

(٢) شرح ملحة الاعراب ٨٥.

(٣) شرح ابن عقيل ٢/ ٧٩، ٩٠ .

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٤٧٨ .

(٥) كتاب سيبويه ٢/ ٤٠ وينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٧٣٩ وأوضح المسالك ٢/ ٨٩

(٦) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٤١ والأصول في النحو ١/ ١٧٢ وعلل النحو ٢٧٢ .

(٧) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٧٢ والجنى الداني في حروف المعاني ١٧٠ ومغني اللبيب ٤٧٨ .

الحديث النبوي:((إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة الليل وملائكة النهار))[١]، ووردت نصوصٌ شعرية [٢] عديدة تبين هذه المطابقة، منها قول الفرزدق [من الطويل]:

ولكن دِيَافِيٌّ[٣] أَبُوه وأُمُّه بِحَورَانَ يِعصِرنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُه[٤]

والشاهد في قوله: (يعصرْنَ أقاربه)، إذ ألحقت نونُ النسوة بالفعل(يعصر) وهو مسندٌ إلى اسمٍ ظاهر (أقاربه)[٥]، وهذا الاستعمال يخالفُ ما جاء به النحويّون فيما شرعوا من قواعد نحوية توجب إفرادَ الفعل إذا تقدَّمَ على الفاعل المثنى أو الجمع، ولذلك ذهب النحويّون إلى تقديمِ تفسيرات وتوجيهات لتخريج كلِّ ما جاء على شاكلةِ هذا التركيب، فمنهم من ذهب إلى جعلِ النون علامة تأنيث، وجعل أقاربه فاعلًا لـ(يِعصِر)، وإنَّما جاز ذلك؛ لأنَّها لغةٌ من لغات العرب وإنْ كانت قليلة، وذهب هذا المذهب سيبويه[٦]، وتبعه أبو عثمان المازنيّ(ت ٢٤٨ هـ) وجماعةٌ من النحويّين، كابن يعيش، وابن عصفور، وأبي حيَّان[٧] وأفصحَ سيبويه عن وجهٍ آخر هو البدل في جملة(ضَربوني قومُك)، برفع الاسمِ الظاهر، على البدل من الضمير في الفعل[٨]، وذكر الفراء ثلاثة أوجه لإعراب(كَثِير) في **قوله تعالى:**﴿ **ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنۡهُمۡۚ** ﴾[سورة المائدة آية ٧١]، الأوّل: إعرابه بدلًا من الضمير في (عَموا وصَمّوا)، والثاني: إعرابه فاعلًا، والثالث: جَعلَه خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: ذلك كثيرٌ منهم[٩]، ونقلَ كثيرٌ من النحويّين توجيهات الفراء لا سِيَما وجهِ البدل،

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٢٩١ .

(٢) كقول ابن قيس الرقيات في ديوانه ١٩٦ [من الطويل]: تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم
وكقول أمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٨[من المتقارب]: يلومونني في اشتراء النخيل أهلي فكلهم يعذل

(٣) معنى دياف : قرية في الشام ، وحوران : من قرى الشام، والسليط: الزيت، ينظر: شرح الشواهد الشعرية ١/ ١٦٥

(٤) ديوانه ٦٣ .

(٥) ينظر: تمهيد القواعد ١/ ٩٦٧ .

(٦) ينظر كتاب سيبويه ٢/ ٤٠ وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٤٧٣

(٧) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٢١٢ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٠٥ التذييل والتكميل ٦/ ٢٠٣ .

(٨) ينظر كتاب سيبويه ١/ ٧٨ .

(٩) ينظر معاني القرآن للفرَّاء ١/ ٣١٥ .

ولكنَّهم لم يرجحوا واحدًا منها[١]، وأيَّد ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)[٢] والرضي الأستراباذي وجه البدل، قال قال الرضي بعدما استشهد بالبيت الشعري:((ولا مانعَ من جعلِ هذه الأحرف ضمائرَ وإبدالِ الظاهرِ منها))[٣]، وأوردَ ابن مالك وجهًا آخر هو حمله على التقديم والتأخير بأنْ يكون الضمير فاعلًا للفعل والجملة في محلِّ رفعِ خبرٍ مقدم، والاسمُ الظاهرُ بعده مبتدأ مؤخرًا[٤].

وذكر أبو العباس القرطبي (ت ٦٥٦ هـ) عندما استشهدَ بالبيت الشعري، أنْ بعضَ النحويّين أخرجوا هذه اللغة من الفصحى، وجعلَ ذلك تَكَلُّفًا فقال:((وقد تَكَلَّفَ بعضُ النحويّين ردَّ هذه اللغة إلى اللغةِ الفصيحة.... إذ قد صحَّت هذه اللغة نقلًا واستعمالًا))[٥]، وهناك من وصَفَ وجه البدل بالمُتَكَلَّف، قال ابن حجر العسقلاني(ت ٨٥٢هـ)، بعدما استشهد بالبيت الشعري:((وَقَدْ تَعَسَّفَ بَعْضُ النحاة فِي تَأْوِيلِهَا وَرَدِّهَا لِلْبَدَلِ وَهُوَ تَكَلُّفٌ مُسْتَغْنًى عَنْهُ، فَإِنَّ تِلْكَ اللُّغَةَ مَشْهُورَةٌ وَلَهَا وَجْهٌ مِنَ الْقِيَاسِ وَاضِحٌ))[٦].

ووصفَ ابن حجر وجه البدل بالتَّكَلُّف، وكان بإمكانه أنْ يصِفَ الوجوه الأخرى بالوصف نفسِه، ومثاله الوجه النحويّ الذي ذكره ابن مالك، وهو جعلُ الاسم الظاهر مبتدأً مؤخرًا، وجملة الفعل والفاعل خبرًا مقدمًا عليه، بل أراه أكثرَ تَكَلُّفًا، و وصفه بعضُ المفسرين بالوجه الضعيف، في إعراب (كَثِير) في النصِّ القرآني المذكور آنفًا؛ وسبب ذلك أنَّ الفعل وقع في موقعهِ المناسب له، فلا يُرجَى أنْ يُنوى به غيرُه[٧].

و يبدو لي أنَّ حكمَ ابن حَجرٍ على وجه البدل بالتَّكَلُّف، من دون سائر الوجوه، سببه كثرة النحويّين الذين ذكروا هذا الوجه، وأولهم سيبويه والفراء، وكأنَّهم سلطوا الضوءَ عليه، مع ما يقابله من وجود وجه نحوي قوي، المتمثل باللغة الفاشية و المشهورة، ولها وجهُ قياسٍ واضح، أو ربَّما رأى

---

(١) ينظر: المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ١/ ٧٩٠ وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٠٢ .

(٢) ينظر: البديع في علم العربية ١/ ١٠٩

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤/٤٨١ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١١٧ وشرح ابن الناظم ١٥٩ وارتشاف الضرب ٢/ ٧٣٩ .

(٥) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٦/ ٣٣٤ .

(٦) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٢/ ٣٤ وينظر: هامش تحقيق تفسير البغوي ٤/ ٣٠٠ وهامش تحقيق تحرير تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١/ ٢٥٨ .

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٤٥٣ .

عدمَ صحة ابدالِ جمع المذكر بنونِ النسوة، في الشاهد الشعري، ولكنَّ المفهوم من كلامهِ عدم قبوله وجه البدل في كلِّ الشواهد. وعلى الرغم من اتفاق النحويّين على جواز إبدال الظاهر من مضمر(١)، إلَّا أنَّه يرى عدم صلاح وجه البدل في هذا التركيب اللغوي، الذي وردَ في القرآن الكريم والكلامِ العربي شعرًا ونثرًا. فرَفَضَه ليس لكثرة المحذوفات فيه، ولا لمخالفتهِ القواعد النحويّة، ولكنْ لوجود تخريجٍ نحوي أليقُ بهِ، ويمكن تقبُّله بكلِّ سهولةٍ ويسر.

وهذا الوجه النحويّ ذهب إليه اكثرُ المحدثين من النحويّين، إذ يرى الأستاذ إبراهم مصطفى أنَّ تركيب لغة أكلوني البراغيث هو الأصلُ في العربية ثم خُصِّصَ بالمسندِ عند تأخره؛ إشارةً إلى نوعه وعدده (٢). وذكر الدكتور خليل عمايرة أنَّ هذا التركيب قديمٌ في اللهجات العربية، وفائدته التوكيد(٣). التوكيد(٣). وذهب الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الرحمن أيَّوب إلى أنَّ هذه الحروف(الألف، الحروف(الألف، و الواو، والنون) ليست أسماءً ولا ضمائرَ عند اتصالها بالفعل المتقدم على الفاعل، وما هي إلا كنايات وإشارات تشيرُ إلى جنسِ المخاطب أو عدده، وعلى هذا فهي حروفٌ جاءت للدلالة على التثنية أو الجمع المذكر والمؤنث أو الدلالة على الجنس التذكير أو التأنيث، وهي كالألف في مهندسان وكالواو في مسلمون، ومثلما لا يصحُّ أنْ يُقال عن الواو في مسلمون ضمير، كذلك لا يصحُّ أنْ يُقال عن هذه الحروف المتصلة بالأفعال ضمائر(٤).

وفي ضوء ما تقدَّم من بيان أبعادِ المسألة النحويّة وتوجيهات النحويّين، أودُّ أنْ أبيِّن رأيي في هذه المسألة، وهو عدم موافقتي لابن حَجر في وصفِه لوجه البدل بالتَّكَلُّف، وذلك لأنَّه ـ من وجهة نظري ـ أكثرُ الوجوه قبولًا، بعد لغةِ أكوني البراغيث؛ لأنَّ إعرابه بدلًا يتوافق مع قول النحويين من عدم صحَّة أنْ يأخذ الفعل فاعلين، وهذا الإعراب يحل المشكلة، فضلًا عن ذلك خلوّه من الحذفِ والتقديرِ، فوجه البدلِ ليس فيه تَكَلُّفٌ اطلاقًا، ولكنني أرجِّحُ مذهب سيبويه، ومن تبعه من القدماء والمحدثين، من أنَّ هذه الأحرف أنَّما هي كنايات وإشارات تعبر عما يريده المُتَكَلِّم في بيان عدد المسند إليه أو نوعه، وهي مرحلة متقدمة في اللغة صحيحة الاستعمال في القرآن الكريم والشعر العربي، ولكن تلاشى ذلك الاستعمال وانحسر بتطور اللغة وتوحيد استعمالها، أمَّا في تلك الأزمنة

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ١٠٤٤ ومغني اللبيب ٢٥٧ وتمهيد القواعد ٤/ ١٦٥٨ .

(٢) ينظر احياء النحو ٤٧ .

(٣) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق ١٩٢، ١٩٣ .

(٤) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته ٢١١ ودراسات نقدية في النحو العربي ١٥٢، ١٥٣ .

المتمثلة بعصر الاحتجاج، فالاستعمال سائغ، مع الأخذ بنظرِ الاعتبار أثرَ السياق في بيان الدلالة الجديدة المتحصلة من هذا التركيب. فالفرزدق في البيت الشعري أرادَ أنْ يُسلِّطَ ذهنَ المخاطب على لفظ أقاربه فجاءَ بضميرٍ لا يناسب الجمع؛ تحقيرًا للمهجو، وللحطِّ من قدرِه، فالشاعرُ شبَّه أهلَه بالنساء اللواتي يعتصرْنَ السليط وينشغلْنِ بأعمالِ المنزل، ولا يشاركْنَ في الحرب[١]، فجاء بحرف النونِ الدالة على جمع المؤنث، قاصدًا فيه جمع المذكر، وهذا اسلوبٌ جميلٌ من الشاعر يشبه اسلوبُ الالتفات، بيّنَ فيه جبنَ غريمِه وعدم شجاعتِه، وبهذا العرض تتضحُ الفائدة من إيراد الكنايات والألقاب في التراكيب النحويّة.

ثانيًا: تقديم الفاعل على فِعله أو ما في تأويله

من المسائل التي كَثُرَ الخلافُ فيها بين النحويّين لا سِيَما البصريين والكوفيين، مسألة تقديم الفاعل على فعله أو ما في تأويلِ فِعله (وهو المُشتقُّ الذي يَطلُب فاعِلًا أو نَائِبًا عن الفاعل)، فذَهَبَ أكثرُ النحويّين إلى عدم جواز هذا التقديم، وهم لا يجيزون تقدُّمَ الفاعلِ على عامله، لأربعة أسباب ذكرها أبو البقاء العكبري((أحدُها: أنَّ الْفَاعِل كجزءٍ من الْفِعْل لما نذكرهُ من بعدُ، ومُحالٌ تُقدِّمَ جُزْءَ الشَّيْء عَلَيْهِ. وَالثَّانِي: أنَّ كَونَه فَاعِلًا لَا يُتَصوَّرُ حَقِيقَتُه إلَاّ بعد صُدُورِ الْفِعْل مِنْهُ، كَكَوْنِهِ كَاتبا وبانيًا فَجعل فِي اللَّفْظ كَذَلِك. وَالثَّالِث: أَنَّ الِاسْم إذا تقدَّمَ على الْفِعْل جَازَ أَنْ يُسنَد إِلَى غَيره كَقَوْلِك: زيدٌ قَامَ أَبوهُ، وَلَيْسَ كَذَلِك إذا تقدَّمَ عَلَيْهِ. وَالرَّابِع: أنَّ الْفَاعِل لَو جَازَ أَنْ يتقدَّمَ على الْفِعْل لم يَحْتَج إِلَى ضميرِ تَثْنِيَة وَلَا جمع والضميرُ لَازم لَهُ كَقَوْلِك: الزيدان قاما والزيدون قَامُوا وَلَيْسَ كَذَلِك إذا تقدَّم))[٢]، فلا يجوز القول على سبيلِ التمثيل في: قامَ زَيْدٌ، أو أ قائمٌ زَيْدٌ، زيدٌ قامَ، أو أ زيدٌ قائمٌ، على أنْ تجعلَ (زَيْدٌ) فاعلًا ، بل يجبُ أنْ يكون زَيْدٌ مبتدأ، والفعلُ بعده رافعًا للضمير المستتر فيه، والتقدير: زَيْدٌ قامَ هو[٣]. ويصِفُ سيبويه هذا التقديمَ بالقبح فيقول: ((ويحتمِلون قُبحَ الكلامِ حتَّى يضعوه في غيرِ موضعه، لأنَّه مستقيم ليس فيه نقيض))[٤]. وتابع المبرّد سيبويه فقال:((فإنْ قلتَ: عبدُ اللهِ قامَ، فعبدُ

---

(١) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٤٧٦ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١٤٩/١ وينظر: أوضح المسالك ٢/ ٨١ .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه ١/ ٣١ والمقتضب ١٢٨/٤ والموفقي في النحو ١٠٩ والأصول في النحو ١/ ١٧٤ والإيضاح في علّل النحو ١٣٦ والإيضاح العضدي ٦٣ ،٦٤ واللُمع ١٦ .

(٤) كتاب سيبويه ١/ ٣١ .

الله رفع بالابتداء و قامَ في موضعِ الخبر، وضميره الذي في قامَ فاعل))[١]، وقال ابن السرّاج:((واعْلَمْ أنّ الفاعل لا يجوز أنْ يتقدّمَ على الفعلِ إلاّ على شرطِ الابتداء خاصّة))[٢]، وذهبَ الكوفيّون إلى جواز تقديمِ الفاعل على الفعل، مع بقاء فاعليتِه، فيجوز عندهم القول: زَيْدٌ قامَ، على أنْ يكون (زَيْدٌ) فاعلًا مقدمًا على الفعل[٣]، وقد اشارَ الفراء إلى ذلك بقوله:((وإنَّما جعلتَ الفعلَ مقدمًا فِي النية لأنَّ النكرات لا تسبق أفاعيلها، ألا ترى أنَّك تقول: ما عندي شيءٌ، ولا تقول ما شيءٌ عندي))[٤]، وذهب أبو جعفر النحاس، وابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢ هـ) مذهبَ الكوفيين في جواز تقديمِ الفاعل على عامله[٥]، ووافق الكوفيين جملةً من المحدثين منهم: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور ابراهيم السامرائي، والدكتور عفيف دمشقية[٦]. يقول الدكتور ابراهيم السامرائي:((ورأيُّ الكوفيين في هذه المسالة مقبول؛ وذلك لقربهِ من المنهج الوصفي الواقعي))[٧]. واستدلَّ الكوفيون في إثبات رأيهِم على عددٍ من الشواهد الشعرية[٨]، ومنها قول الزَّباء[٩] [من الرجز]:

ما لِلْجمالِ مَشْيُها وَئيدا أَجَنْدَلًا يَحْمِلْنَ أم حَديدا[١٠]

---

(١) المقتضب ١٢٨/٤ .

(٢) الأصول في النحو ١/ ١٧٤ .

(٣) ينظر: شرح الجُمَل لابن عصفور ١٥٩/١، وشرح ابن عقيل ٢٣٨/١ ، وهمع الهوامع ٥٧٦/١ ، وشرح الأشموني ١٤٢/٢ ، وشرح ابن طولون ٣١٤/١ ، ومدرسة الكوفة ٢٧٨– ٢٧٩.

(٤) معاني القرآن للفرَّاء ١/ ١٦٩ .

(٥) ينظر: التفاحة في النحو ١٧ والرد على النحاة ١٠٣ .

(٦) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه ٢٤ والفعل زمانه وأبنيته ٢٠٩ وخطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ٣٤ –٤٦ .

(٧) الفعل زمانه وأبنيته ٢٠٩ .

(٨) كقول امرئ القيس في ديوانه ٣٨٩ [من الطويل]: فَظَلّ لنا يومٌ لذيذ بنعمة فَقِلْ في مَقِيلٍ نحسُه مُتَغَيِّبٌ
وكقول النابغة في ديوانه ١٧٠ [من الطويل]:: فلابد من عوجاء تهوى براكب إلى ابن الجلاح سيرها الليل قاصدِ

(٩) هي الزباء ملكة الجزيرة، يقال إن اسمها نائلة ويقال فارعة، كانت توصف بشعرها الطويل الذي يجر وراءها فسميت الزباء لذلك ، والأزب: الكثير الشعر، وهي بنت عمرو بن الظرب، قتله جذيمة الأبرش ملك الحيرة وطردها إلى الشام، فاستعادت ملك أبيها وقتلت جذيمة، ثم قتلت نفسها بالسم ، وقيل قتلها عمرو بن عدي ابن اخت جذيمة. ينظر: خزانة الأدب ٨/ ٢٧٣ .

(١٠) البيت من شواهد: معاني القرآن للفرَّاء ٣/ ٧٣ والتذييل والتكميل ٦/ ١٧٧ ومغني اللبيب ٧٥٨ .

والبيت يروى بثلاثة أوجه (بالرفع والنصب والجر)، والذي يهمنا رواية الرفع وهي التي تمسّكَ بها الكوفيون، فقالوا: إنَّ(مشيها) فاعلٌ مقدمٌ، لـ (وئيدًا) ولا يجوز أنْ يكون مبتدأ إذ لا خبرَ له، و(وئيدًا) حالٌ من الجمال منصوب(١).

أمَّا البصريون فخرَّجوا روايةَ الرفع على أوجهٍ عديدة: منها ما ذكره ابن السيد البطليوسي(ت ٥٢١ هـ) : إنَّ (مشيها) مبتدأ و(وئيدًا) حالٌ سدَّ مسدِّ الخبر والتقدير: مشيها يكون وئيدًا أو يوجد وئيدًا، كقولهم: ضَربي زيدًا قائمًا، أو على جعل(وئيدًا) حالًا من المشي والخبرَ محذوفًا، والتقدير: مشيها وئيدًا واقعٌ، أو كائن(٢)، وذكر ابن هشام وجوها آخر، منها: أنْ يكون ((مشيها، مبتدأ، و وئيدًا حالًا من فاعل فعلٍ محذوف، والتقدير: مشيها يظهرُ وئيدا، وجملة الفعل المحذوف وفاعله، في محلِّ رفعِ خبر المبتدأ))(٣)، أو يكون((مشيها بدلًا من الضمير المستكن في الجار والمجرور، الواقع خبرًا، وهو (للجمال)؛ لأنَّ متعلق هذا الجار والمجرور، كانَ يتحملُ ضميرًا مرفوعًا بالفاعلية؛ ولمَّا حُذِف المتعلق، انتقلَ الضمير إلى الجار والمجرور))(٤)، ولا يمكنُ تخريجُ البيت على الضرورة لإمكانية نصب (مشيها) أو جرها، ولكنْ يمكن عدَّه شاذًا، لا يقاسُ عليه(٥).

إنَّ الأوجهَ النحويّة التي ذكرها النحويّون، أوجدتها الصنعةُ النحويّة، والغرضُ منها إيجاد مخرجٍ للاسم المشتق المنصوب، والاسمِ المرفوع قبله، فلا يمكن عدَّ الاسمَ المرفوع مبتدًا، إذ لا خبرَ له، ولا يمكن عدَّه فاعلًا مقدمًا؛ لأنَّ ذلك يُعدُّ خللًا ونقصًا في القاعدة النحويّة، كذلك لا يمكن جعلُ الاسمِ المنصوبِ خبرًا، وهو منصوبٌ من دون ناصب، لذلك اضطربت بعضُ توجيهاتهم واتصفت بالتَّكَلُّف. إذ وصفَ محمد بن علي الصبَّان التوجيهَ الذي أورده ابن السيد البطليوسي بالتقدير المُتَكَلَّف فقال:

---

(١) ينظر: هوامش أوضح المسالك ٢/ ٨١ وشرح ابن عقيل ٢/ ٧٧ وهمع الهوامع ١/ ٥٧٦ .

(٢) ينظر: رسائل في اللغة ١٧٦ وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٩٧ .

(٣) أوضح المسالك ٢/ ٨١ وينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٧٧ وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٣٨٩ .

(٤) المصادر أنفسها والصفحات نفسها .

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٨١ .

((والتقديرَ تكَلُّفُ قوله: محذوفُ الخبر، أي وجوبًا لسدِّ الحال مسده))[١]. والذي دفع الصبان إلى وصف هذا التوجيه بالتَّكلُّف من بين سائرِ الأوجه؛ لِما يحمله من حذفٍ وتقدير، ووضعِ الشيء في غير موضعهِ، إذ يستلزمُ أنْ يكونَ الخبرُ محذوفًا، والحالُ يسدُّ مسدّه، والحالُ إمَّا أنْ يعودَ على المبتدأ أو يعودَ على الضمير المستتر في كان المحذوفة، وهذه التقديرات لا وجودَ لها في الواقع، وإنَّ مسألة الحال الذي يسدُّ مسدَّ الخبرِ من المسائل المعقدة، وقد فصَّل القول فيها الدكتور عبد الرحمن أيّوب، وانتهى إلى عدمِ صحة هذه المسألة التي أخفق فيها النحويّون القدماء أصحاب الصناعة النحويّة، إذ لا يمكن جعلُ الحالِ من المبتدأ خبرًا له؛ لأنَّه من متعلقات المبتدأ، فكيف يكون مبتدأً وخبرًا في الوقت نفسه[٢]

وللدكتور فاضلِ السامرائي كلامٌ جميلٌ في تقديمِ الفاعل على الفعل يثبتُ فيه صحَّة مذهب جمهور البصريين في أولوية إعرابِ الاسم المتقدم على الفعل مبتدأً، وضَربَ مثلا:(محمدُ سافرَ)، وقال:((فإنَّك قد تُدخِل على الجملة (إنَّ) فتنصب محمدًا فتقول:(إنَّ محمدًا سافرَ) فماذا تعربُ محمدًا؟ أتعربُه فاعلًا منصوبًا أم تعربُه اسم إنَّ))[٣].

ومما ذكرته آنفًا، أرجِّحُ ما ذهب إليه محمد بن علي الصبان، في وصفه للوجه النحويّ الذي أوردَه ابن السيد البطليوسي، بالمُتَكَلَّف، وأذهبُ مذهبًا وسطًا بين البصريين و الكوفيين، في عدم جواز تقديم الفاعلِ على فعله، إلَّا في حالاتٍ خاصة، لا سِيَما إذا ما أُريدَ به معنًى جديدٌ، فليس الأمرُ قائمًا على الاعتباط، فإن تقديمَه بلا مسوغٍ لا قيمةَ له ولا يستسيغهُ العربي صاحب الفصاحة والبيان، بل لا بدَّ لذلك التقديم من قصدٍ وغرضٍ معنوي، كإزالةِ الوهم من ذهن المخاطب، أو القصرِ والتخصيص، أو التعجيل، أو التعظيم، أو التعجب، أو غير ذلك[٤].

---

(١) حاشية الصبان ٢/ ٦٦ .

(٢) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي ١٤٧-١٥٣ .

(٣) تحقيقات نحوية ٩٩، ١٠٠ .

(٤) ينظر: معاني النحو ٢/ ٤٧ .

فالشاعرةُ هنا قدَّمت المشيَ على وئيدٍ للعناية والاهتمام؛ لأنَّ الغرضَ من التقديم بيان سياق حال المشي وليس الأخبار عنه، فالشاعرة شاهدت الجِّمالَ المحملة، وقد بانَ عليها نوعٌ من أنواع المشي، الذي يفصحُ عن نوع الحمولة الثقيلة، ولذلك نلحظُ من السياق أنَّ الزَّباء أوشكت أنْ تعرفَ نوع الحمولة فقالت:

ما لِلْجمالِ مَشْيُها وَئيدا أَجَنْدَلًا يَحْمِلْنَ أم حَديدا

أمْ صَــرْفانًا بارِدًا شَديدا أمِ الرِّجالَ جُثَّمًا قُعودا

وبالفعل كانت الجِّمالُ محملةً بالرجال المقاتلين، ومن الطبيعي أنْ يكونَ المقاتلُ ذا بنيةٍ جسمانيةٍ قوية، مقارنة بغيرِ المقاتل، زيادة على ذلك حملهُ السلاح، وهذا ما شقَّ على الجِّمالِ حملها، فتغيرت مشيتها، لذلك كان لتقديمِ الفاعلِ أثرٌ في بيان فائدة المتقدمِ وأهميته.

ثالثًا: تقديم الفاعل المحصور بـ(إلّا)

مذهبُ أكثرِ النحويّين امتناعُ تقديمِ المحصور بـ(إلّا) إذا كان فاعلًا، ويجوزون التقديم إذا كان مفعولًا[١]، فلا يجوز أنْ تقول: ما ضَربَ إلَّا عمرو زيدًا، وأنتَ تريدُ حصرَ الفاعل؛ لأنَّ المتأخرَ هو المحصور، فلزمَ أنْ يكونَ المحصورُ المفعولَ وليس الفاعلَ، فجاز في هذا المثال حصر المفعول المتأخر، ولم يجز حصرُ الفاعل؛ لئلا يلتبس المحصور بغيره[٢]. أمَّا في مثال: ما ضَربَ إلَّا عمرًا زيدٌ، فالمحصورُ الفاعل المتأخر؛ لبيان القصد منه، ولأنَّ الفاعلَ المؤخر على نيةِ التقديم[٣]، ومن حصرِ الفاعل **قوله تعالى:**﴿ **وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأْيِ** ﴾[سورة هود آية٢٧] فالفاعل(الذين) هو المحصور.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ٢/ ١٠١ وشرح التسهيل ٢/ ١٣٤ وأوضح المسالك ٢/ ١٣١ وشرح التصريح ١/ ٤١ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٣٤ والتذييل والتكميل ٦/ ٢٨٨ والمقاصد الشافية٢/ ٧٣ .

(٣) ينظر: شرح الأشمونى ١/ ٤٠٦ وحاشية الصبان ٢/ ٨٣.

وذهب الكسائي إلى جوازِ التقديمِ مطلقًا[١]؛ لأنَّ اقترانَ الاسم بـ(إلَّا) دليلٌ على الحصر فيه، والمعنى مفهومُ معها سواءٌ أتقدمَ المحصور أم تأخر، بخلافِ المحصور بـ(إنَّما) فلا دليلَ على حصرهِ إلَّا تأخيره[٢] نحو: إنَّما أكرمَ خالدًا محمدٌ، فمحمدٌ هو المحصور، وإلى هذا الرأي ذهبَ عبد القاهر الجرجاني، فقال: ((واعلمْ أَنَّك إنْ عمَدْت إلى الفاعلِ والمفعول، فأخَّرْتَهما جميعًا إلى ما بَعْد (إلَّا) فإنَّ الاختصاصَ يقَعُ حينئذٍ في الذي يلي (إلَّا) منهما، فإذا قلتَ: ما ضرَبَ إلَّا عمرو زيدًا، كان الاختصاصُ في الفاعل، وكان المعنى أنَّك قلت: إنَّ الضاربَ عمرو لا غيرُه، وإن قلْتَ: ما ضَربَ إلَّا زيدًا عمرو، كان الاختصاصُ في المفعول، وكان المعنى أنَّك قلتَ: إنَّ المضروبَ زيدٌ لا مَنْ سواه))[٣].

وأيَّدَ هذا المذهب ابنُ هشام وابن الناظم(ت ٦٨٦ هـ) والشاطبي[٤]، وبعض الباحثين[٥]، ولكنَّ ابنَ هشام جوَّزه على القلة، وأمَّا ابن الناظم والشاطبي فإنهما اشترطا بيانَ القصدِ من التقديم، وفِهْمَ المعنى وأمْنَ اللبس[٦]، وكذلك رجَّحَ أبو حيَّان مذهب الكسائي مستندًا على السماع[٧]، ورأى بعض النحويّين ومنهم الجزولي(ت ٦٠٧هـ)، والشلوبين(ت٦٥٤هـ) أنَّه لا يجوز تقديم المحصور بـ(إلَّا) فاعلًا كان أم مفعولًا[٨]؛ لأنَّ الحصرَ يقتضي تأخير المحصور سواءٌ أكان المحصور بـ(إلَّا) أم بـ(إنَّما)، ومن جهٍ أخرى أنَّ قولنا: ما ضَربَ إلَّا زيدًا عمرو، معناه: ما ضَربَ أحدٌ أحدًا إلَّا زيدٌ عمرًا، وكان الحصرُ فيهما مجتمعين، وذهبت الفائدة من ذلك الحصر، فضلًا عن تحققِ اللبس[٩].

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ٢/ ١٠١ وشرح الرضي على الكافية ١/ ١٨٥ والتذييل والتكميل ٦/ ٢٨٨ وشرح ابن عقيل ٢/ ١٠١ – ١٠٤ .

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٦/ ٢٨٨ .

(٣) دلائل الإعجاز ١/ ٣٥٠ .

(٤) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد٤٨٧ وشرح ابن الناظم ١٦٥ و المقاصد الشافية٢/ ٦٠٥ .

(٥) ومنهم: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ينظر: هامش تحقيق أوضح المسالك ٢/ ١٣١ ومحمد مصطفى الخطيب، ينظر: هامش شرح الفارضي على ألفية ابن مالك٢/ ٨٧ والدكتور هاشم جعفر حسين، ينظر: الجهود النحويّة لأبي موسى الجزولي ١٥٨ .

(٦) ينظر: المقاصد الشافية٢/ ٦٠٥ .

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٦/ ٢٩٠ .

(٨) ينظر المقدمة الجزولية ٥٠، ٥١ وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٥٩٠ .

(٩) ينظر: تمهيد القواعد ٤/ ١٦٥٤ وحاشية الصبان ٢/ ٨٢ .

وهناك الشواهد الشعرية كثيرة [١] استدلَّ بها الكسائي وغيرُه على تقديمِ الفاعل المحصور بـ(إلّا) بـ(إلّا) على المفعول به، ومنها قول يزيد بن الطثرية القشيري [من البسيط]:

نُبِّئْتُهُم عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُم وَهَل يُعَذِّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنّارِ[٢]

والشاهد فيه قوله:(هل يعذبُ إلَّا اللَّهُ بالنارِ)، إذ تقدَّمَ الفاعلُ المحصور بـ(إلا)؛ وهو لفظُ الجلالة على الجار والمجرور (بالنار)، والجار والمجرور بمنزلةِ المفعولِ عند النحويّين، وهذا الشاهد حجةٌ للكسائي، وممنوعٌ عند الجمهور، ولذلك أولوه: بأنَّ قوله:(بالنار) متعلقٌ بفعلٍ محذوف، يدلُّ عليه المذكور، والتقدير: وَهَل يُعذِّبُ إلَّا اللَّهُ يُعذِّبُ بالنار[٣]. والذي دفعَ النحويّين إلى هذا التقدير هو اخراجُ الفاعل المحصور من حكم التقديم؛ لأمنِ اللبسِ الذي قد يحصلُ في تقديمه، ولمخالفةِ القاعدة التي تلزمُ تأخيرَ الفاعلِ المقدَّمِ في المعنى، ولكنَّ تقديرَ النحويّين كانَ فيه تفضيلٌ للقاعدة على حساب المعنى والاستعمالِ اللغوي، ولذلك وصَفَه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد بالتَّكَلُّف فقال:((وهو تَكَلُّفٌ لا مُقتضى له))[٤]، وكذلك وصَفَه بالتَّكَلُّف كلٌّ من يوسف الشيخ البقاعي ومحمد عبد العزيز النجار[٥]. ويبدو أنَّ سببَ وصفهِ بالتَّكَلُّف هو تقدير فعلٍ مما لا حاجةَ له؛ لإدراكِ المعنى، فالعناصرُ المذكورة كافيةٌ لفِهمِ المعنى .

وفي ضوء ما تقدَّم أتفقُ مع ما ذهبَ إليه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في وصفِ الوجه النحويّ الذي وجهه جمهورُ النحويّين بالتَّكَلُّف، و أرجِّحُ مذهبَ الكسائي في جواز تقديمِ المحصور بـ(إلا) فاعلًا كان أم مفعولًا، على شرطِ ابن الناظم والشاطبي في بيان القصدِ من التقديم، ووضوحِ المعنى، وذلك لِما ورد في الاستعمال اللغوي على ألسِنةِ الشعراء، ولِما ذهب إليه كثيرٌ من النحويّين في جواز ذلك، إذ لا يمكن إغفالُ قصدِ المُتَكَلِّم ومرادِهِ في تقديم ما حقَّه التأخير، لا سِيَما

---

(١) كقول ذو الرمّة في ديوانه ٢٧٩ [من الطويل]: فَلَمْ يَدْرِ إِلَاّ اللهُ مَا هَيَّجتْ لَنَا عَشِيَّةَ آنَاء الدِّيارِ وَشَامُهَا

وكقول الشاعر [من الطويل]: ما عابَ إِلَاّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذي كَرَم ولا جَفَا قَطُّ إِلَاّ جُبَّأٌ بَطَلَا

ينظر: التذييل والتكميل ٦/ ٢٨٨ وتمهيد القواعد ٤/ ١٦٥٣.

(٢) البيت من شواهد: معاني القرآن للفرَّاء ٢/ ١٠١ والتذييل والتكميل ٦/ ٢٨٨ وأوضح المسالك ٢/ ١٣١ وتمهيد وتمهيد القواعد ٤/ ١٦٥٣ .

(٣) ينظر: هوامش تحقيق جامع البيان١٧/ ٢١١ وأوضح المسالك ٢/ ١٣١ وشرح الفارضي ٢/ ٨٧.

(٤) أوضح المسالك ٢/ ١٣١ .

(٥) ينظر: هامش تحقيق ضياء السالك إلى أوضح المسالك٢/ ٣٣.

إذا فُهِم المعنى من ذلك التقديم، وهذا ما نجدُه في الشاهد الشعري، فتمييزُ الفاعل واضحٌ ولا يحتاجُ إلى عناءٍ لإيجاده، والشاعر يريدُ أنْ يبين ظُلمِ هؤلاءِ الناسِ الذين يعذبون من استجارَ بهم بالنار، بدلٌ من أنْ يغيثوه ويكرموه، وهذا عملٌ قبيح؛ لأنَّه لا يُعذِّبِ بالنار إلا الله تعالى(١)، وكلامُه صحيحٌ، إذ حرَّمَ الرسول الكريم القتل بالنار، وفي بيان ذلك قال صلى الله عليه وآله: ((**إنِّي كُنْتُ أَمَرْتُكُمْ أَنْ تُحْرِقُوا فُلانًا وفُلانًا، وإنَّ النَّارَ لا يُعَذِّبُ بِهَا إلاَّ الله، فإنْ وَجَدْتُمُوهُما فاقْتُلُوهُما**))(٢)، فالشاعرُ قدَّم الفاعلَ المحصورَ لبيان القصد منه، ووضوحِ المعنى فضلًا عن العنايةِ بالمتقدم وإنَّه ذو أهمية كبيرة ومدار الحديثِ في تركيب الكلام .

رابعًا: عَوْدُ الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر

الاصلُ أنَّ الفاعل يَتَقَدم على المفعولِ به، ولا حرجَ من تقديمِ المفعول به إذا عُلِم الفاعلُ من المفعول، وشاعَ في الكلامِ العربي تقديمِ المفعول المشتمل على ضميرٍ يعودُ على الفاعلِ المتأخر مثل: ضَربَ غلامَه زيدٌ، ونحو **قوله تعالى:**﴿**وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ**﴾[سورة البقرة آية ١٢٤]، فالفاعلُ متقدم رتبةً وإنْ تأخرَ لفظًا، ولكنْ قد يتقدَّمُ الفاعل وفيه ضميرٌ يعود على المفعول به المتأخر، نحو قولِ أبي الأسود الدؤلي [من الطويل]:

جَزَى رَبُّهُ عَني عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ جَزاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وقد فَعَلْ(٣)

والشاهدُ هنا اشتمالُ الفاعلِ المتقدمِ وهو (رَبُّهُ)على ضميرٍ يعود على المفعول (عَدِيَّ)المتأخر، وقد جوَّزه كثيرٌ من النحويّين(٤)؛ لكثرةِ ورودهِ في الشعر العربي(٥)، ومسوغُ جوازِه ((شدةُ اقتضاءِ الفعل

---

(١) ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك٢/ ٣٣.

(٢) صحيح البخاري٣/ ١٠٩٨ رقم الحديث ٢٨٥٣ .

(٣) ديوانه ٤٠١ .

(٤) ينظر: الخصائص ٢٩٦ والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٣٢/١ وشرح الأشموني ١/ ٤١٠ .

(٥) من ذلك قول حسان بن ثابت في ديوانه ١٩٨ [من الطويل]:

ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

وكقول الشاعر [من الطويل]: كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ورقى نداه ذا الندى في ذرا المجد

وهو من شواهد: شرح التسهيل ١/ ١٦١ والمعجم المفصل في شواهد العربية ٢/ ٣٦٧ .

للمفعول به كاقتضائهِ للفاعل))[١]، ولكنَّ هذا التقديم يرفضُه جمهورُ النحويّين؛ لِما يلزمُ من عودِ الضمير على متأخرٍ لفظًا ورتبة[٢]، ولذلك أولوه بتأويلاتٍ عديدة، منها: إنَّ الهاء ليست عائدةً على (عديّ)، وإنَّما عائدة على مذكورٍ متقدم، يدلُّ عليه ما بعده، والتقديرُ: (جزى ربُّ الجزاء)[٣]، أو هو من الضروراتِ الشعرية، التي تردُ في الشعر دون النثر، بل يصِفُه ابن الشجري بأنَّه من أقبحِ الضّرورات[٤]، وعند ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) من الشذوذ[٥]، وذكر ابن هشام روايةً يبيِّن فيها رأيَ ثعلب ثعلب في هذا التقديم، وأنَّ الضمير راجعٌ إلى رجلٍ غير عدي، فقال:((وفي كتابِ النوادرِ[٦] لأبي عمرٍ الزاهد غلام ثعلب أنَّ ابن كيسان سَمِعَ ثعلبًا يقول: لا يتقدَّم المكنِي على الظاهر، فاعترضَ عليه بهذا البيت، فأجابَ بأنَّهُ شاذٌ، وبأنَّه يجوز أنْ تكونَ الكناية لغير(عديّ)، وكأنّه وصَفَ رجلًا أحسنَ اليه، ثمَّ قال: جزاه ربُّه خيرًا، وجزى عنِّي عديّ بنَ حاتم شرًّا))[٧]، ثمَّ علَّقَ ابن هشام على هذا هذا الرأي ووصفَه بالمُتَكَلَّف، فقال:((ولا خفاءَ بما في هذا التأويلِ من السقوطِ لكثرة تَكَلّفِهِ، وادعاءِ حذفِ ما لا دليلَ عليه))[٨]، وعلى الرغم من أنَّ ابن هشام يوافقُ ما ذهب إليه جمهور النحويّين، في في عدم جواز هذا التقديم، وهو يعده ضرورة[٩]، وعلى هذا ينبغي أنْ يؤيدَ توجيهات النحويّين وتأويلاتِهم، ولكنَّ نجده يرفضُ هذا التأويل لكثرةِ الحذف والتقدير، مما لا يثبتُ عليه دليل، والسياق يبيِّن أنَّ الكلامَ موجهٌ لعدي وليس لغيره.

وأرى وجاهة مذهبِ ابن هشام في وصفِ الوجهِ النحويّ للفراء بالمُتَكَلَّف، ولكنْ من جهةٍ أخرى أرجِّحُ ما ذهبَ إليه بعضُ النحويّين من جواز تقديمِ الفاعل وفيه ضمير يعودُ على المفعول به المتأخر، وتقديمُ ما فيه ضمير يعودُ على متأخر لا يقتصرُ على هذه المسألة، بل ذكرَ النحويّون لها

---

(١) خزانة الأدب ١/ ٢٧٧ هامش تحقيق تمهيد القواعد ٤/ ١٦٥٠

(٢) ينظر: المقتضب ٢/ ٦٩ والأصول في النحو ١/ ٨٧ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٢٦٩ والإيضاح العضدي ٦٥ والمفصل في صنعة الإعراب ٣٨.

(٣) ينظر: شرح المفصل ١/ ٢٠٣ والمقاصد النحويّة ٢/ ٩٥١ .

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ١٥٢ .

(٥) ينظر: ألفية ابن مالك ١٧٠ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٨٣ .

(٦) لم أعثر على هذا الكتاب .

(٧) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٤٩٢ .

(٨) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٩) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ١١٠.

ستةَ مواضعٍ يسمونها مواضع التقدمِ الحُكمِي، وفائدتهُ البيانُ بعدَ الإبهام، أو التفصيلُ بعد الإجمال، نحو قولنا: نِعْم رجلًا زيدٌ، ونحو: ربّه رجلًا، و قامًا وقعدَ أخواك، و قُلْ هو زيدٌ محسنٌ، وإنْ هي إلا أمُّنا، وضَربته زيدًا[١]، فكذلك يجوز التقديم هنا، على رغم قلته، وقد أشار الرضي الاستراباذيّ إلى ذلك، فقال:((والأولى تجويزُ ما ذهبنا إليه، لكنْ على قلة، وليس للبصرية منعه مع قولهِم في باب التنازع بما قالوا))[٢]، وأيَّدَ هذا الرأي من المحدثين الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد فقال:((وهو القولُ الخليقُ بأنْ نأخذ بهِ ونعتمدُ عليه ونرى أنَّ الانصافَ واتباعَ الدليلِ يُوجِبان علينا أنْ نوافقَ هؤلاء الائمة على ما ذهبوا إليه وإنْ كان الجمهور على خلافهِ، لأنَّ المُتَمسك بالتعليلِ مع وجود النصِّ على خلافهِ مما لا يجوزُ، وأحكامُ العربية يُقضى فيها على وِفقِ ما وردَ عن اهلِها))[٣].

وأعتقد أن المسوغَ من ذلك التقديم أنَّ الفاعل في كلِّ الشواهد هو نكرة، ولو كان معرفة لما احتاجَ إلى ضمير، فالمعرفةُ أقوى وأمكن من النكرة، فلها القابلية على التقديم والتأخير، أمَّا النكرة فتفتقر إلى ما يُمكِّنُها من التقديمِ على المفعول به؛ لذلك احتاجت إلى ذلك الضميرِ العائد على الاسمِ المتأخر، وكان بإمكان الشاعر أنْ يقول: جَزَى اللهُ عَني عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ، ولكنَّه استعملَ كلمة (رب) وهي نكرة ثم أضافَ إليها الضمير العائد على المعرفة؛ لإفادةِ التخصيص، ثمَّ التوضيحِ بعد الابهام، ولا ريبَ أنَّ ذلك أوقعُ في نفسِ السامع؛ لما هو مستقرٌ في الذهن، من أنَّ إبهامَ الشيء يشوِّقُ إلى إيضاحِه، فالشاعرُ يريدُ أنْ يقول: إنني دعوتُ ربَّ عدي الذي هو يعبدُه ويناجيِه، بأنْ يجازيه بهذا الجزاء، وبالفعل جازاه ، لسوء فعلِه، ولحسنِ نيتي.

وبالنتيجة، فالتقديمُ أراه مقبولًا، جرى عليه الواقعُ اللغوي، وكَثُرَت فيه الشواهد الشعرية، وأفادَ فائدةً جديدة، فلا ضرورة فيه ولا تقدير حذف.

وفي نهاية المفصل الأوَّل أحبُ أنْ أدونَ بعض الفقرات التي تبدو لي أنَّها مَحط عناية القارئ، وهي:

١ـ الأصلُ أنْ تأتيَ الجملةُ الاسمية من مسندٍ إليه، ومسند، (المبتدأ والخبر)، وهما الركنان الرئيسان في تركيب الجملة، وقد يكتفي التركيب بذكر أحدِ طرفي الاسناد، دون الآخر؛ لأغراضٍ بلاغية، كالدعاء أو المبالغة أو العناية والاهتمام، أو غير ذلك.

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي على مختصر المعاني ١/ ١٧٨ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ١ / ١٨٩.

(٣) شرح ابن عقيل ٢/ ١١٠ .

٢ـ يجوزُ حذف أيِّ جزء من أجزاءِ الجملة سواء أ كان مبتدأً أم خبرًا، أم غيرهما، بشرط أنْ يدلَّ عليه دليل، ولا يؤثر في دلالة النص، وبعكسِه لا يصحُّ تقدير محذوف، لا يحتاج إليه المعنى، لمجرد مخالفة القاعدة النحويّة.

٣. لا ضيرَ أنْ يأتي الخبر مصدرًا مخبرًا به عن الذات، لا سِيَما إذا كان القصدُ منه بيانَ غرضٍ بلاغيٍّ.

٤.. يجوزُ للمتكلم إبرازَ الضمير في الخبر المشتق؛ لغاية دلاية جديدة، بشرط أمن اللبس.

٥ـ إنَّ قاعدةَ امتناعِ الجمعِ بين المعوِّضِ والمعوَّضِ عنه من القواعدِ المهمةِ التي اعتمدها النحويّون في كثيرٍ من المسائلِ النحويّة، ولكنَّ النحويّين جعلوا (ما) عوضًا عن(كان) المحذوفة، وهي ليست كذلك.

٥ـ لا ضيرَ من زيادة (كان) مع اسمها إذا اقتضى الأمر زيادةً في المعنى.

٦ـ من جميلِ ما ذكره النحويّون فكرة التعليق والالغاء في ظنَّ وأخواتها، ولكنَّهم جعلوا لها قانونًا لا يمكن الخروج عنه، ولو جعلوا قصدية المُتَكَلِّم ومراده أساسَ الاعمالِ والإلغاء، لكان تطبيقه أقرب إلى واقع اللغة.

٧ـ من ضرورات اللغة أنْ يتمَّ المُتَكَلِّم كلامه، ثم يعطف بعد ذلك أو يقطع أو يستأنف، لكنَّه قد يلجأ في بعض المواضع إلى العطف قبل تمام كلامه؛ لأغراض بلاغية، وهذا العطف لا يخل بالتركيب؛ لفهم المعنى واتضاح المقصود.

٨ـ لا يجوز تقديم الفاعلِ على فعله، إلَّا في حالاتٍ خاصة، لا سِيَما إذا ما أُريد به معنًى جديدًا.

٩ـ يجوز تقديم المحصورِ بـ (إلَّا) فاعلًا كان أم مفعولًا، على شرطِ بيان القصد من التقديم، ووضوح المعنى، وعدم اللبس.

١٠ـ قد يشتمل الفاعل المتقدِّم على ضمير يعود على المفعول به المتأخر، وعلى الرغم من قلة وروده فالتقديم مقبولٌ؛ لجريانه على سنن الكلام العربي.

الفصل الثانـي

الوجهُ النحويُّ المُتَكلَّف
في
المنصوبات

الفصل الثاني

الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في المنصوبات

يعدُّ باب المنصوبات من أوسع الأبواب النحويّة، وأكثرها جدلًا بين النحويّين، وكيفَ لا تكون أوسعها وقد وصفها الخليل بأنَّها خزانةُ النحو[١]؟ فهي تشتمل على عددٍ غير قليلٍ من الابواب ومسائلها المختلفة، وبعضُ المنصوباتِ عند النحويّين القدماء تسمى الفضلات، وبعضُها عمدٌ كاسمِ إنَّ وخبرِ كان[٢]، وأمّا المحدثون فيسمّونها بـ(متعلقات الفعل)، أو (المكملات)؛ لأنَّ المنصوبات قد تُكمِّل معنى الجملة، وقد تكون عُمدًا فيها[٣]. وبسببِ سعة موضوعاتِ النصب، اختلفَ النحويّون في ترتيبها وتقسيمها، واستعملوا طرائقَ متعددةً في التقسيم، وكثُر اختلافهم في تحديدِ نوع المنصوب، وكانت لهم في ذلك تقديراتُهم المختلفة، وقد حَظيتْ بالبحث والتدقيق، وأُقِيمتْ عليها الدراساتُ التي توضح صورة الخلافِ بين النحويّين لا سِيَما المدرستين (البصرية والكوفية)، وكان هذا التعدد دليلًا على النزعةِ العقلية التي يقومُ عليها النحو العربي، وعلى جهودِ النحويّين في الوصول إلى فِهْمٍ عميق للغة، ومن هذا المُنطلَق نَسعَى في هذا الفصل بيان الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في بعضِ المنصوبات، في الشواهد الشعرية وتوجيهاتِ النحويّين المتنوعة فيها، وأثرِ نظريةِ العامل في إبراز الوجه المُتَكَلَّف، وعلاقته بصياغة القاعدة النحويّة، وهي تشتملُ على المفعولات، ومنصوباتِ النواسخ ، والحال، والتمييز، والمنادى، ونحو ذلك مما يدخلُ تحتَ المنصوبات التركيبية، وهذه تقسِيَماتُ القدماء، وتمَّ ترتيبها بهذه الصورة ليَسهَل دراستها، فالتقسيمُ فلسفيّ، قد يكونُ له علاقةٌ بالتشابه أو الاختلاف في العلامة الإعرابية، أو له علاقةٌ بنظرية العامل التي عَقدَ عليها القدماءُ أبوابَ فصولهم وموضوعاتهم، وسأتناول موضوعاتِ هذا الفصل على النحو الآتي:

---

(١) ينظر: كتاب العين٤/ ٢٠٩.

(٢) ينظر: المقتضب ١١٦/٣ والأصول في النحو ١٢١/٢ والمفصل في صنعة الإعراب ٨٩.

(٣) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه ٩٩.

المبحث الأول

الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في المفعولات

حرصَ النحويّون لا سِيَما البصريين على تسميةِ بعض الأسماء المنصوبة بالمفعولات؛ لِمَا وجدوه من الشبه بينها، فالمفعولُ بنظرهِم هو الذي تربطه علاقة بالحدث فضلًا عن صاحبِ الحدث وهو الفاعل، كأن يكونَ نتيجة للفعل أو سببًا له[١]، على الرغم من أنَّ لكلٍّ واحدٍ منها حقيقته المختلفة عن غيره، ولكنَّ النحويّين جعلوها جميعًا تشتركُ بمصطلحٍ واحدٍ قُيِّدَوه بقيودٍ مختلفةٍ، مثل:(المفعولُ به، والمفعولُ فيه، والمفعولُ له، والمفعولُ معه، والمفعولُ المطلق)؛ للتمييز بينها، أو لبيانِ التأثرِ بالفعل في ضوء ذلك القيد، وأمَّا الكوفيون فقد أطلقوا مصطلح (شبه المفعول)[٢] على المفعولات غيرِ المفعولِ به، في حين ذكر الجواريُّ أنَّهم أطلقوا على هذه المفعولات أسماءهَا الحقيقيَّة التي تطابقُ حالها مطابقةً واضحةً، فقالوا: الظرفَ ولم يقولوا المفعولَ فيه، وقالوا: السبب ولم يقولوا المفعول له[٣]، وسواء أ كانت أسماؤها مطابقةً لمعانيها أم غيرَ مطابقة، فإنَّ جمعها في بابٍ واحدٍ منهجٌ متبعٌ، سارَ عليه القدماءُ والمحدثون على السواء، ما يدفعنا للسير على نهجهِم في بيان ما وردَ من مسائل هذا الباب، وعلى النحو الآتي:

أولًا: المفعول المطلق الموافق لعامله لفظًا أو معنًى

يدخل في هذه المسألة نصبُ المصدر الموافق لعاملِه لفظًا ومعنًى، ونصبُ المصدرِ الموافق لعامله معنًى، والمقاربِ له في اللفظ، والمصدرِ الموافق لعامله معنًى فقط، وهذه كلُّها تندرج تحتَ مفهومِ المفعول المطلق، والأصلُ في المفعول المطلق أنْ يكونَ موافقًا لعامله لفظًا ومعنًى نحو قولنا: أكرمته إكرامًا، وقد ذهب أغلبُ النحويّين إلى أنَّ المفعولَ المطلق في هذه الحالة منصوبٌ بالفعل الذي من

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٣٦٩ والمقتضب٣/ ١٢٢ والأصول في النحو١/ ٢٠٦ والمسائل الحلبيات ٨٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٧٤ وتمهيد القواعد ٤/ ١٧٠٣ وحاشية الصبان ١/ ٣٩٨ . ٨٦ .

(٣) ينظر: نحو التيسير .

لفظه[١]، قال سيبويه:((واعْلَمْ أنَّ الفعلَ الذي لا يَتعدّى الفاعلَ يتعدى إلى اسمِ الحَدَثان الذي أُخذ منه))[٢]، وذكر ابنُ يعيشَ أنَّ الفعلَ يعملُ في مصدره بلا خلاف[٣]، وقد يأتي المفعولُ المطلق موافقًا الفعل في المعنى، مقاربًا له في اللفظ، نحو: أكرمته تكريمًا، فالمصدرُ لا يوافقُ الفعل في اللفظ؛ لأنَّه ليس مصدره، وتكريم: مصدر كرَّمَ. ومن ذلك قول القطامي[من الوافر]:

وخَيْرُ الأَمْرِ ما استقبلتَ منه وليس بأنْ تَتَبَّعَهُ اتِّباعًا[٤]

والشاهدُ فيه: وقوع (اتباعًا) مفعول مطلق لـ(تَتَبعَ)، مع أنَّه ليس مصدرًا له، ولو جرى على مصدره لقال:(تتبُّعًا)[٥]، ونحو **قوله تعالى:**﴿ **وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا** ﴾[سورة نوح آية ١٧]، (نباتًا) ليس مصدرًا لأنبتَ، ومصدره الأصلي: إنباتًا، ويسميه بعضُ النحويّين المصدر الجاري على غير فعله[٦]، ويختلفُ النحويّون في عامل النصبِ هنا على ثلاثة مذاهب، المذهب الأول: ومنسوبٌ إلى سيبويه[٧]، وتبعَه المبرد، وابن السرَّاج، والمرادي(ت٧٤٩هـ)، أنَّه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ من جنسه، يكونُ جاريًا عليه، والتقدير في الشاهد الشعري: تَتَبَّعَهُ اتَّبَع اتِّباعًا، وفي النصِّ القرآني: أنبتَكم فنبَّتَم نَباتًا[٨].

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٣٤ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٢٦٤ وشرح المفصل ١/ ٢٧٤ .

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٣٤ .

(٣) ينظر: شرح المفصل ١/ ٢٧٤ .

(٤) ديوانه ٣٥ .

(٥) ينظر: شرح المفصل ١/ ٢٧٥ .

(٦) ينظر : همع الهوامع ٢/ ٩٨ .

(٧) ذكر الرضي الأستراباذي في شرح الكافية١ / ٣٠٣، أنَّه مذهب سيبويه، وجاء في التذييل والتكميل ٧/ ١٤٢، أنَّ أنَّ ابن خروف زعم أنه مذهب سيبويه، ولم يثبت أنَّ سيبويه يذهب هذا المذهب، وكل ما يراه من أنَّ تتبعت وأتبعت في المعنى واحد، وعند بيان النص القرآني(وتبتل إليه تبتيلا)، قال: لأنه إذا قال تبتل فكأنه قال: بتَّل، كتاب سيبويه ٤/ ٨١

(٨) ينظر: المقتضب ٣ / ٢٠٤ والأصول في النحو ٣/ ١٣٥ وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٤٧ .

المذهب الثاني: وهو مذهبُ المازني، إنَّه منصوبٌ بالفعل الظاهر، لاتفاقهِما في المعنى[١]، وأيَّد هذا الرأي أكثرُ النحويّين، ومنهم السيرافي، والرضي الأستراباذي، وناظر الجيش [٢]، والمذهب الثالث: وهو جوازُ الأمرين، وذهبَ إليه عبد القاهر الجرجاني، فالمصدر عنده إمَّا أن يكون منصوبًا بالفعل الظاهر، وإمَّا أن يكون منصوبًا بالفعل المضمر الدال عليه الفعل الظاهر، وتبعه الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، وابن الشجري[٣].

إنَّ ترجيحَ النحويّين رأيًا دونَ الرأيِّ الآخر ليس اعتباطيًا، بل له اسبابه ودواعيه، فمن يرجِّح المذهبَ الثاني يحكم على المذهب الأول بتَكَلُّف الإضمار، ومن يرجِّحُ المذهبَ الأول يحكمُ على المذهب الثاني بتَكَلُّف المغايرة بين الفعل والمصدر[٤]، إذ ذكرَ أبو حيَّان مستشهدًا بالشاهدين النحويّين المذكورين آنفا أنَّ ابن الطراوة كان يفسرُ قولَ القائل: قعدَ قعودًا، على نصب المصدر بفعلٍ مضمرٍ لا يجوز إظهاره، والمعنى: قعدَ فعلَ قعودًا، وأيَّدَ رأيَه السُّهيلي(ت ٥٨١ هـ)، إلَّا أنَّه خالفه في المضمر، وجعله من لفظ المصدر، فينصبه بـ(قعدَ) آخر، وردَّ ابن حيَّان هذا الرأي بقوله:((وهذا كلُّه تَكَلُّفٌ بارد، وخروجٌ عن الظاهر وقولِ الأئمةِ بلا دليل))[٥]، ووصَفَ ناظرُ الجيش هذا الرأي بالتَّكَلُّف، بعدما استشهد بجملةٍ من الشواهد النحويّة، منها قول رؤبة بن العجاج [من الرجز]:

وَقَد تَّطَوَّيْتُ انْطِوَاءَ الحِضْبِ

بَيْنَ قَتَـــادِ رَدْهَةٍ وشِقْبِ[٦]

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥٤ والتذييل والتكميل ٧/ ١٤٢ .

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٢٤٥ وشرح الرضي على الكافية ١ / ٣٠٣ وتمهيد القواعد بشرح التسهيل٤/ ١٨٢٦

(٣) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٥٨٥ والكشاف ٤/ ٦٣٩ وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٩٥ .

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٧/ ١٤٣ وتمهيد القواعد بشرح التسهيل٤/ ١٨٢٧ .

(٥) التذييل والتكميل ٧/ ١٤١ .

(٦) ديوانه ١٦

وقول القَطَامي [من الوافر]:

يَلُوحُ بِجانِبِ الجَبَلَيْنِ مِنْهُ رَبَابٌ يَحْفِرُ التُّرْبَ احْتِفَارَا[١]

قال ناظر الجيش:((إذ لا موجبَ لتَكَلُّف الإضمار))[٢]، وإنَّما قال ذلك؛ لأنَّ الانطواءَ والتَّطوِّي بمعنى واحد، والاحتفارَ والحفر بمعنى واحد، فالناصبُ الفعل السابق عنده، ولا حاجة لتقدير فعل.

وهذه الآراء تنطبقُ على المصدر المخالف للفعل في اللفظ تمامًا والمطابقُ له في المعنى، مثل قعدَ جلوسًا، ومشى سيرًا، ومثله قول امرئ القيس[من الطويل]:

وَيومًا عَلَى ظَهرِ الكَثيبِ تَعَذّرَتْ عَلَيّ وآلَتْ حَلْفَةً لم تَحَلَّلِ[٣]

فتنصب المصدر بالفعل الأول وهو الفعل الظاهر، أو تنصبه بالثاني وهو المضمر، قال أبي حيَّان: ((فترجَّحَ الأول لعدمِ تَكَلُّف الإضمار))[٤]، فكان التَّكَلُّف بسبب تقدير الاضمار، وكلَّما كان الوجه النحويّ النحويّ يتصفُ بالسهولة وعدمِ التقدير كانَ أبعدَ عن التَّكَلُّف، والنحويّون أصحابُ الرأي الأول قدَّروا مضمرًا، لتطردَ قاعدتُهم في جعلِ المصدر ينتصب بالفعل المطابق له في اللفظ والمعنى فقط، ولا ينصب بما عداه.

وذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى رفضِ جميع الآراء المذكورة في هذه المسألة، وعنده أنْ ليس للفعل الظاهر أو المضمر أثرٌ في نصبِ المفعول المطلق، وإنَّما نُصِبَ لأنَّه خارجٌ عن الاسناد، شأنَّه شأن باقي المنصوبات[٥].

ولستُ بصددِ بيان سبب نصبِ المفعول المطلق، أو العاملِ الذي أحدثَ النصب، وإنَّما كان بحثي في تَكَلُّفِ النحويّين عند توجيههِم لهذه المسألة وتقديرهِم فعلاً مضمرًا من لفظ المصدر، وقد تبيَّن لي أحقيَّة النحويّين الذين حكموا على هذا التوجيه بالتَّكَلُّف، فالنحويّون يحاولون تقديرَ إضمارٍ كلَّما ضاقت بهم السبلُ التي توصلهم إلى اطرادِ القاعدة النحويّة، ولكنْ قد يكون في تقديرِ الإضمار إفسادٌ للمعنى؛

---

(١) ديوانه ٢٢ .

(٢) تمهيد القواعد بشرح التسهيل٤/ ١٨٢٦ .

(٣) ديوانه ٣٢ .

(٤) التذييل والتكميل ٧/ ١٤٥ .

(٥) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه ١٠٥ .

وابتعادٌ عن قصدية المُتَكَلِّم ومراده، وكثيرٌ ما يستعمل المُتَكَلِّم لفظةً بدلَ لفظةٍ أخرى بقصد الفائدة، وهذا الاسلوبُ غالبًا ما نجده في القرآن الكريم، فلكلِّ كلمةٍ خاصية ودلالة لا توجد في غيرها، كدلالة المصدر المغاير للفعل، فأنَّها تختلف في المعنى عن المصدر الأصلي، وقد جاء في تفسيرِ الرازي في بيان سبب مجيء (نباتا) بدل (إنباتا): إنَّ الإنبات صفة لله تعالى، وصفة الله غيرُ محسوسة لنا، فلا ندركُ التعجبَ من الإنبات؛ لأنَّه غيرُ معروف عندنا، بخلاف النبات فهو أمرٌ محسوس جليٌ، يمكن الاستدلال به على كمال قدرة الله تعالى[١]، وهكذا في البيت الشعري، إذ تختلف دلالة المصدر (تتابُع) عن (اتِّباع)، فالأول يدلُّ على التدرُّجِ في الفعل، مثل تَفَهُّم، أي: التدرُّج في الفهم[٢]، والمصدر الثاني يفيد السرعة والمبالغة في الفعل، مثل اتِّخَاذ، واكتِساب[٣]. فالشاعر لو استعملَ مصدرَ(تتابُع)، لكان المراد به أنَّه ينصحُ صديقَه بالتأني في اتخاذ القرار إذا ما أرادَ عملَ خيرِ الأمور، وهذا ليس من مراد المُتَكَلِّم ولا يطابق المعنى، بل على العكس، نجدُ الشاعر يحذرَ صاحبَه وينصحه، إذا رَكِبَ أمرًا باستعجالٍ من غير تأمُّل ومشاورة، ثمَّ رأى ما يكره فيه، فلا ينفعهُ الندم على الاستعجال في اتخاذ القرار.

ويحتملُ أنْ يكونَ من باب الاتِّساع في المعنى، فالمُتَكَلِّم، ربَّما يقصدُ فيما يذكره من الالفاظ الاتساعَ في المعاني وزيادة في المعاني الجديدة، فإذا أراد أنْ يخبرَ عن اكرامه للفقير على سبيل المثال يقول، أكرمتُ الفقيرَ، وإذا أراد توكيدَ ذلك الحدث يأتي بالمصدر كأحدِ طرائقِ التوكيد المعروفة فيقول: أكرمتُ الفقيرَ إكرامًا، فإذا أراد الاتساع في المعنى وخلقَ معانٍ جديدة، تنوعَ في استعمال الألفاظ الدالة على معنى الكرم، وكلَّما زاد الاختلافُ زادَ التوسع وقويت الدلالة، فيقول: أكرمتُ الفقيرَ تكريمًا، و أكرمتُ الفقيرَ إعطاءً، وهكذا. فيحتملُ أنَّ الذي قصده الشاعر في الشاهد الشعري، هو الاتساع في المعنى أو زيادةَ التأكيد، ولو قال: تتبعه تتبُّعًا، لكان أقلَّ تأكيدًا مما ذكره الشاعر.

وربَّما يكون السبب صوتيًا، فالفعل الماضي (تتبَّعَ) مبدوء بتاءين، وعند اسنادِه إلى المخاطب زادته تاءُ المضارعة، فصار بثلاث تاءات، أُدغِمَت الثانية بالثالثة؛ لكراهة توالي الأمثال، ولو جاء المصدر

---

(١) ينظر: التفسير الكبير ومفاتح الغيب ٣٠ / ١٤٠، ١٤١ .

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٧٢ .

(٣) ينظر: الخصائص ٢/ ٢٦٤ .

منه بتاءين لَثَقُل الكلامُ بتكرار حرف التاء، فالشاعرُ عدلَ إلى مصدرٍ آخرَ لغرض الخفَّة والهروبِ من التكرار، ومما ذكرناه تتجلى فائدة اختيار الشاعر المصدر المغاير للفعل على المصدر الأصلي.

ثانيًا: تقديم المفعول به على فعله المشغول عنه بضميره

يُعدُّ باب الاشتغال من أكثرِ أبواب النحو تعقيدًا، إذ اتسم بالخلافات النحويّة، ليس على وجود هذه الظاهرة، فهي موجودة نظريًا وعمليًا، ولكنْ على الاختلاف بين النحويّين في تفسيرِها، وبيان وجوه إعرابها، يقول فيه ابراهيم مصطفى:((هو بابٌ دقيقُ،عويصٌ،وعَرَ النحاةُ فيه البحثَ وأكثروا الخلافَ))[١]، وكان لنظرية العامل تأثيرٌ واضحٌ في تفسيره، ولذلك هاجمَ ابن مضاء وبعضُ النحويّين المحدثين المعترضين على نظرية العامل فكرة الاشتغال، وطالبوا بإلغائها، وإسقاطهِا من أبواب النحو[٢].

ومعنى الاشتغال ((أنْ يتقدمَ اسمٌ ويتأخرَ عنه فعلٌ قد عَمِلَ في ضمير ذلك الاسم، أو في سببيَّهِ وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق، فمثال المشتغل بالضمير: زيدًا ضربتهُ، وزيدًا مررتُ بِهِ، ومثال المشتغل بالسببي: زيدًا ضربتُ غلامَه))[٣]، وعلى الرغم من تقسِيَمات النحويّين لمسائل الاشتغال بين وجوبِ النصب، أو جوازِ النصب والرفع مع تغليب أحدهِما على الآخر، أو عدمِ التغليب، فالنتيجةُ عندنا واحدةٌ ولا فرقَ بين الجواز والوجوب، وفي الحالتين يحتاج التوجيه إلى تقدير محذوف.

وقد اختلفَ النحويّون في عامل النصب في الاسم المتقدم، وعندهم كلُّ منصوبٍ لابدَّ له من ناصب، فذهب أغلبُ النحويّين إلى أنَّه منصوبٌ بإضمار فعلٍ يفسره المذكور، فتقدير مثال: زيدًا ضربتهُ، ضربتُ زيدًا ضربتهُ، ولم يُظهَر الفعل هنا للاستغناءِ بتفسيره وهو الضمير الدال عليه[٤]، وذهب الكسائيّ والفرَّاءُ

---

(١) إحياء النحو ١٥١.

(٢) ينظر: الرد على النحاة ١١٨، ١٢٦، ١٢٧ وفي النحو العربي نقد وتوجيه ١٧٠ – ١٧٣ والنحو العربي نقد وبناء ١٠٣ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢/ ١٢٩.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٨١ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٥٦ المسألة التاسعة والمفصل في صنعة الإعراب ٤٩ ،٥٠ وشرح ابن عقيل١/ ٤٥٦. وشرح التصريح ١/ ٢٩٦ وهمع الَهوامع ٢/ ١١١.

إلى أنَّ الاسمَ المنصوبَ في مثلِ: زيدًا ضربتُه، منصوبٌ بالفعل المتأخر[١]، وورد الاشتغال كثيرًا في القرآن الكريم وفي الشعر العربي، ومن وروده في القرآن الكريم **قوله تعالى:**﴿ **وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ** ﴾ [سورة يس آية ٣٩]، ومن الشعر قول علقمة الفحل[من الرمل]:

فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ [٢]مُلْحَمَا غيرَ زُمَّيْلٍ ولَا نِكْسٍ وَكِلْ[٣]

والشاهدُ فيه (فارسًا غادروه)، إذ نُصِب (فارسا) على الاشتغال بفعلٍ يدلُّ عليه الفعل المذكور (غادروه)، ويجوز رفعه على الابتداء؛ لأنْ لم يوجد ما يوجب النصب[٤]، ووصَفَ بعضُ النحويّين وجهَ الاشتغال في الشواهد النحويّة والأمثلة المصنوعة بالتَّكَلُّف، نقل ذلك ابن عقيل مستشهدًا بالبيت الشعري بعدما رجَّحَ وجه الرفع فقال:((وزعمَ بعضُهم أنَّه لا يجوز النصب لما فيه من كُلْفَة الإضمار، وليس بشيء فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية وهو كثير))[٥]، وابن عقل لم يصف وجه النصب بالتكَلُّف وإنَّما وصفه بعض النحويين، وخالفهم في ذلك ابن عقيل، ورأى ناظر الجيش أنَّ رفع (زيد) أجودُ من نصبه في مثال: زيدٌ ضربتُه؛ ((لأنَّ النصب محوجٌ إلى تَكَلُّف إضمار عامل؛ فكان الرفع راجحًا لعدم تَكَلُّف الإضمار، ولكنَّ النصبَ عربيٌّ كثير))[٦]، ومن القائلين بتَكَلُّف الوجه النحويّ الدسوقي والحازمي[٧]، وجاء في شرح الشواهد الشعرية تعليقًا على قول ذي الرُّمة [من الطويل]:

إذا ابْنَ أبي مُوسَى بِلالٌ بَلَغْتِهِ فقامَ بَفأسٍ بينَ وِصْلَيْكِ جازر[٨]

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ٢/ ٢٥٥ وشرح شذور الذهب ٢٨٠ وفي النحو العربي: نقد وتوجيه ٥٤,٥٥.

(٢) معنى: غادروه: تركوه، ملحما: قتيلا طعمة السباع والطير، الزُّمّيل: الجبان الضعيف، النِكس: المقصر عن النجدة، الوَكِل: الجبان الذي يتكل على غيره، ينظر: شرح شواهد المغني٢/ ٦٦٤.

(٣) ديوانه ٥٥ .

(٤) ينظر: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١/ ٢٧٦.

(٥) شرح ابن عقيل ٢/ ١٤٠.

(٦) تمهيد القواعد ٤/ ١٦٩٨.

(٧) ينظر: حاشية الدسوقي على مختصر المعاني٢/ ٣٣٣ وشرح ألفية ابن مالك للحازمي١/ ٥٠ .

(٨) ديوانه ١٠٤٢ .

((ويقدرون لروايةِ النصب فعلًا محذوفًا تقديره: بلغتَ بلالًا بلغته، وهو تَكَلُّف))[1]. وهكذا نلحظ كثرة الرافضين لفكرة الاشتغال، ووصف وجهها بالتَّكَلُّف، بسبب تقدير محذوفٍ يدلُّ عليه المذكور، وإنَّ سبب اضطرارِ النحويّين إلى هذا التخريج هو ما دعت إليه الصنعة النحويّة؛ لأنَّ كلَّ منصوبٍ عندهم، لا بدَّ له من ناصب، ولمَّا لم يجدوا ناصبًا للاسم المتقدم، اضطروا إلى التقدير؛ لأنَّ الفعل بعده أخذَ مفعوله، والفعل عندهم لابدَّ من أنْ يَسبَقَ المفعول، فاضطروا إلى تقدير محذوف.

ومما تقدَّم أميلُ إلى الرأي الذي نقله ابن عقيل، في وصف بعض النحويين لوجه النصب بالتَّكَلُّف؛ لتقديرهم محذوفٍ لا حاجة له وتغليبِهم قضية العامل والمعمول على المعنى الذي يقتضيه النص، ومما لا شكَّ فيه أنَّ كلَّ جزءٍ من أجزاءِ الجملةِ يُقدَّمُ على موضعِه الاعتياديِّ، يكونُ قد أُحيطَ بالعنايةِ والأهمية، ويكونُ غايةً في الذكْرِ من بين أجزاءِ تلك الجملة. فـ(زيدًا، وفارسًا وابن) في الشواهد المذكورة إنَّما قُدِّمَ عنايةً به، ولأنَّه صارَ محطَّ الذكرِ والحديثِ ولَفْتِ النظر، وهو منصوبٌ لأنَّه مفعولٌ به سبقَ فِعْلَه، يقول سيبويه:((كأنَّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانَه أهم لهم وهم ببيانِه أعْنى، وإن كانا جميعًا يُهِمّانهم ويَعْنِيانهم))[2]، وقال ابن جني:((إنَّ أصلَ وضعِ المفعولِ أنْ يكونَ فضلةً وبعد الفاعل؛ كضربَ زيدٌ عمرًا، فإذا عَناهم ذكرُ المفعول قدَّموه على الفاعل، فقالوا: ضَربَ عمرًا زيدٌ، فإنْ ازدادت عنايتَهم به قدموه على الفعل، فقالوا: عمرًا ضربَ زيدٌ، فإنْ تظاهرت العناية به عقدوه على أنَّه رَبُّ الجملة، وتجاوزوا بهِ حد كونه فضلة، فقالوا: عمرو ضَربَه زيدٌ، فجاءوا به مجيئًا ينافي كونه فضلة))[3]، ورأى الدكتور مهدي المخزومي أنَّ الاسم المنصوب مفعولًا به للفعل المنطوقِ، ولم يطرأ عليه جديدٌ إلَّا بشيءٍ من العناية كان سببًا لتقدمه، فإعرابه لم يتغير، فهو مفعولٌ للفعل المنطوقِ به نفسِه لا لفعلٍ مقدَّرٍ يفسر بالفعل الظاهر، والضمير الوارد ليس مفعولًا به وإنَّما هو كنايةٌ عن الاسم المتقدم، ومن سُنَنِ العرب أنَّهم إذا اهتموا بشيءٍ قدموه، ويؤيد ذلك ما كان الكوفيون يرونه من جوازِ نصب الفعل للاسم الظاهر وضميرِه، وملخصُ المسألة أنَّ الاسم إذا جاء مرفوعًا فمراده أنْ يكونَ هو المسند إليه والمُتَكَلِّم عنه، وإذا

---

(١) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحويّة١/ ٤٦٧ .

(٢) كتاب سيبويه لسيبويه١/ ٣٤.

(٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ١ / ٦٥ .

جاء منصوبًا فالمرادُ منه العناية والأهمية [١]، وكلامُ الدكتور المخزومي أراه عين الصواب، فهنالك فرقٌ بالمعنى بين الرفعِ والنصب، إذ يرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّ فرقًا بالمعنى بين جملة: محمدٌ سلمتُ عليه، ومحمدًا سلمتُ عليه، ففي الجملة الأولى: يكونُ المتحدثُ عنه محمدًا، والجملة بعده إخبار عنه، وفي الجملة الثانية: يكونُ تقديمه للعناية به وجاء الضمير في (عليه) لإرادة الإخبار عنه بصورة ثانوية، وإنَّما الحديث على المُتَكَلِّم[٢]، أي أنَّ جملة: ضربتُ زيدًا، جملة أوَّليَّة، وجملة: زيدًا ضربت، قُدِّمَ (زيد) للعناية والاهتمام، وجملة: زيدًا ضربته، يكون الاهتمام أكثر والتقدم على نفس المتكلم، وجملة: زيدٌ ضربته، يكون(زيد) مركز الكلام والمتحدث عنه.

وفي ضوء ما تقدم يتضح أنّ الاشتغالَ أسلوبٌ تعبيريٌ خاصٌ يستعمله العربي؛ ليؤدي غرضًا معينًا في اللغة أو لبيانِ معنًى لم يكن ليظهرَ لو لم يستعمله المُتَكَلِّم، فالشاعرُ قدَّم (فارسًا) في الشاهد الشعري؛ لبيان أهميته في التركيب، وبيان أنَّ المقتولَ فارسٌ تُرِكَ في ساحة المعركة لحمًا للطيرِ والسباع، مع كونه كان مقدَّمًا ذا بأسٍ غيرَ ضعيف، ولا ينبغي للفارس أنْ تكونَ نهايته هكذا.

ثالثا: عامل النصب في المفعول له

يختلف النحويّون في عامل المفعول له، فعند الجمهور أنَّه منصوبٌ على تقديرِ (اللام)، فمثال: جئتكَ كرمًا، تقديره: جئتكَ للكرمِ، فالفعل (جاء)هو الذي أعملَ النصب بتقوية اللام التي سقطت فاتَّصلَ الفعل بالمفعول له فانتصب [٣]، وهذه الطريقة في الإعمال لا تختلف عن طريقة النصبِ على نزعِ الخافض، ولكنَّ الفرقَ بينهما أنَّ المنصوبَ بنزعِ الخافضِ مفعولٌ به، حُذِفَ منه حرفُ الجر، ولا يُشترط فيه شروط المفعول له، ويحصلُ بأيِّ حرفٍ من حروف الجر[٤]، ولكنَّ عبد القاهر الجرجاني يجعل علَّة نصبِ المفعول له هي نزع الخافض، فيقول: ((كانَ الأصلُ أن تأتيَ باللام فتقول: جئتُكَ لإكرامٍ ثمَّ تُرِكَ، لأنَّ

(١) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه ١٧٢ .

(٢) ينظر: معاني النحو٢/ ١٣٢.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٣٦٩ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/ ٢٥٥ وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٠٨.

(٤) ينظر: توجيه اللمع١٧٥.

الحالَ تَدلُّ عليه، فلمَّا حُذِفَ نصبَ ما بعده كما يكونُ ذلك في جميعِ ما يُحذَفُ فيه حرفُ الجرِّ، كقولِكَ: ما رُمْتُ مكانَ كذا، وزيدٌ لا يريمُ مكانه، والأصلُ: لا يريمُ من مكانه ، كما تقولُ لا يزولُ من مكانه))[١]، وعند الكوفيين أنَّ المفعولَ له مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ في معناه، فمثال: جئتكَ إكرامًا لك، جئتك هنا بمعنى: أكرمتك، وعند الزجاج يُعرَبُ مفعولًا مطلقًا بعد حذف المضاف إليه، وتقدير المثال السابق: جئتُك كرمَ إكرامٍ [٢]، ويرى السهيلي أنَّ العاملَ فيه هو عاملٌ معنويّ سمّاه عامل الإظهار، فإذا لم يوجَد هذا العامل وجبَ جرَّه باللام، وفي ذلك يقول:((المجيء إنَّما يظهرُ ما كان باطنًا خفيًا حتى كأنك قلت: جاء زيدٌ مُظهرَ بمجيئه الخوف والرغبة أو الحرص وأشباه ذلك. فهذه الأفعالُ الظاهرة تُبدِي لك الباطنة، فهي مفعولات في المعنى والظاهرة دالة على ما ينصبها فإنْ جئتَ بمفعولٍ من أجله من غير هذا القبيل الذي ذكرنا، لم يصل الفعل إليه إلا بحرفٍ نحو: جئتُ لكذا))[٣]. وعند الجرمي (ت ٢٢٥هـ) والرياشي (ت٢٥٧هـ) حال، ولذلك هما يشترطان فيه التنكير[٤].

وتجدرُ الاشارةُ إلى أنَّ المفعول له يأتي على صورٍ ثلاث، الأولى: أنْ يكون مجردًا من أل والإضافة، والأكثرُ فيه النصب، نحو: ضَربت ابني تأديبًا، ويجوز فيه الجر، فيقال: ضَربته لتأديبٍ، أو يكونُ معرفًا بأل، والأكثرُ فيه الجر، نحو: جئتكَ للطمعِ، ويجوز النصب نحو: جئتكَ الطمعَ، وأمَّا المعرف بالإضافة فيتساوى فيه الأمران، مثل: مازحتَهُ مخافة الشر، وهذا مذهبُ أكثرِ النحويّين[٥]، وخرج أبو عمر الجرمي والرياشي على رأيِّ النحويّين وذهبا إلى أنَّه لا يأتي المفعول له إلّا نكرة؛ لأنَّه عندهم حالٌ، وما جاء منه معرفًا بأل فمحمولٌ على زيادةِ الألف واللام[٦]، ويرى الجزولي أنَّ المفعول له إذا

---

(١) المقتصد ١/ ٦٦٦ ويُنظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٢٦، ٢٧ .

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٧٥ والتذييل والتكميل ٧/ ٢٣٢ ومعاني النحو٢/ ٢٢٢.

(٣) نتائج الفكر ٣٠٤.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٧/ ٢٤٤ .

(٥) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٢٠٩ وشرح التسهيل ٢/ ١٩٨ وشرح ابن الناظم ١٩٩ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٤.

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٧٧ وشرح المفصل ١/ ٤٥٣ .

كان نكرة يجب نصبَه ولا يجوز الجرّ إلا في المعرفة [١]، وعلى رأيِهِ لا يصحُّ مجيءُ المفعولِ له (المعرف بأل) منصوبًا، وقد ورد النصب في الشعر العربي[٢]، ومنه قول الشاعر [من الرجز]:

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ[٣]

والشّاهدُ فيه: (لا أقعد الجبنَ) إذ جاء المفعول له (الجبن) منصوبًا وهو مقترنٌ بـ (أل)[٤]، وهذا جائزٌ عند أكثرِ النحويّين، ولكنَّه قليل، وتوجيه الشاهد الشعري على رأيّ البصريين أنَّ الجبنَ منصوبٌ على تقديرِ حرف اللام كما ذكرنا، والتقدير: لَا أَقْعُدُ لِلْجُبْنِ أو قعدتُ عن الحرب للجبنِ[٥]، وعلى رأيّ الجرميّ الجرميّ أنَّه حالٌ والألف واللام زائدتان، وعلى مذهب الكوفيين يكون في جبنتُ معنى قعدتُ، وعلى رأيّ الزجاج يكون التقدير: جبنتُ قعودَ جبنٍ[٦]، وهذا الوجه الأخير وصفه الرضي الأستراباذي بالوجهِ المُتَكَلَّف، إذ رجّحَ مذهبَ البصريين وفسَّر وجهي الزجاج والكوفيين وبيَّن أنَّه إذا كان المعنى يطَّردُ في ضَربتُ ابني تأديبًا، فيصحُّ تقديره: أدبتُ ابني تأديبًا؛ لأنَّ التأديب علَّةٌ حاملةٌ على الضرب، والتأديبُ مجمل، والضربُ بيان له، ويصحُّ أنْ يقال: الضربُ هو التأديب؛ لأنَّ المعنيين متقاربان، ولكنْ لا يطردُ القياس في قعدتُ جبنًا؛ لأنَّ القعود ليس بيانا للجبن، ولا يُقال: قعوده جبنٌ إلَّا مجازًا، والكلامُ ينطبق على المثال: جئتك اصلاحًا لحالك، فالمجيءُ ليس بيانا للإصلاح، بل بيانه، إلَّا بالعطاء أو النصح ، أو غير ذلك[٧]، وفي بيان ذلك قال الرضي:((ولعلهُ يقدَّر في مثله: قعودُ جبنٍ، ومجيءُ إصلاحٍ على حذفِ المضاف، وهو تَكَلُّف))[٨]، فالرضي نظرَ إلى مطابقة المعنى للتركيب فإذا وجدَه مناسبًا أيَّدَه وإذا وجده

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٢٦٢ و التذييل والتكميل ٧/ ٢٤٥.

(٢) كقول قريط بن أنيف [من البسيط]: فليت لي بهم قوما إذا ركبوا شنوا الإغارة فرسانا وركبانا

وهو من شواهد: شرح التسهيل ٣/ ١٥١ والتذييل والتكميل ١١/ ١٩٥ والجنى الداني ٤٠ والمعجم المفصل في شواهد العربية٨/ ١٩.

(٣) الرجز بلا نسبة وهو من شواهد: شرح التسهيل ٢/ ١٩٨ وشرح الأشموني ١/ ٤٨٤ وشرح التصريح ١/ ٣٣٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٥ .

(٤) ينظر: شرح الأشموني ١/ ٤٨٤.

(٥) ينظر: توجيه اللمع١٩٨ و أمالي ابن الحاجب٢/ ٧٥٣ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٥.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ / ٥٠٨ .

(٧) ينظر: المصدر نفسه ١ / ٥٠٨ ، ٥٠٩ .

(٨) شرح الرضي على الكافية ١ / ٥٠٩ .

غير مناسبٍ نظر إلى ما ينتجُ عنه من تقديرٍ قد يكون في الغالب مُتَكَلَّفًا، ولذلك هو لم يصفْ وجه الكوفيين بالتَّكَلُّف؛ لأنَّه يوافقُ المعنى بعد تقديرِ محذوف، وأمَّا توجيهِ الزجَّاج فمخالف للمعنى إلَّا بتقديرِ محذوف يكونُ مضافًا، فصارَ وجه الزجَّاج النحويّ مُتَكَلُّفًا من طريقين: الحذف ومخالفة المعنى.

ويبدو أنَّ الذي دفع الزجَّاج للقول بالمفعول المطلق المنصوب بالفعل المحذوف، هو كثرة الشواهد النحويّة التي تصلحُ لأنْ تطَّردَ القاعدة، وربَّما لم يغفل هو ولا الكوفيون عن الشاهد الشعري، وهم الذين يعرفون بتغليب السماع على القياس[١]، ولكنَّهم لم يبالوا بالشاهد الواحد.

وأرى وجاهة مذهب الرضي في وصفَ وجه الزجَّاج النحويّ بالتَّكَلُّف؛ لمخالفته المعنى، ولتقدير محذوف.

وفي الشاهد الشعري وجهٌ آخر وصِفَ بالتَّكَلُّف، إذ وصَفَ عباس حسن رأي الجرجاني بالتَّكَلُّف فقال:((يرى بعضُ النحاة أنَّ المفعولَ لأجله حين يكون منصوبًا، لا يكون منصوبًا بالعامل الذي قبله؛ وإنَّما يكون منصوبًا على نزعِ الخافض، أي: عند نزعه من مكانه، وحذفه...، ولا داعيَ للأخذ بهذا الرأي؛ لِمَّا فيه من تَكَلُّفٍ وتعقيدٍ بغير فائدة))[٢]، ولا شك في أنَّ عباس حسن لا يصف مذهب البصريين؛ لأنَّ المفعول له يختلف عن المنصوب على نزع الخافض، يقول الدكتور تمَّام حسان:((فإذا فهمنا من المقام معنى السببية كان هذا المعنى قرينةً معنويةً على أنْ هذا المنصوبَ مفعولٌ لأجله، وإذا فهمنا منه معنى الواسطة كانت الواسطة قرينةً معنويةً على أنَّ المنصوبَ هنا إنَّما هو على نزع الخافض))[٣]، ولكنْ لو سلَّمنا أنَّه يقصد أنَّ توجيهَ إسقاط اللام مهما كان عنوان التبويب، فهو مُتَكَلَّف، ولا أعلمُ ما الضابط الذي استعمله للحكمِ على هذا التوجيه، سوى حذف اللام، ولا أعتقدُ أنَّ حذفَ حرفٍ واحدٍ يؤدي إلى تَكَلُّف التركيب، ولا فرارَ من أنَّ المفعول له انتصب بعد إسقاط اللام التي للتعليل وهي حرفُ جرٍّ، وقد ذهب هذا المذهب أكثر المحدثين[٤]، وحتى الدكتور مهدي المخزومي الذي يخالف

(١) ينظر: دراسات في النحو، صلاح الدين الزعبلاوي٢٥ والمدارس النحويّة، شوقي ضيف ١٦٥ .
(٢) النحو الوافي٢/ ٢٣٨.
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها٣٥٤.
(٤) ينظر: معاني النحو٢/ ٢٢٢ والنحو الميسر ٤٢٧ والجملة الفعلية علي أبو المكارم ٢٢٨ .

النحويّين القدماء في مسألة العامل، يذهب إلى أنَّ المفعول له إنَّما انتصبَ لأنَّه خرجَ عن الاسناد والاضافة[١]، ويكون خروجه عن الاضافة بإسقاط حرف الجر، فهو لا ينفي إسقاط حرف الجر ولكنَّه ينفي أنْ يكونَ عاملًا في الاسم.

وفي ضوء ما تقدَّم لا أوافقُ عباس حسن في وصفِ وجه نصب المفعول له على نزع الخافض بالتَّكَلُّف؛ وذلك للشبه الكبير بين المفعولين(المفعول له والمفعول به المنزوع الخافض)، فلا يمكن أنْ يصِفَ أحدهما بالتَّكَلُّف دون الآخر، ثمَّ أنَّ إسقاط لامِ التعليل لا يُعدُّ تَكَلُّفًا، فكثير من التراكيب النحويّة يحذف منها حرفٌ بقصد التخفيف أو غيره، فهو أمرٌ طبيعيٌ، فالشاعرُ في البيت الشعري لم يأتِ بالمفعول له (الجبن) مجرورًا باللام؛ لغرض التخفيف وسرعة الوصول إلى المفعول، لأنَّ وجودَ اللام تؤدي إلى الاطالة في الكلام، وهذا لا يناسبُ ضيقَ الوقت، فالحرب قد تكون وضَعت أَوْزَارَهَا، والشاعر يريدُ أنْ يقول: أنا لستُ جبانًا، حتى أخاف أو أتوانى عن اقتحام المعارك، وإنْ كان الأعداء كثيري العدد، مجتمعي الرأي[٢]، فناسبَ المعنى نصبَ المفعول له وعدم جره باللام على الرغم من تعريفه بالألف واللام.

رابعًا: احتمال العطف والمعية في الاسم المنصوب الواقع بعد (الواو)

اختلفَ النحويّون في الاسم المنصوب الواقع بعد (واو) التي بمعنى (مع)، فذهب الكوفيون إلى أنَّه منصوبٌ على الخلاف، وذهب البصريون إلى أنَّه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسُّط (الواو)، ولكنَّهم اتفقوا على دلالة (مع) على المصاحبة، ونصبِ الاسم بعدها[٣]، والفرقُ بين (واو) مع، و (واو) العطف، أنَّ (واو) المعية تدلُّ على المصاحبة سواء أإشتركَ الاسمان في الحكم أم لم يشتركا، و(واو) العطف تدلُّ

(١) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه ٨١.
(٢) ينظر: المقاصد النحويّة ٣/ ١٠٥٧.
(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٠٠ المسألة الثلاثون.

على الاشتراك في الحكم سواء تصاحبا أم لا[١]، لذلك قد يحتملُ المنصوبُ الواقع بعد(الواو) التي بمعنى (مع)، عدَّةَ أحكام، الأول: وجوبُ النصب؛ لامتناعِ المشاركة، كمثال: استوى الماءُ والخشَبةَ، وكقولنا: اذهبْ وصديقك، إذ لا يصحُّ العطف على الضمير المرفوع عند الجمهور، إلَّا بالفصلِ بين المتعاطفين بتوكيد الضمير، فتقول: اذهبْ أنت وصديقَك، والثاني: وجوبُ العطف كقولنا: تناقشَ الأستاذُ والتلميذ، فالفعل يفيد المشاركة، والتلميذ عمدة؛ لأنَّه معطوف على عمدة، والثالث: جوازُ النصب على المفعولية، والتشريك بالعطف، مع تغليب أحدهما على الآخر، تناسبًا مع المعنى، **كقوله تعالى:**﴿ **فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ** ﴾[سورة يونس آية ٧١]، فالمعنى يتناسب مع النصب على المفعولية أكثرَ من العطف، مع وجود مسوغِ العطف[٢]، وكقول شعبة بن قمير[من الوافر]:

فكُونُوا أنتمُ وبَنِي أَبيكُم مَكَان الكُلْيَتَيْن من الطِّحال[٣]

والشاهدُ: نصب (بني) على أنَّه مفعولُ معه، ولم يرفع بالعطف على اسم (كونوا)، مع وجود التوكيد بالضمير المنفصل الذي يسوّغ العطف كالآية القرآنية[٤]، قال ابن مالك:((فإن العطفَ فيه حسنٌ من جهة اللفظ، وفيه تَكَلُّفٌ من جهةِ المعنى، لأنَّ مراد الشاعر كونوا لبني أبيكم فالمخاطبون هم المأمورون، فإذا عطفَ يكون التقدير: كونوا وليكونوا لكم، وذلك خلافُ المقصود))[٥]، فليس المراد: كونوا أنتم وليكن بنو أبيكم، وإنَّما يريد: كونوا أنتم مع بني أبيكم، فالنصبُ على المعيةِ أولى وأنسبُ للمعنى، قال الرضي

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/ ٥١٥ ومعاني النحو ٢/ ٢٣٨ .

(٢) ينظر: شرح المفصل ١/ ٤٤٢ والفصول المفيدة في الواو المزيدة ٢٠٤ .

(٣) البيت من شواهد: كتاب سيبويه ١/ ٢٩٨ واللمع في العربية ٦٠ والمفصل في صنعة الإعراب ٨٣ وشرح التسهيل٢/ ٢٦٠

(٤) ينظر: شرح المفصل ١/ ٤٣٧ وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحويّة ٢/ ٢١٤ .

(٥) شرح التسهيل٢/ ٢٦٠ وينظر: شرح الأشموني ١/ ٤٩٨ وهمع الهوامع ٢/ ٢٤٥ .

الأستراباذي:((أنَّه يتعيَّن النصب نظرًا إلى لزوم التَّكَلُّف في العطف))[١]، ولم يصرِّح ابن مالك بوجه العطف، وإنَّما جاء به افتراضًا، وعلى كلِّ حالٍ فإنَّ وجه العطف ذُكِرَ، ووصِفَ بالتَّكَلُّف، في البيت الشعري، وكذلك في **قوله تعالى:**﴿ **ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ** ﴾[سورة البقرة آية ٣٥]، وقول العرب:((ولو تُرِكَت النَّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضِعَها))[٢] فإنَّ العطف فيه ممكن على تقدير: لو تُرِكَت النَّاقةُ ترأمُ فصيلَها، وتُرِكَ فصيلُها لرضاعِها، ولكنَّ ابن مالك يقول: فيه((تَكَلُّف وتكثيرُ عبارة))[٣]، وظاهرُ كلام ابن مالك أنَّ تَكَلُّفَ الوجه النحويّ لا يعتمد على التركيب فحسب، بل يعتمدُ على المعنى، وهذا شيء جيد، فالمعنى له أهميةٌ كبيرة في تحديدِ الوجه النحويّ، ولكنْ يتضحُ من كلامه أنَّ التركيبَ النحويّ وإنْ كان جيدَ السبك، وموافقًا للمعنى، إلَّا أنَّه يكون مُتَكَلَّفًا إذا ما خالفَ المقصود، ووجِدَ معنًى آخر أصلحَ منه، وأنسبَ، فالعطفُ في الشاهد الشعري حسنٌ من جهة اللفظ، ومرفوض من حيث المعنى؛ لأنَّه يخالف المقصود وهنالك معنىً آخر متأتٍ من معنى المصاحبة، أفضلُ منه وأنسب للتركيب، وهو المعنى المقصود، وبوجود المعنى الثاني ابتعدَ الوجه الأول عن المراد فحُكِمَ عليه بالتَّكَلُّف.

وإذا كانت أغلبَ التراكيب النحويّة تحتملُ أكثر من وجه نحويّ، وهذه الوجوه قد توافق المعنى إلى حدٍ كبير، فلا ضيرَ أنْ نختار الوجه الأنسب، ونصفه بأنه أنسبُ من غيره، من دون أنْ نحكمَ على الوجه الآخر بالتَّكَلُّف؛ لكونه أقلَّ دقةً من غيره، لا سِيَما إذا كان موافقًا للمعنى، فالوجهُ النحويّ إذا وافق المعنى، وإنْ لم يكن الأنسب، لا يمكن أنْ نصفه بالوجه المُتَكَلَّف، وأمَّا إذا لم يناسب المعنى فذلك تَكَلُّفٌ من دون شكٍّ، كقول أفنون التغلبي [من الطويل]:

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١ / ٥٢٢ .

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٢٩٧ واللمع في العربية ٦٠ .

(٣) شرح الكافية الشافية٢/ ٦٩٥ وينظر: شرح ابن الناظم ٢٠٨ وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٦٥ والمقاصد الشافية٣/ ٣٣٧ وشرح الأشمونى ١/ ٤٩٨.

إذا أعْجَبَتْكَ الدهرَ حالٌ من امرئٍ فدَعْهُ وواكِلْ أمرَهُ واللّياليا[١]

والشاهد فيه: (واللياليا)، إذ يترجحُ نصبَه مفعولًا معه؛ لأنَّ العطف يلزمُ أنْ يكونَ المعنى: واكل أمرَه إلى الليالي، وواكل الليالي إلى انقلاب أمره[٢]، فيصحُّ أنْ نحكمَ عليه بالتَّكَلُّف، قال أبو حيَّان:((وتقديرُ العطف فيه تَكَلُّفٌ))[٣]، وسببُ التَّكَلُّف هو تقدير محذوفٍ وتكرارُ كلامٍ وإطالة لا موجبَ لها.

وفي ضوء ما تقدَّم أذهبُ إلى أنَّ الشاهد الشعري الأول يحتملُ معنيين الأول متأتٍ من معنى العطف، والثاني من معنى المصاحبة، والشاعر أرادَ معنى المصاحبة، فجاء بـ (بني) منصوبًا على أنَّه مفعول معه، وأمَّا معنى العطف فلا تَكَلُّفَ فيه، ولكنْ ليس مراد الشاعر.

---

(١) البيت من شواهد: شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٩٥ وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٢٠٨ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٢٤٣ .

(٢) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣/ ٣٣٨ .

(٣) التذييل والتكميل ٨/ ١٣١ وينظر: تمهيد القواعد ٤/ ٢٠٧٩

المبحث الثاني

الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في منصوبات النواسخ

ذكرتُ في الفصل الأوّل الوجهَ النحويَّ المُتَكَلَّف في المرفوعات في باب النواسخ، وهنا سأتناولُ المنصوبات من هذا الباب، إذ وردت بعضُ المسائل النحويّة التي اتسمت توجيهاتها بالتَّكَلُّف فأحببتُ أنْ أوردها على النحو الآتي:

أولًا: تقديمُ معمولِ خبر الفعل الناسخ على الاسم

اختلفَ النحويّون في حكمِ تقديم معمول خبر الفعل الناسخ على فعله الناسخ، إنْ كان غير ظرف أو جارٍ ومجرور، وهذا يشمل كلَّ ما انتصبَ بالخبر من مفعول به، أو مفعولٍ لأجله، أو حال، فبعضُ النحويّين يمنعونه مطلقًا(١)، وبعضُهم يجيزونه مطلقًا(٢)، وآخرون يجيزون بعضًا ويمنعون بعضًا(٣)، وأمَّا إنْ كان معمولُ خبر الفعل الناسخ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فلا خلافَ بين النحويّين على جواز تقديمه، فيفصلُ الفعل الناسخ عن خبره، نحو: كان عندك، أو في المسجد، زيدٌ معتكفًا، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[سورة الاخلاص آية ٤]، فلا خلافَ في النصِّ القرآني؛ لأنَّ الممنوع فيه أنْ يلي (كان) معمولُ الخبر ثمَّ يأتي بعده اسم كان، ومن الذين يمنعون مطلقًا سيبويه الذي يصفُ هذا التقديم بالقبحِ في قوله:((لو قلتَ: كانتْ زيدًا الحُمَّى تَأْخُذُ أو تَأخذ الحُمَّى لم يجز، وكان قبيحًا))(٤)، وعلَّةُ القبحِ أنَّ (كان) وأخواتها عاملات فلا يصحُّ أنْ يليها شيءٌ يعمل في معمولها غيرها، ووصفه

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٧٠ والمقتضب ٩٩/٤ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٣٥١ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٦٧ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٣٨– ٢٤١ وأوضح المسالك ٢٤٣/١ وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٨٠ .

(٣) ينظر: الأصول في النحو ٨٨/١ والجمل ٥٧ والإيضاح العضدي ١٠٧ وشرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ ١٢٨ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣٧٨ .

(٤) كتاب سيبويه ١/ ٧٠ .

المبرِّد بالفاسد وأنَّه لا ينبغي الفصل بين الفعل الناسخ واسمِه بأجنبي، مثلما لم يجز أنْ يفصلَ بين الفعل وفاعله الأجنبي(١)، وأمَّا علَّة جوازهم الفصل بالظرف والجار والمجرور؛ لأنَّ العرب اتسعت فيهما ما لم تتسع في غيرهما(٢).

وأمَّا تقديمُ المعمول والخبر على الاسم بتقدم المعمول على الخبر مثل: كان خمرًا شاربًا الرجلُ، فأجازه النحويّون؛ لأنَّ الخبر مع معمولهِ كالخبر بهيئتهِ أو كالجزء منه فكأنما أوليتَ الخبر وقدَّمته بأسره فلم يعتد بهذا الفصل، فإذا كان الخبرُ مع معموله كالكلمة الواحدة يجوز تقديمه على اسم الفعل الناقص، شأنَّه في ذلك شأنَ المضاف إليه، ولا يجوز فصل الخبر عن معموله بأنْ تُقدِّمَ المعمولَ وتؤخرَ العاملَ وإنْ فعلتَ هذا فكأنَّما جزَّأتَ الكلمة الواحدة(٣)، قال أبو القاسم الزجاجي:((واعْلَمْ أنَّه لا يلي كان وأخواتها ما انتصبَ بغيرها فتقول: كانَ زيدٌ آكلًا طعامَكَ، وكانَ آكلًا طعامَكَ زيدٌ، كلُّ ذلك جائزٌ، ولو قلتَ: كانَ طعامَكَ زيدٌ آكلًا، لم يَجُز؛ لأنَّك أوليتَ الطعامَ (كان) وليس باسم لها ولا خبر فلم يجُز لذلك))(٤)، وكان ابن بابشاذ أكثرَ دقةٍ في تحديد هذه المسألة، بقوله:((كان مِن حقِّ أبي القاسم أن يأتيَ بثلاثةِ شروطٍ وهو أنْ يقول: لا يلي كان وأخواتها ما انتصبَ بغيرها ما دامَ الناصبُ مؤخرًا، وما دامَ المنصوبُ ليس بظرفٍ وما دامَ الناصبُ منصوبًا لا مرفوعًا))(٥)، وذهب الكوفيون إلى جواز وقوع معمول خبر الفعل الناسخ وسطًا بينه وبين معموليهِ سواء أتقدَّمَ المعمولُ والخبر على الاسم أم تقدَّمَ المعمول وحده، ولا فرقَ في ذلك بين الخبر إذا كان مفردًا كقول الشاعر[من البسيط]:

بَاتَتْ فُؤَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً فَالْعَيشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيشٌ مِنَ الْعَجَبِ(٦)

---

(١) ينظر: المقتضب ٩٩/٤ .

(٢) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٧٠٥ .

(٣) ينظر: الأصول في النحو ٨٨/١ والإيضاح العضدي ١٠٧ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣٧٨ .

(٤) الجمل ٥٧ ، وينظر: المقرَّب ١/ ٩٧ .

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ ١٢٨ .

(٦) الشاهد بلا نسبة، وهو من شواهد: أوضح المسالك ١/ ٢٥١ وشرح الأشموني ١/ ١١٦ وشرح التصريح ١/ ١٩٠ ١٩٠ والمعجم المفصل في شواهد العربية ١/ ٢٩١ .

والشاهدُ هنا تقديم المعمول (فؤادي)على عامله وهو (سالبة) الذي هو خبر (بات) والتقدير: باتت ذاتُ الخالِ سالبةً فؤادي، أو يكون الخبرُ جملة فعلية[١]، كقول الفرزدق[من الطويل]

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا[٢]

فقدَّم الشاعر معمولَ خبر كان، وهو (إيَّاهم) على اسمها، وهو (عطية) مع تأخيرِ الخبر، وهو جملة (عوَّدَ)، والأصلُ بِمَا كانَ عَطِيَّةُ عَوَّدَهم، وسببُ قبولهم هذا التقديم وكلِّ ما في هذا الباب؛ أنَّ معمول الخبر هو الخبر في المعنى وهو ليس أجنبيًا عن العامل الأصلي أي: الفعل الناسخ[٣].

وقد وجَّه النحويّون هذا البيت توجيهاتٍ عديدةً، منها: إنّ اسمَ (كان) ضميرٌ مستترٌ فيها، وهو ضمير الشأن فيكون عطية: مبتدأ، خبره جملة عوّدا، وإيَّاهم: مفعولٌ به لعوّدا، وجملة المبتدأ وخبره في محلِّ نصبِ خبرِ كان، وبذلك لم يتقدَّم معمول الخبر على الاسم، ويجوز أنْ يكون اسمُ (كان) ضميرًا مستترًا يعود على (ما) الموصولة، ويجوز أنْ تكونَ (كان) زائدةً لا عملَ لها والجملة بعدها مبتدأ وخبر[٤]، وهذا وهذا الإعراب يتفادى الفصلَ بين الفعل الناسخ ومعموله؛ لأنَّ مذهبهم يرى أَنَّ الْخَبَر الْفعْلِيّ لَا يسْبق الْمُبْتَدَأ فَكَذَا معموله[٥]، ولكنَّ ابن هشام اعْترضَ على النحويين، بأَن الْمَانِع من تَقْدِيم الْفِعْل خشيَة التباس الاسمية بالفعلية مَأْمُون مَعَ تقدم الْمَعْمُول[٦]، ولكنَّ الحالة تختلف إذا كان خبرُ الفعل الناسخ مفردًا منصوبًا نحو البيت الشعري محل الدراسة:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٦٧ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٣٨– ٢٤١ وأوضح المسالك ٢٤٣/١ وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٨٠ .

(٢) ديوانه ١/ ١٨١.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٢٤٦ ، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٨٤ .

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٤٣/٤ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٢٤٢/٤ .

(٦) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٤٧ وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٢٧٨ .

بَاتَتْ فُؤَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً فَالْعَيشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيشٌ مِنَ الْعَجَبِ

فخبر (بات) منصوبٌ ولا يصحُّ أنْ يكونَ المنصوبُ خبرًا للمبتدأ، ولا يصحُّ عندهم تقديم معمول الخبر دون الخبر، ولا يرضون الفصلَ بين الناسخ واسمه بأجنبي، فصار النحويّون في حرج، ولذلك ذهب ابْن عُصْفُور إلى نقدهم فَقَالَ:((هربوا من مَحْذُور وَهُوَ أَن يفصلوا بَين كَانَ وَاسْمهَا بمعمول خَبَرهَا فوقعوا فِي مَحْذُور آخر وَهُوَ تَقْدِيم مَعْمُول الْخَبَر حَيْثُ لَا يتَقَدَّم خبر الْمُبْتَدَأ))[١]، ولو أجازوا الفصلَ مثلما فعل الكوفيون لكان أفضل لهم، ولكنَّهم اختاروا تخريجَ البيت بما يتلاءم مع القاعدة النحويّة المسلّم بها، وهي لا تختصُّ بـ(كان وأخواتها) بل تشملُ على (ما) نحو: ما غلامَه زيدٌ ضاربُ، و(إنَّ) نحو: إنَّ غلامَه زيدًا ضاربٌ، وتقديم معمول الخبر الفعلي مثل:زيدًا محمدٌ يضربُ[٢] ونحوها، ومن توجيهاتهم أنَّه محمولٌ على الضرورة[٣]، قال محمد الغزي في ألفيته:

كَقَوْلِهِ "بَاتَتْ فُؤَادِي" إِذْ ظَهَرْ نَصْبٌ بِمَا جُعِلَ فِي البَيْتِ خَبَرْ

فَهْوَ ضَرُورَةٌ بِغَيْرِ شَكٍّ وَقِيلَ بَلْ "بَانَتْ" بِنُونٍ مَحْكِي[٤]

وفيه وجهٌ نحويٌّ ثانٍ أنْ يجعل باتت من البين أي: بانت لا باتت أخت (كان)، وتكون سالبةٌ حالًا وليست خبرًا[٥]، وهناك تخريج آخر ذكره الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، وهو جعل (فؤادي) منادى بحرف نداء محذوف، لا مفعول لـ (سالبة)، وجعل مفعولَ الخبر سالبة محذوفًا أيضا، هو (إيَّاك أو لكَ)، والتقدير: بَاتَتْ يا فُؤَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً إيَّاك[٦]، ولم يذكر الشيخ محيي الدين عبد الحميد

---

(١) مغني اللبيب ٧٩٦ ولم أجدها في كتب ابن عصفور.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٧٩٩ .

(٣) ينظر: المقاصد النحويّة ٢/ ٥٩٦ وشرح الأشموني ٢/ ٢٢٨ .

(٤) البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية ١/ ٢١٣ .

(٥) ينظر: تمهيد القواعد ٢/ ١١٨١ .

(٦) ينظر: هامش تحقيق شرح ابن عقيل ١/ ٢٨٣ وهامش تحقيق أوضح المسالك ١/ ٢٤٦ .

صاحب هذا الوجه النحويّ، ولكنَّه وصَفه بالتخريج العجيب[١]، ووصفه في موضعٍ آخر بالتَّكَلُّف فقال:((وهو تخريجٌ ظاهرُ التَّكَلُّف))[٢]، وتبعه يوسف الشيخ محمد البقاعي، فقال:((وفي هذا التخريج تَكَلُّف ظاهر، والصوابُ ما ذهبنا إليه في الإعراب الأول))[٣]، و يرى الدكتور محمد عيد أنَّ توجيهات النحويّين في كلِّ ما ورد من نصوص في هذا الباب هي توجيهات مُتَكَلَّفة[٤]، فضلًا عن الوجه النحويّ الذي ذكره محمد محيي الدين عبد الحميد.

وأحسبُ أنَّ الدافع وراءَ طرحِ هذا الوجه المُتَكَلَّف هو عدم قناعةِ صاحبه بما ورد من توجيهات ركيكة وغير مقنعة، فوصْفُه بالضرورة لا يبررُ الخروج عن القاعدة، وربَّما يعلم النحويّ أنَّ مصطلح الضرورة صار يطلق على كلِّ شاهد شعري يخرج عن المنظومة النحويّة وقد لا يوجد مخرج له إلَّا وصفِه بالضرورة الشعرية.

وأمَّا تأويلُ (باتت) على أنَّها بانت من البين، فلا دليلَ عليه، ولو كان كذلك لقال الشاعر: بان فؤادي، لأنَّ الفؤاد مذكر، فلم يبقَ للنحوي صاحب الرأي المُتَكَلَّف إلَّا أنْ يصطنع وجهًا ملائمًا يوجه فيه البيت الشعري، فخرَج بهذا الوجه، وربَّما يعلم أنَّه مُتَكَلَّف و لكنْ لا حيلة لديه.

ويلوحُ لي أنَّ سبب التَّكَلُّف هو تقديره محذوفين، والمعنى في غنىً عنهما، وإنَّ المعنى يناسب تركيب: باتت ذات الخالِ سالبةً فؤادي، ولا يناسب: بَاتَتْ يا فُؤَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً إيَّاك، فلا يوجد تقديرُ محذوفٍ ولا يحتاج إلى تأويل وكلُّ ما في الأمر هو تقديم وتأخير، ولو كان المعنى يؤيّد التخريج

---

(١) ينظر: هامش تحقيق شرح ابن عقيل ١/ ٢٨٣ .

(٢) هامش تحقيق أوضح المسالك ١/ ٢٥١ .

(٣) هامش تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي لأوضح المسالك ١/ ٢٤٦ .

(٤) ينظر: النحو المصفى ٢٤٨.

على وجهٍ يحتاج إلى تقدير محذوفين لم يكن ذلك الوجه مُتَكَلَّفًا، بل ربَّما يكون راجحًا أو قويًا، أمَّا إذا كانت الوجوه ليست بحاجة إلى تقدير محذوف، فستكون بعيدةً عن التأييد.

لذلك أتفق مع الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد والشيخ البقاعي بوصفهما الوجه بالتَّكَلُّف، وأميلُ إلى رأي الكوفيين في جواز تقديم معمول خبر الفعل الناسخ، والتوسط بينه وبين اسمه سواء أكان الخبر مفردًا أم جملةً، وإنَّ ما ورد من شواهد شعرية كثيرة[١] وصحيحة لا داعيَ لإجهادها ذهنيا بالتأويلات المُتَكَلَّفة، وإنَّما هو استعمال يقبله الذوق اللغويّ وخاصة في الشعر، ولا اشكالَ في تقديم ما كان أصله التأخير إذا اقتضى المقام، أو إذا أرادَ فيه المُتَكَلِّم إيصالَ فكرةٍ معينة للسامع كبيان أهمية المتقدم، أو للعناية به، أو لرفعِ شأنَّه، أو لتحقيرِ منزلته، أو التشويق وتوجيه الذهن إلى هذا المتقدم [٢]، فالشاعر إنَّما قدَّم الفؤاد للعناية به، وأنَّه ذو أهمية بالغة يستحق عناية خاصًا، وإنَّ معنى البيت كله متوقف عليه، وليس على صاحبة الخال، أو على حدث السلب، وهذا يستدعي تقديم ما حقه التأخير.

ثانيًا: عمل (ما)المشبهة بليس مع انتقاض نفيها بـ(إلا)

تعمل (ما) النافية عندَ أهلِ الحجاز عملَ ليس، وهي قبالة (ما) التميمية التي لا تعمل في الجملة الاسمية، لذلك أسماها النحويّون بـ (ما الحجازية) ويعتقدُ النحويّون أنَّ (ما) أُلحِقَت بليس؛ لشبهها بها في إفادة النفي، فلم يكنْ عملها لذاتها، بل لحملها على (ليس) من أجلِ الشبه المذكور، ومثال عملها **قوله تعالى:**﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [سورة يوسف آية ٣١] ، ولكونِها فرعًا من أصلٍ فهي لا تقوَى على العمل عندهم إلَّا بشروط ، ومن هذه الشروط ألَّا ينتقضَ نفيها بـ(إلَّا)، ولا شكَّ أنَّه إذا انتقض

---

(١) كقول حُمَيْدٌ الأرْقَطُ [من البسيط]: فأصْبَحُوا والنَّوَى عالي مُعَرَّسِهِمْ وليسَ كلَّ النَّوَى تُلْقِى المسَاكينُ
ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٧٠ وشرح المفصل ٤/ ٣٥٥ والمعجم المفصل في شواهد العربية ٨/ ١٣٩ .
وكقول الشاعر [من الطويل]: لئن كان سلمى الشّيب بالصّدّ مغريا لقد هوّن السّلوان عنها التّحلّم
ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ٢٨٣ وشرح الأشموني ١/ ١١٦ والمعجم المفصل في شواهد العربية ٧/ ١٨٧.
(٢) ينظر: معاني النحو ١/ ٢٢٥

النفي زالَ الشبه، فيزول ما كان من أجلهِ وهو العمل، قال سيبويه:((فإنْ قلتَ: ليس زيدٌ إلاّ ذاهبًا أَدخلتَ ما يوجِبُ كما أدخلتَ ما يَنْفِي، فلم تَقْوَ ما في بابِ قَلْبِ المعنى كما لم تَقْوَ في تقديم الخبر))[١]، ومن امثلة انتقاض نفيها بـ(إلَّا) **قوله تعالى:**﴿ **مَاهَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ** ﴾ [سورة المؤمنين آية ٢٤]، ويكادُ يتفقُ أكثرُ النحويّين على اهمالها عند انتقاض نفيها بـ(إلَّا)[٢].

وذكر بعضُ النحويّين بأنَّ يونس بن حبيب(ت ١٨٢ هـ) أستاذ سيبويه أجاز اعمالها وإنْ انتقض نفيها؛ لأنَّه رأى أنَّ انتقاض نفي الخبر بـ(إلَّا) لا يمنع إعمال (ما)[٣]، ووافقه أبو علي الشلوبين وابن مالك [٤]، مستدلين على ذلك بقول الشاعر[من الطويل]:

وما الدَّهْرُ إلا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجاتِ إلاَّ مُعَذَّبًا[٥]

إذ أعملَ الشاعر (ما) النافية في موضعين فنصبَ (مَنْجَنُونًا و مُعَذَّبًا) مع أنَّها مُنتقضة بـ (إلَّا)، ولكنَّ جمهورَ النحويّين أوَّلوا الشاهد بتأويلات عديدة تعبِّرُ عن رفضِهم إعمال (ما) المُنتقض نفيها بـ (إلَّا)؛ لأنَّها تعارضُ ما جاء في القرآن الكريم وكلام العرب شعرًا ونثرًا، وأمَّا ما ورد من شواهد شعرية تثبتُ العكس فهي قليلةٌ ويمكن تأويلها، وسأسردُ تأويلات النحويّين لهذه المسألة على النحو الآتي:

ذكر العكبري وَجْهَين في تخريج الشاهد الشعري، أَحدهمَا((أنَّ الْمَنْصُوب مفعول بِهِ وَالْخَبَر مَحْذُوف تَقْدِيره إِلَّا يشبه منجونًا وإِلَاّ يشبه معذّبًا، وَالثَّانِي: أنَّ (منجونًا ومعذّبًا)منصوبان نصب المصادر ونائبان عَن فعل تَقْدِيره إِلَاّ يَدُور دورانًا وإِلَاّ يعذب تعذيبًا))[٦]، وهذان الوجهان يمكن عدهما أكثرَ الوجوه ورودًا في مصنفات النحويّين فيما يخص الشاهد المذكور، فالتخريج الأوَّل لم يعلق عليه بالرفضِ أو يصفه

---

(١) كتاب سيبويه ٥٩/١ .

(٢) ينظر: المقتضب ١٨٨/٤ والأصول في النحو ٩٤/١ واللمع في العربية ٣٩ والمقتصد في شرح الإيضاح ١٣٧/١

(٣) لم يرد في كتاب سيبويه ينظر: شرح التسهيل ٣٧٤/١ والجنى الداني في حروف المعاني٣٢٥ وشرح التصريح على التوضيح ٢٦٣/١ وهمع الهوامع ١/ ٤٤٨ .

(٤) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٥٨ وشرح التسهيل ٣٧٤/١ .

(٥) الشاهد بلا نسبة وهو من شواهد: البديع في علم العربية ٥٦٩ واللباب في علل البناء والإعراب ١٧٦/١ والمقرب ١٩٣/١ وشرح التسهيل ٣٧٤/١ .

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ١٧٦/١ وينظر: المقرب ١/ ١٩٣ .

بالتَّكَلُّف، ويبدو أنَّه لاقَى استحسانَ النحويّين لقلَّة التقديرات مع مناسبته للمعنى عندهم؛ لأنَّ الدهرَ يشبه المنجنون وهو الدولاب، ولكنَّ المعنى عندي لا يوافق الشطرَ الثاني؛ فكيف يوصف صاحب الحاجات بأنَّه يشبه المعذب؟ بل يجب أنْ يكونَ هو نفسَه المعذب، لذلك يخيَّلُ إليَّ أنَّ هذا الوجه لا يصلحُ لمخالفته المعنى المراد، وأمَّا الوجه الآخر وهو النصبُ على تقديرِ مصدرٍ، فقد وصِفَ بالتَّكَلُّف وسأبينه بعد ذكر الأوجه المحتملة.

وعدَّ الشاطبي الشاهد الشعري المذكور شاذًّا يحفظ ولا يقاس عليه(١)، وهذا عندي ليس تخريجًا بقدر ما يكون تعذّرًا عن التسليم للواقعِ اللغوي المخالف للقاعدة النحويّة، وغالبًا ما يكون الحكمُ على شذوذ الشاهد الشعري مرهونًا بمخالفةِ القاعدة النحويّة، مع إنَّ اللهجة التي أعملت (ما) هي لهجة تعبِّر عن طريقةِ إداء الحجازيين، وقد حاكَى القرآن الكريم طريقتهم في استعمالها بغض النظر عن انتقاض نفيها، لذلك لا يمكن تحاشيها، وليت الشاطبي نظرَ إلى المسألة كنظرة ابن جنّي في باب اختلاف اللغات وكلها حجة، بأنَّ لكلِّ قومٍ وسيلتهم الخاصة بهم في التعبير، وأنَّ سعةَ القياس تبيحُ لهم ذلك ولا تحظره عليهم، وللمتكلم الحقُّ في اختيار ما يعتقدُه فيها من قوة قياسِ احداهما بالأخرى، وأمَّا إذا زادت احداهما وقلت الأخرى عندئذٍ يمكن الأخذ بأوسعها في الرواية وأقواها في القياس(٢)، فضلًا عن ذلك هناك أكثرُ من شاهدٍ شعريٍّ على هذه المسألة(٣)، ولا يمكن الحكمُ على جميعها بالشذوذ.

ونقل أبو حيَّان وجوهًا نحوية أخرى، ذكرَ طاهرُ بن بابشاذ واحدًا منها فقال(٤): ((أنَّ منجنونًا منصوبٌ على إسقاطِ حرف الجر، وأصله وما الدهرُ إلا كمنجنون))(٥). فلمَّا حُذِفَ حرفُ الجرِّ نُصِبَ المجرورُ على نزع الخافض، وأبطلَ هذا الوجه أبو حيَّان ووصفه بالفاسد معللًا ((أنَّ المجرور الذي

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢/ ٢٢١ .

(٢) ينظر: الخصائص٢/١٢ .

(٣) كقول المغلس بن لقيط [من الوافر]: وما حَقُّ الذي يَعتو نَهَارًا ويَسْرِقُ ليلَهُ إلا نَكَالا ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٨٢ .

وكقول ذي الرمة في ديوانه ٤٨٥ [من الطويل]: حَراجيجُ لا تنْفَكُّ إلّاّ مُناخَةً على الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بَلَدًا قَفْرَا

(٤) لم أعثر عيله في مصنفاته التي اطلعت عليها.

(٥) التذييل والتكميل ٤/ ٢٧٤ وينظر: الجنى الداني في حروف المعاني ٢٢٦ والمقاصد النحويّة ٢/ ٦٣٧ .

يُحذفُ منه حرفُ الجرِّ فينتصبُ هو المجرور الذي هو من موضعِ نصب، وهذا هنا هو في موضع رفع، فلو حُذِفَ حرفُ الجر منه لارتفعَ على أنَّه الخبر))[١].

والوجه الثاني ((أنَّ منجنونًا اسمٌ وضِعَ موضعُ مصدرٍ وضِعَ موضعُ الفعل الذي هو خبر (ما)، تقديره: وما الدهر إلَّا يَجنُّ جنونًا، ثمَّ حُذِفَ يجن، فقيل: وما الدهرُ إلَّا جنونا، على حد: ما أنت إلا شربًا، ثمَّ أوقعَ منجنون موقع جنون))[٢]. ولا شكَّ أنَّ هذا الوجه مستبعد من جهة عدمِ مناسبته للمعنى؛ لأنَّ الجنون بمعنى فقدان العقل يختلف عن المنجنون بمعنى الدولاب، كذلك يختلفُ من حيث الجذر، فمنجنون أصل رباعي، وجنَّ ثلاثي[٣].

والوجه الثالث: أنَّه((اسمٌ في موضعِ الحال، وخبرُ ما محذوفٌ، التقدير: وما الدهرُ موجودًا إلَّا على هذه الصفة، أي: مثل المنجنون، وهي السانية، يريدُ: لا يستقرُ على حالة)) [٤]، أي: وَمَا الدّهر مَوْجُودًا إلاّ مثل المنجنون، وَمَا صَاحب الْحَاجَات مَوْجُودًا إلاّ معذّبًا، وهنا تكون (ما) عاملة وخبرها محذوف تقديره موجود، وعندي أنَّ هذا الوجه موفق من جهةِ جعل مَنْجَنُونًا حالًا، وغير موفق من جهة تقدير محذوفٍ هو موجود؛ لأنَّ الدهرَ موجودٌ ولا شكَّ في ذلك لدى السامع و المُتَكَلِّم والتصريحُ بلفظ الوجود عبث وضربٌ من التطويلِ والحشو، فلا معنى لذكره.

وآخر الأوجه ذكره عبد القادر البغدادي في قوله: ((وَعِنْدِي أَن يكون من قبيل تأويل من قَرَأَ: وَنحن عصبَةً بِالنّصب أَي: نرى عصبَة))[٥]، والتقدير: وما الدَّهْرُ إلَّا أراه مَنْجَنُونًا، فحُذِف الفعلُ ومفعوله الأول، والظاهرُ أنَّ البغدادي استأنسَ بالرواية الثانية للشاهد الشعري والمروية عن المازني

أرَى الدَّهْرَ إلَّا مَنْجَنُونًا بأهْلِه وما صاحبُ الحاجات إلَّا معذَّبَا[٦]

---

(١) المصادر انفسها والصفحات انفسها.

(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٢٧٤ .

(٣) ينظر: تاج العروس ٤ /٢٣٦ .

(٤) التذييل والتكميل ٤/ ٢٧٤ .

(٥) خزانة الأدب ١٣١/٤ .

(٦) شرح المفصل ٥٥١/٤ وينظر: تمهيد القواعد ٢١١٠/٥

وهذه الرواية تعضِّد الوجه النحويّ المذكور آنفًا ولكنَّ التوجيه مختلفٌ، ولا فرقَ عندي بين هذا الوجه والوجه الأوَّل الذي ذكرتُه إلَّا في دلالة الفعل، وعلى الرغم من عدم موافقتي له إلَّا أنَّه برأيي أحسن الأوجه؛ لانسجامِه مع المعنى.

وأمَّا الوجه النحويّ الثاني وهو أنَّ منجونًا ومعذبًا منصوبان نصب المصدر، فقد وصِف بالمُتَكَلَّف، قال ابن مالك:((وتَكَلَّف في توجيه هذا البيت بأنْ قال: منجونًا منصوبُ نصبَ المصدر الذي يُستغنَى به عن خبرِ المبتدأ المقصود حصر خبره، فكأنَّه قال: وما الدهرُ إلا يدور بأهله دوران منجون، أي: دولاب، ثم حُذِفَ الفعل على حدِّ تسير إذا قيل: ما أنت إلا سيرَ البريد، ثم حُذِفَ المضاف وهو دوران، وأقيمَ المضافُ إليه مقامه وهو منجون..... وهذا عندي تَكَلُّف لا حاجة إليه))[١].

وسبب التَّكَلُّف هو من جهتين: جهة اللفظ وجهة المعنى، أمَّا اللفظ ففيه ادِّعاء حذفين من دون حاجة إليهما، وهما: الفعل والمصدر، أو ادِّعاء أربعة حذوفات على تقدير أبي حيَّان: وما الدهر إلَّا يدور دورانًا مثل دوران منجون[٢]، والزيادة في الكلام من غير فائدة يعدُّ عبثا، والقارئ يرى غرابه هذا التركيب الثقيل الذي ينفرُ منه العربي قبلَ غيرِه، وربَّما يعسَرُ عليه أنْ يجد مثالًا على شاكلته قد أُثِرَ عن أحدٍ من الفصحاء أو الشعراء، وأمَّا من جهة المعنى فإنَّ المصدر في البيت لا يصلحُ أنْ يكون خبرًا، ولذلك اعترض الدماميني على هذا الوجه بقوله:((ليس الأمرُ كما تجعله، فإنَّ المصدر في البيت الأول لا يصح الإخبار به عن المسند إليه فيه؛ إذ الدهر ليس نفس الدوران، ولا صاحبَ الحاجات نفس التعذيب، فمن ثمَّ احتيج إلى تقدير الناصب للمصدر تصحيحًا للإخبار))[٣].

ويبدو لي أنَّ الذي دفع صاحبَ الوجه المُتَكَلَّف إلى هذا التأويلُ هو التزامه بالقاعدة النحويّة والحرص على استقامتِها وصونها من الاضطراب، وكان المفترَضُ عليه تغليبَ المعنى على حساب القاعدة النحويّة، بدلًا من التعصُّبِ لها.

ولذلك أرجِّحُ ما يراه ابن مالك بأنَّ هذا الوجه الأخير مُتَكَلَّف؛ لخروجه عن المعنى المراد، والوجه المناسب له أنَّ الشاعرَ أعمل (ما) وأتى بمنجون و معذبٍ منصوبة بقصدٍ وليس اعتباطًا، والذي يثبتُ

---

(١) شرح التسهيل ٣٧٤/١ وينظر: تمهيد القواعد ١٢٠٨/٢ .

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢٧٢/٤ .

(٣) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٥١/٢ .

في خاطري أنَّه أرادَ تقريبها من معنى الحالية، فإذا جاءت مرفوعة كانت خبرًا ويكون المعنى: إنَّ الدهر هو نفسه منجنون أي: دولاب، وهذا ليس المراد، بل المراد: إنَّ الدهرَ حالته منجنون، فمجيء اللفظة بالنصب يتناسب مع المعنى، وقد بين الدكتور مهدي المخزومي أثرَ وقوع خبر (ما) في حالتي الرفع والنصب فقال:((إنَّ الخبرَ يرتفعُ إذا كان وصفًا للمبتدأ في المعنى وينصبُ إذا كان مخالفًا له، ونفي الجملة نصٌّ على المخالفة، وعلى أنَّ الخبرَ لم يعد وصفًا لمبتدأ، ولذلك جاء الخبر منصوبًا))[1]، وهذا الكلام عين الصواب، فالمخالفة في قوله تعالى:﴿ **مَا هَٰذَا بَشَرًا** ﴾ [سورة يوسف آية ٣١] ، لا يراد بها نفي الخبر فقط، بل أفادت شدَّة انفعال النساء وتعجبهن من يوسف عليه السلام لَمَّا كَانَ غَرِيبَ الْجَمَالِ فَائِقَ الْحُسْنِ[2]، وهذا التوجيه يمكن الافادة منه في بيان أنَّ مجيء منجنون منصوبًا فيه دلالة على التعجب فالشاعر يعجب من أمرِ الدهر الذي لا يستقر فيه الناس على حالٍ فيعلو بهم تارة ويسفل بهم تارة أخرى، إذًا إيرادُ منجنون منصوبًا كان لغرض يقتضيه السياق وتطلبه قصديةُ المُتَكَلِّم ومرادُه، ولا يحتاج كلِّ هذه التأويلات البعيدة عن الواقع اللغوي.

ثالثًا: نصب خبر إنَّ وأخواتها

تُعدُّ(إنَّ) وأخواتها من نواسخ الابتداء عند النحويّين، تدخل على جملةِ المبتدأ والخبر فتغير حكمَ اسمها، فيصير منصوبًا، بعد ما كان مرفوعًا، وأمَّا خبرها فينصب بها على مذهب البصريين[3]، أو يبقى على حاله مرفوعًا وهو مذهب الكوفيين[4]، وهذا الاستعمال الشائعُ في عامَّة لغة العرب، ولكنْ قد يتغير هذا الإعراب، فيأتي الاسمان منصوبين، نحو قولنا: ليتَ زيدًا قائمًا، والكوفيون يجوزون هذا الاستعمال بوجهٍ عام، وخصَّه الكسائي و الفراء بـ(ليتَ) وحدها[5]، وهذه لغة بعضِ العرب من قبيلة بني تميم،

---

(١) في النحو العربي قواعد وتطبيق ١٥٥ .

(٢) ينظر: البحر المحيط في التفسير ٣٧٠/٦ .

(٣) ينظر: كتاب سيبويه ١٣١/٢، وشرح المفصل ١٩٩/١، وشرح الكافية ٣٣٤/٤.

(٤) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١٦٠/١المسألة الرابعة والعشرون، وشرح المفصل ١٩٩/١، والجنى الداني في حروف المعاني ٣٧٩.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ١/ ٤١٠ .

تنصبُ الاسمَ والخبرَ حملًا على (وددتُ) أو(تمنيتُ)؛ لأنَّها في معناها[١]، وروى أبو حيَّان أنَّ الفراء أجاز نصبَ الخبر في(كأن) و(لعلَّ) أيضًا[٢]، وذهب بعض الكوفيين إلى أنَّ الحروف الناسخة كلها تنصب الجزأين، قال ابن مالك:((ومن الكوفيين من ينصبُ الجزأين بـ(ليت) وغيرها من أخواتها))[٣]، وهذا الاستعمال يخالفُ القواعد النحويّة، لذلك رفضه جمهور النحويّين[٤]؛ لعدم ثبات إعمالهنَّ في الخبر[٥]،على الرغم من أنَّه استعمالٌ لغوي تكلمت به قبيلة تميم، و وردَ في كلام العرب شعرًا [٦]، ونثرًا، ونثرًا، ومن ذلك قول الشاعر[من الرجز]:

إنَّ العَجوزَ خِبَّةً جَرُوزا[٧] تَأكُلُ كُلَّ لَيلَةٍ قَفيزَا[٨]

والشاهدُ في قوله:(إنَّ العجوزَ خبةً) إذ نصبت (إنَّ) الجزأين (المبتدأ والخبر)[٩]، وهذا الاستعمال مرفوضٌ عند جمهور النحويّين، فهم يمنعون عملَ الحروف الناسخة النصب في الاسم والخبر، لذلك ووجهوا ما ورد من كلام العرب، توجيهات عديدة، وصِفَ بعضُها بالتَّكَلُّف، إذ استشهدَ سيبويه بقول الشاعر [من الرجز]:

---

(١) ينظر: شرح المفصل ١/ ٢٦١ .

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ١١٨و ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢/ ٣١٠ .

(٤) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٤٢ والأصول في النحو ٢/ ٢٤٨ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤١٧ وشرح التسهيل ٢/ ١٠ وحاشية الصبان ١/ ٣٩٧ .

(٥) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٣٠٦ .

(٦) كقول الشاعر [من الكامل]: ليت الشباب هو الرجيع إلى الفتى والشيب كان هو البديء الأول

وهو من شواهد: معاني القرآن ١/ ٤١٠ وشرح الكافية الشافية ١/ ٥١٦ والتذييل والتكميل ٥/ ٢٨ .

(٧) الخبة: الخداعة ، والجروز : التي إذا أكلت لم تترك على المائدة شيئًا، والقفيز: المكيال، ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٠٨ .

(٨) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤١٨ وشرح التسهيل ٢/ ٩ ويروى بروايتين رفع خِبَّةً ونصبها وعلى رفعها لا يوجد شاهد، ينظر: تمهيد القواعد ٣/ ١٢٩٧ وهمع الهوامع ١/ ٤٩١.

(٩) ينظر: تمهيد القواعد ٣/ ١٢٩٧ .

يا ليتَ أيّامَ الصِّبا رَوَاجِعَا[١]

وبيَّن أنَّ خبر (ليتَ) محذوفٌ تقديره (لنا) مقدَّمٌ على اسمها، والمعنى: يا ليتَ لنا أيامَ الصبا رواجعا[٢]، ونُقِل عن الكسائي أنَّه قدَّر فعلًا ناقصًا، فيكون المعنى: يا ليتَ أيامَ الصبا كانت رواجعا[٣]، ولكنَّ رأيَّ الكسائي الأخير يناقضُ رأيَه في جواز نصب خبر ليت، وأعتقد أنَّه يجوِّز نصبَ الخبر مع ليت على شرط تقدير كان، ولا يجوَّز النصب مع غيرها مطلقًا، وضعَّف الرضي الأستراباذي هذا الوجه؛ لمنع اعمال (كان) و (يكون)، في الاضمار، إلَّا فيما أُشتُهِر استعمالهما فيه؛ لأنَّ الشهرة حينئذٍ تكون دليلًا عليهما، كمثال: إن خيرًا فخير[٤].

وذهب ابن مالك بعد استشهاده بشواهد شعرية عديدة، ومنها قول عمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدًا[٥]

إلى أنَّ أسدًا ليس خبرًا لـ(إنَّ)، وإنّما هو مفعول به لفعل محذوف تقديره (يشبهون)، والجملة الفعلية في محلِّ رفعِ خبرِ (إنَّ)، والمعنى: إنَّ حراسنًا يشبهون أسدًا[٦]، وأمَّا توجيه نصب الخبر في الشاهد الشعري الشعري ـ محل الدراسة ـ فقد وجهه ابن مالك على أنَّ (تأكل) خبرُ (إنَّ)، و(خبّة) و(جروزا) حالان من الفاعل في تأكل، وليسا خبرًا أو نعتًا[٧]، ثمَّ علَّقَ على هذا الوجه، فقال:((ولا تَكَلُّف في هذا التوجيه))[٨]، التوجيه))[٨]، وإنَّما وصفه بعدم التكلُّف لخلوه من الحذف والتقدير، ومن تأمَّلَ في موقف ابن مالك، وتعليقه، يلحظ تمسكه بهذا الوجه النحويّ، وكأنَّه يشير إلى أنّ من النحويّين السابقين له وصَفَ هذا

---

(١) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد: المفصل في صنعة الإعراب ٤٠٠ والمقدمة الجزولية في النحو ١١٩ والتذييل والتكميل ٤/ ٢٦٧ .

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٤٢ .

(٣) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٢٤٨ واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٥٤١ .

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٣٤ .

(٥) لم اعثر عليه في ديوانه، وهو من شواهد: شرح التسهيل ٢/ ٩ ومغني اللبيب ٥٥ وشرح ابن عقيل ١/ ٣٤٧ .

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٠ وتمهيد القواعد ٣/ ١٢٩٨ وحاشية الصبان ١/ ٣٩٧ .

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٠ والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٠٨ وشرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك ١/ ٥٢١ .

(٨) شرح التسهيل ٢/ ١٠.

الوجه بالتَّكَلُّف، والدليل على ذلك أنَّ بعض النحويّين المتأخرين، وصفوا جميع التوجيهات بالتَّكَلُّف، لا سِيَما توجيهِ ابن مالك الأخير، قال الشاطبي بعد أنْ أوردَ عددًا من الشواهد النحويّة:((وهذا كلُّه تَكَلُّف، والوجه في هذا أنْ يُرَدّ بندوره وقِلّتِه، إنْ لم يكن له تأويلٌ سائغٌ))[١]، وقال محمد بن سليمان البدر الفيومي (ت٨٧٠ هـ) في حديثِه عن قول الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وآله:((إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لسبعين خَرِيفًا))[٢] :((ولا يُخفَى ما فيها من معاني التَّكَلُّف وكثرةِ الحذفِ وأسهلُ من ذلك أنْ نصب الجزأين في باب ليت وأخواتها))[٣]، وقال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:((وهو عندي تَكَلُّفٌ والتزامُ ما لا لزوم له))[٤].

ويرى الدكتور تمَّام حسَّان أنَّ سبب هذا التخريج وما شاكله هو العلامة الاعرابية التي أربكت الإعراب، وبعدما ضرب أمثلة كثيرة، ومنها الشاهد الشعري(إنَّ العجوز خبة) خرج إلى رأيٍّ يقول فيه: ((لقد وقعَ النحاة ضحايا اهتمامهم الشديد بالعلامة الإعرابية حينَ رأوا النصوصَ العربية تهملُ الاعتمادَ على قرينة الحركة أحيانًا فتُضَحِي بها لأنَّ المعنى واضحٌ بدونها اعتمادًا على غيرِها من القرائن المعنوية واللفظية))[٥]، وكلام تمام حسان لا يفيد واستدلاله ليس في محلِّه؛ لأن العلامة الاعرابية في الشاهد الشعري غير مُضحَّى بها، وهي موجودة، ولكنْ هي مخالفة لما عليه الجمهور.

وأحسبُ أنَّ سببَ وصف توجيه ابن مالك بالتَكَلُّف على الرغم من خلوه من الحذف والتقدير هو جعل (خبة) و(جروزا) حالين مقدمين على صاحبهما، وهذا لا يتفقُ مع القاعدة النحويّة، ومن المعلوم أنَّ ابن مالك لم يجعل(خبة) مفعولًا به لـ(تأكل)؛ لفساد المعنى، ولا يرضى أنْ تكون خبرًا لـ (إنَّ)، بسبب العلامة الإعرابية، فاتجه إلى هذا الوجه.

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢/ ٣١٢ .

(٢) الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم ١/ ٢٩١، وفي الشاهد روايتان' برفع (سبعين) ونصبه.

(٣) فتح القريب المجيب على الترغيب والترهيب للإمام المنذري ١٤/ ٤١٥ .

(٤) هامش تحقيق شرح ابن عقيل ١/ ٣٤٧ .

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٣٤ .

وفي ضوء ما تقدَّم أوافق ما يراه ابن مالك في عدم تَكَلُّف توجيهه، لخلوه من الحذف والتقدير، ولكني لا أذهب مذهبه في جعل (تأكل) خبرًا ل(إنَّ)، و(خبّة) و(جروزا) حالين من الفاعل في تأكل، لأنَّ الحال تتغير؛ لأنها: تبيينٌ للهيئة التي يكونُ عليها ذلك الاسم في زمن معين، أي: إنّ الحالَ تتغيّرُ من وقت لآخر، إلَّا إذا كانت الحالُ لازمة[١]، ووصفُ العجوزِ بالخداعة اللئيمة، وصفٌ ثابت، لا يتغير بسهولة، وهذا خلافُ الحال، كما أنَّ وجه الخبر لا حذفَ فيه، ولا تأويلَ ولا تقديمَ أو تأخير، وبوجودِه تضعُف كلُّ الوجوه. إذ لا ضيرَ في أنْ يأتيَ خبر (إنَّ) وأخواتها منصوبًا، ما دامَ هذا التركيب واردًا على ألسنة العرب شعرًا، ونثرًا، وقد صرَّحَ به علماء العربية، وجوَّزه كثيرٌ منهم، قال السيوطي(ت ٩١١هـ):((وَسُمِعَ من الْعَرَب نصبُ الجزأين بعْدهَا فَقيل: هُوَ مؤول وَعَلِيهِ الْجُمْهُور وَقيل: سَائِغ فِي الْجَمِيع وَأَنَّه لُغَة وَعَلِيهِ أَبُو عبيد الْقَاسِم بن سَلام وَابْن الطراوة وَابْن السَّيِّد))[٢]. فإذا كان الاستعمال مقبولًا، والمعنى واضحًا، فلا حاجةَ بعد ذلك إلى كثيرٍ من التأويلاتِ الفلسفية التي ارهقت الدرس النحو، وابعدته عن الالتصاق بالواقع اللهجي.

(١) ينظر: معاني النحو ٢ / ٢٤١ .

(٢) همع الهوامع ١/ ٤٩٠ .

المبحث الثالث

الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في الحال والتمييز

أولًا: الحال

حَظِيَ موضوعُ الحال بعناية كبيرة لدى علماء النحو، إذ تناولوه بالبحث والدراسة، وحللوا مسائله، وفصَّلوا فيها، وتباينت آراؤهم في بعض مسائله، فكثرت تقسِيَماتُه، وتشعبت فروعُه، وأمَّا مفهومه العام فلم يختلف فيه النحويّون كثيرًا، وأكثر ما جاءت من تعريفات، تبين أنَّ الحال دالةٌ على هيئةٍ في وقت من الأوقات، قال ابن السراج:((والحالُ إنَّما هي هيئةُ الفاعل أو المفعول أو صفته في وقتِ ذلك الفعل المخبر به عنه))[١]، أوَ هي: وصفٌ فضلَةٌ تدلُّ على هيئة، وتكون صَالحةً للوقوع فِي جَوَاب كَيفَ[٢].

وقد ارتبطت دلالة الوقت والهيئة في علة تسمية الحال، قال ابن يعيش:((وإنّما سُمّي حالًا لأنَّه لا يجوز أنْ يكون اسمُ الفاعل فيها إلَّا لِمَا أنت فيه، تَطاولَ الوقتُ أم قَصرَ. ولا يجوز أنْ يكون لِما مضى وانقطع، ولا لِما لم يأتِ من الأفعال. إذ الحالُ إنّما هي هيئةُ الفاعل أو المفعولِ وصفتُه في وقتِ ذلك الفعل))[٣]. ولم تستقر الحال على تعريفٍ جامع مانع؛ بسبب نسبية مفهوم الحال، وعدم ثبات مسائلها، إذ ليست الحال ملازمةً للوصف، ولا ملازمةً لتكون فضلة يصحُّ الاستغناء عنها، بل قد تأتي فضلة ولكنْ لا يمكن الاستغناء عنها، ولا ثابتةً في دلالتها على الوقت، أو في وقوعها جوابًا لكيف، ولا ملازمةً للتنكيرِ كما سنبين لاحقًا، وكلُّ ما ذكرناه، مبني على الاستعمال الغالب، وليس مطردًا[٤]، ولذلك شهدت مسائلُه الخلافات بين النحويّين، وفي التراكيب النحويّة التي ينتمي إليها، ونُقِدت توجيهاتُهم، ووصِفَ بعضُها بالتَّكَلُّف، لا سِيَما التي خرجت عن حدود قواعدهم، إذ شغلت بالهَم، وأرهقت أذهانَهم، وقد أوردنا بعضَ المسائل الموصوفة بهذا الوصف، نوردها على النحو الآتي:

---

(١) الأصول في النحو ١/ ٢١٣ وينظر: اللمع في العربية ٦٢ وشرح المفصل ٢/ ٤ .

(٢) ينظر: شرح قطر الندى ٢٣٤ .

(٣) شرح المفصل ٢/ ٤ .

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية٢/ ٧٢٨ وتوضيح المقاصد ١/ ١٤٥ والجملة الفعلية ٢٥٠- ٢٥٢ .

١ـ وقوع المعرَّف بـ(أل) حالًا

تأتي الحال في الغالب نكرة، وهذه المُلازمَة جعلت أغلب النحويّين يذهبون إلى وجوب أنْ تكون الحال نكرة، جريًا على الشائع في كلام العرب، نحو: جاء زيدُ راكبًا، وإنَّما كان ذلكَ؛ لأنَّ الحالَ خبرٌ في المعنى، والأصلُ في الخبر أنْ يكون نكرة، والحالُ صفةُ الفعل، ولمَّا كان الفعلُ نكرةً، لزم أنْ تأتي الحال نكرة، ولا يجوز أنْ تأتي معرفة، سواء أكانت معرَّفةً بأل أم معرفة بالإضافة[١]، ولا يصحُّ أنْ نقول: قدمَ خالدُ الراكبَ، على جعل الاسمَ المعرفة حالًا؛ لأنَّ ذلك يجعلها تلتبسُ بالنعت المعرفة في حالة النصب، قال سيبويه:((ولا يجوزُ للمعرفة أنْ تكون حالًا كما تكون النكرة))[٢]. فلا يصحُّ أنْ تأتي الحال معرفة، حتى وإنْ كانت المعرفة مصدرًا واقعًا موقع الحال، قال المبرد:((وَاعْلَم أَن مِنَ المصادر مصَادرٌ تقعُ في مَوضِع الْحَال، وتغنَى غناءه، فَلَا يجوز أَنْ تكون معرفَة؛ لِأَنَّ الْحَال لَا تكون معرفَة))[٣]، وذكرَ المكودي أنَّ تعريفَ الحالِ بأل التعريف، زيادةٌ في اللفظ وخروجٌ عن الأصل[٤]، ومن النحويّين من أجاز أنْ تأتيَ الحال معرفة، لا سِيَما إذا كانت معرَّفةً بأل، واشترطوا لذلك أنْ تتضمن معنى الشرط[٥]، ونُقِل أنَّ يونس والبغداديين، أجازوا ذلك مطلقًا، بلا تأويل[٦]، وقاسوا على ذلك، ما وردَ في القرآن الكريم، ومنه **قوله تعالى:**﴿ لَيُخۡرِجَنَّ ٱلۡأَعَزُّ مِنۡهَا ٱلۡأَذَلَّۚ ﴾[سورة المنافقون آية ٨]، أي ذليلًا، إذ وردت الحال معرفة بأل[٧]، بأل[٧]،

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ١١٤ والمفصل في صنعة الإعراب ٩١ وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٢ وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٦ وشرح الرضي على الكافية ٢/ ١٥ والتذييل والتكميل ٩/ ١٠٧ .

(٢) كتاب سيبويه ٢/ ١١٤ .

(٣) المقتضب ٣/ ٢٦٨ .

(٤) ينظر: شرح المكودي على الألفية ١٣٤ .

(٥) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف ١/ ٨٧ وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٥٠ وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢ / ٨ .

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦٢ والتذييل والتكميل ٩/ ٢٨ وهمع الهوامع ٢/ ٣٠١ .

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس٤/ ٢٨٧ .

ونحو ما ورد من كلام العرب شعرًا [١] ونثرًا[٢]. ومن ذلك قول لبيد [من الوافر]:

أَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفَقْ عَلَى نَغَصِ الدَّخَالِ[٣]

والشاهدُ قوله: (العِرَاكَ) إذ جاءت الحال معرفة، وهي مصدرُ الفعل عَرَكَ[٤]، وهذا لا يقبل به جمهور جمهور النحويّين؛ لمخالفته القاعدة النحويّة، ولذلك لا بدَّ من تأويله ليتناسبَ مع تلك القاعدة، قال العكبري: ((وَقد جَاءَت أَشْيَاء تخَالف ما أصَّلنا، رُدَّت بالتأويل إِلَى هَذِه الْأُصُول فَمن ذَلِك وُقُوع الْحَال معرفَة كَقَوْلِهِم: أرسلها العراك))[٥]، ومن توجيهات النحويّين، ما ذهب إليه الخليل، بأنَّ الألف واللام زائدتان، والاسم المعرفة جاء على نيَّةِ التنكير[٦]، و رأى سيبويه أنَّ (العِرَاكَ) مصدر منصوب واقعٌ موقع موقع الحال: وتأويله: أرسلها اعتراكًا[٧]، وهذا الوجه ليس بسديدٍ عند بعض النحويّين؛ لأنْ جعلَ المصدرِ المصدرِ حالًا لا يَنقاسُ عليه[٨]، وذهب ابن السراج إلى أنَّه مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ مقدَّرٍ من لفظه، واقعُ حالٍ، والتقدير: أرسلها تعترك العراك[٩]، وذكر أبو حيَّان وجوهًا نحوية أخرى أحدهما: لأبي بكر بن طاهر الخدب(ت ٥٨٠ هـ) أن لفظة(العِرَاكَ) ليست معمولة لعوامل مضمرة، مثلما يراها ابن السراج، بل

---

(١) كقول أوس بن حجر في ديوانه ٧٠ [من الطويل]: فأوردَها التقريبَ والشَّدَّ مَنْهَلًا قَطاةٌ مُعِبدٌ كَرَّةَ الوِرْدِ عاطِفُ

وكقول الشاعر [من البسيط]: دُمْتَ الحَمِيدَ فَمَا تَنْفَكُّ مُنْتَصِرًا عَلَى العِدَا فِي سَبِيلِ المَجْدِ وَالكَرَمِ

ينظر: شرح التسهيل١/ ٢٦٠ وتخليص الشواهد ١٦٨ والمعجم المفصل في شواهد العربية ٧/ ٣٦١ .

(٢) كقول العرب: مررتُ بهم الجَمَّاءَ الغَفِيَر ، ينظر: ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٣٧٥ .

(٣) ديوانه ٧٠ .

والعراك: مصدر بمعنى مجتمعة، يذدها يحبسها، يشفق، يخشى، الدخال، الذي يشرب الماء ثم يزاحم من لم يشرب، ينظر، هامش محقق الديوان.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٢/ ١٨ .

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٨٥ .

(٦) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٣٧٥ وشرح شذور الذهب ٣٢٤ وتمهيد القواعد ٥/ ٢٢٥٧ .

(٧) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٣٧٣ .

(٨) ينظر: شرح التسهيل٢/ ٣٢٨ وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٢٣١ .

(٩) ينظر: الأصول في النحو ١/ ١٦٤ والإيضاح العضدي ٢٠٠ وعلل النحو ٣٦٤ .

((واقعة موقع أسماء فاعلين منتصبةً على الحال مشتقةً من ألفاظها))[١]، ودافعَ أبو حيَّان عن ابن طاهر النحويّ، وذكر أنْ ليس فيه تَكَلُّف، إشارة منه بوجود وجوه مُتَكَلَّفة لم يفصح عنها[٢]،والوجه الثاني نسبه إلى ابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ) ورأيه فيه أنَّ (العِرَاكَ) ليس منتصبًا على الحال، بل هو صفة لمصدر محذوف، والتقدير: الإرسال العراك[٣]، والوجه الثالث: ونُسِبَ إلى ثعلب، ورأيه وفي ذلك أنَّ الفعل(أرسل) بمعنى(أورد) فهو متعدٍ إلى مفعولين، و(العِرَاكَ) مفعول ثانٍ لأوردَ[٤]، وهكذا توالت توجيهات النحويين في هذه المسألة.

وقد وصَفَ عباس حسن الوجه النحويّ المنسوب إلى الخليل، بالتَّكَلُّف، والذي يقول: بأنَّ الألف واللام زائدتان، فقال:((وهذا رأيٌّ فيه تَكَلُّفٌ وضعف))[٥]، وهذا الحكم لا نقفُ عنده لوجود وجهٍ نحويٍّ أخر موصوف بالوصف نفسه وأعني التَّكَلُّف، وهو الوجه النحويّ الأخير المنسوب لثعلب، وفي هذا الشأن قال الشيخ يس العليمي(ت ١٠٦١هـ):((إن (العِرَاكَ) مفعول ثانٍ لـ(أرسل) بعد أنْ ضمن أرسلَ معنى (أورد)..... وفي هذا التخريج تَكَلُّف ظاهر))[٦]، ومن المسلَّم به أنَّ الذي دفع ثعلب للقول بهذا بهذا التخريج، هو التمسك بالقاعدة النحويّة التي توجِبُ أنْ تكون الحال نكرة، ولكنْ ثَمَّت سبب آخر أراه مقنعًا، هو عدم رضاه عن الوجوه النحويّة الأخرى، التي ربَّما وجدَ فيها تَكَلُّفًا أو ضعفًا، مع بقاء معنى الحالية في التركيب، فلا بدَّ له من اخراج وجهٍ نحويٍّ أقلَّ تَكَلُّفًا من غيره.

والملاحظ أنَّ نصب (العِرَاكَ) على المفعولية لا يناسبُ المعنى؛ لأنَّ معنى الحالية واضحةً فيه، وهذا من جهة، ومن جهة أخرى، إنَّ احتمالَ الوجه النحويّ التأويل بتضمين فعلٍ معنى فعلٍ آخر، مما حالَ

---

(١) التذييل والتكميل ٩/ ٣٢ وينظر: تمهيد القواعد ٥/ ٢٢٥٨ .

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٩/ ٣٢ وينظر: تمهيد القواعد ٥/ ٢٢٥٨ .

(٣) لم اعثر على هذا الوجه في كتاب الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة، ينظر: ارتشاف ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦٤ .

(٤) لم اعثر على هذا الوجه في مجالس ثعلب، ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦٤ وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٠٠ والمقاصد النحويّة ٣/ ١١٧٦ .

(٥) النحو الوافي ٢/ ٣٧٦ .

(٦) حاشية الشيخ يس على التصريح: ١/ ٣٠٩ وينظر: تحقيق أوضح المسالك ٢/ ٢٥٧ .

به إلى أنْ يوصَفَ بهذا الوصف، فسبب التَّكَلُّف إذا هو التأويلُ والتضمين والابتعاد عن المعنى، ولذلك رفضه الشيخ يس ووصفه بالتَّكَلُّف، وتجدرُ الاشارة إلى أنَّ الوجه الذي ذكره ابن السراج وأيَّده جملة من النحويّين، والذي يقول بتقدير معمول، أراه أكثر تَكَلُّفًا مما ذكره ثعلب، ولكن لم يوصَف بالتَّكَلُّف، بل وصفه أبي حيَّان بعدم التَّكَلُّف.

وعلى الرغم من أنَّ الوجه النحويّ الذي ذكره ثعلب ليس فيه حذفٌ ولا تقدير، ولكني أوافقُ الشيخ يس العليمي في الحكم عليه بالتَّكَلُّف، مع عدم قناعتي بالوجوه النحويّة الأخرى، وما فيها من تأويل.

وحسبي أنَّ الحال تأتي معرفة، فهي وصفٌ والوصفُ يأتي نكرة ومعرفة، فإذا كان اللبس سببًا في جعل الحال نكرة، فهذا غير صحيح، لأنَّ النسق في التركيب والمعنى المتحصلُ من السياق هو الفيصل في ذلك، وإلَّا فاللبس باقٍ إذا كان النعت نكرةً منصوبة، كمثال: شاهدتُ رجلًا صالحًا، و شاهدتُ رجلًا ساجدًا، وإذا ما طُلِب منك إعراب (صالحًا، و ساجدًا)، يجوز لك أنْ تعربَ الأول نعتًا، والثاني حالًا، وهذا التمييز بين النعت والحال اتضحَ من المعنى.

وقد ذكر النحويّون أنَّه إذا زالَ اللبسُ جاز أنْ تأتيَ الحال معرفة، كأن يكون صاحبُ الحال ضميرًا، وعندهم الضمير لا ينعت فتفسيره يغنيه عن النعت، أو عند تنكير صاحب الحال، لانَّ ذلك يمنع التباس الحال بالنعت[1]، وغير ذلك، وإذا كانت للنحويين حجةٌ مقنعة في تنكير الحال، وهي أنَّ الحال خبرُ في المعنى، والأصلُ في الخبر التنكير، وقد يأتي معرفة، مثل هذا الجالسٌ، والرجلُ صديقُك، فهذا يعني جواز أن تأتي الحال معرفة تشبيهًا بالخبر، وأمَّا دليلهم أنَّ الحال صفة الفعل، والفعل مثل النكرة، فهذا صحيح، من حيث القياس العقلي، ولكنْ من حيث الاستعمال اللغوي لا ينبغي تشبيه النكرة بالفعل، وليس للفعل علاقة بالتعريف والتنكير.

وفي ضوء ما أوردناه نرى أنَّ التوجيهات النحويّة التي ذكرها النحويّون في تنكير الحال، لا تحتمل التحليل الدقيق، ولا تمثل الواقع اللغوي الذي ورد في القرآن الكريم وكلام العرب، وإنَّ القاعدة النحويّة التي وضعها النحويّون ينبغي أن تتسع لاستيعاب الأداءات اللغوية المختلفة، فالحالُ والنعت والخبر وحتى المشتقات، كلُّها أوصاف، تتجلى كلٌّ منها باكتساب سماتٍ دلالية خاصة، عند تواجدها في

(١) ينظر: همع الهوامع ١/ ٢٧٥ ومعاني النحو ٢/ ٢٩١ .

مواضعِ معينة في السياقاتِ اللغوية، فالحالُ حالٌ مهما تنوعت بنيتُها وتغير موقعُها، ما دامَ معنى الحالية بارزًا فيها ومفهومًا لدى السامع، وأحسبُ أنَّ للمعنى أثرًا كبيرًا في الحكم على صحّة مجيء الحال معرفة أو عدم صحّته، ولم ألمسُ هذا الأثر واضحًا في معالجة النحويّين لهذه المسألة، فعندما نعرِّفُ الحال، نقربه من دلالة النعت، فيكون أقوى في الدلالة وأثبت من حيث الزمن، فالشاعرُ جاء بكلمة (العِرَاكَ) معرَّفة بأل للدلالة على أنَّ هذه الحالة ثابتة ومتكررة، بحيث أنَّ صاحب الإبل اعتادَ على هذه الحالة، مما جعله لا يبالي إنْ شربِت احداهما الماء وارتوت أم لم ترتوِ، ولو قال ارسلها معتركة، أو عراكًا أو تعترك، لدلَّ على أنَّ الحال غير ثابتة، وليست متكررة، وبذلك تتضحُ الفائدة من مجيء الحال معرفة.

٢ـ تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر الأصلي

تدلُنا مقالاتُ النحويّين في مسائل الحال، على أنَّ الحال تتأخرُ على صاحبها، كتأخير الخبر على المبتدأ، ويجوز تقديم صاحب الحال في الحالات الاعتيادية، مثل: جَاءَ زيدٌ رَاكِبًا، وراكبًا جَاءَ زيدٌ، وَجَاء رَاكِبًا زيدٌ [١]، ولكنَّهم اختلفوا في بعض حالات تقديمِ الحال على صاحبها، ومنها تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر الأصلي، مثل: مررتُ ضاحكةً بهند، ومنعَ كثيرٌ من النحويّين تقديم الحال في المثال السابق [٢]، فـ(ضاحكة) حال من هند ولا يجوز تقديمها عليها، يقول سيبويه:((ومن ثمَّ صارَ مررتُ قائمًا برجلٍ لا يجوز))[٣]، وعلَّل ابن مالك اسباب المنع((بأنَّ الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى اسمين وهما الحال وصاحبه، فكان التأخير عوضًا عن ذلك الاشتراك، أو حملًا على الحال المجرور بالإضافة، او حملًا على الحال المتضمن معنى الاستقرار، مثل: زيدٌ في الدار متكئا))[٤]، واجاز التقديمُ

---

(١) ينظر: المقتضب ٤/ ٣٠٠ .

(٢) ينظر: المقتضب ٣٠٣/٤ والأصول في النحو ٢١٩/١ واللمع ١١٨ وأوضح المسالك ٣٢٤/٢ والمقاصد الشافية ٤٣/٢ وشرح الأشموني ١٨٣/٢.

(٣) كتاب سيبويه ٢/ ١٢٤ .

(٤) شرح التسهيل٢/ ٣٣٦ .

ابن كيسان وأبو علي الفارسي، وابن مالك والرضي الاستراباذي وآخرون[١]، ومسوغ التقديم أنَّ المجرور بالحرف مفعولٌ به في المعنى، فلا يمتنع تقديم حاله عليه، مثلما لا يمتنع تقديم حال المفعول به[٢]، واستدلَّ المجيزون بشواهد قرآنية وشعرية[٣]، ومن تلك الشواهد **قوله تعالى:**﴿ **وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ**﴾[سورة سبا آية ٢٨]، وقول الشاعر [من الطويل]:

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكرَاكمُ حتَّى كأنَّكُمُ عِندِي[٤]

والشاهدُ مجيء الحال (طرًا)، مقدمة على صاحبها الضمير في (عنكم)[٥]، والمانعون يوجهون الحال في الشاهد الشعري وغيره من الشواهد بتوجيهات أخرى، منها: أنَّه محمول على الندور[٦]، أو على الضرورة [٧]، أو أنْ يجعل (طرًا) حالًا من (عنكم) محذوفة، مدلولًا عليها بـ(عنكم) المذكورة، والتقدير: تَسَلَّيْتُ عنكم طُرًّا عَنْكُمُ، وعندئذٍ تكون الحال متأخرة[٨]، ووجَّه النحويّون الحالَ المتقدم في الشاهد القرآني القرآني على أنَّه حالٌ من الكاف[٩]، أو صفة لموصوف محذوف[١٠]، وهذه التوجيهات مرفوضة و موصوفة بالتَّكَلُّف عند من أجاز التقديم، قال ابن عقيل بعدما ذكر الشاهد الشعري:((وما يُذكَرُ من تأويلٍ

---

(١) ينظر: المسائل الحلبيات ١٨٣ وشرح التسهيل٢/٣٣٦ وشرح الكافية الشافية ٢/٧٤٤ وارتشاف الضرب٣/ ١٥٧٩ والبحر المحيط ٧/٢٨١ وهمع الهوامع ٤/٢٦ .

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٦٧ وشرح الأشموني ٢/ ١٥ وحاشية الصبان ٢/ ٢٦٢ .

(٣) كقول النابغة الذبياني في ديوانه ٩٩[من الكامل]: رهط ابن كوز محقبي أدراعهم فيهم ورهط ربيعة بن حذار وقول عروة بن حزام في ديوانه ١٥ [من الطويل]: لَئنْ كانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمانَ صادِيًا إليَّ حبِيبًا، إنَّها لَحَبِيبُ

(٤) البيت بلا نسبة وهو من شواهد: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٢٣٦ والتذييل والتكميل ٩/ ٧٣ وشرح المكودي على الألفية ١٣٦ .

(٥) ينظر: : شرح الأشموني ٢/ ١٥ .

(٦) ينظر: المقاصد الشافية ٣/ ٤٧٨ .

(٧) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ١/ ٥٩٠ .

(٨) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٥٤ .

(١٠) ينظر الكشاف ٣/ ٥٨٣ .

ما سُمِعَ من ذلك مُتَكَلَّف جدًا))[١]، ولمَّا كان الدافع لهذه الوجوه النحويّة هو إبعاد كلِّ ما يخالف القاعدة النحويّة، وبأية وسيلة ممكنة، اتصفت الوجوه الأخرى بالتَّكَلُّف، ولذلك أرى أنَّ الحق مع ابن عقيل في الحكم عليها بالتَّكَلُّف. إذ لا مانعَ من تقدم بعض الكلام وتأخير بعضه، لاسِيَما إذا كان ذلك التقديم لغرض إفادة معنًى جديدٍ يريد بيانه المُتَكَلِّم، وقد ذكر النحويّون فوائدَ عديدة في تقديم ما حقَّه التأخير، ومنها: الحصر، والاختصاص، والعناية، وإزالة الوهم أو الغموض، فضلاً عن فوائد أخرى: كالتعظيم، والتحقير، والتعجيل، والتفاؤل أو التشاؤم، ومنع اللبس[٢]، فالجملة العربية تتألف من اجزاءٍ ترتبط ببعضِها ببعضِها ارتباطًا وثيقًا، وفي ضوء هذا الارتباط تتخذُ نسقًا معينًا، وبتقديم بعض أجزائها وتأخيرِ بعضِها الآخر، يتغير هذا النسق، ويعطي دلالةً جديدة، فكثيرٌ من الألفاظ لها درجةُ الاعتبار نفسُها، ولا يميزها عن غيرها سوى موضعها من الجملة، والحركة الإعرابية، والقرائن المرتبطة بها.

فالغرضُ من تقديمِ الحال غرضٌ بلاغيٌّ، ولا فرقَ بين صاحب الحال إذا كان مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، وإذا أنعمنا النظر في قول الشاعر وجدناه استعمل لفظة(طرًا) ومعناها الجمعُ من الناس، وهي تأتي تأكيدًا للكلام وتقويةً له، فلو قلنا: جاء الناس طُرًّا، كان إعرابها حالًا مؤكدة. فكيف بها والشاعر قدَّمها؟ ولا شك في أنَّه أرادَ بهذا التقديم بيان أهمية الحال، فالشاعر جعلَ معنى الجمع حالًا وليس توكيدًا، ومعنى ذلك أنَّه يريد أنْ يبيِّن الحالة التي كان عليها أحبته، وهم مجتمعون، ويتسامرون ويلاطفُ بعضُهم بعضًا، حتَّى لصقَ هذا الحال في ذهن الشاعر، فلم يزل يذكرهم في غيابهم ويتسلى بذكرهم وكأنَّهم حاضرون.

٣ـ وقوع الجملة حالًا من المعرَّف بـ(أل الجنسية)

يتجاذبُ النحويّون في باب الحال، أمرًا في غايةِ الأهمية، يلتبسُ عند كثيرٍ من الباحثين، وهو إمكانية إعراب الجمل الواقعة حالًا، نعتًا، وذلك عندما يحتمل الاسمُ المنعوت، أو صاحب الحال، التعريفَ والتنكير؛ لأنَّ صاحبَ الحال عند النحويّين يجب أنْ يكون معرفة[٣]، وعلَّة ذلك أنَّ الغَرض من الكلام

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢٢ .

(٢) ينظر: معاني النحو ١/ ١٦٨ ، ٢/ ٢٩٤ .

(٣) قد يرد صاحب الحال نكرة في حالات خاصة، كأن يسبقه نفي أو شبهه، أو تتقدم الحال عليه، أو غير ذلك، ينظر: شرح التسهيل١/ ٣٣١ .

حصولُ الفائدة، ولمَّا عوملَت الحال معاملة الخبر، وكانَ الإخبار عن غير مُعَيّنٍ لا يُفيد، لزم أنْ يكون أصل صاحب الحال معرفة؛ لأنَّه محكومٌ عليه بالحال، وحقُّ المحكوم عليه أنْ يكون معرفة؛ لأنَّ الحكم على المجهول لا يفيد دلالة(١)، وهذا الكلام ينطبق على الحال إذا كانت مفردًا أو جملة، ومن المعلوم أنَّ النحويّين المتأخرين، وعلى سَبِيل التَّقْرِيب اطلقوا عبارتهم الشهيرة:((الجمل بعد النكرات صِفَات وَبعد المعارف أَحْوَال))(٢)، وهم من دون شكٍّ يقصدون النكرات المحضة والمعارف المحضة، أمَّا إذا كان الاسم يحتمل التعريف والتنكير، وذلك كالاسم المعرف بأل الجنسية، فالنحويّون يختلفون في إعراب الجملة بعده، بين وقوعها حالًا، أو نعتًا، تبعًا للفظ أو المعنى. وتجدر الإشارة إلى أنَّ أل الجنسية: هي التي تدخل على الاسم الدال على الجنس، مثل (الدينار)، فليس المرادُ واحدًا بعينه من أفراد الجنس، وإنَّما يراد به الجنس كلَّه، ونحو قولنا: الأسدُ مفترسُ، فنحن نريد أنَّ جنس الاسد مفترسٌ وليس أسدًا بعينه(٣)، ولمَّا قصدنا الجنسَ كلُّه وليس اسمًا بعينهِ، فهذا يعني أنَّه باقٍ على تنكيره، فهو نكرة بالمعنى وإنْ اتصلت به أل، فالفرق بين المعرف بأل الجنسية واسم الجنس النكرة، لفظي، أي: أنَّه معرفة في اللفظ فقط(٤)، والجملة بعده نعتًا، أو هو فرق بين المطلقِ والمقيَّد، فالمعرَّفُ الجنسي مقيَّد، واسمُ الجنس النكرة مطلق(٥)، فيجوز في الجملة بعدها أن تعرب نعتٌ أو حالًا، نحو قولُ رجلٍ من سلول [من الكامل](٦):

ولَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثَمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي(٧)

---

(١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ١/ ٥٨٤ .

(٢) مغني اللبيب ٥٦٠ وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٢١٩ وحاشية الصبان ١/ ١٥٤ .

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ٢٣٢ ومعاني النحو ١/ ١١٥ .

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/ ١٤٤ .

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٥٦١ .

(٦) هو شمر بن عمر الحنفيّ، ينظر: الأصمعيات ١٢٦ .

(٧) البيت من شواهد: كتاب سيبويه ٣/ ٢٤ والخصائص ٣/ ٣٢٥ وأمالي ابن الشجري ٣/ ٤٨ وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٣١ ، وفي البيت شاهد آخر هو مجي الفعل المضارع (أمر) للدلالة على الماضي .

والشاهدُ فيه (اللئيم يسبني) إذ تحتملُ جملة (يسبني) إعرابين، حالًا أو نعتًا، بحسب نوع الاسم قبلها، وقد ورد معرفًا بأل الجنسية[١]. ومثله **قوله تعالى:**﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ ﴾[سورة يس آية ٣٧]، ونحو **قوله تعالى:**﴿كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢاۚ ﴾[سورة الجمعة آية ٥]، فكلٌّ من (اللئيم، واللَّيْل، والْحِمَار) معارفٌ في اللفظ ونكراتٌ في المعنى، ولذلك ذهب أغلب النحويّين إلى جعلِ الجمل الفعلية بعدها نعتًا لهذه النكرات[٢]، والتقدير في الشاهد الشعري: ولقد أمرُّ على لئيمٍ من اللئام يسبني، وفي الآية الأولى: آيةٌ لهم ليلٌ نسلخ منه النهار، وذهب بعضهم إلى جعلها حالًا[٣]، قال ابن عقيل:((وزعم بعضُهم بعضُهم أنَّه يجوز نعت المعرف بالألف واللام الجنسية بالجملة فـ(نسلخ) صفة لليل و(يسبني) صفة للئيم، ولا يتعين ذلك؛ لجواز كون نسلخُ ويسبني حالين))[٤]، وتوسط آخرون كِلا المذهبين واختاروا جواز جواز الأمرين[٥].

ومن النحويين من حَمَلَ وجهَ الحال على التَّكَلُّف، قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:((ومعلومٌ أنَّ الجملة نكرة؛ ومن لا يقر ذلك، يجعل جملة (يسبني) حالًا من اللئيم المحلى بـ(أل الجنسية) غير أنَّ المعنى يأباه إلَّا بتَكَلُّف ظاهر))[٦]، وإنَّ استدلالَ الشيخ عبد الحميد على تَكَلُّف الوجه النحويّ المذكور آنفًا، كان بالمعنى، أي: إنَّ المعنى لا يناسب الحال، وهذا لم يقل به أحدٌ قبله ـ بحسب علمي ـ، بل على العكس من ذلك، فالنحويّون يقرّون أنَّ وجه الحال يطابق المعنى ولكن يخالف اللفظ[٧].

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٣١ وشرح الأشموني ١/ ١٦٨ .

(٢) ينظر: الكشاف ٤/ ١٤ وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٣ وشرح ابن الناظم ٣٥١ وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٤٨ وشرح الأشموني ١/ ١٦٨ .

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٨١ ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٣٣ وارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٥ . وشرح ابن عقيل ٣/ ١٩٥ .

(٤) شرح ابن عقيل ٣/ ١٩٥ .

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٥٦١ وخزانة الأدب ١/ ٣٥٧ .

(٦) هامش تحقيق أوضح المسالك ٣/ ٣٠٨ .

(٧) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٣١ وخزانة الأدب ١/ ٣٥٧ .

والذي سوَّغ لابن عقيل ترجيح الحال على النعت، أمران، أحدهما: هو التعريف، وهو مسوغ مقبول؛ لأنَّ أل التعريف تقرِّبُ الاسمَ النكرة من التعيين، مهما كان الاسم مبهمًا عند السامع، فلفظة (الطائر) معرفة ولو دلت على جنس الطير، وتقريبها من التنكير لا يعني أنَّها نكرة، والأمر الآخر: هو المعنى، ولا شكَّ في أنَّ معنى الحالية جليٌّ في البيت الشعري، والنحويّون يعرفون ذلك[١]، ولكنَّهم يرجِّحون النعت؛ لأنَّ مراعاة اللفظ عندهم أولى من المعنى، وزيادة على ما ذكرناه فإنَّ النحويّين أجازوا مجيء صاحب الحال نكرة[٢]، وهم حصروه في مواضعٍ معدودة، فالمحصلةُ النهائية جواز تنكير صاحب الحال، الحال، لا سِيَما إذا ساعدَ السياقُ على بيان المعنى وإيضاحه.

ولذلك لا أرى في الوجه النحويّ الذي وجهه ابن عقيل وآخرون تَكَلُّفًا، بل هو وجه مقبول، وهو عندي أولى؛ لأنَّ المعنى أولى من اللفظ، ولمَّا كان المعرَّف بأل الجنسية يرادُ به المقيَّد ويدلُّ على استحضار الجنس وهيئته المعلومة في الذهن[٣]، بخلافِ النكرة، التي تدلُّ على مطلق، صار المعرَّف بال الجنسية أقربُ للمعرفة من النكرة، لانَّ النكرة تفيد العموم، وكلَّما تعمَّمت النكرة زادَ تنكيرها، ألَا ترى أنَّ أكثرَ الألفاظ تنكيرًا هي التي تدلُّ على العموم[٤]، وما يساعدُ على ترجيحِ وجه الحال، هو السياق وقصديةُ المُتَكَلِّم، فالشاعرُ في البيت الشعري، لا يقصد به التنكير، فليس المعنى: ربَّما مررتُ على كلِّ لئيم من اللئام وهو يتصف بالسب فيسبني مثلما يسب غيري، فجعلَ من صفات اللئيم السب، فهو يسب في كلِّ الأوقات، ويسب كلِّ الناس، ولكنَّه يريد: أنَّه في حالة مروري عليه يسبني، فهو يتوقعُ منه السب في أثناء مروره، وهكذا يتجلى لنا أنَّ السياق بيَّن المعنى الذي أراده الشاعر وهو معنى الحالية لا معنى النعت.

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٣١ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٣١ والجملة الفعلية ، علي أبو المكارم ٢٥٨ – ٢٦٠ .

(٣) ينظر: معاني النحو ١/ ١١٧ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه ٣/ ١٢٧

ثانيًا: التمييز

وضع النحويّون التمييزَ في باب المنصوباتِ مع كونه يأتي مجرورًا بمن، أو بالإضافة، أو منصوبًا ومتضمنًا معنى (من)، والسبب في ذلك أنَّهم رأوا أنَّ التمييز يأتي في الغالب منصوبًا، وهو يشبه المفعول به، في تعدِّي الفعل إليه مثلما يتعدى إلى المفعول به، حتى إنَّ سيبويه يطلقُ على التمييز (المفعول)، فيقول:((وقد جاء من الفعلِ ما قد أُنفِذَ إلى مفعولٍ ولم يَقْوَ قوّةَ غيره مما قد تَعدّى إلى مفعولٍ، وذلك قولك: امتَلأَتُ ماءً وتفقَّأْتُ شَحْمًا))[(١)]، فموقع التمييز في المثالين كموضع المفعول فقولك: امتلأ الإناءُ ماءً كقولك: ضَرب زيدٌ عمرًا، بأنَّ موقع (ماءً) كموقع (عمرًا). ويأتي التمييز لرفع الإبهام عن جملةٍ أو مفردٍ في التركيب، على ما يحتملُ وجوهًا لبيان المقصود منها، و يأتي ذلك بعد تمامِ الكلام، إذا كان الإبهام حاصلًا في الإسناد، وبعد تمامِ الاسم إذا كان الإبهامُ حاصلًا في الاسم الذي هو جزءٌ من الكلام [(٢)]، ومعنى تمامِ الاسم: أنْ يكون الاسمُ على حالٍ يمتنعُ معه الإضافة، كالتنوين، و نون التثنية، ونون جمع المذكر، ونحوها[(٣)].

واستعملَ النحويّون أكثر من مصطلح ومرادهم التمييز كالتَّبيين، والتَّفسير[(٤)]، وذلك بسبب عدم استقرار المصطلح آنذاك، وعلى الرغم من أنَّ التمييز ليس ركنًا رئيسًا في تركيب الجملة، بل يطلقُ عليه النحويّون بالفضلة التي يكون لها أثرٌ ثانوي في اتمام المعنى، ولكنَّ النحويّين القدماء أدركوا أهميته في الجملة وقوةَ تأثيره في تراكيب الكلام، و شغلَ تفكير القدماء والمتأخرين من النحويّين؛ لاختلافِ مُخرجاته الناتجة عن تنوع مدلولاته وتعدد تحوّلاته، ولذلك تفاوتت معالجاتهم لمسائل التمييز، واتصَفَ بعضُها بالتَّكَلُّف، ويمكن الوقوف على ذلك في ضوء المسائل الآتية:

١- تقديم التمييز على عامله

تُعدُّ هذه المسألة من أهم مسائل التمييز، والسبب في ذلك أنَّ التمييز يتصفُ بخصائصَ تركيبيةٍ تجعله ملاصقًا للمبهم الذي يفسره، وملازمًا له من غيرِ انفصال غالبًا، وهذا يلزم الترتيب الذي يكون

---

(١) كتاب سيبويه ١/ ٢٠٤ .

(٢) ينظر: توجيه اللمع ٢٠٨ وشرح المفصل ٢/ ٣٥ .

(٣) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٣٠٦ .

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٢١ .

عليه موضع التمييز بعد تمام الكلام، ولذلك ذهب جمهور النحويّين إلى وجوب تأخير التمييز مطلقًا ولا يصحُّ تقديمه ، فلا نقول: نفسًا طابَ زيدٌ، ولا عندي درهمًا عشرون [١]، ومنعَ سيبويه تقديم التمييز؛ لأنَّ لفظه جاء على غير معناه، و إنَّ التمييز هو فاعلٌ في المعنى، فإذا قلتَ: تصببتُ عرقًا، إنَّما التصبب في المعنى للعرق، وإذا تقدَّم على عامله صار الفاعل في المعنى متقدمًا على فعله، فلمَّا كان معناه على غير لفظهِ لم يجز تصرفه [٢]، ويمنع أبو علي الفارسي تقديم التمييز؛ لأنَّه مفسرٌ، ومرتبة المفسِّر بعد المفسَّر[٣]، وقيل: امتنع؛ لضعفه[٤]، ومذهبُ بعض الكوفيين وتابعهم المازني والمبرد وآخرون، جواز التقديم إِذا كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ فعلًا متصرفًا، مثلما جاز تقديم الحال على صاحبها، ففي مثال: تفقأت شحمًا، يجوز أنْ تقول: شحمًا تفقأت[٥]، وقال ابن مالك:((ولا يُمنَعُ تقديمُ المميز على عامله إنْ كان فعلًا متصرفًا، وفقًا للكسائي والمازني والمبرد))[٦]، واستدلَّ اصحاب جواز التقديمِ بجملةٍ من الشواهد الشعرية[٧] ومنها قول المخبل السعدي [من الطويل]:

أَتَهْجُرُ لَيْلى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ[٨]

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٠٤ والجمل ٢٤٥ والمسائل البصريات ٢/ ٨٤٥ والكافية في علم النحو ٢٥ وشرح ابن الناظم ٢٥٣ .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ١/ ٢٠٥ .

(٣) ينظر: المسائل البصريات ٢/ ٨٤٥ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٥١ .

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٩/ ٢٦١ .

(٥) ينظر: المقتضب ٣/ ٣٦ و شرح التسهيل٢/ ٣٨٩ وارتشاف العرب ١٦٣٥/٤.

(٦) شرح التسهيل٢/ ٣٨٩ وينظر: تمهيد القواعد ٥/ ٢٣٩٠ .

(٧) كقول الشاعر [من البسيط]: ضيَّعت حزميَ في إبعَاديَ الأَمَلا وَمَا ارْعَوَيْتُ وشَيبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلا
ينظر: التذييل والتكميل ٩/ ٢٦٦ ومغني اللبيب ٦٠٣ وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٩٤ .
وكقول الشاعر[من الطويل]: إذا الْمَرْء عينا قر بالعيش مثريا وَلم يعن بِالْإِحْسَانِ كَانَ مذمما
ينظر: مغني اللبيب ٦٠٢ وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٩٥ وشرح الأشموني ٢/ ٥٥ .

(٨) ديوانه ٢٩٠ .

والشاهدُ فيه تقديم التمييز (نفسا) على عامله (تطيب)[١]، وهذا التقديم لا يقبل به جمهور النحويّين، لذلك خرجوا ما جاء منه بعدة تخريجات، إذ حمله الزجاجي وأبو علي الفارسي على رواية[٢] أخرى هي: وما كان نفسي بالفراق تطيب[٣]، ولا شاهد فيه على هذه الرِّواية، ووجهه ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، أَنَّ (نفسًا) مَنْصُوبٌ بإضمار فعلٍ على طَرِيق التَّبْيِين، وكَأَنَّ الشاعر قَالَ: وَمَا كَانَ تطيبُ بالفراق نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ[٤]، أومنصوبٌ بإضمار(أعني)[٥]، وحمله ابن يعيش على الشذوذ[٦]، ويجعلُ ابن عصفور عصفور (نفسًا) خبرَ كان من دون حذفٍ أو بعد حذفِ المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير: وما كان ذا نفسٍ بالفراق تطيبُ، واسم كان ضمير يعود على المحب[٧]، أو على تقدير اسمٍ يدلُّ عليه ما ذكر قبله أي: وما كان حبيبُها نفسًا بالفراق طيّبة [٨]، ولم يذكر أبو حيَّان ولا ابن هشام صاحبَ هذا هذا الوجه، ولكنَّهما وصفوه بالتَّكَلُّف، فقال أبو حيَّان:((وقد تَكَلَّفَ المتأخرون في تأويلِ هذا البيت على أنَّه خبر كان على حذفِ مضاف أي: وما كان ذا نفسٍ بالفراقِ يطيب، أو على أنَّه خبرُ كان بغير اضمار؛ لأنَّ النفسَ يراد بها الانسان كما قالوا: ثلاثة أنفس))[٩]، وقال ابن هشام:((وأوَّله بعضُهم على أنَّ (نفسًا)خبرُ (كان)، فيكون المعنى: وما كان ذا نفسٍ، فحُذف المضاف، أي: وما كان المحبُّ أو

---

(١) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويّين ٣٩٦ .

(٢) ويروى البيت أيضًا بألفاظ أخرى هي (كان وكاد وسلمى وليلى وتطيبُ بالتذكير والتأنيث)، ينظر: المقاصد النحويّة النحويّة ٤٢٢/٢.

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي ٢٠٣ .

(٤) ينظر: علل النحو ٣٩٣ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٦) ينظر: شرح المفصل ٢/ ٤٣ .

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٩/ ٢٦٣ .

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤٢٨ وحاشيتان من حواشي ابن هشام على ألأفيَّة ٢/ ٦١٥ .

(٩) التذييل والتكميل ٩/ ٢٦٣ .

الحبيبُ .....، وكلٌّ ذلك تَكَلُّف))[1]، ويبدو أن الباعث للقول بهذا الوجه هو وجود (كان) في التركيب، ما دفع صاحبه أنْ يعربَ (نفسًا) خبرًا، وهو أسهلُ من تقدير عامل أي(تطيب نفسًا) أو (أعني نفسًا)، وهذا صحيح؛ لأنَّه أسهل الوجوه، ولكنَّه أبعدُ من حيث المعنى، إذ لا يصلحُ (نفسًا) أنْ يكون خبرًا في هذا الموضع، وليس الحبيبُ هو (نفسٌ)، إلَّا بتأويل، ومن حيثُ الإضافة يختلف المعنى أيضًا، فلا يتساوى تركيب: وما كان نفسًا، و تركيب: وما كان ذا نفسٍ، فضلًا عن تقديرِ محذوفٍ يعيدنا إلى نقطة البداية في تقدير(أعني) أو(تطيب) وأعتقدُ أنَّ هذين السببين جعلا أبا حيَّان وابن هشام يصفان ذلك الوجه بالتَّكَلُّف.

ولذلك أرى وجاهةَ ما ذهب إليه أبو حيَّان وابن هشام في وصفِهما الوجه المذكور آنفًا بالتَّكَلُّف، فلا موجبَ للتأويل أو لتقدير محذوف، ولا حتَّى تقدير عامل، فالمسألة واضحة ولا تحتاج إلى تَكَلُّف الالتفاف على الشاهد الشعري، وكلُّ ما نحتاجه هو جواز تقديم التمييز على عامله إذا تطلبَ المعنى ذلك، أو أرادَ المُتَكَلِّم بيان أمرٍ قد يُخفَى على السامع إذا ما جرى التركيب على الترتيب الاعتيادي.

وأحسبُ أنَّ الشاعرَ حشَّدَ مجموعةً من الأساليب اللغوية خدمةً للنصِّ اللغوي، ولو تأملنا الشاهد الشعري لوجدنا الشاعر استعملَ أسلوبَ التقديم والتأخير في تقديم التمييز، وأسلوبَ الاستفهام، وأسلوبَ التعجب، أمَّا استعماله تقديم التمييز فليس فيه غرابة؛ لأنَّ الغرضَ من التقديم هو لفت انتباه السامع وبيان أهمية المتقدم كما بينا في تقديم الحال، ولكنْ بزيادة تقديمِ النفس هنا فائدة أخرى وهي القصر، فالشاعر قصرَ طيبَ النفسِ على الهجران، ليقول: لا تهجرني ليلى إلَّا إذا طابت نفسُها للهجران، وهذا لا يحدث؛ لأنَّ نفسَها لا تطيق الفراق، ولو أخَّرَ التمييز لزال القصر وكان المعنى يحتمل الاثنين، فليس للمحبوبين طاقةُ الفراق، وإنَّما كان ذلك؛ تحريكًا لذهنِ المتلقي، ودفعه لطلب الاستيضاح، وأمَّا أسلوبُ الاستفهام فالشاعر ربطَ بين الاستفهام الانكاري وتقديم لفظة (نفسًا)، وهذا التلازم يبيِّن أنَّ أحدهما لا يحصلُ من دون الآخر، أي: أنَّ الهجران لا يمكن أنَّ يحدث ما دام نفي تطييب النفس موجودًا، وهذا مدحٌ وثناءٌ للحبيب، ولو تأخَّرَ التمييز لزال التلازم وذهبت الفائدة، ومثل هذا الاسلوب قول امرئ القيس [من الطويل]:

---

(١)حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، ٢/ ٦١٥ .

أيَقْتُلُني والمشرفِيُّ مُضاجِعي ومَسْنونةٌ زُرْقٌ كأنيابِ أغوال[١]

فالشاعر جعل الملازمةَ بين الاستفهام الانكاري ومضاجعة المشرفي، وفي ضوء هذا التلازم يسخرُ الشاعر من منافسِه ويتحدَّاه من أنْ يقدِمَ على قتله، ومعنى القصر نجده في السياق العام إذ يقول: لا تقتلني غدرًا إلَّا والمشرفي بعيدًا عني، وهذا لا يحصلُ لأني لا أنام إلَّا والسيف بين يدي، وأمَّا اسلوب التعجب، فيتناسب معه التمييز؛ لبيان الابهام الحاصل في التعجب، فالشاعر أرادَ من التعجب أنْ يتعجب من هذا الحب الذي تُبدِيه حبيبته بحيث لا تطيق فراقه ولا ترضى به.

٢ـ تعريف التمييز وتنكيره

للنحويين في تعريف التمييز مذهبان، المذهب الأول: وهو مذهب البصريين والذين يوجبون أنْ يأتي التمييز نكرة، ولا يصحُّ أنْ يكون معرفة[٢] والمذهب الثاني: هو مذهب الكوفيين، وعندهم جواز وقوع التمييز معرفة فنقول: طبتُ النفسَ، ومررتُ برجلٍ حَسنِ الوجهَ[٣]، واشترطَ سيبويه في جواز تعريف التمييز إذا كان موغلًا في التنكير؛ لأنَّ التعريف لا يغير من تنكيره، مثل: لي عِشْرون مِثْلَه[٤]، ولا يجوز تعريفه من غير ذلك الشرط؛((لِأَنَّه إِذا كَانَ مَعْرُوفا كَانَ مَخْصُوصًا، وَإِذا كَانَ منكورًا كَانَ شَائِعا))[٥]، ويرى عبد القاهر الجرجاني عدمَ جواز تعريف التمييز بأل؛ لأنَّ الغرضَ منه الدلالةُ على الجنس، والنكرة كفيلة بتلك الدلالة[٦]، ويرى الرضي أنَّ التمييز يأتي لرفع الابهام ولا يحصلُ إلا بالتنكير، وهو الأصل فيه، فلا جدوى من تعريفه[٧]، وربَّما اكتسبَ التمييز الدلالة على الجنس من ربطه بـ(من) المبينة للجنس، ظاهرةً في التمييز المجرور، ومقدرةً في التمييز المنصوب[٨]، وأمَّا الفريق الثاني وهم المجوّزون فاستدلوا

---

(١) ديوانه ٣٣ .

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٤٢٥ والمقتضب ٢/ ٣٢ والمقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٦٩٣ وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٤ و شرح الرضي على الكافية ٣ / ٧٢ .

(٣) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ١/ ٧٩ وشرح التصريح ١/ ٦١٦ وهمع الهوامع ٢/ ٣٤٤ .

(٤) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٤٢٧ .

(٥) المقتضب ٢/ ٣٢ .

(٦) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٦٩٣ .

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣ / ٧٢.

(٨) ينظر: شرح التصريح ١/ ٦١٧ .

على مذهبهم بمجموعة من الشواهد القرآنية والشعرية[١]، ومنها قول رشيد بن شهاب اليشكري [من الطويل]:

رأيتُكَ لمَّا أن عرفتَ وجوهَنا صددتَ وطِبتَ النفسَ يا قيسُ عن عَمْرِو[٢]

والشاهدُ فيه(طبت النفسَ) إذ دخلت الالف واللام على التمييز، ولو وجبَ تنكير التمييز لقال: طبتُ نفسًا[٣]، ومثله قول الشاعر[من الطويل]:

عَلامَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ والحَرْبُ لَمْ تَقِدْ لَظَاهَا، ولَمْ تُستَعْمَلُ البيضُ والسُّمْرُ[٤]

أي: مُلِئْتَ رعبًا، ونحو **قوله تعالى:**﴿**وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ**﴾[سورة البقرة آية ١٣٠]، أي: سفه نفسًا، ونحو **قوله تعالى:**﴿ **وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا**﴾[سورة القصص آية ٥٨]، أي: بَطِرَتْ مَعِيشَةً، وفي الحديث:((**أنَّ امرأةَ كانت تُهراقُ الدِّماءَ**))[٥]، أي: تُهراقُ دمًا، وهذه الشواهد وغيرها لا تروقُ للبصريين، وقد وجهوها بتوجيهات متنوعة، بما يتلاءم وطبيعة الشاهد، إذ رأى المبرد أنَّ الألف واللام الشواهد النحوية المذكور في المتن و الهامش، إنَّما هي للجنس وليست زائدة[٦]. ورأى السيرافي أنَّها لو كانت زائدة لبقيَ الاسمُ الذي يدخلُ عليه بلفظه من التنوين ومع الصرف[٧]،

---

(١) كقول أمية بن أبي الصلت في ديوانه ٢٧ [من الوافر]: إلى رُدُحٍ من الشِّيزى مِلاءٍ لُبَابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشِّهادِ
وكقول الشاعر[من الكامل]: وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ
وهو من شواهد: المقتضب ٤/ ٤٨ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٣٤٧ والخصائص ٣/ ٦٠ .

(٢) البيت من شواهد: حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك ١/ ٦٠٠ والمقاصد النحويّة ١/ ٤٧٠ وشرح التصريح ١/ ١٨٤ .

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٨٣ .

(٤) البيت بلا نسبة وهو من شواهد: شرح التسهيل٢/ ٣٨٦ والتذييل والتكميل ٩/ ٢٠٧ وتمهيد القواعد بشرح التسهيل٥/ ٢٣٨٤ .

(٥) الموطأ١/ ٦٢ رقم الحديث ١٠٥ وينظر: سنن أبي داود ١/ ١١١رقم الحديث ٢٧٤ .

(٦) ينظر: المقتضب ٤/ ٣١٩ .

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٣٤٧ .

وذهبَ الأخفش وأبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ) إلى أنَّ الاسم المضاف في النصِّ القرآني مفعولٌ به منصوب على نزع الخافض، والأصل سفه في نفسه[١]،وتُنصَب (معيشتها والدماء)على التشبيه بالمفعول به[٢]، وذهب ابن مالك أنَّ التعريف في الشاهدين الشعريين وما جرى عليهما، إنَّما جاء اضطرارًا، فقال في ألفيته:

وَلِاضْطِرَارٍ كَـ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي[٣]

وذهب في شرح الكافية إلى أنَّ الألف واللام زائدتان، والتعريف هنا لفظي فقط وليس تعريفًا بالمعنى، أي: أنَّ التمييز بقي نكرة على وضعه ولم تؤثر فيه (أل) ووافقه كثير من النحويّين[٤]، وذكرَ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رأيَّ بعضِ النحويّين في إعراب البيت الشعريّ بأنَّ :((النفسُ مفعولٌ به لصددت، وتمييزُ طبتَ محذوفٌ، والتقدير على هذا: صددتَ النفسَ وطبتَ نفسًا يا قيسُ عن عمرو))[٥]، عمرو))[٥]، ولم يذكر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد صاحبَ هذا الوجه النحويّ ولكنَّه حكم عليه بالتَّكَلُّف فقال:((ولكنَّ في هذا التقديرِ من التَّكَلُّف مالا يُخفى))[٦]، ويبدو أنَّ صاحبَ الوجه المُتَكَلَّف إنَّما إنَّما اختار هذا الوجه النحويّ؛ لأنَّه لم يجد في الوجوه النحويّة الأخرى وجهًا مقنعًا ومستندًا إلى قاعدة نحوية رصينة، فهو لا يقبل بزيادة الأف واللام، للسبب الذي بينه السيرافي، ولا يقبل بأن تكون للجنس، لانتفاء لمحِ الجنس في الاسم المعرفة، ولا يقبل للاسم المعرفة في الشاهد الشعري أنْ يكون شبيهًا بالمضاف؛ لعدم وجود الصفة المشبهة، فلا سبيل له إلَّا أنْ يجد وجهًا نحويًا يراه أنسب في تخريج

---

(١) ينظر: غريب القرآن للسجستاني ٢٥٩ .

(٢) ينظر: البديع في علم العربية ١/ ٢٠٨ واللباب في علوم كتاب سيبويه ٤/ ٥١٣ .

(٣) ألفية ابن مالك ١٣٤ .

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٤ وشرح ابن الناظم ٧٠ وشرح ابن عقيل ١/ ١٨٣ وشرح المكودي على الألفية الألفية ٤٢ .

(٥) هامش تحقيق أوضح المسالك ١/ ١٨٣ وينظر: هامش تحقيق شرح ابن عقيل ١/ ١٨٣ .

(٦) هامش تحقيق شرح ابن عقيل ١/ ١٨٣

الشاهد الشعري فاختار هذا الوجه، وهو مبني على قاعدة نحوية غير مصرحٍ بها، ولكنْ معمولٌ بها في أغلب أبواب النحو، وهو أنَّ الاسم المنصوب إذا لم يكن له عاملٌ واضحٌ، قدروا له فعلًا من لفظه أو دلَّ عليه ما قبله، وعلى الرغم من مطابقته للقاعدة النحويّة إلَّا أنَّ فيه من التكرار والحذف ما لا يحتاج إليه التركيب.

وأرجِّح مذهب الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في وصفِه الوجه النحويّ الأخير بالتَّكَلُّف، وأذهب إلى جواز أنْ يأتي التمييز معرفة، لا سِيَما إذا ثبُت عندنا أنِّ النكرة تدلُّ على الشيوع والعموم، والمعرفة تدلُّ على الخصوص، فإذا ما أرادَ المُتَكَلِّم بيان الخصوصية في التمييز جعله معرفة، وإذا كان الغرض من التمييز إزالة الابهام الحاصل في التركيب، كان الأولى أنْ يكون التمييز معرفة، و المنصوبات كلُّها تزيل الابهام، فالحال يزيل الابهام وقد ذكرنا جواز مجيئه معرفةً، والمفعول به يزيل الابهام، فعندما نقول: ضربَ خالدٌ، ونسكت، يحصل ابهام في التركيب، ويتبادر للسامع سؤالٌ: من وقع عليه الضرب، ولو قلنا: ضربَ خالدٌ السارقَ، لزال الابهام، والسارق معرفة وأزال الابهام، وكذلك سائر المنصوبات.

وإذا تأملنا الشاهد الشعري وجدنا الشاعر قصدَ مجيء التمييز معرفة؛ لغرض التخصيص، فالشاعر يسخرُ من قيس؛ لأنَّه فرّ عن صديقهِ لمَّا رأى وقع أسيافهم، فالشاعر خصَّ قيسًا وحده ولم يشرك معه غيره ، بأنَّه لم يفعل هذا الفعل أحدٌ غيرك، وهل تطيب نفسُك بالهروب، فلم تدافع عن صديقك، ولم تتقدم للأخذ بثأره، فابتعدت عن شيمة الرجال، وصلابتِهم وقت الشدة، ولو أوردَ التمييز نكرة لدلَّ على الشيوع، واحتمل أنَّ كلَّ شخصٍ إذا تغلب عليه الأعداء وتمكنوا من رفاقه، تطيب نفسُه بالهروب، وتركهم مع قدرهم المشؤوم، وفي ضوء ما ذكرناه تبيَّن جواز تعريف التمييز إذا دلَّ دلالةً جديدةً لا يمكن الحصول عليها مع تنكيره.

المبحث الرابع

الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في النداء

النداءُ من الأساليب الأكثرَ دورانًا على ألسنة المُتَكَلِّمين؛ لِمَا تتمتع به هذه البنية من إشارة وإيماء، وقدرةٍ في التعبير عن مختلف الأغراض، التي قد تقصر الوسائل الأخرى، في التعبير عنها، ولذلك حرصَ الشعراء العرب على استعمال هذا الاسلوب في مناداة أحبائهِم وغرمائِهم، بأنواع الطرق التي تؤدي إلى بيانِ القصد من هذا النداء(١)، ولمَّا اختلفت طرقُ النداء من حيثُ الذكر والحذف، ونداء المعرفة والنكرة، والمضاف وغير المضاف، ونداء المفرد والجملة، اختلفَ النحويّون في تخريج الوجوه النحويّة التي جاءت بها الشواهد الشعرية فيما يخص النداء، تبعًا لطريقة التفسير أو التأويل أو غيرها، ووصِفَت بعضُ توجيهاتهم بالمُتَكَلَّفة؛ لبعدها عن مسايرة القواعد النحويّة، أو لبعدِها عن المعنى المراد، أو لكثرةِ الحذف الذي يقدُّره النحويّ، ويمكن أنْ نبيَّن بعضَ الخلافات النحويّة التي نتجَ عنها الوجه النحويّ المُتَكَلَّف، في عددٍ من المسائل النحويّة، وعلى النحو الآتي:

أولًا: نداء المعرف بـ(أل)

ذهبَ البصريون إلى عدمِ جوازِ نداءِ ما فيه الألف واللام، فلا يقال: يا الرجلُ، و يا الغلامُ، و يا التي؛ لأنَّ الألفَ واللامَ علامةٌ من علاماتِ التعريف، وياءَ النداءِ مثلها، من علاماتِ التعريف، فإذا ما نودِيَ المعرفُ بأل، حُذِفت الألفُ واللام، وكانتْ ياءُ النداءِ عوضًا عنها، ولا يجوزُ الجمعُ بينهما إلا شذوذًا، أو ضرورة؛ لِأَنَّ فِي ذَلِك جمعًا للمعوض والمعوضِ عنه(٢)، وأجازَ النحويّون نداءَ لفظ الجلالة(الله) بياء النداء؛ لأنَّهم يرونَ أنَّ الألف واللام عوضًا عن الهمزةِ في إله، وليست عوضًا عن

(١) ينظر: النداء بين النحويين والبلاغيين: بحث منشور في مجلة حوليات التراث، للباحث مبارك تركي، العدد المركز الجامعي ، الجزاءر، ٢٠٠٧، ص ١٦٣.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ١٨٥

الياء، ولا الياءُ عوضٌ عن الألفِ واللام[١]، وأماَّ الكوفيون فأجازَوا نداءَ المعرفِ بأل؛ لأنَّهم لم يعدُّوا ياءَ النداءِ عوضًا من الألفِ واللام، لأنَّهما عندهم زائدتان، ولو كانت عوضًا لما جاز اجتماعهما في نداء لفظِ الجلالة[٢].

ومن أدلَّتهِم ما ورد في الشعر العربي[٣]، نحو قول الشاعر[من الرجز]:

فيا الغُلامــانِ اللَّذان فَــرّا إيَّاكُـما أَنْ تَكْسِبانا شَــرًّا[٤]

والشاهدُ فيه قوله:(يا الغلامان)، إذ جمعَ حرف النداء(يا) مع (أل) التعريف في غيرِ اسم الله تعالى[٥]، وهذا عند البصريين قبيحٌ، لذلك يوجهون البيت على الشذوذ أو الضرورة، أو التَّكَلُّف، قال ابن الشجري:((ولكنّ العرب كرهوا أنْ يقولوا: يا الرّجلُ، وما أشبه ذلك، فيولوا حرف النّداء الألف واللام، فأدخلوا أيّ، فجعلوها وصلةً إلى نداء المعارف بالألف واللام، وألزموها حرفَ التنبيه عوضًا لها ممّا منعته من الإضافة. هذا قول النحويّين، فمن تَكَلَّفَ غيره بغيرِ دليلٍ فهو مُبطل))[٦]، ويتضحُ من قولِ ابن الشجري أنَّ من أجازَ اجتماع حرف النداء و أل التعريف فقد تَكَلَّفَ؛ لأنَّه لا يمكن اجتماع المعوِّض والمعوَّض عنه، ومنعُ الاجتماعِ هذا ليس مقتصرًا على البصريين، فالكوفيون لم يرتضوا الجمعَ بين المعوِّضِ والمعوَّضِ عنه، لذلك أخرجوا الألفَ واللامَ من التعريفِ إلى الزيادة، للتخلصِ من هذه المشكلة النحويّة، ولكنَّهم في النتيجة أجازوا اجتماع حرف النداء و أل التعريف. ويبدو أنَّ رأي الكوفيين قريبُ

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٧٦ المسألة السادسة والأربعون .

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٧٥ المسألة السادسة والأربعون واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٣٥ والمقاصد الشافية ٥/ ٢٨٧ .

(٣) كقول الشاعر [من الوافر]: مِنَ أجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بالوُدِّ عَنِّي، وهو من شواهد: كتاب سيبويه ٢/ ١٩٧ وأوضح المسالك ٤/ ٢٤ و المعجم المفصل في شواهد العربية ٨/ ٢٢٥ .

(٤) البيت بلا نسبة وهو من شواهد: المقتضب ٤/ ٢٤٣ واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٣٥ والمعجم المفصل في شواهد العربية ١٠/ ٨١ .

(٥) ينظر: شرح المفصل ١/ ٣٤٥ وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٦٧ .

(٦) أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٧٠ .

إلى الصواب، وبعيدٌ عن التَّكَلُّف؛ لأنَّه يمثل الواقعِ اللغوي، الذي جاء به اللسان العربي على أفواه الشعراء.

وفي ضوء ما تقدَّم أخالف ما جاء به الجمهور على لسان ابن الشجري في وصفِ وجه اجتماع حرف النداء و (أل) التعريف بالتَّكَلُّف، وأذهبُ إلى أنْ امتناع الجمعُ بين المعوِّضِ والمعوَّضِ عنه أمرٌ عقلي، ولكنْ لم يثبت أنَّ الألف واللام عوضٌ عن ياء النداء، ولذلك أرى صحَّة مجيء المنادى معرَّفًا بـ(أل) على الرغم من قلَّة وروده في الكلام العربي، فلا يصحُّ اتخاذه قاعدة، ولكنَّه واقع اللغوي، جرى عليه اللسان العربي في مواضع خاصَّة لا سِيَما إذا أفادَ فائدةً دلالية جديدة، وهذا المعنى الجديد نجده في الشاهد الشعري، فالغلامان معرفةٌ قبل النداء، ولوجودِ أكثرِ من غلامين قد تذهبُ الأنظارُ إليهما، فاختارَ الشاعرُ تعريفهما؛ للتمييزِ بينهما وبين الغِلمان الآخرين، وكانَ من الممكنِ نداؤهما بـ (يا أيها الغُلامانِ)، ولكنَّ الحالةَ التي عليها الغلامان، وهي الفرار، والهروبُ بسرعة، منعتِ المُتَكَلِّم من ذكر(أيها)، التي تأخذُ زمنًا من المُتَكَلِّم لنطقها؛ ولعدمِ وجودِ متسعٍ من الوقت، لجأ إلى تعريفهما بالألفِ واللام، فأفادَ الجمعُ بين ياءِ النداءِ والألفِ واللام، فائدةً جديدةً، قصدَها الشاعرُ، وهي سرعةُ الوصولِ إلى الاسمِ المعرفة، وهذا الأسلوبُ ليس جديدًا على اللغةِ العربية، بل نجدُه في اسلوبِ التحذير، فعندما نجدُ رجلًا يمشي على رَسلِه، ونرى خلفَه أسدًا يتبعه، نقولُ له: الأسدَ الأسدَ، أي: احذر الأسدَ احذر الأسدَ، فلم يُذكَر الفعل؛ للاستفادةِ من الوقت، في إيصالِ الفكرةِ إلى المتلقي، وهو الرجل؛ ليتجنبَ الخطرَ بالسرعةِ الممكنة.

ثانيًا: الجمع بين الياء والميم في نداء لفظِ الجلالة

من آراءِ النحويّين في نداءِ لفظِ الجلالة، أننا نقولُ فِي نداءِ كلمة الله: (اللَّهُمَّ)، وَأَصلُه (يَا الله)، حُذِفت يَا النداء وَجُعِلت الْمِيم عوضًا عنها، وَلَا يجوزُ الْجمع بَينهمَا[١] إلا ضرورةً[٢]، أو شذوذًا[٣]؛ لأنَّه لا يجوزُ الجمعُ بين المعوِّضِ والمعوَّضِ عنه كما ذكرنا أنفًا، ولكنْ وردَ الجمعُ بينهما في قولِ أبي خراش الهذلي [من الرجز]:

إِنِّـي إِذا مَـا حدثٌ ألـمَّا أَقُـول يَـا اللهمَّ يَا اللهما[٤]

ويرى الفراء، أنَّ الميم هنا ليست عوضًا عن الياء، ولو كانت عوضًا لامتنعَ الجمعُ بينهما، وإنّما كان ذلك بسبب حذف بعض الكلامِ للخفة، والحذفُ في الكلامِ العربي واردٌ وكثير، يقول الفراء:((ونرى أنَّها كانت كلمة ضم إليها أم، تريد: يا اللَّه أمّ بخير، فكثرت فِي الكلام فاختلطت، فالرفعة التي فِي الهاء من همزة أم لمَّا تُرِكَت انتقلت إلى ما قبلها))[٥]، والظاهر من قول الفراء أنَّه يرفض أنْ تكون الميم عوضًا عن ياء النداء.

ووصَف الطاهر بن عاشور، تفسير الفراء بالتَّكَلُّف، فقال:((وَزَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّ (اللَّهُمَّ) مُخْتَزَلٌ مِنِ اسْمِ الْجَلَالَةِ وَجُمْلَةٍ أَصْلُهَا (يَا اللَّهُ أُمَّ) أَيْ أَقْبِلْ عَلَيْنَا بِخَيْرٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ تَكَلُّفٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ))[٦]، والذي دفعَ ابن عاشور لوصفِ هذا التفسير بالتَّكَلُّف، هو عدم وجود دليلٍ للحذف والتركيب.

وأعتقد أنَّ ابن عاشور كان محقًا في وصفِ تفسير الفراء بالتَّكَلُّف؛ إذ لا ضرورةَ لهذا التفسير، ولا دليلَ عليه، ولو كان ذلك صحيحًا، لوجدناه في الشعر العربي؛ لأنَّه أصل التركيب، ولا بدَّ أن يبقى في

---

(١) ينظر: المقتضب ٤/ ٢٤٢ وشرح المفصل ١/ ٣٦٦ وشرح التسهيل١/ ٢٦٤ .

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ١٨٥ وسر صناعة الإعراب ٢/ ١٠٣ .

(٣) ينظر: التحرير والتنوير ٣/ ٢١٢ .

(٤) أشعار الهذليين ٣/ ١٣٤٦ .

(٥) معاني القرآن للفرَّاء ١/ ٢٠٣ وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٣٩٣ .

(٦) التحرير والتنوير ٣/ ٢١٢ .

الاستعمال العربي بقية منه، والدليل على ذلك أنّ بعضَ النحويّين يرى أنَّ أصل (اللهم) عبري، هو (ألوهيم)، ومعناها (الآلهة) والمقصود به الإله الواحد، وإنما جعلوه للتعظيم(١).

والذي أراه أنْ لا عوضَ في نداء (اللهم) ولا ضرورةَ، ولا حذفَ، وإنّما هو استعمالٌ عربيٌّ فصيحٌ، وردَ في الشعرِ العربي في أكثرَ من مورد، ومنه قول الشاعر [من الرجز]:

وما عليكِ أن تَقُولِي كُلّمَا صَلَّيتِ أو سبّحتِ: يا اللهمَّ ما(٢)

والغرضُ منه تأكيدُ النداءِ، فالشاعرُ لم يجمعْ بين الياء والميم، اعتباطًا، بل كانَ ذلك عن قصدٍ، ودراية، ففي البيتِ الأول، أرادَ تأكيدَ مناداةِ اللهِ تعالى، والاختلاءَ به، والتقربَ منه قدرَ الامكان، إذا ما أصابُه كربٌ، أو بلاءٌ، أو غيرُ ذلك، ثم إنَّ اطلاقَ ألفِ اللهمَّ الثانية، تبينُ الحالةَ الانفعاليةَ التي هو فيها، وكأنَّه يصطرخُ، ويمدُّ الصواتَ بالبكاء والاستغاثة، فمدُّ حركةِ الميمِ مناسبةٌ لتأكيدِ حرفِ النداء، وكذلك الحالُ نفسُه في البيتِ الآخر، فالشاعرُ ينصحُ صاحبته، أنَّها إذا صلَّت وسبَّحت وكانتْ في حالةٍ من الخشوع، فما عليها إلا أنْ تبالغَ في ندائها لربها وهي تناجيهُ وتمدّ في صوتِها؛ لتكونَ أكثرَ قربًا إلى اللهِ تعالى، فيستجيب، دعاءها، ويقضي حاجتِها. فعبَّرَ عن هذه الكلماتِ، مستعينًا بما لديه من أدواتٍ لغويةٍ، تسعفهُ على إيصالِ تصوراتهِ، وأحاسيسه، وهي الجمعُ بين علامتين من علاماتِ المنادى.

ثالثًا: المنادى المفرد الموصوف بغير ابن وابنة

يوصَف المنادى بابن أو ابنة فيبنى على ما يرفع به أو يبنى اتباعًا لحركة النون(٣)، فإذا وصِفَ بغير ابن أو ابنة، مثل (يا زيدٌ الظريف) فيجب عند البصريين الضم، وأجاز الكوفيون النصب(٤)، وفي حالة النصبِ يجب إظهار التنوين، وإذا أضِيفَ إلى اسمٍ أو ضمير، امتنعَ إظهار التنوين، ولكنْ ورد المنادى في الشعر العربي، موصوفًا من غير تنوين، في قول جرير[من الوافر]:

---

(١) ينظر: معجم متن اللغة١/ ٢٠٠ ومعاني النحو٤/ ٣٢٦ .

(٢) البيت بلا نسبة وهو من شواهد: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ١٨٥ والتبيين عن مذاهب النحويّين البصريين والكوفيين ٤٥١ والمعجم المفصل في شواهد العربية ١٢/ ٧٢ .

(٣) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٢٠٣ والمقتضب ٤/ ٢٠٧، ٢٠٨ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٩٥ .

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ٢/ ١٠٦٥ وإرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٦٦٧ .

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ أَرْوَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الجَوَادَا[١]

وهذا الشاهد استدلَّ به الكوفيون على مجيء المنادى المنعوت منصوبًا[٢]، ولكنِّ المنادى (عمر) جاء من دون تنوين، مع كونه منصوبًا، ولا يصح الاتباع هنا؛ لأنَّه ليس كالموصوف بـ(ابن)، مما اضطرَ النحويّون إلى توجيهه بأوجه نحويه مختلفة. اتصَفَ بعضها بالتَّكَلُّف.

فذهب ابن الانباري وابن كسيان إلى أنَّ نصبهما على أنَّهما بمنزلة الاسم الواحد[٣]، أو يكون الأصلُ فيه:(يا عمرًا)، حذف منه الألف لالتقاء ساكنين، أو حذفت الألف اضطرارًا، أو شواذًا[٤].

وعلق ابن عقيل على حذفِ الألف لالتقاء ساكنين أو للاضطرار، فقال:((وخرَّجَ المانعون البيت على حذف الألف للساكن بعدها، والأصلُ: يا عمرًا، بناءً على أنَّ الألف تلحقُ غير المندوب والمتعجب فيه والمستغاث؛ أو على أنَّه نصبُ المنون من المنادى اضطرارًا، نحو: يا عديًا لقد وقتك الأواقي[٥] ثم حذف التنوين على حد: عمرو الذي هشم الثريد لقومه[٦] ولا يُخفى ما في التأويلين من التَّكَلُّف، فالوجه أنْ يجعل ذلك شاذًا ولا يقاس عليه))[٧]، وقال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في المسألة نفسها:((وفي هذا تَكَلُّف))[٨].

وأعتقدُ أنَّ ابن عقيل بالغَ في بيان تَكَلُّف هذين الوجهين، فلا مسوغ لتَكَلُّفهما؛ لأنَّ الحذف لالتقاء ساكنين، أو للاضطرار، ليس فيهما تَكَلُّف، ولكنه حَكمَ عليهما من حيث خرقِ القاعدة النحويّة، ومن

---

(١) ديوانه ١١٨.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٤/ ١٨ .

(٣) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/ ١١ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٩٥ .

(٤) ينظر: تمهيد القواعد ٧/ ٣٥٣٨ وشرح الأشموني ٣/ ٢٦ .

(٥) عجز البيت للمهلهل بن ربيعة في ديوانه ٨٥ ، والبيت [من الخفيف] :

رفعتْ رأسَها إليَّ وقالتْ يا عَدِيًّا لقَدْ وَقتْكَ الأواقي

(٦) صدر البيت لمطرود بن كعب الخزاعي، والبيت [من الكامل]:

عمرو الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف

ينظر: المقتضب ٢/ ٣١٢ وشرح المفصل ٥/ ١٦١ والمعجم المفصل في شواهد العربية ٥/ ٢٢.

(٧) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٩٦ .

(٨) هامش محقق شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/ ٢٦ .

دون النظر إلى المعنى المقصود، فالوجهان النحويّان اللذان وصفهما ابن عقيل بالتَّكَلُّف(الحذف لالتقاء ساكنين ، والحذف اضطرارًا)، ربما يكونان وجهين غيرَ راجحين، والوجه الأقوى والمقبول هو الذي خرَّجه ابن الانباري وابن كيسان، وهو جعل الاسم والنعت كالشيء الواحد؛ لأنَّ هذا التخريج يناسب قصدية الشاعر ومراده.

والذي أرتضيه أنَّ الشاعر أراد أنْ يزيدَ في مدحِ الخليفة بوصفه بالجواد بحيث يفوقُ ابن مامة وابن سعدى، وهما سادة أجواد العرب، فجعل صفة الكرم تلتصقُ بعمر التصاقا بحيث يجعلهما كالكلمة الواحدة مثل المضاف والمضاف إليه أو مثل تركيب (احدَ عشر)، فحُذِف الألفُ لتقريبِ التركيب من الإضافة، مع المحافظة على النعت والمنعوت، فأعطى الحذف زيادة ومبالغة في المدح.

رابعًا: الاختصاص الذي يجري على طريقة النداء

ذكرنا في المسألة السابقة أنَّ المنادى الموصوف يجوز فيه النصب، وفي هذه المسألة لا نذهبُ بعيدًا عمَّا ذكرناه آنفًا، والفرق بين المسألتين أنَّ المنادى هناك معرفة وهنا نكرة، جرى عليها اسلوبُ الاختصاص، إذ يتشابه اسلوبا الاختصاص والنداء نوعًا ما، لذلك يجري أحدهما مكان الآخر، يقول المبرّد:((اللَّهُمَّ اغْفِر لنا أيتها الْعِصَابَة، فأجروا حرفَ النداء على الْعِصَابَة وَلَيْسَت مدعوة؛ لِأَنَّ فِيهَا الِاخْتِصَاصُ الذي في النداء))[1]. وقد يشتبهُ الاسلوبان على القارئ، فالحركاتُ الإعرابية غير قادرة على التمييز بينما، ويبقى السياق أو المعنى هو الفيصل، وعندئذٍ يكون التأويل والتقدير حاضرين، في تفسير النصِّ اللغوي، استنادًا إلى القاعدة النحويّة الموضوعة، ومثالنا على ذلك قول الصّلَتان العبدي [من الرجز]:

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرِ اليَوْمَ مِثْلَهُ جَرِيرٌ ولكنْ فِي كُلَيْبٍ تَوَاضُعُ[2]

(١) المقتضب ٣/ ٢٩٨ وينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ١/ ٢٦١ .

(٢) ديوانه ٤٢ .

الشاهد فيه نصب(شاعرًا) على النداء على الرغم من أنَّ المقصود به جرير[١]، وكان ينبغي أن يُرفَع، ولذلك اختلفَ النحويّون في توجيهه، فذهب الخليل و يونس إلى أنَّ الاسمَ المنصوب ليس منادى وإنَّما انتصبَ بعد إضمارٍ؛ لإفادة الاختصاص والتعجب، كأنِّ الكلام((يا قائلَ الشعرَ شاعرًا، وفيه معنى حسبُك به شاعرًا)) [٢]، ووافق سيبويه أستاذيه فقال:((كأنَّه حيثُ نادى قال حسبُك به، ولكنَّه أضمرَ كما أضمروا في قوله: تالله رجلًا وما أشبهه))[٣]، ويوضحُ الأستاذ عبد السلام هارون محقق كتاب سيبويه أنَّ نصبَ (شاعرًا) إنَّما كان على الاختصاص والتعجب، والمنادى هنا محذوف تقديره: يا قومُ أو يا هؤلاء، حسبُكم به شاعرًا، ويمتنع (شاعرًا) أَنْ يكون منادى؛ لأنَّه نكرة، والنكرة عامة يدخل فيها كلُّ شاعرٍ حاضر، ولكنَّه قصد شاعرًا بعينه، وهو جرير، فلو كان منادى لصحَّ بناؤه على الضم؛ لأَنَّ نصبه يعني أَنَّ المنادى نكرة غير مقصودة[٤].

ولا يخالفُ ابن عصفور سيبويه كثيرًا؛ لأنَّه يرى المنصوب إنَّما كان بِناصبٍ مضمر، ولكنَّ على جهة الإغراء أي: عليكم شاعرًا[٥].

ووصفَ عبد القادر البغدادي توجيه سيبويه بالتَّكَلُّف فقال:((وَبِه يسْقط مَا ذهب إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ من أَن الْوَصْف بعد النداء، وتَكَلُّف حَتَّى جعل المنادى فِي مثله محذوفًا، وَجعل شَاعِرًا مَنْصُوبًا بِفعل مَحْذُوف))[٦]، ووجهه توجيهًا مغايرًا، على جعل (شَاعِرًا) منادى موصوفًا وليس منصوبًا على الاختصاص، فقال:((أَنَّ المنادى من قبيلِ الشبيه بالمضاف إِذا كَانَ مَوْصُوفا بجملة فَإِن جملَة لَا شَاعِرَ الْيَوْم مثله من اسْم لَا وخبرها وَهُوَ مثله صفة للمنادى وَالْوَصْف مُتَقَدم على النداء))[٧].

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد ٧/ ٣٥٤٧ .

(٢) كتاب سيبويه ٢/ ٢٣٧ .

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) كتاب سيبويه ٢/ ٢٣٧ هامش المحقق .

(٥) ينظر: شرح الجمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٨٢

(٦) خزانة الأدب ٢/ ١٧٤ .

(٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

ويبدو أنَّ توجيه البغدادي أكثرُ قبولًا من التوجيهيين المذكورين آنفًا، لخلوه من التقدير، ومسايرته للمعنى الذي يحمله البيت الشعري، فالنحويّون لا سِيَما الكوفيين إذ يجيزون نصبَ المنادى الموصوف وإنْ كان نكرة مقصودة، قال الفراء:((والعربُ إذَا دعت نكرةً موصوفة بشيءٍ آثرت النصب، يقولون: يا رجلًا كريمًا أقبل))[١]، ونحو قول توبة بن الحمير[من الطويل]:

لعَلَكَ يا تَيْسًا نَزَا في مريرةٍ مُعذّبُ لَيْلَى أَنْ تَراني أَزورُهاَ[٢]

فانتصب(تَيْسًا) مع أنَّه نكرة مقصودة والمسوغ لنصبه، هو وصفه بالجملة الفعلية بعده[٣]، وكذلك (شاعرًا) انتصب لأنَّه موصوف.

ولذلك أوافق البغدادي في وصفِ الوجه النحويّ لسيبويه بالتَّكَلُّف؛ بسبب تقدير إضمار منادى، مع أنَّ المنادى موجود، وهذا الحكمُ ينسحبُ على تخريج ابن عصفور له، فالتقديران متقاربان.

وأذهب إلى أنَّ(شاعرًا) نكرة مقصودة، أُجريت مجرى النكرة غير المقصودة، الغرضُ منها بيانُ فائدة لم تكن تحصل من دونها، فالشاعرُ أرادَ أنْ يلفت انتباه الحاضرين، فجعل المنادى نكرةً عامة تشمل كلَّ الشعراء أو الحاضرين، فعندما يقول: يا شاعرًا، يلتفت كلٌّ من في حضرته، ثمَّ يقول: لا شاعرَ اليوم مثله، فيتشوق كلٌّ من في الحضرة، لمعرفة المقصود، ثمَّ يذكر المنادى المقصود باسمه، ويقول: جرير؛ ليبيَّن أنَّ الذي تشوقتم لمعرفته هو هذا الشخص، وهذا من باب المبالغة في المدح. فالشاعر جاء بهذه اللفظة منصوبة ليبين قصدًا وفائدةً جديدة، الغرضُ منها زيادة المدح، والثناء.

خامسا: تكرار المنادى مع إضافته

يردُ في الكلام العربي أسلوبٌ خاصٌ، ولطيف، إذا يتكرر المنادى المفرد ويضاف لما بعده[٤]، نحو قولنا: يا حاتم حاتمَ الطائي، وقد تناول النحويّون هذه المسألة، وأخضعوها لقواعدهم النحويّة، و أوجبوا

---

(١) معاني القرآن للفرَّاء ٣/ ٣٧٥ وينظر: شرح التسهيل٣/ ٣٩٣ وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٨٤ .

(٢) ديوانه ٣٧ .

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٧/ ٣٥٤٥ .

(٤) كقول حسان بن ثابت في ديوانه ١٠٦ [من البسيط]: يا زيد أهد لهم رأيًا يعاش به يا زيد زيد بني النجار مقتصرا مقتصرا

فتحَ الثاني في جميع الأحوال[١]، ولكنهم اختلفوا في توجيه الفتح، وأمَّا الأول ففيه وجهان الضم والفتح، ومن الشواهد الشعرية، قول جرير[من البسيط]:

يَا تيم تَيْمَ عدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمُ لَا يُلْقِينَّكُمُ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ[٢]

والشاهدُ تكرار المنادى مضافًا، وفي فتح (تيم) الثاني عدة أوجه [٣]، فذهب سيبويه إلى أنّ الاسم الأول منصوب؛ لأنَّه منادى مضافٌ إلى ما بعد الاسم الثاني، والثاني توكيدٌ للأول، مقحمٌ بين المضاف والمضاف إليه[٤]، وذكر المبرد وجهًا لرفع الأول، ووجهًا لنصبه، وأمَّا وجه رفع الأول فلِأنَّه مُفْرد، وينصب الثَّانِي؛ لِأنَّه مُضَاف، أو على جعله بَدَلًا من الأول، أو عطفَ بَيَان، ووجه النصب في كليهما على أنْ يكون الأول منادى مضافًا إلى محذوف، دلَّ عليه الآخر، والثاني مضاف إلى الآخر، والتَّقْدِير: يَا تيم عدي يَا تيم عدي[٥]، وذهب أبو سعيد السيرافي وأبو علي الفارسي إلى جعل الاسم الأول والثاني كالاسم الواحد، مثل التاء في (طلحة)، فلا يعتدُّ بالاسم الثاني كما لا يعتد بتاء طلحة[٦]، وعلى هذا فالاسمان مركبان تركيب خمسة عشر، الأول منصوبٌ والثاني مبني على الفتح[٧]، وهذا الوجه الأخير الذي يجعلُ الاسمين اسمًا مركبًا واحدًا، عُبِّرَ عنه بالوجه الضعيف[٨]، كذلك وصِفَ بالوجه المُتَكَلَّف، قال خالد بن عبد الله الأزهري المصري(ت ٩٠٥ هـ):((وقال بعضُهم: الاسمان مركبان تركيب خمسة

وكقول عبدالله بن رواحة في ديوانه ١٥٢ [من مشطور الرجز]: يا زيد زيد اليعملات الدبل تطاول الليل عليك فانزل

وكقول الشاعر [من الطويل]: فَيَا سَعْد سَعْدَ الأَوْسِ كُنْ أَنْتَ نَاصِرًا وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْخَزْرَجِينَ الْغَطَارِفِ

وهو من شواهد: شرح ابن الناظم ٤١١ وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٨٠ وأوضح المسالك ٤/ ١٩ .

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٢٠٦ والمقتضب ٤/ ٢٢٧ و المفصل في صنعة الإعراب ٦٦ والكافية في علم النحو ٢٠ وارتشاف الضرب ٤/ ٢٢٠٣ .

(٢) ديوانه ٢١٢

(٣) ينظر: شرح الأشموني ٣ / ٣٨ وضياء السالك إلى أوضح المسالك ٣/ ٢٥٩ .

(٤) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٢٠٦ وشرح المفصل ٢/ ١٠٤ وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٨١ .

(٥) ينظر: المقتضب ٤/ ٢٢٧ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢١ .

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣/ ١٧ والتعليقة على كتاب سيبويه ١/ ٣٤٨ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٢ .

(٧) ينظر: أوضح المسالك ٤/ ٢٠ وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢١ وحاشية الصبان ٣/ ٢٢٩ .

(٨) ينظر: المصادر انفسها والصفحات انفسها.

عشر، ثم أضيفا إلى الأوس، كـ خمسة عشر، وفيه تَكَلُّف تركيب ثلاثة أشياء))[١]، وقال محمد بن علي الصبان(ت١٢٠٦هـ):((قوله: أنَّ الاسمين ركِّبا، قيل فيه تَكَلُّف تركيب ثلاثة أشياء، ولا وجه له، إذ المركب شيئان فقط))[٢]، ويتضحُ أنَّ سبب التَّكَلُّف عند الازهري، هو تركيب ثلاثة أسماء لتشكلُ اسمًا واحدًا، والمعتاد عندهم تركيب اسمين لا غير، وهذا التركيب غير مألوف لذلك اتصف بالتَّكَلُّف.

وأرجح مذهب الازهري، في الحكمِ على الوجه النحويّ المذكور آنفًا بالتَّكَلُّف، ولكنه ليس لتركيب ثلاثة أشياء؛ لأنَّ الكلام العربي ورد فيه تركيب ثلاثة أشياء، على الرغم من تضعيف النحويّين له، مثل: لكنني، وأصلها (إنَّ) ركبت معها (لا) والكاف[٣]، و لا رجلَ قبيحَ، فرُكِّب الموصوف مع صفته، ثم رُكِّبت رُكِّبت معهما(لا) [٤]، ونحو ذلك، ولكنَّ التَّكَلُّف في عدمِ الحاجة إلى ذلك التركيب، إذ لا يأتي بشيءٍ جديد، فلا فائدة من تسميةِ رجلٍ بسعدِ سعدِ الأوس، ولكنَّ الفائدة تكمن في ذكر الاسم مفردًا ثمَّ ذكره مرة أخرى مضافًا، والشاعر يذكرُ المنادى ويجريه مجرى النكرة، لغرض المدح أو الذم، ثمَّ يكرره توكيدًا، ويضيف له ما بعده، ليكونَ أكثر وضوحًا، ومثال ذلك قول جرير، إذ أوردَ تيم الأولى نكرةً، لغرض الذم والتقليل من قوم عمر بن لجأ، وكأنَّ المخاطب لم يلتفت له عند النداء؛ لاحتمال توجيه النداء له أو ليغره، ثم جاء بـ(تيم) الثانية مضافة لما بعدها وهي(عدي)، والغرض منه تأكيد النداء، وتخصيصه، وكأنَّه يقول للمخاطب: أنت الذي أخاطبُك لا غيرَك، فأفادَ هذا الاسلوب معنى جديدًا، هو تأكيدُ المنادى وتخصيصه مع زيادة في المدح أو الذم.

سادسًا: حذف المنادى

تُعد مسألة حذف المنادى في تركيب الجملة، لا سِيَما في نداء الفعل والاسم من مسائل الخلاف بين النحويّين، فأغلبُ النحويّين يذهبون إلى جواز حذفِ المنادى إذا وجِدت قرينة تدلُّ عليه بحيث يُفهَم من سياق الكلام، والحذفُ أمرٌ شائع في العربية يوجدُ في أغلب أبوابِ النحو، وقد وردَ الحذف في كلام

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢١ .

(٢) حاشية الصبان ٣/ ٢٢٩ .

(٣) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٥٦١ والجنى الداني في حروف المعاني ٦١٨ .

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ١٣٧ وحاشية الصبان ٢/ ١٨.

العرب، فلا ضير من حذف المنادى[١]، قال الفرّاء في حديثه عن قراءة الكسائيّ في **قوله تعالى:**﴿**أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ**﴾[سورة النمل آية ٢٥]، وقد قرأ الكسائي (ألا ياسجدوا)[٢] بالتخفيف((على معنى: ألَّا يا هؤلاء اسجدوا، فيضمر (هؤلاء) ويكتفي منها بقوله (يا) قال: وسمعتُ بعضَ العرب يقول: ألَّا يا ارحمانا، ألَّا يا تصدّقا علينا))[٣].

وذهب كثيرٌ من النحويّين إلى عدم جواز حذف المنادى[٤]؛ لأنَّ المنادى هو المقصود بالحكم، وهو المفعول به في المعنى، وإنَّ (يا) النداء نابت مناب الفعل المحذوف، فلو حُذِف المنادى لم يبقَ من الجملة شيءٌ، وذلك إخلال في تركيب الجملة[٥]، يقول ابن يعيش:((اعلمْ أنّ المنادى، وإنْ كان مفعولًا في الحقيقة، فإنّ حذفه لا يحسنُ كما حَسُنَ حذفُ المفعول فيما تقدَّم؛ وذلك لأنّ الفعلَ العامل فيه وفاعله حُذِفا، ونابَ حرف النداء عنهما، وبقيَ المنادى من الجملة المحذوفة يدلُّ على أنَّه هو المدعوّ، فإذا حذفتَه لم يبقَ من الجملة المحذوفة شيءٌ ولا يُعرَف المدعوّ، إذ حرف النداء إنّما يدلّ على مدعوّ مخصوص؛ لأنّ حرف النداء إنّما نابَ منابَ الفعل نحو: أدعو، وأنادي، ولم يَنُبْ عن المفعول))[٦]، ويقول ابن مالك:((كان حقُّ المنادى أنْ يُمنَع حذفُه لأنّ عامله قد حُذِف لزومًا، فأشبه الأشياء التي حُذِف عاملها وصارت هي بدلًا من اللفظ به كـ(إيّاك) في التحذير، وكـ(سقيًا له) في الدعاء))[٧]، ومن الشواهد [٨] التي استدلَّ بها النحويّون على جواز حذف المنادى قول الشاعر[من البسيط]:

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٢/٢١٩ ومعاني القرآن للفرَّاء ٢/٢٩٠ والمفصل في صنعة الإعراب ٧٢ وشرح الرضي على الكافية ١/٤٢٩ .

(٢) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ٢/ ٢٩٠ والسبعة في القراءات ٤٨٠ ومعاني القراءات للأزهري ٢/ ٢٣٨ .

(٣) معاني القرآن للفرَّاء ٢/ ٢٩٠ .

(٤) ينظر: الجنى الداني ٣٥٧ ومغني اللبيب ٤٨٩ وتمهيد القواعد ٧/ ٣٥٣٣ .

(٥) ينظر: الجنى الداني ٣٥٧ .

(٦) شرح المفصّل : ١/٤٢٠-٤٢١.

(٧) شرح التسهيل ٣/٢٤٥.

(٨) كقول ذي الرمة في ديوانه ٢٠٢[من الكامل]:

ألا يا اسلمي يا دارَ مَيَّ على البلى ولا زالَ مُـنْهَلا بـجَرعَائِكِ القَـطْرُ

يا لـــعنةُ اللهِ والأقـــوامِ كـــلِّهـمُ والصَّالحينَ على سمعانَ من جارِ[١]

والشاهدُ فيه حذف المنادى بعد (يا) في اللفظ، وتقديره: يا قومُ لعنة اللهْ والأقوام[٢]، ونحو قول مبشر مبشر بن هذيل[من الطويل]:

ألم تَعْلَمي يا عَمْرَكِ اللَّهُ أنني كَرِيمٌ على حِين الكِرَامُ قَلِيلُ[٣]

والتقدير: (يا فلانةُ عَمْرَكِ اللَّهُ)[٤]، ولم يرتضِ بعض النحويّين وجه حذف المنادى، ووصفوه بالتَّكَلُّف، ووجهوه على أنَّه حرف تنبيه وليس حرفَ نداء[٥]، ويرى الصبَّان أنَّ جعل المنادى محذوفًا، مستغنىً به عن التَّكَلُّف[٦]، ومن ذلك **قوله تعالى:**﴿ **يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ** ﴾[سورة يس آية ٢٦]، قال سعيد الأفغاني: ((والصوابُ أنْ نعدَّ (يا) في ذلك حرفَ تنبيهٍ للمخاطب، لا حرفَ نداء، ونخلصُ بذلك من التَّكَلُّف في تقديرِ منادى محذوف))[٧]، وكذلك وصفَ عبد الكريم يونس الخطيب (ت١٣٩٠ هـ) حذف المنادى في (يا لعنةٌ) و(ألا يسجدوا)، بالتَّكَلُّف، فقال: ((فجعلوا (يا) ياء النداء، والمنادى محذوف، وهذا تَكَلُّف))[٨]، فحكمَ على هذا الوجه بالتَّكَلُّف؛ لأنَّه لا يقبل حذف المنادى مع فعل الأمر، ومع الجملة الاسمية، وذهب عباس حسن إلى جواز الوجهين النداء والتنبيه[٩]، لأنَّه يرى صحة النداء، فلا يحتاج النصُّ إلى تأويل ما هو واضح.

---

(١) البيت بلا نسبة وهو من شواهد: كتاب سيبويه ٢/٢١٩، والأصول في النحو ١/٣٥٤، ومغني اللبيب ١/٤٨٨.

(٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٥ .

(٣) البيت من شواهد: شرح التسهيل ٣/ ٣٨٩ و توضيح المقاصد ٢/ ٨٠٨ وشرح المكودي ١٦٥ ، وفيه شاهد آخر: بناء (حين) على الفتح.

(٤) ينظر: حاشية الصبان ٢/ ٣٨٧ .

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه ١/ ٨٢ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٨٦ وتمهيد القواعد ٥/ ٢٥٩١ وفي النحو العربي نقد وتوجيه ٣٠٥.

(٦) ينظر: حاشية الصبان ٢/ ٣٨٧ ووشرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ١٢٨ .

(٧) الموجز في قواعد اللغة العربية ٣٢١ .

(٨) التفسير القرآني للقرآن ٨ / ١٣٣ .

(٩) ينظر: النحو الوافي ٤/٦.

ومما تقدَّم أذهبُ مذهبًا وسطًا بين جواز حذف المنادى إذا دلَّ عليه دليل أو أفادَ معنًى جديدًا، ومنع حذفه إذا انتفى الغرض من الحذف، فالمُتَكَلِّم يسعى إلى اظهار من يناديه؛ لأنَّه محطُ العناية والاهتمام، وعند حذفه تنتقضُ تلك الفائدة وتتلاشى، ولكنَّ هذا لا يعني تأويل النص على جعل (الياء) للتنبيه.

والذي أحسبه في الشواهد النحوية من هذه المسألة أنَّ الحرف للنداء والمنادى لم يُذكر؛ للعجلة، والإسراع، بقصد إيصالِ معنى النداء إلى المتلقي، وبيان أهميته في أذهان السامعين، فالشاعر صار وكأنَّه نادى لعنة الله، على من تسبب بإيذائه كأن يكون جاره، وهو لا يكتفِ بذلك بل ينادي الناس كافَّة وكلَّ الصالحين، ليروا ما يعمل سَمَعَانُ به، وهو يعلم أنَّ هذه اللعنة لا تأتي، وكذلك لا يأتي الناس جميعًا ولا جميعَ الصالحين، ولكنَّه أرادَ أنْ يبيَّن أهمية هذا النداء الذي يمكن عدَّه نداء ودعاء في الوقت نفسه، وأمَّا تقدير: يا قومُ لعنة اللهْ، فأراه متكلفًا؛ لعدم الحاجة إلى ذلك التقدير، فالمعنى كفيل ببيان مراد المتكلِّم، ولا يمكن إنكار الفائدة المتحصلة من عدم الذكر.

المبحث السادس

الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في المنصوبات من المصادر

المصادرُ بابٌ واسعٌ من أبوابِ النحو العربي، ويشغل مساحة كبيرة في الخلاف النحويّ، يمكنُ إرجاع أسباب الخلاف إلى طبيعة تلك الألفاظ التي تختلف عن الافعال في الدلالة الزمنية، وتوافقها في العمل أو الأثرِ الإعرابي، فهي في نظر النحويّين أسماءٌ تسلكُ سلوك الأفعال، وكذلك تسلك سلوك الاسماء، وهي تدلُّ على الأزمان المختلفة في داخل التركيب وبحسب تأثيرها في الكلمات التي تليها، وإنْ كانت باللفظ نفسِه، وهذه الخصائصُ التي اختصت بها المصادر جعلت النحويّين يجعلون لها بابًا مستقلة، وقواعد نحوية خاصة بها، وبالطبعِ فإنَّ الاستعمال اللغوي العربي لا يخضعُ لقاعدة ثابتة، بل يخضعُ لطبيعة المُتَكَلِّم وطريقة تعبيره والمعنى الذي يهدف إليه، وما شاكلَ ذلك، فتخرجُ بعض التراكيب عن مضمون القاعدة، فيحاول النحويّ إرجاع شتات هذه التراكيب إلى أصل القاعدة بالطرق المعتادة كالتأويل والتقدير وغير ذلك، فتنتجُ عنه الوجوه النحويّة التي قد توصَفُ بالتَّكَلُّف. وفي هذا المبحث سأتناول تَكَلُّف وجه النصب في مسائل المصدر وعلى النحو الآتي:

أولًا: إعمال المصدر المعرَّف بـ(ال)

يردُ المصدر عاملًا عمل فعله، فيرفع فاعلًا وينصب مفعولًا به على ثلاثة أنواع: المنون **كقوله تعالى:** ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾[سورة البلد آية ١٤– ١٥]، والمضاف **كقوله تعالى:** ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾[سورة الحج ٤٠]، والمعرَّف بأل وهو ميدان دراستِنا في هذه المسألة، إذ يستعمل النحويّون في مختلف مسائل النحو عبارات: يمتنعُ التعريف أو يجبُ التنكير، أو وردَ التعريف قليلًا، أو غير ذلك، وإنَّما قرروا ذلك بناءً على ما ورد من كلام العرب، وقلَّة سماعهِ عنهم، أو عدم وروده في القرآن الكريم، واختلفَ النحويّون في اعمال المصدر المعرَّف بأل، فذهب أكثرُ النحويّين

إلى جواز إعماله[١]، وذهب بعضُ النحويّين إلى منع ذلك[٢]، قال أبو علي الفارسي في باب المصادر:((ولم أعلَم شيئًا من المصادرِ بالألف واللام معملًا في التنزيل))[٣]، وبنى على ذلك بأنْ يجعلَ يجعلَ أقيسَ الوجوه الإعمال في المصادر: المنون، ثم المضاف، ثم المعرَّف بالألف واللام، وهو أضعف الوجوه[٤]، ولولا اعتراض النحويّين عليه بورود المصدر المعرَّف بأل في القرآن الكريم، ومن ذلك **قوله تعالى:**﴿**لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ**﴾[سورة النساء آية ١٤٨]، لأصبحت قاعدةً، في امتناع اعمال المصادر المعرَّفة بأل، عند الجميع، على الرغم من وروده في الشعر العربي[٥] كثيرًا ومن ومن ذلك قول الشاعر [من المتقارب]:

ضَعيفُ النِّكَايَةِ[٦] أَعدَاءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ[٧]

والشاهدُ فيه قوله: (النكاية أعداءه) إذ نصبَ المصدر المقترن بـ(أل)، وهو (النكاية)، مفعولًا به، وهو (أعداءه)، ومن ذلك نصب (مسمعًا) في قول مرار الأسدي [من الطويل]:

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ١٩٢ والمقتضب ١/ ١٤ والمفصل في صنعة الإعراب ٢٨١ وشرح المفصل ٤/ ٧٢ وشرح التسهيل٣/ ١١٦ .

(٢) ينظر: ينظر: الإيضاح العضدي ١٦١ والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٥٦٨ واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٥٠ وتوجيه اللمع ٥٢٠ .

(٣) الإيضاح العضدي: ١٦٠ والبديع في علم العربية ١/ ٥٢٢ .

(٤) ينظر: المصدران نفسهما والصفحات نفسها.

(٥) كقول كثير عزة في ديوانه ١٧٣ [من الطويل]: تلومُ امرأً في عنفوانِ شبابِه وللتَّرْكِ أشياعَ الضَّلالة حينُ

وكقول الشاعر[من الطويل]: فإنّك والتّأبين عروة بعد ما دعاك وأيدينا إليه شوارع

وهو من شواهد: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠١٤ والتذييل والتكميل ١١/ ٨٤ وتمهيد القواعد ١/ ٥٤٤ .

(٦) معنى النكاية: اغضاب الآخرين ، يراخي الأجل: يبعد الموت، ينظر: شرح الأشموني ٢/ ١٩٩ .

(٧) البيت بلا نسبة وهو من شواهد: كتاب سيبويه ١/ ١٩٢ والمفصل في صنعة الإعراب ٢٨١ وشرح التسهيل ٣/ ١١٦

لقد عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ[١] أنّني لحقت فلم أَنْكُلْ عن الضْربِ مِسْمَعَا[٢]

وهذا الذي يرتضيه أغلبُ النحويّين ويذهبون إليه، ولكنْ منهم من يضعِّف إعمال المصادر المعرَّف بأل؛ لأنَّ المصدر أنَّما عملَ حملًا على الفعل المسبوق بالحرف المصدري، والفعل والحرف المصدري لا يقبل الألف واللام، فلمَّا دخلت عليه الألف واللام زالَ الشبه بينه وبين الفعل، فزالَ معه العمل[٣]، وردَّ ابن عصفور هذا التعليل ووصفه بالخطأ المحض[٤]، وقد وجَّه المانعون البيت الشعري؛ لإبعاد (أعداءه) بأنْ بأنْ تكون مفعولًا به لـ(النكاية)، فنقلَ أبو سعيد السيرافي توجيهًا بعد تعليقه على هذه المسألة على أنَّ المصدر لم يعمل عمل فعله، بل الذي عملَ هو مصدر مُنكَّر مقدر، ففي الشاهد الأول يكون التقدير: ضعيفُ النكايةِ نكايةٍ أعداءَه، أو فعل من لفظه، والتقدير: يَنكَى أعداءه، وفي البيت الشعري الآخر يكون (مسمعا) منصوبًا بالفعل (لَحِقْتُ)[٥]، وقال عبد القاهر الجرجاني:((ومن روى لحقت فلا شبهة في في نصبِ مسمع به))[٦]، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ (أعداءه) منصوب على نزع الخافض وتقدير الكلام: ضعيف النكاية في أعدائه [٧]، وأمَّا النص القرآني فوجهوه بأنَّ يحتملُ الاسم الموصول (من) أنْ يكون في موضع رفع بالجهر، أو منصوبًا على الاستثناء[٨]، وبذلك يكون استقراء النحويّين المانعين للمصدر المعرف بأل مبنيًا على الضعف؛ لقلة وروده في الكلام العربي.

---

(١) معنى أولى المغيرة: أول الخيل تخرج للغارة والمراد فرسانها، النكول: الرجوع جبنًا وخوفًا، مسمع: اسم رجل من بني شيبان، ينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ٢٤٥.

(٢) ديوانه ٤٦٤.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١١٨ وشرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك ٣/ ١٠ .

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١١٨.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢/ ٤٨ وشرح المفصل ٤/ ٧٩ وخزانة الأدب ٨/ ١٢٨و شرح ألفية ابن مالك للحازمي للحازمي ٧٧/ ١٧ .

(٦) المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٥٦٨ .

(٧) ينظر: الإيضاح العضدي ١٦١ .

(٨) ينظر: شرح التسهيل٣/ ١١٦ .

وقد حُكِم على تخريج السيرافي، ومن ذهب مذهبه بالتَّكَلُّف، قال ابن مالك:((يقدر في الأول ضربت مسمعا – وهو اسم رجل – ويقدر في الثاني ينكى أعداءه، وهذا مع ما فيه من التَّكَلُّف مردود بإتيان النصب في مواضعِ لا يصلحُ فيها إتيان فعل))[١]، وقال أبو عبد الله، الحازمي:((فتقدير الكلام عندهم ضعيفُ النكاية نكاية أعداءه، ضعيف؛ لأنَّه يُحوجِنا إلى التقدير، ثم فيه نوعُ تَكَلُّف))[٢]، وفي ضوء النصين السابقين يتضح سبب الحكم على الوجه النحويّ للسيرافي بالتَّكَلُّف، وهو اختلاف المعنى، وتقدير محذوف؛ لأنَّ النصب بالمصدر يختلف في المعنى عن النصب بالفعل، وقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي أكثر من عشرة فروقات بين المصدر الصريح ، والفعل الذي من نفس المصدر والمؤول به[٣]، به[٣]، وأمَّا تقدير حذف مصدر أو فعل من لفظ المصدر، ففيه تَكَلُّف حذف وتطويل عبارة من دون حاجة.

وأذهب إلى صحة رأي ابن مالك في وصفهِ الوجه النحويّ الذي أورده السيرافي بالتَّكَلُّف؛ لمخالفته المعنى، وتقدير حذف عامل من غير ضرورة، فالمصدر يأتي منكرًا ومعرفةً ومضافًا ومفردًا وجمعًا، وفي كلِّ الأحوالِ يتعدى للمفعول، وبحسب ما يقتضيه السياق وإرادة المُتَكَلِّم، فهو يدلُّ على الحدث غير المقترن بزمن معين والفعل يدلُّ على حدث مقترن بزمن معين[٤]، والأصلُ في المصدر أنْ يدلُّ على الزمن المطلق ما لم توجد قرينة تحدد زمنه، والزمن المطلق أثبتْ وأوكدْ من الزمن المحدد، والاسمُ يدلُّ على الثبوت والاستمرار، والفعل يدلُّ على التجدد والحدوث[٥]، فاستعمال الشاعر للمصدر المعرَّف بأل يدلُّ على الثبات والاستمرار، وهو بذلك يصِفُ رجلًا بأنَّه عاجزٌ عن مواجهة أعدائه فلا يصيبهم عند الحرب ولا يلحقُ بهم الضرر، ظنًا منه أنَّ الفرار من العدو يؤخرُ أجلَه و يطيلُ بذلك عمرَه، وهو يسخرُ

(١) شرح التسهيل٣/ ١١ وتمهيد القواعد ٦/ ٢٨٤٤ .
(٢) شرح ألفية ابن مالك للحازمي ٧٧/ ١٧ .
(٣) ينظر: معاني النحو ٣/ ١٤٦– ١٥٠ .
(٤) ينظر: اللمع في العربية ٤٨ .
(٥) ينظر: معاني النحو ١/ ١٦ .

منه لجبنه، فالصفة ثابتة فيه وليست متجددة، ولو جعلَ مكان المصدر فعلًا لتغير المعنى، ولو قدَّر مصدرًا منكرًا (ضعيفُ النكايةِ نكايةٍ أعداءَه)، لكان في التنكير تفسيرٌ لِمَا قبله وتحديدٌ له أي أنَّه ضعيفٌ وجبانٌ مع فئة معينة من الناس، وهذا ليس مراد الشاعر، بل مراده أنْ يبيَّن جبنه في كلِّ الأوقات ومع كلِّ من يحمل سيفًا.

ثانيًا: إعمال ضمير المصدر

اختلف النحويّون في مسألة إعمال ضمير المصدر، إذ منع جمهور البصريين إعماله مطلقًا سواء أكانَ المعمولُ مرفوعًا أم منصوبًا أم مجرورًا[١]، فلا يصحُّ عندهم مثال: ضَربُك زيدًا حَسنٌ وهو عمرًا قبيحٌ؛ وسبب المنع أنَّ الضمير ليس من لفظ المصدر[٢]، وإنَّ هذا التركيب لم يرد في الكلام العربي، قال أبو حيَّان:((ولا يوجدُ في كلام العرب: يعجبني ضَربُ زيد عمرًا، وهو بكرًا))[٣]، وذهبَ الكوفيون إلى جوازه مطلقًا[٤]، وأجاز الفارسي وابن جني وابن بابشاذ والرضي الأستراباذي أنْ يعمل ضمير المصدر في الجار والمجرور، والظرف، ومنعوا الإعمال في غيرهما[٥]، فيجوز عندهم مثال: مروري بزيدٍ حسن وهو بعمرٍو قبيحٌ. واستدلَّ المجوِّزون بقول زهير بن أبى سُلمى[من الطويل]:

وَمَا الْحَرْب إلاَّ مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالحَدِيثِ المُرَجَّمِ[٦]

والشاهد (وما هو عنها) فهو ضمير المصدر (الحديث) و(عنها) متعلق بـ (هو). وعلى رأي الكوفيين يكون التقدير: وما الحديثُ عنها[٧]، والبصريون يمنعون هذا التقدير ويوجهونه بوجوه عديدة منها: ما

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ١/ ١٦٢ والخصائص ٢/ ٢٢ والتبيين عن مذاهب النحويّين ٢٣٧ وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٧ .

(٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٤٩ المسألة السابعة.

(٣) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٧ .

(٤) ينظر. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٢٠ والتذييل والتكميل ١١/ ٥٦ وشرح قطر الندى ٢٦٢ .

(٥) ينظر: الإيضاح العضدي ١/ ٢٢١ و الخصائص ٢/ ٢٢ وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٩٥ وشرح الرضي على على الكافية ٢/ ٢٣٣ .

(٦) ديوانه ١٨ .

(٧) ينظر: تمهيد القواعد ٦/ ٢٨٢٢ .

ذهب إليه أبو جعفر النحاس، من أنَّ الضمير (هو) عائدٌ على العِلم، والتقدير: وما العلمُ عنها بالحديثِ المرجَّمِ؛ لأنَّ قوله: (إلا) دلَّت على العِلم[١]، ووافق الأعلم الشنتمري(ت ٤٧٦ هـ) هذا الوجه[٢]، وذكر ابن مالك وجهًا آخرَ وهو أنْ يكون التقدير: وما هو الحديث عنها بالحديث المرجَّمِ[٣]، وذكر أبو حيَّان وجوه أخر، يجعل (عنها) متعلقًا بمحذوف، تقديره: أعني عنها، أو على أنَّ (عنها) متعلقٌ بالمرجم للضرورة، أو على أنْ يكون التقدير: وما هو مرجمًا عنها، وحذف لدلالة الثاني عليه[٤].

وأمَّا الوجه المُتَكَلَّف فقد ذكره ابن مالك ثم أردفَ عليه معلقًا بتَكَلُّفه فقال:((وقد يتخرجُ هذا على أنْ يكونَ التقدير: وما هو الحديث عنها فيتعلق (عن) بالحديث، ويجعل الحديثَ بدلًا من (هو)، ثمَّ حُذِفَ الأول وتُرِكَ المتعلقُ به دالًّا عليه، ولا يخفَى ما في هذا التقدير من التَّكَلُّف))[٥]، والظاهر أنَّ هذا الوجه النحويّ ليس لابن مالك؛ وإلَّا ما كان ليجعله مُتَكَلَّفًا، ولكنَّه أوَّلُ من نقله، وأمَّا صاحبه الأول فقد ذكره للتخلص من إعمالِ ضمير المصدر، ولكنَّه وقع في مشكلة أكبر، وهي حذفُ البدلِ المزعوم؛ لدلالة المصدر المذكور عليه، مع أنَّ البدلَ هو المقصود بالنسبة ولا يذكر متبوعه غالبًا إلا توطئة له، فلا ينبغي حذفه، وبحذف البدل ينتفي الغرض من اتيانه.

وأوافقَ ابن مالك فيما ذكره من تَكَلُّف هذا الوجه النحويّ، وأذهب مذهب الكوفيين في جواز تعدي ضمير المصدر إلى مفعولٍ به أو لزومه فهو كالمصدر الذي يتعدى إلى المفعول، أو يكتفي بالفاعل، وعلى الرغم من قلَّتهِ في الكلام العربي إلَّا أنَّه قد يردُ إذا ما احتاجَ المُتَكَلِّم إلى ذكره، بقصد الوصول إلى معنًى مفيد، أو دلالةٍ جديدة، فالشاعر إنَّما ذكر ضمير المصدر هنا للتأكيد؛ لأنَّ فائدة ضمير الفصل هو التأكيد، و ضميرُ المصدر ضميرُ فصلٍ، وفائدة التوكيد بيان أهمية الحديث، فالحرب قد طالت ودار

---

(١) ينظر: شرح القصائد التسع المشهورات ١/ ٣٢٨ .

(٢) ينظر: شرح ديوان زهير بن ابي سلمى ١٨.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٠٦ .

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١١/ ٥٦ وتمهيد القواعد ٦/ ٢٨٢٢ .

(٥) شرح التسهيل ٣/ ١٠٦ وينظر: التذييل والتكميل ١١/ ٥٦ وتمهيد القواعد ٦/ ٢٨٢٢ .

الحديثُ عنها كثيرًا وكلُّ الأطراف تعلمُ بما تجلبه الحرب وجرَّبتها وضَاقت طعمها المر، وليس الكلام عليها ضَربا من الظن أو الغيب، ولمَّا كان الحديث عن هذه الحرب محلَّ عنايةِ جميع القبائل، أورده الشاعر بذكره مرة وبذكر ضميره مرة أخرى، فأفاد بذلك الذكر بيان أهميته و العناية به.

ثالثًا: نصب الاسم بعد المصدر الميمي

من الموضوعات التي اختلف فيها النحويّون، مجيء الاسم في بعض التراكيب النحويّة وهو يحتمل الرفعَ والنصبَ، ومن ذلك قول الحارث بن خالد المخزومي[من الكامل]:

أَظُلَيْمَ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَةً ظُلْمُ[١]

فرجلٌ يحتملُ النصب و الرفعَ، أمَّا النصبُ وهي روايته في الديوان فوجهه أن رَجُلًا مفعول به لاسم المصدر[٢]، واسم المصدر: ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه من بعض حروف فعله لفظًا وتقديرًا من دون عوض، مثل (عَطاء) اسمُ مصدرِ لأعطى، وهو يعمل عمل المصدر[٣]. أو مفعول به للمصدر؛ لأنَّ بعض المصادر تأتي بلفظِ اسم الفاعل أو اسمِ المفعول كقولك: قم قائمًا[٤]، أي: قيامًا، وقولك: ما له معقولٌ، أي: عقل، فمُصَاب، مصدرٌ أصيل بمعنى إصابة [٥]، ومن احتمالات احتمالات نصبه أنَّه مفعولٌ به للمصدر الميمي، وهو المصدرُ المبدوء بميم زائدة مفتوحة إذا كان فعله ثلاثيًا، ومضمومة إذا كان غير ثلاثي، كأنَّه اسمُ مفعولٍ لذلك الفعل، وهو يعمل عملَ المصدر الأصلي[٦]، وفي جميع الأحوال أضيف(مصاب) إلى فاعله (كاف الخطاب)، ونُصِبَ المفعول به وهو (رجلا)، وَأهْدى السَّلَام جملَة فِي مَوضِع نصب صفة لـ(رجلا) والمعنى((إنَّ إصابتَكم رجلًا يتقدَّم بالتحية

---

(١) ديوانه ٢٨.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ١/ ١٣٩ وهمع الهوامع ٦٦/٣ .

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل ٣/ ٩٨ .

(٤) ومن النحويّين من يعربها حالًا ، ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٥٧ وتمهيد القواعد ٥/ ٢٣٢٦ .

(٥) ينظر: شرح المفصل ٦/ ٧٠- ٧٣ وشرح شذور الذهب ٥٢٧ .

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٢٤ وشرح التصريح ٧/٣ .

تقرُّبًا إليكم- ظلمٌ منكم له؛ لأنَّه يبغي الوصل وتجيبونه بالصد والإعراض))[١]، ومن أوجهِ النصبِ أنْ تجعل رجلًا اسم إنَّ ومصابَكم خبرها، وهذا الوجه لم يذكره أحدٌ إلا الحريري[٢]، وعلى هذا الوجه يكون المعنى: إنَّ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَةً مُصَابُكُمْ.

وأمَّا وجه الرفع وهو ما دار حوله الخلاف أنَّ (مُصَابُكُمْ) اسمُ مفعولٍ وهو اسم إنَّ، ورجل، خبرها[٣]، وعندئذٍ يكون (ظلمٌ) أمَّا تمييزًا و التقدير: أَظُلَيْمَ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلٌ أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَةً ظُلْمًا[٤]، أو خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: وهذا ظلمٌ أو وذلك ظلمٌ[٥]، وهذا التوجيه وصفَه أحمد الأمين الشنقيطي(ت ١٣٣٣هـ)، بالمُتَكَلَّف فقال: ((زعم اليزيدي[٦] أنَّ مصابَكم اسمُ مفعول من الإصابة، وهو اسمُ إنَّ، وخبرها رجل، وزعم أنَّ قوله: ظلم خبر مبتدأ محذوف، والتقدير عنده: إن الذي أصبتموه رجلٌ موصوف بأنَّه أهدى التحية، وذلك ظلمٌ منكم؛ وما قاله اليزيدي تَكَلُّف ظاهر غير مرضي المبنى ولا المعنى))[٧].

وحكم الشنقيطي على توجيه اليزيدي بالمُتَكَلَّف من جهتي المبنى والمعنى، أمَّا من حيث المبنى فالتركيب يحتاج إلى تقدير محذوف، وأمَّا من حيث المعنى، فإنَّ جعلتَ رجلًا خبرًا، فلا تحتاج لكلمة ظلمٍ من حيث التركيب، ولكن لا معنى له إلَّا بذكرها والبيت كلُّه معلق عليها فلا معنى من دون وصفِ السلام بالظلم، إلَّا أنْ تجعل التحية بالسلام ظلمًا بنصبها على التمييز، وهذا ليس وجه مراد الشاعر[٨].

---

(١) هامش محقق أوضح المسالك ٣/ ١٧٥ .

(٢) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص ٨٧.

(٣) ينظر: أخبار النحويّين البصريين ٥٨ ومغني اللبيب ٦٩٧ .

(٤) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ١٥٩ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٧ / ١٦٣.

(٦) اختلفت الروايات في صاحب هذا الوجه النحويّ، ووردت فيها عدة أسماء كاليزيدي، والبريدي، وابن السكيت، والكسائي، والتوزي .

(٧) الدرر اللوامع: ٢/ ٣١١ وينظر: هامش محقق أوضح المسالك ٣/ ١٧٥ .

(٨) ينظر: مغني اللبيب ٦٩٧ .

والذي دفع اليزيدي على توجيه البيت برفع (رجل) عدة أمور، الأول: إنَّ اسم المصدر لا يعمل عند البصريين إلا ضرورةً؛ لأنَّ أصلَ وضعهِ هو لغير المصدر(١)، والثاني: إذا كان المصدر جاء بصيغة المفعول، فالأولى أنْ نصفه بأنَّه اسمُ مفعول، والثالث: إنَّ المصدر الميمي يشبه اسم المفعول من حيث الوزن، وإعماله أقلُّ من عدم اعماله، ولم يرد إعماله إلَّا في أبيات معدودة(٢).

وأرى أنَّ وجه الرفع ليس فيه تَكَلُّفٌ، بل هو توهَّمٌ، إذ ظنَّ صاحبه أنَّ (رجل) خبرٌ وما بعده جمله نعت له، ومثله قولنا: إنَّ مضروبكم غلامٌ، فغلام خبر ويجوز لك أنْ تنعته بما شأت من النعوت، ولكنني أخالفه فيما ذهب إليه، و أذهب إلى أنّ(مُصاب) مصدرٌ ميميٌّ أضيفَ إلى كاف الخطاب وهو كناية للجمع، وجاء بعده الاسم منصوبًا للعناية به؛ ثم أوردَ (ظلم) مرفوعًا ليتحدث عنه، فهو مركز الجملة و الحديث مسلطٌ عليه، فلا بدَّ من رفعه، وعليه فإنَّ وجه نصب(رجلا) أكثرُ صوابًا، وأنسب لسياق التركيب لا سِيَما أنَّه مقصد الشاعر ومراده.

وفي نهاية الفصل الثاني يمكن إجمال أبرز النتائج التي يخص مسائل هذا الفصل، وهي:

١ـ يردُ في الكلام العربي تأكيدُ الفعل بمصدرٍ منصوبٍ من غير ذلك الفعل، وهو ما يَطلقُ عليه النحويّون النائب عن المفعول المطلق، وإنَّما يردُ في الكلام؛ لإفادة معانٍ جديدة كالسرعة والمبالغةِ في الفعل، أو لفت انتباه المتلقي، أو زيادة التأكيد، أو غير ذلك.

٢ـ الاشتغالُ أسلوبٌ تعبيريٌ خاصٌ يستعمله العربي؛ ليؤدي غرضًا معينًا في اللغة أو لبيان معنًى لم يكن ليظهرَ لو لم يستعمله المُتَكَلِّم، وهو خاضع لقصدية المُتَكَلِّم.

٣ـ من أهمِّ مظاهر التَّكَلُّف هو التقديم والتأخير غير المحكوم بقواعد نحوية، والتي غالبًا ما يسعى النحويّون إلى منعه، وما يحصل فيه تقديم وتأخير ، جعلَ النحويّون له الاسبابَ والعلل ووجهوه ببعض الأوجه المُتَكَلَّفة.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٦٤ وتوضيح المقاصد ٣/ ٨٤٦ .

(٢) ينظر: النحو الوافي ٣/٢٣٦ .

٤ـ انفردَ أهل الحجاز بإعمال (ما)، عمل (ليس)، وورد هذا الاستعمال في القرآن الكريم، ولكن النحويّين وضعوا شروطًا لهذا الاستعمال، ومنها عدم انتقاض نفيها بـ(إلَّا)، مع أنَّ الواقع اللغوي جاء على سليقة الحجازيين من دون مراعاة لتلك الشروط.

٥ـ ومن الاستعمالِ اللغوي للهجات العربية نصبُ الخبر في إنَّ وأخواتها، وهذه لغة تميم، وقد رفض جمهور النحويّين هذا الاستعمال وعدَّوه مخالفًا للقواعد النحويّة، ولا يجوز النطق به، ولكنَّه واقعٌ اللهجي ورد في كلام العرب شعرًا، ونثرًا ، فينبغي الأخذ به على قلَّته.

٦ـ لا تتأثر الحال بموضعها في الجملة، بحيث يمكن أنْ تتقدم على صاحبها أو تتأخر، لا سِيَما إذا سبَّبَ تأخيرها لبسًا مع النعت، أو صاحبَ تقديمها معنىً جديدًا يغيرُ من دلالة النص، ولا فرقَ بين صاحب الحال إذا كان مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا .

٧ـ تَكَلَّفَ النحويّون في استبعاد الجملة الحالية من المعرَّف بأل الجنسية؛ ومسوغُ استبعادهم، أنَّ صاحب الحال يجبُ أنْ يكون معرفةً، و(ال) الجنسية لا تفيد تعريفًا، ولو سلكوا طريق المعنى في بيان دلالة الجملة، لتوصلوا إلى جواز أنْ تأتي الجملة حالًا من المعرَّف بأل الجنسية؛ لأنَّ المعنى أولى من اللفظ.

٨ـ يستعمل المُتَكَلِّم، تراكيبٌ يراها النحويّ أنَّها تراكيب خرجتَ عن القاعدة النحويّة، كنداء المعرف بأل، واجتماع ياء النداء والميم، وغيرها، ولعلَّها عكست قصد المُتَكَلِّم ومراده في إيصال افكاره بالمعنى الذي يرتضيه، وبالطريقة المناسبة.

٩ـ يجوز تعدي ضمير المصدر إلى مفعولٍ به، أو يكتفي بالفاعل، على الرغم من قلَّة وروده في الكلام العربي إلا أنَّه قد يرد إذا ما احتاج المُتَكَلِّم إلى ذكره.

الفصل الثالث

الوجهُ النحويُّ المُتَكلَّف
في
المجروراتِ والتَّوابعِ
و
مسائل أخر

الفصل الثالث

الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في المجروراتِ والتوابعِ ومسائلِ أخر

المبحث الأوَّل

الوجه النحويُّ المُتَكَلَّف في المجرورات

أولا: حروف الجر

تقومُ الجملةُ العربية على الإحكامِ والربط بين عناصر الكلام واجزاءِ التركيب، ويتوصَّل المُتَكَلِّم إلى ذلك باستعمال بعض أدواتِ الربط كحروف العطف، وأدوات الشرط، وأدوات الاستفهام، وغيرها، وحروف الجرِّ نوعٌ من الروابطِ التي تربط أجزاء الكلام بعضَه ببعض، فالفعل يصل إلى المفعول به بنفسِه أو يتعدى إليه بحرفِ الجر، وكثيرٌ من علاقات عناصر التراكيب اللغوية تحددُها حروفُ الجر، وتختلف حروف الجر عن بعضها، فمنها ما يكون على حرفٍ واحدٍ، ومنه ما يكون على حرفين أو أكثر، وإنَّ لكلِّ حرفٍ دلالته الخاصة به، وله استعمال معين، فبعضه لا يستعمل إلَّا حرف جر، وبعضُه الآخر له وظائف متعددة، ولذلك نجدُ أكثرَ خلافات النحويّين في وظائف حروف الجر، واستعمالاته المتنوعة، وحذفه واضماره، و نحوه، ومثال ذلك: امسِك زيدًا، فإن النحويّين يقدرون إضمار حرف جر وضمير، والتقدير: امسِك عليك زيدًا[١]، ومن ذلك الجر بـ(حتَّى) يذهب بعضُهم إلى جعلها حرفَ جر تَكَلُّفًا[٢]، ومِن ذلك إدخالِ كافِ التَّشبيه على الضَّميرِ، مثل (كهما) أو(كهو)، فهذا لا يجيزه النحويّون إلَّا بتَكَلُّف[٣]، وغير ذك كثير، ولكنني في هذا المبحث سأقصر دراستي على توجيه النحويّين المُتَكَلَّف للشاهد الشعري، لبعضِ مسائل حروف الجر وعلى النحو الآتي:

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد ٨/ ٣٨٩٦ .

(٢) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٤٢٧.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٩١ وهامش تحقيق ألفية ابن مالك٢٩٨ .

١ـ الجر بـ(لعَلَّ):

لا خلافَ عند النحويّين في أنَّ (لعَلَّ) تكونُ ناصبة للاسم رافعة للخبر[١]، ولكنَّ الخلافَ في عدَّها حرفَ جرٍّ وهي لغة عُقَيلٍ، وبعضُ النحويّين يذهبون هذا المذهب ومنهم: الفراء، وأبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، والاخفش[٢]، وذهب الجزولي إلى أنَّ الأصل في (لعَلَّ) الجر فقال:((وقد جروا بـ لعَلَّ منبهة على الأصل))[٣]، وفسرَ أبو حيَّان قول الجزولي((بأنَّ القياس كان يقتضي لهذه الحروف أنْ تجرَّ الأسماء بها لأنَّها مختصة بها، وقياسُ ما اختصَّ بالاسم ولم يتنزل منزلةَ الجزء منه أنْ يعملَ ما اختصَّ بالاسمِ من الإعراب، وهو الجر))[٤]، وبيَّن ابن هشام أنَّ (لعَلَّ) اشبهت الحرف الزائد الداخل على المبتدأ فلا تتعلق بشيء، مثل قولنا: بحسبِك درهمٌ، أو: ربَّ رجلٍ صالح لقيته[٥]، وذكر ابن عقيل أنَّ حروف الجر عشرون، كلُّها مختصَّة بالأسماء، وقلَّ من ذكر (كي و لعَلَّ و متى) [٦]، ومن أدلَّة الجر بلعَلَّ، قول كعب بن سعد الغنوي[من الطويل]:

فقُلْتُ: ادْعُ أُخرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لعَلَّ أبي المِغوارِ منْك قَرِيبُ[٧]

والشاهدُ فيه مجيء (لعَلَّ)حرف جر علَى لغة عُقَيل ووقوعُ ما بعده وهو من الأسماء الستة مجرورًا وعلامة جره الياء، ولو كانت ناصبة لقال: لعَلَّ أبا المغوار. وأنكر عددٌ من النحويّين الجر بـ (لعَلَّ)

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٤٨ والجمل ٦٤ والإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦٤/٣ وشرح المفصل ٥٧٠/٤ .

(٢) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ٩/٢ والنوادر في اللغة ٢١٨-٢١٩ ومعاني القرآن للأخفش ٢٣١/١ .

(٣) المقدمة الجزولية في النحو ١٢٠ و ينظر: الشاهد الشعري المجهول القائل وأثره في الدرس النحوي، أطروحة دكتوراه، للباحث محمد مناضل عباس، اشراف: أ. د. صباح عّطيوي عّبود، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانيّة، ٢٠١٨ ص ١١٥.

(٤) التذييل والتكميل ٥/ ١٨٣ .

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٣٧٧ .

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل ٣/٣ ،

(٧) البيت من شواهد: اللامات ١٣٦ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣٩/٣ والمسائل البصريات ٥٥٢/١ ووسر صناعة الإعراب ٤٨/٢ وارتشاف الضرب ١٢٨١/٢ وهمع الهوامع ٢/ ٤٥٧ .

ولكنَّهم لم ينكروا البيت، ومنهم: أبو القاسم الزجاجي وعدَّه من الشواذ[١]، وأبو علي الفارسي الذي وجَّهَه على أنّ الأصل: لعَلْه لأبي المغوار منك جوابٌ قريبُ، فـ(لعَل) مخففة واسمها ضمير الشأن ولأبي المغوار منك قريبٌ جملة في موضعِ خبرٍ لها، فحَذفَ موصوفَ (قريب)، وضميرَ الشأن، وخفَّفَ لعَلَّ وألغاها مثلما يلغون (إنّ وأنّ ولكنّ)، إذا خفّفوهن، فأصبحَ (لعَلْ) ساكن اللام بعدَ حذف اللام المتطرّفة (الثانية)، فأدغمها في لام الجر، وفتحَ لام الجر بدلًا من كسرِها؛ لاستثقالِ الكسرة على المضاعف[٢]، فصارت على الشكل الذي نراه في البيت الشعري.

وقد يكون التقدير: لعَلْه جوابٌ قريبٌ منك لأبي المغوار، وعلى هذا الوجه يكون (لعَلْ): حرفًا مشبهًا بالفعل مخففًا والضميرُ المحذوفُ اسمَه و(جوابٌ قريبُ) خبرَه .

والملاحظ أنَّ هذا التوجيه فيه تطويلٌ وتَكَلُّفٌ ملحوظ اتخذَ فيه أبو علي الفارسي طريقًا وعرًا لغرض ليّ البيت الشعري بحسب ما تقتضيهِ القاعدة النحويّة الموضوعة، لذلك وصفه بعضُ النحويّين بالوجه المُتَكَلَّف، قال أبو حيَّان:((ولا يخفى ما في هذه التخاريج من التَّكَلُّف))[٣]، وقال ابن هشام:((وَهَذَا تَكَلُّفٌ تَكَلُّفٌ كثير وَلم يثبت تَخْفيف لعَلَّ))[٤]، وانكر ناظر الجيش هذا التخريج مصرحًا((ولا يُخفى ما في هذا هذا التخريج مع بعده من التَّكَلُّف، وإذا نَقلَ الأئمة أنَّ الجر بـ لعَلَّ لغةٌ لقومٍ من العرب؛ فكيفَ يسوغ إنكار ذلك وقد رواه أبو زيد عن بني عُقَيل؟))[٥]، وتبعهم السيوطي بقوله:((وهذا تَكَلُّف مردود بنقل الأئمة))[٦].

---

(١) ينظر: اللامات ١٣٦ .

(٢) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٧٥ وأمالي ابن الشجري ٣٦١/١ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٢٢ والتذييل والتكميل ١٨٢/٥ .

(٣) التذييل والتكميل ٥/ ١٨٣ .

(٤) مغني اللبيب ٣٧٧ .

(٥) تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٥٤ .

(٦) همع الهوامع، ٢٠٠٧/٤،

وفي البيت تخريجان آخران أقلُّ تَكَلُّفًا من سابقهما، إذ روى أبو زيدٍ الأنصاري البيت الشعري:((لعًا لأبي المغوار))[١]، فـ(لعا) اسمٌ مقصورٌ مثل عصا، وهذه كلمة دعاء يستعملها العرب عند العثرةِ والسقطة يقولون: لعًا لك أي: أنهَضَك الله، وعلى هذا الوجه يكون (لعا) مبتدأ و لأبي المغوار خبرًا له[٢]، ومنهم من خرَّج البيت على تقدير مضاف محذوف، فتقديره: لعَلَّ جوابَ أبي المغوارِ منْك قَرِيبٌ، فحُذِفَ المضافُ، وأقيمَ المضاف إليه مقامه[٣].

ولمَّا كانت الأوجه النحويِّة المذكورة آنفاً تُبعِد (لعَلَّ) من قائمة حروف الجر، وهو الغرض الذي يسعى إليه أصحابُها، لجأ إليها النحويّون وإنْ كانت مُتَكَلَّفة، بل نجدُ أكثرَ من ذلك، فقد ذهبَ بعض النحويّين إلى اصطناع بيتٍ شعريٍّ، لتضعيفِ الشاهد الشعري المذكور آنفًا، إذ روى أبو علي القالي (ت ٣٥٦هـ) أنَّ((المُرثَى بهذه القصيدة يُكنَّى أبا المغوار واسمه هَرِم، وبعضُهم يقول: اسمُه شبيبٌ، ويحتجُّ ببيت روي فِي هذه القصيدة: (أقامَ فخلَّى الظاعنين شبيبُ) وهذا البيت مصنوع، والأول كأنَّه أصحُّ؛ لأنَّه رواه ثقة))[٤]، وهذا دليلٌ واضحٌ يبيِّن رغبة النحويّين في ابعادِ بعضِ الشواهد الشعرية التي تخالف القاعدة النحويّة الثابتة عندهم.

وسبب الوجه المُتَكَلَّف الذي ذكره أبو علي الفارسي أنَّ فيه ثلاثة حذوفات، أولُها: تقدير ضمير الشأن؛ لتكونَ (لعَلَّ) ناصبة للمبتدأ، وثانيها: تقدير لام الجر في (أبي)؛ للتخلص من أنَّ (لعَلَّ) هي الخافضة للاسم بعدها، وثالثها: تقدير موصوف (قريب) هو(جواب)، لتسليطِ معنى القربِ على الجوابِ لا على أبي المغوار، وهذه الحذوفات الثلاثة المقدَّرة جعلت منه وجهًا مبتذلًا بعيدًا عن السهولة واليسر.

وأعتقدُ أنَّ الوجهَ المقبول هو ما ذكره النحويّون من أنَّها حرفُ جر، والدليل على ذلك عدة أمور هي:

---

(١) النوادر في اللغة ٢١٨ .

(٢) ينظر: النوادر في اللغة ٢١٨ والاقتضاب في شرح أدب كتاب سيبويه ٤٠٠/٣ .

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ١٨٢/٥ .

(٤) أمالي القالي ٢/ ١٤٨ وينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١٤٠/١ .

١ـ إنَّ الجرَّ بلعَلَّ ثابتٌ عند العرب ومنسوبٌ إلى بني عُقَيل بنقل الأئمة، وتجدرُ بنا الإشارة إلى أنَّ كعبًا بن سعد الغَنوي ليس من بني عُقَيل، إنَّما هو من بني غني من قيس بن عيلان(١)، وهذا يعني أنَّ الجر بلعَلَّ لا يختصُّ ببني عُقَيل.

٢ـ كثرة الشواهد الشعرية التي تبيَّن استعمال (لعَلَّ) حرف جرٍّ(٢).

٣ـ لم يقتصر الجر على (لعَلَّ)، بل يشمل (متى) إذ يستعمل حرف جر، عند قبيلة هُذيل(٣)، ومن ذلك قول أبي ذؤيب الهذلي[من الطويل]:

شربْنَ بماءِ البحر ثُمَّ تَرفَّعتْ متى لججٍ خضرٍ، لهُنَّ نَئِيجُ(٤)

٤. إنَّ الاستعمالَ اللغوي يتيحُ للمتكلم توظيف الأدوات والأساليب توظيفًا مناسبًا يخدم المعنى المراد والملائم لمقتضى الحال، بشرط ألَّا يخرِّج هذا الكلام عن طابع اللغة الفصحى.

و مما ذكرته آنفًا أرجِّحُ ما ذهب إليه أكثر النحويّين من أنَّ (لعَلَّ) في الشاهد الشعري حرفُ جرٍّ وأنَّ التخريج الذي ذكره أبو علي الفارسي وأيَّده جملةٌ من النحويّين هو تخريج مُتَكَلَّف لا ينبغي الأخذ به؛ لكثرة الحذوفات وزيادة التقديرات وتطويل الفقرات وكلُّ هذا مما لا حاجة إليه.

---

(١) ينظر: معجم الشعراء العرب ١٩١٢ .

(٢) ومن أمثلة الجر بلعل قول الشاعر [من الوافر]: لَعَلّ اللهِ فَضَّلَكُم عَلَيْنَا بِشَيءٍ، أنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ
ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٧ والجني الداني ٥٨٤ .
وكقول خالد بن جعفر[من الوافر]:
لَعَلّ اللهِ يُمْكِنُني علَيها جِهَارًا، مِنْ زُهَيرٍ أو أُسِيْدِ ينظر: وخزانة الأدب ١٠/ ٤٢٦ والمعجم المفصل في شواهد العربية ١/ ٢٢٩ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١٨٦/٣ وشرح ابن الناظم ٢٥٧ والجنى الداني في حروف المعاني٥٠٥ .

(٤) ديوان الهذليين ١/ ٥٢ .

٢ـ دلالة (رُبَّ) من السياق على الاستقبال

لاقى الحرف (رُبَّ) عنايةً كبيرةً عند النحويين، من حيثُ البحث والدراسة، فتعددت آراؤهم فيه، واختلفوا في كثيرٍ من خصائصه، ومن ذلك اختلافهم في حرفيَّتِهِ أو اسميتهِ، ودلالتهِ على التقليل، أو التكثير، وتعريفِ مجروره، ونوعِ الفعل الذي يقع بعده، وغير ذلك[١]، ومن هذه الخلافات، خلافهم على دلالة الاستقبال في السياق الذي يرد فيه (رُبَّ)، ولا أقصدُ أنَّ الحرف نفسَه دالٌّ على الاستقبال، وإنَّما المرادُ به الكلام الذي يتصدره (رُبَّ) أو يتعلق به، وذلك عندما يأتي وصفُ مجرورهِ دالًا على الحال والاستقبال، وهذا فيه خلافٌ بين النحويّين، فذهبَ جمهورُ النحويّين إلى وجوبِ أنْ يكون الكلام الذي يتصدره (رُبَّ) أو يتعلق به ماضيًا، ومنعوا أنْ يكون حالًا أو استقبالًا[٢]، فلا يصحُّ عندهم مثال: رُبَّ رجلٍ أكرُمُه، أو سأكرمُه، وعللوا ذلك بأنَّه جوابٌ لفعلِ ماضٍ، قال الكسائي:((العربُ لا تكادُ توقع (رُبَّ) على أمرٍ مستقبلٍ وهذا قليلٌ في كلامهم، وإنَّما يوقعونها عن الماضي، .... ومع هذا يحسُنُ أنْ يقال في الكلام: إذا رأيتَ الرجلَ يفعل ما يخاف عليه منه: ربَّما يندم))[٣]، أو بسبب كونه يفيد التقليل، والماضي قد تحققت قلَّته، قال ابن يعيش:((حُكْمُ (رُبَّ) أنْ يكون الفعل العامل فيها ماضيًا، نحوَ قولك: رُبّ رجلٍ كريمٍ قد لقيتُ، ورُبَّ رجلٍ عالمٍ رأيتُ؛ لأنَّها موضوعة للتقليل، فأولوها الماضِيَ؛ لأنَّه قد يُحقِّق قلّتَها، فلذلك لاّ يجوز: رُبَّ رجلٍ عالمٍ سَأَلْقَى، أو لأَلْقَيَنَّ؛ لأنَّ السين تفيد الاستقبال، والنون تفيد التأكيد، وتصرفُ الفعل إلى الاستقبال))[٤]، وذهب آخرون إلى جوازِ أنْ يكونَ السياقُ ماضيًا وحاضرًا ولا يجوز أنْ يكون مستقبلًا؛ لأنَّ المستقبل مجهول، فلا يُحكَمُ عليه بتقليل أو تكثير، يقول ابن الشجري:((ومن أحكامِها: أنَّها تكون لتقليل ما مضى، وما هو حاضر، دون المستقبل، تقول: رُبَّ رجلٍ أخبرَنا بحالِه،

---

(١) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني٤٣٨ – ٤٥٠.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٤١٩ والإيضاح العضدي٢٥٣ وشرح المفصل ٤/ ٤٨٦ وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٤٣ .

(٣) ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٤٣ .

(٤) شرح المفصل ٤/ ٤٨٦ .

ورُبَّ رجلٍ يخبرنا الآن، ولا تقول: رُبَّ رجلٍ سيخبرنا، ولا: رُبَّ رجلٍ ليخبرنّنا غدًا؛ لأنَّ ما لم يقع لا يُعرَف كمّيّتُه فيقلّل ولا يكثّر))[1]، ورأى ابن مالك جوازَ أنْ يكون مستقبلًا، وتبعه في ذلك أبو حيَّان وابن هشام[2]، ومن أدلتهِم على ذلك **قوله تعالى:** ﴿ **رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ** ﴾ [سورة الحجر آية ٢]، وقولِ الرسول الكريم صلى الله عليه وآله:((يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ فِي الْآخِرَةِ))[3]، ومن الشعر قَوْلُ جَحْدَرٍ بن مالك [من الوافر]:

فَإِنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتًى سَيَبْكِي عَلَيَّ مُهَذَّبٌ رَخْصُ الْبَنَانِ[4]

والشاهدُ فيه قوله:(فرُبَّ فتًى سيبكي)، وقع الفعلُ الدالُّ على المستقبل بعد (رُبَّ)[5]، وهذا دليلٌ على مجيء رُبَّ في سياق الاستقبال، ولكنَّ الرافضين أوَّلوا الشواهد النحويّة الواردة على أنَّها بلفظِ المستقبل ولكنَّها ماضٍ في المعنى، فـ(رُبَّ) صُرِف معناه إلى الماضي، والتقدير في النصِّ القرآني رُبَّما ودَّ الذين كفروا، أو على إضمار (كان)، أو جاء بلفظ المستقبل بمعنى الماضي؛ لأنَّ المستقبل معلومٌ عند الله، فنزل منزلة الماضي[6]، وتوجيه الشاهد القرآني لا ينطبقُ على توجيه بيت جَحدر، ولذلك أوَّلوه على أنَّه أنَّه من بَاب الْوَصْف بالمستقبل لَا من بَاب تعلق (رُبَّ) بِمَا بعْدهَا، فهو حكاية المستقبل، بالنظر إلى الماضي، و كأنَّه قال: فرُبَّ فتًى بكى عليَّ فيما مضى، وإنْ كنتُ لم أهلك، فكيف يكون بكاؤه إذا هلكتُ؟ أو على إضمار القول، أي: أقولُ فيه سيبكي وأمَّا إنْ تجعلَ الصفةَ مجرورة، والجواب محذوف، أي: لم أقضِ حقه [7]، ومن الشواهد الشعرية قول هند بنت عتبة [من الكامل]:

---

(١) أمالي ابن الشجري ٣/ ٤٧ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٧٩ وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٤٣ ومغني اللبيب ١٨٣.

(٣) صحيح البخاري٢/ ٤٩ .

(٤) البيت من شواهد: شرح التسهيل ٣/ ١٧٩ وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٤٣ والتذييل والتكميل ١١/ ٢٩٣.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد ٥/ ٢٥٠٥.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ١/ ١٠٦.

(٧) ينظر: الجنى الداني ٤٥٢.

يَا ربَّ قَائِلِهِ غَدًا يَا لَهْفَ أُمِّ مُعاوِيَهْ[١]

والشاهدُ الشعري يبيِّن أنَّ دلالة الاستقبال لا تقتصرُ على الفعل المضارع، بل على غيره من الاسماء والظروف والقرائن الأخرى، فتأويل المستقبل على أَنَّه مَوضِعُ الْمَاضِي، أمرٌ مستبعدٌ عند بعض النحويّين ولذلك وصَفه أبو حيَّان بالتَّكَلُّف فقال:((والأحسنُ حملهُ على القليل من أنَّ(رُبَّ) قد يكون الفعل بعدها مستقبلًا؛ لأنَّ في هذا التخريج تَكَلُّفٌ ظاهرًا؛ إذ مآله إليَّ أنَّه عبَّرَ بالمستقبل عن ماضٍ))[٢]، وتابعَ ابن هشام ما ذكره أبو حيَّان، وذلك بعدما استشهد بالشواهد النحويّة المذكورة آنفًا، فقال:((وَفِيه تَكَلُّف لاقْتِضَائه أَن الْفِعْل الْمُسْتَقْبل عبر بِهِ عَن مَاض متجوز بِهِ عَن الْمُسْتَقْبل))[٣]، وردَّ الإمامُ الشُّمُنِّي[٤] (ت٨٧٢هـ)، على ابن هشام، وكان ردُّه مقتصرًا على الشاهد القرآني فقال:((بِأَنَّهُ لَا تَكَلُّف؛ لأنَّهم قَالُوا إِنَّ هَذِه الْحَالة الْمُسْتَقْبلَة جعلت بِمَنْزِلَة الْمَاضِي المتحقق فَاسْتعْمل مَعهَا رُبمَا المختصة بالماضي وَعدل إِلَى لفظ الْمُضَارع لأنَّه كَلَام من لَا خلف فِي إِخْبَاره فالمضارع عِنْده بِمَنْزِلَة الْمَاضِي فَهُوَ مُسْتَقْبل فِي التَّحْقِيق مَاض بِحَسب التَّأْوِيل))[٥].

وهكذا نلحظ أنَّ أبا حيَّان وابن هشام ومن صَفَّ صفّهما نعتوا التأويل الذي ذكره النحويّون بالتَّكَلُّف، ليس لأنَّ فيه حذفًا و زيادةَ كلام أو تغير موضع، وإنَّما هو مُتَكَلَّف عندهم بسبب التأويل الذي لا يناسبُ السياق، فالدلالة على المستقبل واضحة عندهم ولا سبيلَ للتشكيك بها.

وعلى الرغم من صحَّة مذهب المجوزين في مجيء (رُبَّ) في سياق الاستقبال، وصحة إيراد الشواهد النحويّة على تلك الدلالة، لكنَّني لا أوافق ما ذهب إليه أبو حيان وابن هشام في وصفِهم وجه

---

(١) البيت من شواهد: الجنى الداني ٤٥١ ومغني اللبيب ١٨٣ وهمع الهوامع ٢/ ٤٣٨.

(٢) التذييل والتكميل ١/ ١٠٧.

(٣) مغني اللبيب ١٨٣و ينظر: تعليق الفرائد ١/ ١١٢و حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي ٥/ ٢٨٠ .

(٤) هو أبو العباس أحمد بن محمد الشُّمُنِّي الحنفي ولد سنة ٨١٠هـ وتوفي ٨٧٢هـ، عالم بالنحو واستاذ السيوطي. السيوطي.

(٥) حاشية الشُّمُنِّي على مغني اللبيب ١/ ٢٧٩ وينظر: همع الهوامع ٢/ ٤٣٨.

التَّكَلُّف، وأرى أنْ لا تَكَلُّف في تأويل الشواهد النحويّة السابقة، ما دامَ التركيب خاليًا من الحذف، إذ يمكن أنْ يأتي الكلام بلفظ الماضي ولكنَّه دالٌ على الاستقبال، ولو كانت دلالة الاستقبال صريحة، فالكلام قد يحتملُ أكثر من معنى وبحسب فهمِ المتلقي له، وأمَّا تقديرهم إضمار (كان) أو تقديرهم جوابًا محذوفًا، فأراه مُتَكَلَّفًا، ويكفي أنْ يقول النحويّ أنَّ اللفظ المستقبل وردَ دالًا على الماضي، من دون أنْ يأتي بتقديرات وهمية لا مسوغ لها.

فالشاعرُ أرادَ أن يقول: إنْ قُتلتُ وسَمِعَ قومي بذلك فسيبكي عليَّ الشبَّان و الفتى الطاهر؛ لأني فارسٌ شجاعٌ لا أهابُ الموت، و في قتلي ظلمٌ كبير، فقصديةُ الشاعر تفصحُ عن دلالة الاستقبال، والقصيدة عبارة عن وصيةٍ يوصي بها الشاعر أبناء قبيلته، وهذا كلُّه يتحقق في المستقبل.

اجتماع واو القسم وواو العطف

من الحروف التي استعملها أهل العربيّة للدلالة على القسم، والدخول على المقسم به، هو (واو) القسم، إذ أكثرَ النحويّون من التعرُّضِ لمسائله، واختلفوا فيها، فمنهم من ذهب إلى أنّه بدلٌ من باءِ القسم لأنَّ العرب أَرَادوا التَّوسعَة فِي أدوات الْقسم لكثرته فِي كَلَامهم، والباء عندهم أصلُ حروف القسم[١]؛ لأنَّ فعلَ القسم يتعدَّى إلى معموله بالباء، ولذلك أجازَ النحويّون إظهار الفعل(أقسم) مع الباء، ولم يجيزوا إظهاره مع بقيّة حروف القسم، مثل: أقسم باللهِ، ومن أدلتهِم على أنَّ (الواو) بدلٌ من الباء، إنَّ (الواو) لا تدخلُ على المضمرِ، فتختصُّ بالدخولِ على الأسماءِ الظاهرة، في حينِ أنّ باءَ القسم تدخلُ على الأسماءِ المظهرةِ والمضمرة[٢]، و(الواو) تشبه الباء من حيث المخرج الصوتي، وهو الشفه، ثمَّ أن (الواو) تفيد الجمع، والباء تفيد الإلصاق، والجمع نوع من الإلصاق[٣]، فكانت (الواو)

(١) ينظر: المقتضب ٢/ ٣١٩ والايضاح العضدي ٢٦٣ والجمل ٧٢ وشرح المفصل لابن يعيش٤/ ٤٩١ .
(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٤٣ والمفصل في صنعة الإعراب ٣٨٣ .
(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٣٧٥ وشرح المفصل ٥/ ٧ .

فرعًا من الباء لهذه الأسباب، ولكنْ تقدَّم الفرع على الأصل، قال ابن أبي الفتح الحنبلي (ت٧٠٩ هـ):((قلتُ: لا يبعدُ أنْ يكثر الفرع حتَّى يصيرُ أكثرَ استعمالًا من الأصل، ويقلُّ الأصلُ لضربٍ من الغرض))[١]، ومن النحويّين من رأى أنَّ (الواو) هي أصلُ في حروفِ القسمِ[٢]، ومنهم من رأى أنّ واو القسم هي الواوُ العاطفةُ، عطفت ما بعدَها على مُقدَّرٍ، قال السهيلي:((ولعلنا نكشفُ سرها كشفًا كليًا، فنُعلِم حينئذٍ أنَّها واو عطفٍ، وأنَّها لا يتصور أنْ تكون خافضة، وأنَّ المخفوض بها في القسم إنَّما انخفضَ بالعطف على محلوفٍ به))[٣]، ودليله على ذلك أنَّ (الواو) لو كانت للقسم لكُسِرَت كما تُكسَرُ الباءُ والتاء، وأنَّها لو كانت للقسم لجاز أنْ تُسبَقُ بواو العطف فلا نقول: ووالله، مثلما نقول: وبالله وتالله، وإنَّما امتنع ذلك؛ لأنَّ حرف العطف لا يدخل على حرف العطف[٤]، فإن جاء ما يظهر دخول واو العطف عليه، أُوِّلَ على محلوفٍ مقدَّرٍ يكون هو المعطوف عليه، نحو قول راشد بن شهاب اليشكري [من الطويل]:

أَرِقْتُ فَلَمْ تَخْدَعْ بِعَيْنَيَّ خَدْعَةٌ ووَاللهِ ما دَهْري بِعِشْقٍ ولا سَقَمْ[٥]

والشاهدُ فيه دخول (الواو) العاطفة على (الواو) التي قبل القسم، وعلى رأي السهيلي لا يصحُّ هذا التركيب، إلَّا أنْ يكون توجيهه على تقدير فعل القسم، والتقدير: وأحلف بالله والله[٦]، وقد ردَّ بعضُ النحويّين على توجيه السهيلي، وأنَّ هذا التقدير لا يصح[٧]، ووصفَه أبو حيَّان بالتَّكَلُّف، فقال:((وهو قولٌ مُتَكَلَّفٌ جدًا؛ إذ يحتاج في كلِّ مكان يبدأ فيه بالقسم بالواو أنْ يُتَكَلَّفَ قبل ذلك مقسمٌ به محذوف

---

(١) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٢/ ٣٦٠.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٧١٧ .

(٣) أمالي السهيلي ٤٤ وينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٧٢ والتذييل والتكميل ١١/ ٣٦٠ .

(٤) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٢/ ٩٢٦ وهمع الهوامع ٢/ ٤٨٠ .

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٧٣ و همع الهوامع ٢/ ٤٨٠ والمعجم المفصل في شواهد العربية ٧/ ٢٦.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ١١/ ٣٦٠ .

(٧) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٢/ ٩٢٦ .

وهو والفعل الذي يتعلق به حرف الجر؛ وهذا بعيدٌ جدًا))[1]، والسهيلي لا يرى واو القسم وحدها واوَ عطفٍ، بل عنده واو ربَّ، و واو الثمانية، حرفي عطف أيضا[2]، وأعتقدُ أنَّ الذي دفعه إلى القول بالواو العاطفة هو اتجاهه اللغوي الذي يرمي فيه إلى تعميم الدلالة ونفي الاشتراك، فلما رأى أنَّ الأصلَ في (الواو) العطف، وأنَّها لا تخلو من هذا المعنى مهما تعددت استعمالاتها، أرجعها جميعا إلى واو العطف، وهو رأيٌّ محترمٌ يعبرُ عن وجهة نظرِ النحويّ، ولكنْ أنْ يقدَّر محذوفًا في كلِّ مكان ترد فيه (الواو) الدالة على القسم، فهذا الأمر قبيحٌ، يرفضه الاستعمال اللغوي، الذي يسلك مبدأ السهولة واليسر، ولذلك أحْسَنَ أبو حيَّان في وصفه بالتَّكَلُّف؛ إذ لا موجبَ للحذف، فتوجيه السهيلي في واو القسم في أول الكلام أراه ليس موفقًا، ولكنَّه أصابَ في مسألة الواو المكررة في القسم نحو **قوله تعالى:** ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾[سورة الضحى آية ١، ٢]، فذهب مذهب الخليل وسيبويه وكثيرٍ من النحويّين بأنَّ الواو الثانية ليست واوَ قسمٍ وإنَّما هي واو عطفٍ[3]، فليس فيه تقدير محذوف، ويصحُ ويصحُ أنْ تكون عاطفة فيكون القسم بهما دفعة واحدة، وجوابهما جواب واحد، ويحتملُ أنْ تكون واوَ قسمٍ في كل مرة، وجوابها واحد، فالواو الثانية والثالثة تختلف عن (الواو) الأولى التي لا تصلحُ أنْ تكون واو عطفٍ ولا واو ربَّ.

وتجدر الاشارة إلى أنَّ السهيلي يرى أنَّ واو ربَّ هي أيضا عاطفة كما ذكرنا أنفًا، والمجرور بعدها إنَّما هو مجرور بـ(رُبَّ) محذوفة بعد (الواو)، وهو مذهب البصريين[4]، ولكنْ فرقه عنهم أنَّه جعل (رُبَّ) معطوفةً على معانٍ قبلها مضمرة في النفس، فقال:((ومن هذا الباب الواو المتضمنة

---

(١) التذييل والتكميل ١١/ ٣٦٠ .

(٢) ينظر نتائج الفكر ١٢٠ ، ٢٠٦ .

(٣) ينظر: كتاب سيبويه لسيبويه٣/ ٥٠١ والمسائل العسكريات ٧١ و سر صناعة الإعراب٢/ ٧٧ واللباب في علوم علوم كتاب سيبويه٢٠/ ٣٥٧.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه ٤٩٨/٣ والأصول في النحو ٤١٧/١ وشرح المفصل ٢/ ١٢٤ وشرح الرضي على الكافية ٣٣٣/٢ .

لمعنى(رُبَّ)، فإنَّك تجدها في أوَّلِ الكلام كثيرًا إشارة منهم إلى تعداد المذكور قبلها، من فخرٍ أو مدحٍ أو غيرِ ذلك، فهذه كلُّها معانٍ مضمرةٌ في النفس، وهذه الحروف عاطفة عليها، وربَّما صرحت العرب بذلك المضمر))[١]، نحو قول رؤبة [من الرجز]:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ مشتبه الأعلام لماع الخفَقْنْ[٢]

ويذهبُ الكوفيون والمبرّد إلى أنَّها بالأصلِ عاطفة، ثم صارت حرفَ جرٍ؛ لأنَّها لما نابت عن (رُبَّ)، وهذه تعمل الجر فهي كذلك عملت الجر؛ لنيابتها عنها[٣]، وردَّ الدكتور فاضل السامرائي على رأي السهيلي ووصفه بالتَّكَلُّف فقال:((إن هذه الواو ليست عاطفةً، كما ذهب إليه البصريون، ولا أصلها عاطفة، كما ذهب إليه الكوفيون؛ لأنَّها قد يبتدأ الشعر بها كقوله:(وقاتم الأعماق)،... وأمَّا قولهم إنَّه يقدَّر معطوف عليه كأنَّه قال:(رُبَّ هولٍ أقدمتُ عليه وقاتمِ الأعماق) فهو تَكَلُّف؛ لأنَّ الأمرَ يتعلق بذكر أمرٍ معين وحده، وربَّما لم يقع قبله مثله، ..... فالعطفُ تَكَلُّفٌ ظاهر، ثمَّ إنَّه لا يصحُ العطف على كلام مقدَّرٍ ليس عليه دليل، فلا يصح أنْ تقولَ ابتداءً: ولا أعود، على تقدير سأسافرُ ولا أعود))[٤]، والدكتور فاضل السامرائي يرى (الواو) حرفًا ذا دلالةٍ معينة، وليست واوَ العطف، فهي تختلف عن حرف العطف وعن (رُبَّ)، وأنَّ الجر بالحرف نفسِه لا بـ(رُبَّ) المحذوفة[٥]، وكلام الدكتور فاضل السامرائي على واو ربَّ ينطبق على واو القسم التي يبتدأ بها، فواو القسم تختلف في دلالتِها عن واو العطف، وإنَّ معنى قولنا: والعصرِ، يختلف عن قولنا: أحلف بالله والعصر، فالتركيب الأول يبيِّن القسم بالعصر لا غير، وأمَّا التركيب الثاني فيحتمل أنَّ المُتَكَلِّم يقسم بالله وبالعصر مجتمعين للدلالة على قوة القسم وتوكيده، ويحتمل أنَّه قسَمَ قسمين لأمرٍ واحدٍ ليبيِّن أهميته التي دفعته إلى الاكثار من

---

(١) نتائج الفكر ٢٠٦ .

(٢) ديوانه ١٠٤ .

(٣) ينظر: المقتضب ٣٤٧/٢ والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٨/١ ومغني اللبيب ٣٦١/٢.

(٤) معاني النحو٣/ ٤٦.

(٥) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

القسم، فالتركيب الأول يدلُّ على أهمية المُقسَم به، والتركيب الثاني يدلُّ على أهمية الأمر الذي قسمَ عليه المُتَكَلِّم، فالشاعرُ كرَّرَ حرف القسم مرتين، وكأنَّه حلف مرتين لأمرٍ واحد؛ ليدلَّ على أهمية الأمر الذي قسمَ عليه، وهو يريد أنْ يقول أنَّ عيني لم يدخها شيءٌ من النعاس ليس لعشقٍ ولا سَقم، وإنَّما كان سهري لِمَا أتتني من أنباءٍ عن الرجلِ الذي وصفني بالوصف السيّء[١]، ومسوغ تكرارِ واو القسم دون باقي حروف القسم كالتاء والباء؛ لأنَّ الواو أخفُّ منهما، وحركتُه أخفُّ من حركة الباء والتاء[٢]، وهذا هو سبب ابدال الواو بالحروف الأخرى، فلا أرى واحدًا من الواوين في الشاهد الشعري حرفَ عطفٍ، وإنَّما كلاهما حرف قسم، وجاء الثاني توكيدًا للأول.

ثانيًا: الإضافة:

يرادُ بالإضافة معنى الإسناد، إلَّا أنَّه ليس المقصودُ به الإسناد النحويّ، كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل، وإنَّما هو إسنادٌ خاص، أي: نسبة اسمٍ إلى اسمٍ آخر، وإسناده إليه، توجِبُ إنزال الثاني منزلة الأوَّل[٣]، فالإضافة:((نسبةٌ تقييديةٌ بين أسمين، أو ما في تأويلِهما، مقتضيةٌ لجرِّ الثاني منهما لزوما، فنسبة: جنسٌ يشمل جميع التراكيب، وتقييدية: مُخرجٌ للمبتدأ والخبر، وبين اسمين: مُخرجة للنسبة الواقعة بين الاسم والفعل، وقولنا: أو ما في تأويلهما: مُدخِلٌ لما أضيف إليه، من حرفٍ مصدريٍّ وصلته، ومقتضيٌّ لجرِّ الثاني لزوما: مُخرجٌ للنعت والمنعوت، ونحوهما من التابع ومتبوعه))[٤]، ومثال ذلك قولنا: غلامُ زيدٍ، فالنسبة بين الاسمين تعملُ على الربط بينهما، فتجعلهما بمنزلة الشيء الواحد، أو الكلمة الواحدة، وانجرَّ الآخر بإضافة الأوَّل إليه، ويُطلقُ مصطلحُ حروف الإضافة على حروف الجر[٥]؛ لوجود العلاقة بين المجرور بعد المضاف والمجرور بعد حروف الإضافة، وهذه العلاقة قائمةٌ قائمةٌ على النسبة التي تربط الثاني بالأول، سواء أ مباشرةً كانت النسبة أم بوساطةِ حرف الإضافة.

---

(١) ينظر: هامش تحقيق المفضليات ٣٠٨ .

(٢) نظر: شرح المفصل ٤/ ٤٩١.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه٤/ ١٢٥.

(٤) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك١/ ٤٧٣.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه لسيبويه٣/ ٤٩٦ والأصول في النحو ١/ ٢٠٢ والمفصل في صنعة الإعراب٣٧٩ .

وبسبب هذه النسبة التي تجعل الاسمين كالاسم الواحد، بحيث يكون أحدهما مكملًا للآخر، تَعاملَ النحويّون معه كاسمٍ واحدٍ، و وضعوا معاييرَ للربط بين المضاف والمضاف إليه، لا يمكنُ العبث بها، كالتعريفِ والتنكير، والمخالفة في المعنى، وعدمِ الفصل بين المتضايفين وغيرها، فإذا ما جاء التركيب مخالفًا للمعايير، وجهوه بتوجيهات متنوعة أو أوَّلوه أو وجدوا له تفسيرًا، يُرجِعهُ إلى القاعدة، وقد تكون بعضُ التوجيهات المطروحة بعيدةً عن الواقع، و لا يقبلها المعنى، فتواجه بالنقدِ ويُحكَم عليها بالتَّكَلُّف، وفي باب الاضافة نجد كثيرًا من الوجوه المُتَكَلَّفة، ومثال ذلك جعل معنى الإضافة على تقدير اللام، نحو: مالِ محمدٍ، أي: مالٌ لمحمدٍ، وقوبِل هذا الوجه بأنْ يوصَفَ بالتَّكَلُّف[١]؛ لأنَّ معنى: غلامُ زيدٍ لا يساوي: غلامٌ لزيدٍ[٢]، ومن ذلك الاختلاف في المضاف إلى ياء المُتَكَلِّم أ مبنيٌّ هو أم معرب، وهذا التوجيه عند بعضِ النحويين تَكَلُّف[٣]، ومن التوجيهات المُتَكَلَّفة نجدها في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أو حذف المضاف إليه، نحو: قطعَ الله يدَ ورجلَ من قالها[٤]، وغير ذلك كثير. وفيما يأتي بيانٌ لأهمِّ المسائل النحويّة التي ورد فيه التَّكَلُّف النحويّ في توجيه الإضافة في الشواهد الشعرية.

١ـ إضافة العلم إلى المعرفة

اشترط النحويّون في الأَعلاَم عدمَ دخول (ال التعريف) عليها أو إضافتها؛ لأنَّها معرفة في أصلها، وليست بحاجةٍ إلى ما يعرِّفها؛ لاستغنائه بتعريف العلَميَّة عن تعريف الإضافة، قال ابن الحاجب عن شرط الاضافة:((وشرطُها تجريدُ المضافِ من التّعريف))[٥]، أمَّا ما وردَ منها مقترنا بأل، أو مضافًا مثل: العباس، والعمر، و مضرُ الحمراء، وربيعةُ الفَرَس، وجميلُ بثينة، و خالدنا، فذلك من

(١) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٤٨٠ وتمهيد القواعد ٧/ ٣١٦٦.

(٢) ينظر: معاني النحو٣/ ١١٨ .

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٧/ ٣٢٦٨ .

(٤) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢١ وشرح ألفية ابن مالك للحازمي٧٦/ ٩.

(٥) الكافية في علم النحو ٢٨ .

باب اجراء المعرفة مجرى النكرة [١]، قال ابن جني:((فإضافة الاسم تدلُّ على أنَّه خُلِعَ عنه ما كان فيه من تعرفه، وكسَاه التعريفُ بإضافته إيَّاه إلى الضمير؛ فجرى في تعريفِه مجرى أخيك وصاحبك، وليس بمنزلة زيدٍ إذا أردتَ العلم))[٢]، ويرى الرضي الاستراباذي جواز الإضافة مع المحافظة على التعريف، فيقول:((وعندي أنَّه يجوز إضافة العلمِ مع بقاء تعريفه إذ لا مانعَ من اجتماعِ التعريفين إذا اختلفا))[٣]، وتعددت توجيهات النحويّين لا سِيَما المانعين من إضافة العلم إلى المعرفة، ووصِفَ بعضُها بالتَّكَلُّف، على الرغم من تعدد الشواهد الشعرية[٤]، ومن هذه الشواهد قول الشاعر[من الطويل]:

عَلَا زَيْدُنا يومَ النَّقَا رأسَ زيدِكم بأبْيَضَ ماضِي الشَفْرَتَين يَمانِ[٥]

والشاهدُ فيه أنّ الشاعر أضاف (زيدًا) إلى الضمير[٦]، وأغلبُ النحويّين يجردون زيدًا من التعريف، ويجرونه مجرى التنكير، ثمَّ يعرَّفُ بالإضافة إلى الضمير[٧]، أو ربَّما شورِك في العلم، فأُخرِجَ عن كونه كونه معرفة، وأُجرِيَ حينئذ مجرى الأسماء الشائعة، مثل: رجلٌ وفرس[٨]، وذهبَ ابن مالك إلى حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامه، فقال:((أي: علا زيدٌ صاحبُنا رأسَ زيدٍ صاحبِكم، فحَذفَ الصفتين المضافتين إلى ضميري المُتَكَلِّم والمخاطب وجعل الموصوفَ خلفًا عن الصفة في الإضافة))[٩].

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ١٢١ والمقتصد في شرح الإيضاح٢/٧٥٦ والمفصل في صنعة الإعراب ٢٩ وشرح المفصل ١/ ١٣٣ وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٠٩ وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٣٠٩ .

(٢) سر صناعة الإعراب ٢/ ١٢١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٠٩ وينظر معاني النحو

(٤) كقول لأخطل في ديوانه ٣٧٩[من الطويل]: وقد كان فيهم حاجب وابن أمه أبو جندل والزيد زيد المعارك

وكقول ابي النجم في ديوانه ٤٤٩ [من الرجز]: باعد أمّ العمر من أسيرها حرّاس أبواب على قصورها

(٥) نسب البيت إلى رجل من طيء، ينظر: المسائل الحلبيات ٢٩٨ وسر صناعة الإعراب ٢/ ١٢١ وشرح المفصل ١/ ١٣٣ وشرح التسهيل ٣/ ٢٣١ .

(٦) ينظر: شرح المفصل ١/ ١٣٣ .

(٧)ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ١٢١ وشرح المفصل ١/ ١٣٣ وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٣٠٩ .

(٨) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ٢٩ وشرح المفصل ١/ ١٣٣ وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٣٠٩ .

(٩) شرح التسهيل ٣/ ٢٣٢ وينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٨ .

ووصَفَ الشاطبي توجيه ابن مالك بالتَّكَلُّف، فقال:((وأمَّا إضافة الموصوف إلى القائمِ مقام الوصف، فليس ذلك بِمُتَحصل، بقوله:(علا زيدنا)..... وجعله من ذلك الباب تَكَلُّفٌ لا معنى له))[١]، ونقلَ عبد القادر البغدادي قولًا لابن الحنبلي (ت٩٧١ هـ) يصفَ وجه ابن مالك بالتَّكَلُّف[٢]، يقول البغدادي:((أي: علا زيدٌ صاحبُنا رأسَ زيدٍ صاحبكم، فحذف الصفتان وجعل الموصوف خلفًا عنهما في الإَضافة، قال ابن الحنبلي: هذا تَكَلُّف عكسُ المشهور من جعل الصفة خلفًا عن الموصوف في الإضافة وغيرها))[٣]،

ويبدو أنَّ الذي دفع النحويّين إلى القول بتَكَلُّف وجه ابن مالك هو حذف صفتين دفعة واحدة وإقامة موصوفيهما مقامهما، وهذا قليلٌ فيما وردَ عن العرب، و المشهور حذف موصوفٍ واحدٍ وإقامة الصفة مقامه، نحو **قوله تعالى:**﴿ **أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ وَقَدِّرۡ فِي ٱلسَّرۡدِۖ** ﴾[سورة سبأ آية١١]، أي: دُرُوعًا سابغات[٤].

وأعتقد أنَّ سبب وصف توجيه ابن مالك بالتَكَلَّف في الشاهد الشعري، ليس للسبب المذكور أنفًا، وهو حذفُ الصفة وإقامة الموصوف مقامه، بل لأنَّ التركيب لا يحتاج إلى تقديرِ محذوف، و أنَّ الحذف لم يحصل أصلًا، وإنَّما نحتاج إلى تأويلٍ سليمٍ للشاهد الشعري، فمعنى زيدنا: أي: الذي ينتمي إلينا أو صاحبنا، ومعنى زيدكم ، أي: المنسوب إليكم أو صاحبكم، والدليلُ على تَكَلُّف ابن مالك، أنَّه تبنى هذا الرأي ولم يجوز إضافة العلم إلى المعرفة.

ولذلك أذهب مذهب الرضي الاستراباذي في جواز إضافة العلم إلى المعرفة، مع المحافظة على تعريفه، لغرض التمييز أو الإيضاح، فالمُتَكَلِّم يضيف العلم إلى الضمير، لغرضٍ بلاغي كالتمييز بين

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤/ ٣٢ .

(٢) لم أعثر على كتابه المسمى: ربط الشوارد في حل الشواهد.

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٣٠٩ .

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٩٣ .

الأعلام ورفع الاحتمال، أو لزيادة التوضيح، أو للمدح أو الذم، أو تقليل الاشتراك، أو غيرها[١]، فالشاعر أراد أن يميز بين الزيدين وأنَّ أحدهما أعلى مكانة وشرفًا من الآخر، فأضاف كل واحد منهما إلى ضمير يناسب السياق.

٢ـ إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى

ذهب الكوفيون إلى جوازِ إضافة الشيء إلى نفسِه إذا اختلف اللفظان[٢]، فيصحُّ أنْ نقول: مسجدُ الجامعِ، و الجانبُ الغربي، وعلمُ اليقين، وذهب البصريون إلى منعه[٣]؛ لأنَّ الفائدة من الإضافة التعريف والتخصيص، وهنا لا تحصل الفائدة؛ لأنَّ الشيء لا يتعرَّف بنفسه ولا يزيد تخصيصًا، قال أبو جعفر النحاس:((إضافةُ الشيء إلى نفسِه محال؛ لأنَّه إنَّما يضاف الشيء إلى غيره ليُعرَّف به))[٤]، والنَّحاس مصيبٌ في كلامه، إذ لا يمكن إضافةُ الشيء إلى نفسِه، فيكون الاسم مضافًا ومضافًا إليه في الوقت نفسه، ولكنَّ الكوفيين يقصدون بهذه العبارة: إضافةُ الاسم إلى آخر يوافقه في المعنى، واستدلَّوا على رأيهم بكثيرٍ من الشواهد القرآنية والشعرية[٥]، ومن تلك الشواهد **قوله تعالى:**﴿ ﴿**وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ**﴾ [سورة القصص آية ٤٤]، ونجدُ موطنَ الشاهد نفسَه في قول الراعي النميري [من الوافر]:

---

(١) ينظر: هامش النحو الوافي ١/ ٢٩٤ ، ومعاني النحو ١/ ٨١ .

(٢) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ١/ ٣٣٠ والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٣٥٦ وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٦.

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي٢٧٢ والمقتصد في شرح الإيضاح٢/ ٨٩٣ وشرح المفصل ٢/ ١٦٨ والكناش في فني النحو والصرف١/ ٢١٨ وشرح التصريح ١/ ٦٨٩.

(٤) إعراب القرآن للنحاس٢/ ٢١٦ وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٣٥٧.

(٥) كقول رؤبة في ديوانه ٤٠ [الرجز]: إِذَا اسْتُعِيرَتْ مِن جُفُونِ الأَغْمَادْ فَقَّانَ بِالصَّقْعِ يَرَابِيعَ الصَّادْ ، موطن الشاهد فيه (جفون الأغماد)، وكقول أبي ذؤيب في ديوان الهذليين ١/ ٣٧ [من الطويل]:

فَإِنْ تَكُ أُنْثَى مِنْ مَعَدٍّ كَرِيمَةً عَلَيْنَا فَقَدْ أَعْطَيْتَ نَافِلَةَ الفَضْلِ

موطن الشاهد فيه (نافلة الفضل).

وَقَرَّبَ جَانبَ الغَرْبيِّ يأدُو[١] مَدَبَّ السَّيل واجْتَنَبَ الشَّعَارا[٢]

والشاهدُ فيه قوله:(جانب الغربي)، فالمضاف والمضاف إليه بالمعنى واحد، وهذه الإضافة جائزة عند الكوفيين وممتنعة عند البصريين، ومَنْ منعَ وجَّهَ الشاهدَ على حذفِ الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وتقدير الأمثلة والشاهد: مسجدُ الموضعُ الجامع، وعلمُ الأمرُ اليقين، وجانب المكان الغربيّ[٣]، وكلُّ ما ورد منه مؤولٌ على تقدير محذوف، قال ابن مالك:

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى، وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ[٤]

وتجدرُ الإشارة إلى أنَّ مسألة إضافة الموصوف إلى صفته تشبه هذه المسألة كثيرًا، ومثال ذلك: صلاةُ الأولى، وحبُّ الحصيدِ، ودارُ الآخرة، فهو على تقدير: صلاةُ الساعةُ الأولى، وحبُّ الزرعُ الحصيد، ودارُ الحياةُ الآخرة[٥]، ولذلك نجد كثيرًا من النحويّين يخلطون بين المسألتين؛ بسبب التشابه في التقدير، وهم يمنعون هذه الإضافة أيضًا، ولكنْ لا سبيل عندهم إلَّا تقدير محذوف، فنجدهم يقدرونه على مضض، وهم يصفونه في بعضِ الأحيان بالقبح[٦]، ما دفعَ بعضُ النحويّين إلى وصفِ التقدير بالتَّكَلُّف، قال ابن مالك:((وأنَّ نحو: جانب الغربي وصلاة الأولى ودار الآخرة ومسجد الجامع وحبة الحمقاء غير مُكتفى بلفظه في صحَّة معناه، بل يحتاج فيه إلى تَكَلُّف تقديرٍ، بأنْ يقال: جانب المكان الغربي، وصلاة الساعة الأولى، ودار الحياة الآخرة))[٧]، وابن مالك من المانعين إضافة الاسم إلى

---

(١) معنى يأدو: يختل، مدب السيل: مجراه البطيء، الشعار: الشجر الملتف. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح١/ ٣٣٨.

(٢) ديوانه ١٤٧ .

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي٢٧٢ وشرح المفصل ٢/ ١٦٨.

(٤) ألفية ابن مالك ٢١٦ .

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٣٥٧، المسألة الحادية والستون.

(٦) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح١/ ٣٣٧ وشرح شافية ابن الحاجب ٤/ ٣٥٩ .

(٧) شرح التسهيل ٣/ ٢٣٠ وينظر:؛تمهيد القواعد ٧/ ٣١٧٢.

مرادفه، ومع ذلك فهو يصِفُ تقدير محذوف بالتَّكَلُّف، وهذا يعكس عن رفضِه التقدير أو قبوله على قبحهِ، كذلك وصفه بعضُ المحدثين بالتَّكَلُّف، فال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:((وهو تَكَلُّفٌ لا داعيَ له))[١]، وجاء في شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية((وهو تَكَلُّفٌ بعيد))[٢]، وسبب هذا الوصف أنَّهم يوافقون ما يذهبُ إليه الكوفيون، ولا يرون ضرورةً في تقدير محذوف، طالما يوجدُ وجهٌ نحويٌّ مقبول، ورفض عالمُ سبيط النيلي توجيه الفريقين ووصف توجيه البصريين بالتَّكَلُّف المشين[٣]، وهو لا يقبل بإضافة الشيء إلى نفسه، يقول في (حق اليقين):((فإضافة الحقِّ إلى اليقين ليس من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه كما زعموا، بل أصبحَ المعنى أنَّ ظهور حقيقةِ ما كانَ يُتَحدَّثُ عنه قد بلغ درجة اليقين))[٤]، وهذا يعني أنَّ الإضافة هنا من باب إضافة اسمٍ إلى اسمٍ يختلف عنه في في المعنى.

وبعد الانتهاء من عرض المسألة لابدَّ لي من توضيح بعض الأمور: الأمر الأول: إنَّ كثيرًا من علماء اللغة لا يؤيدون ظاهرة الترادف في العربية، وعندهم أنَّ كلَّ اسمٍ له مدلولهُ الخاص به، يميزه عن الاسم الذي يقاربه في المعنى، ومهما تقاربت الكلمات في الدلالة فهي لا تتفق تمامًا في المعنى[٥]، وقد وقد جوَّز سيبويه اضافة الاسم إلى لقبه، مثال: هذا سعيدُ كرزٍ[٦]، و(كرز) هو نفسُه سعيد، وإنما كان ذلك لوجودِ فرقٍ دقيقٍ بين الاسم واللقب، وإذا كان (كرز) صفة لسعيد، فالإضافة جائزة أيضًا، قال

---

(١) هامش تحقيق الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٣٥٧ .

(٢) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية١/٤٢٩ .

(٣) ينظر: النظام القرآني مقدمة في المنهج اللفظي ١١٧ .

(٤) المصدر نفسه ١١٤ .

(٥) ينظر: علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية ١٢١– ١٢٥ .

(٦) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٢٩٤.

الهروي (ت ٤٣٣ هـ):((أنَّ إضافةَ الشيء إلى صفته استعمالٌ لغويٌّ سليم، وليس هناك ما يدعو إلى تَكَلُّفَ التأويل والتقدير، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى وأجدر بالقبول مما يحتاج إلى تأويل))[١].

الأمر الثاني: لم يقصد الكوفيون بعبارة إضافةَ الشيء إلى نفسه بأنَّه يكون الاسم مضافًا ومضافًا إليه في الوقت نفسه، وإنَّما كان قصدهم منها: إضافة اسمٍ إلى اسمٍ يوافقه في المعنى، والدليل على ذلك أنَّ أمثلتهم وشواهدهم خلت من الاتفاق في اللفظ، ولم تأتِ على مثال: مسجد المسجد، وحَبُّ الحَبِّ، وغير ذلك، ولو كان قصدهم إضافة الاسمِ إلى اسمٍ يوافقه في اللفظ لجاز ذلك أيضًا بحسب رأي المحدثين، ومعنى ذلك أنَّ مثال: حَبُّ الحَبِّ، معناه الحبُّ الذي يحوي الحبَّ، ومعنى عبارة صديقُ الصديقِ، واضحٌ من أنَّه ليس صديقًا بالصورة المباشرة.

والأمر الثالث: إنَّ لفظة(الغربي) لها دلالةٌ واضحةٌ على المكان، ولا يخطرُ في ذهنِ أحدٍ إلى غير ذلك، فلا حاجة إلى تقدير(المكان)، والتركيبُ مفهومٌ من دونها، ولو سألك سائل: إين تذهب؟ فتجيبه: إلى الاتجاه الغربي، فلا يزعم أن التقدير: اتجاه المكان الغربي؛ لأنَّ المكان لازمُ التركيب ولم يفترق عنه، فلا فائدة من تقدير النحويّين حذف(المكان) لدلالة ما بعده عليه، وهم يعرفون جيدًا أنَّ اللغة العربية لغة إيجاز وبلاغة مع الإيفاء بالمعنى.

وبذلك أميلُ إلى وصفِ ابن مالك بتَكَلُّف تقدير محذوف، و أرجِّحُ مذهبَ الكوفيين في جواز اضافة الاسم إلى مرادفه، لا سِيَما إذا ما أفادَ معنًى جديدًا؛ لأنَّ المعنى هو غاية المُتَكَلِّم ومراده، فالشاعر في البيت الشعري: يصف ثورًا وحشيًا، أو حمارًا، وقد اجتنب الشجرَ مخافةَ أنْ يُرمى فيها، واتَّجه إلى جانب الغربي، ولزمَ مدرج السيول لأنَّ الصيادين يبتعدون عنه، فالفائدة جليَّة من إضافة الاسمِ إلى مرادفِه، والله تعالى أعلم.

---

(١) إسفار الفصيح١/ ٢١٦ .

٣ـ إضافة (نِعمَ وبِئسَ) لفاعليهما

أوردت المصنفاتُ النحويّة مسائل الخلاف النحويّ في(نِعمَ وبِئسَ) وما جرى مجراهما من حيث الاسمية والفعلية، وفي أيِّ باب توضَع؟ وذلك بسبب سلوكِهما الغريب في التراكيب النحويّة، إذ تسلكُ تارةً سلوك الأفعال، وتارةً أخرى تسلكُ سلوكَ الأسماء، فهي لا تخضع لقاعدةٍ ثابتة، وهذا ما أثارَ الخلاف النحويّ بين النحويّين، وقد اجتهدَ النحويّون في الوصول إلى نتائج مقنعة، وحاولوا الدفاع عن رأيِهم بالعلل والتأويلات، فذهب أكثرُ النحويّين، وأغلبهم من البصريين إلى أنَّ (نِعمَ وبِئسَ) فعلان غير متصرفين؛ لقبولهما تاء التأنيث الساكنة، ورفعهما لفاعلٍ ظاهر ومضمر، وبنائهِما على الفتح، وهي من علامات الفعل الماضي، فهما فعلان[١]، وذهبَ بعضُهم وأكثرهم من الكوفيين إلى أنَّ (نِعمَ وبِئسَ) اسمان بدليل كونِهما لا مصدرَ لهما، ولا يتصرفان، ولا يَحسنُ اقتران الزمانِ بهما كالأفعال، ولأنَّهما جاءا على بناء وهيأة تختلف عن ابنية الأفعال، وقبولهما علامات الأسماء كحروفِ الجر وحرف النداء والإضافة[٢]. واستدلَّ أصحابُ هذا الرأي ببعض الشواهد النثرية والشعرية[٣] التي تدلُّ على اسميتها، ومنها كقول العرب:((واللهِ ما هي بِنِعْمَ الولدُ))[٤]، وقولهم:((يا نِعمَ المولى ويا نِعمَ النَّصيرُ))[٥]، وكقول الشاعر [من الرجز]:

صَبَّحَكِ اللهُ بِخَيْرٍ بَاكِرِ بِنِعْمَ طَيْرٍ وشَبَابٍ فَاخِرِ[٦]

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٥ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٨١- ٨٦ والمقدمة الجزولية ١٥٩ و شرح الكافية الشافية٢/ ١١٠٣ وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٣٩ - ٢٤٠ والتذييل والتكميل ١٠/ ٧٢ .

(٢) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء١/٢٦٧ و مجالس ثعلب ٦٢ وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٥-٤٠٦، وأسرار العربية٩١- ٩٢ واللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ١٣١ .

(٣) كقول الشاعر [من الوافر]: فقد بُدِّلتُ ذاك بِنِعْمَ مالٍ وأيامٍ، لَياليها قِصارُ

وهو من شواهد: التذييل والتكميل ١٠/ ٧١ وتمهيد القواعد ٥/ ٢٥٢٧.

(٤) أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٥ .

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٦) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد: شرح التسهيل ٣/ ٥ والتذييل والتكميل ١٠/ ٧٢ ووتمهيد القواعد ٥/ ٢٥٢٤ وشرح الأشمونى ٢/ ٢٧٥.

والشاهد فيه قوله: (بنعم طير) إذ جاء (نعم) اسمًا عند الكوفيين بدليل دخول حرف الجر عليه، وإضافته[١]، وهذا الاستعمال لا يرتضيه البصريون ولذلك وجهوه على حذف حرف النداء في الشاهد الثاني، والتقدير: يَا أَللهِ نعمَ الْمولى، أو على الحكاية في الشاهدين الأخريين، والتقدير: بمقول فيها نعم الولد، وبمقول فيه نعمَ الطائر، فحُذِف الموصوفُ وأقامَة الصفةُ مقامه، ثمَّ حُذفَت الصفة وأقامَ المحكي بها مقامُها، ثم حُذِفَ القول، فصار كما هو عليه، أو على تقدير: صبَّحَك الله بكلمةٍ نِعمَ منسوبة إلى الطائر[٢]، فنلحظُ كثرة الحذف المقدَّر في التركيب، وهذا ما دفع بدر الدين العيني من الحكم على هذا الوجه بالتَّكَلُّف، فقال:((قلتُ: هذا تَكَلُّف، والأَوْلى حِملُه على الشذوذ))[٣]، فالعيني فضَّلَ الشذوذ على تقديرِ كلِّ هذه الحذوفات؛ لأنَّ كثرة الحذف تجعلُ التركيبَ النحويّ مبتذلًا وبعيدًا عن واقع الاستعمال.

والذي أحسبه أنَّ العيني كان محقًّا في وصفه لتقدير البصريين وتوجيههم، بالتَّكَلُّف، لكثرة ما قدروه من حذف لا يحتاج إليه التركيب، وهو حذفُ الموصوف، ثمَّ حذفُ الصفة ثمَّ حذفُ القول، وكلُّ ذلك لم يوجد في التركيب أصلًا، ولذلك خالف كثيرٌ من المحدثين آراء القدماء في اسمية (نِعمَ وبِئسَ) أو فعليتهما؛ لتجنُّب هذه الحذوفات، فذهبَ الدكتور مهدي المخزومي إلى جعلِها أفعالًا شاذة، والأفعال الشاذة لا تخضعُ لقاعدة الأفعال العامة، ولها سلوكٌ واستعمالٌ مختلفان[٤]، ويرى الدكتور تمَّام حسَّان أنَّه لا علاقة لهما بالاسمية والفعلية، وإنَّما هي خوالف كأسماء الأفعال، وفائدتها الإفصاحُ عن تأثر وانفعال دعا إلى المدحِ و الذم، أو المبالغة في المدح والذم[٥]، وذهبَ الدكتور حامد عبد المحسن

---

(١) ينظر: شرح الأشمونى ٢/ ٢٧٥.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ٣٣٤ وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٠٢.

(٣) المقاصد النحوية ٤/ ١٥٠٤ .

(٤) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه ١٩، ١٩٨ .

(٥) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١١٥.

الجنابي إلى جعل منزلة (نِعمَ وبِئسَ) بين الفعلية والاسمية[1]، وهذه الآراء تدفع الخلاف الحاصل في اسميتيهما وفعليتيهما.

وأرى وجاهة رأي المحدثين والمعاصرين في أنّ (نِعمَ وبِئسَ) أفعال دائمة وهي كالمشتقات عند الكوفيين، أو منزلتها بين منزلتين، وما دفعني إلى القول بهذا الرأي عدة اعتبارات، الأول: أنَّ هذه الأفعال تدلُّ على الزمن المطلق، في حالتها الاعتيادية، إلَّا إذا وجدت قرينة تحدد زمنها، ومثال ذلك: نِعمَ الرجلُ خالدُ، فهذه الجملة لا تدلُّ على زمن الماضي أو الحاضر أو المستقبل، بل تدلُّ على المدح في كلِّ الأزمان، الثاني: أنَّ هذه الأفعال قد تسلكُ سلوك الأسماء فهي كالمشتقات، فتأتي مجرورة بحرف الجر، وتسبق بأداة النداء، ونحو ذلك مما ذكره الكوفيون، والثالث: أنَّ الاسم الذي يلي هذه الألفاظ يحتملُ الحركات الثلاثة، وأعني(الرفع والنصب والجر)، أمَّا الرفع فهو أكثرُ الأوجه استعمالًا، وهو فاعل لفعل المدح أو الذم، وأمَّا النصب، فيعربه النحويّون تمييزًا، مع إضمار الفاعل، ومثال ذلك: نِعمَ رجلًا خالدٌ. وأمَّا الأخير فهو الجر، وهذا الوجه محطُّ الخلافِ كما ذكرنا؛ لأنَّه ممتنع عند البصريين، وجائز عند الكوفيين فهو علامةٌ من علامات الاسماء .

والذي أحسبُه أنَّ الجرَّ يخلصُ الفعلين للزمن الماضي، فهي كاسمِ الفاعل إذا أضيف لفاعله أو لمفعوله دلَّ على المضي، وكذلك (نِعمَ وبِئسَ)، تضاف لفاعلها للدلالة على المضي، فإذا قلنا: نِعمَ رجلٍ سعيدٌ، فمعنى ذلك أننا مدحناه لعملٍ قام به في الزمن الماضي، ولذلك ناسبَ الجرُّ الفعل الماضي في الشاهدين الشعريين المذكورين في المتن وفي الهامش؛ لتأكيد دلالة الماضي، في قول الشاعر :

فقد بُدِّلتُ ذاك بِنِعْمَ مالٍ وأيامٍ، لَياليها قِصارُ

فالمعنى: بِنِعْمَ مالٍ حصلتُ عليه في الماضي، وقول الشاعر:

---

(١) ينظر: المنزلة بين المنزلتين في التراث اللغوي العربي، بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الانسانية، للباحثين حامد عبد المحسن كاظم الجنابي و علي جميل أحمد العبيدي، المجلد الرابع عشر، العدد ١-٢ ، ٢٠١١ ص ١٠٧

صَبَّحَكِ اللهُ بِخَيْرٍ بَاكِرٍ بِنِعْمَ طَيْرٍ وشَبَابٍ فَاخِرِ

وهذا القول يقالُ للمعرس الذي يصبحُ صباحه وهو على أكملِ حالٍ وأطيبِ وقتٍ أمضاه في تلك الليلة، فيصبحُ صباحه ويأتي المهنؤون فيقولون له: إنَّ الطائر الذي تطيرت به طائرُ خير وبركة، فالحديث يدور عن وقتٍ مضى وانتهى، والتطيُّر: التفاؤل بالطير، وهي حالة اجتماعية موجودة قبل الاسلام بأن الرجلَ إذا قصدَ أمرًا ما أو سفرًا، يمسك بالطائرِ ويرميه إلى السماء، أو يقذفه بحجارة، فإن طارَ يمينًا ذهب إلى المكان الذي يريد، وإنْ طارَ شمالًا ترك السفر(١)، وبعد مجيء الاسلام نهى الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وآله عن هذه الظاهرة، وقد وردت في القرآن الكريم في أكثرِ من مورد ومنها **قوله تعالى:** ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا تَطَيَّرۡنَا بِكُمۡۖ لَئِن لَّمۡ تَنتَهُواْ لَنَرۡجُمَنَّكُمۡ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾[سورة يس آية ١٨]، والشاعر في البيت الشعري أتى بهذا التركيب ليهنئ العروس بأنَّها قد تطيرت بخير طائر، وتزوجت بخير شابٍ، ولو أتى بالاسم بعد(نِعمَ) مرفوعًا أو منصوبًا، لكان المعنى يراد به بعد ليلة الزواج؛ لأنَّه يدلُّ على الاستقبال، وهذا ليس مراد الشاعر كما هو واضح من معنى البيت.

ثالثا: الجر بالجوار

من أساليب العرب الجميلة التي تُبرِزُ بلاغتُهم وشجاعتهُم في العربية، أسلوبُ الجرِّ بالجوار، وهو أسلوبٌ أو ظاهرةٌ، أساسها المخالفة النحويّة، بأنْ يأتي اللفظ على غير ما يتوقع إتيانه، فقد يأتي اللفظ مجرورًا، وليس معمولًا لحرف جر، ولا مضافًا إليه، ولا تابعًا لاسمٍ مجرورٍ، فهو يستحق إعرابا آخر غير الجر، ولكنَّه جُرَّ لمجاورته كلمة مجرورة، فتأثرَ بقربهِ منها، وذلك هو الجرُّ بالمجاورة، أو بالجوار(٢)، فهو كقطع النعت، وكالصرف، والتقريب، من حيث المخالفة، وكانت هذه المخالفة سببًا في اختلاف الفقهاء في مسألة الوضوء المشهور عند المذاهب الفقهية، في تفسير **قوله تعالى:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا

(١) ينظر: التفسير الكبير٥/ ٢٨٥.

(٢) ينظر: ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو ١٣٣.

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾[سورة المائدة آية ٦]، بنصبِ (أرجلكم) وخفضِها على الجوار[١]، ثم انسحبَ هذا الاختلاف إلى النحويّين، فذهب أكثرهم إلى إقرارِ ظاهرة الجر بالجوار وجوازها، ومنهم سيبويه و الفراء والأخفش وأبو البقاء العكبري[٢]، وعدَّه السيوطي نوعًا رابعًا من المجرورات الخمسة فقال:((والجرُّ أمَّا يكون بحرفٍ، أو إضافةٍ أو تبعية،..، وأمَّا الرابع فهو الجر بالمجاورة، والخامس الجر على التوهم))[٣]، وذهبَ آخرون إلى منعه ومنهم أبو جعفر النحاس والسيرافي وابن جني[٤]، وعدَّه الرازي (ت ٦٠٦هـ) من اللحن[٥]، واستدلَّ المؤيدون على الجر بالجوار بما ورد منه في القرآن الكريم وكلام

العرب نثرًا وشعرًا[٦]، ومن النثر قول العرب:((هذا جُحْرُ ضبٍ خربٍ))[٧]، فالوجهُ رفع(خرب) وهو القياسُ؛ لأنّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ، ولكنَّه جاء مجرورًا، وليس بنعتٍ للضبّ، بل نعتٌ للذي أُضيف إلى

---

(١) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو بكر عن عاصم، وحمزة، والكسائي (وَأَرْجُلِكُمْ) خفضًا،، وقرأ نافع وابن عامر ويعقوب (وَأَرْجُلَكُمْ) نصبًا، ينظر: معاني القراءات للأزهري ١/ ٣٢٦ .

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٦٧ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٧٤ ومعانى القرآن للأخفش ١/ ٢٧٧ والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٢٣ .

(٣) الفرائد الجديدة ٦١.

(٤) ينظر: معاني القرآن للنحاس ١/ ١٦ شرح كتاب سيبويه ٢/ ٣٢٨ والخصائص ١/ ١٩٣ .

(٥) ينظر: التفسير الكبير ١١/ ٣٠٥ .

(٦) كقول امريء القيس ديوانه ٢٢ [من الطويل]: وَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صفيفَ شِواءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

وقول الشاعر [من البسيط]: يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلِّهم أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

وهو من شواهد: شرح التسهيل ٣/ ٣١٠ وارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٣ وشرح شذور الذهب ٤٢٧.

(٧) كتاب سيبويه ١/ ٤٣٦ والمقتضب ٤/ ٧٣ والخصائص ١/ ١٩٢ .

الضبّ، وهو (جحر)[١]. ومن الشعر قول العجاج [من الرجز]:

كأنَّ نَسْجَ[٢]العَنْكَبُوتِ المُرْمَلِ

عَلَى ذُرَا قُلَّامِـهِ المُـهَدَّلِ

سُبُوبُ كَتَّانٍ بِأيدِي الغُزَّلِ [٣]

والشاهدُ فيه(العنكبوت المرمَل) إذ جُرَّ المرملُ على المجاورة ، والدليلُ أنَّ العنكبوت مؤنث والمرملُ مذكر ولا يمكن أنْ يكون تابعًا له، وإنَّما هو تابع لـ(نسج) الواقعة اسمًا لكأنَّ[٤]، والمانعون لا يرضون بهذا الوصف؛ لاحتمال اللبس الذي يحصل بينه وبين الاسم قبله، ولذلك هم وجَّهوا الشواهد بتوجيهات عديدة، ومنها ما ذهب إليه السيرافي في قول العرب بأنَّ المجرور ليس مجرورًا بالجوار، وإنَّما أصلُ العبارة: هذا جحرُ ضبٍ خربٍ الجحرُ منه، ثمَّ حذف الضمير في (منه) للعلم به، وحُوِّلَ الإسنادُ إلى ضمير الضب، وخُفضَ الجحرُ، كما تقول: مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهِ، بالإضافة، والأصل (حسنٍ الوجهُ منه)[٥]، والكلام يشملُ كلَّ ما ذكره النحويّين من شواهد شعرية، لا سِيَما الشاهدِ المذكور آنفًا، قال البَطَلْيَوسي:((ويجوز أن يكون صفة للعنكبوت على أنْ يريدَ المرمَل نسجه ثمَّ حُذِفَ المضاف وأقام المضاف إليه النسجُ مقامه فاستتر في الرمل))[٦]، ووجههُ ابن جني بتوجيه مقارب وجعل أصله((هذا جحرُ ضبٍ خربٍ جحره، فيجري (خرب) وصفًا على (ضب) وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول:

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٤٣٦ .

(٢) معنى نسج مرمل: مرقق ومزين، ذرا: أعالي الشيء، قُلَّام: ضرب من الحمض: المهدَّل: المسترسل، سبوب: جمع سب وهو الثوب، ينظر هامش الديوان١/ ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(٣) ديوانه ١/ ٢٤٣ .

(٤) ينظر: تمهيد القواعد ٧/ ٣٣٢٩ .

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢/ ٣٢٨ وارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٤ وهمع الهوامع ٢/ ٥٣٦ .

(٦) الاقتضاب في شرح أدب كتاب سيبويه ٣/ ٣٦٧ وينظر: شرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٢٩٧ .

مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، فتجري (قائمًا) وصفًا على (رجل) وإنْ كان القيام للأب لا للرجل))[١]، وما ذهب إليه السيرافي وابن جني بمنزلة تصحيح للقاعدة النحويّة، وتبقى كلمة (خرب) صفة للجحر، ولكنَّ هذا التوجيه قد قوبَلَ بوصِفه بالتَّكَلُّف، قال البَطَلْيَوسي تعليقًا على الشاهد الشعري:((فما الذي يمنعكُم من كسرِ الميم من المرمَل فتكون صفةً للعنكبوت على ما ينبغي ولا يحتاج إلى هذا التَّكَلُّف))[٢]، والبطليوسي يقول بالتَّكَلُّف؛ لأنَّه لم تُكسَر ميم المرمل، وقال ابن مضاء:((فلمَّا كان أصلُه هكذا، ثمَّ تَكَلَّف فيه ما تَكَلَّف من الحذف لِمَا لا يسبق حذفه إلى الفِهْمِ بعُدَ. ثم إنَّه لو كان المضاف إليه ظاهرًا لكان أبين، ولكنَّه حُذِف المضاف، واستكنَّ المضاف إليه، فعزب عن الفهم، وصارَ فهمه مع هذا الحذف والإضمار من تكْلِيفِ ما لا يُستَطاع))[٣]، وكذلك وصَفه بالتَّكَلُّف كلٌّ من عبد القادر البغدادي[٤]، والدكتور شوقي ضيف، الذي قال فيه((وهو تأويل فيه تَكَلُّفٌ بيّن)) [٥]، ويبدو أنَّ سبب التَّكَلُّف هو كثرة الحذوفات، وتغيير المواضع، ففيه حذفُ الضمير مع حرف الجر (منه) وتحويل الإسناد من ضمير الجحر إلى ضمير الضب، مع ما يلزمه من استتار الضَّمِير وجَرَيَان الصّفة على غير ما هِيَ لَهُ، وَذَلِكَ لَا يجوِّزه أكثر الْبَصرِيين، وهذا كلُّه يبعث إلى التَّكَلُّف واطالةِ الكلام ولزوم ما لا يلزم، فما كان العرب– وهم اصحاب الإيجاز والبلاغة والبيان ـ أنْ يبنوا كلامهم على مثل هذه التأويلات البعيدة عن الواقع اللغوي.

وأرى وجاهة ما ذهبَ إليه البطليوسي وابن مضَّاء في وصفهما للوجه النحويّ الذي وجهه السيرافي بالتَّكَلُّف؛ لكثرة ورده في القرآن الكريم والكلام العربي شعرًا ونثرًا، وقبوله من أكثر النحويّين القدماء والمتأخرين، فضلًا عن عدمِ الحاجة إلى الحذف والتأويل، وإنَّ تأثرَ اللفظ بما يجاوره أمرٌ سائغ، يحصلُ

---

(١) الخصائص ١/ ١٩٣ وينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٤ و تمهيد القواعد ٧/ ٣٣٢٠ .

(٢) الاقتضاب في شرح أدب كتاب سيبويه ٣/ ٣٦٧ .

(٣) الرّد عَلى النّحاة ٧٨ .

(٤) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٢٩٧ .

(٥) المدارس النحوية ١٤٨ .

في اللغة وعلى مستوياتها الأربعة، ومثال ذلك في الاتباع الحركي، في قراءة الحسن البصري (الحمدِ لِله)[١]، فتأثرت الكلمة اللاحقة بالكلمة السابقة ووافقتها بالحركة، ونحو **قوله تعالى:**﴿ **سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلَا** ﴾[سورة الانسان آية ٤]، إذ صُرِفَت سلاسلُ وهي ممنوعة من الصرف؛ وذلك لمجاورتها أغلالًا ، ومثال: الغدايا والعشايا، والغداة وحدها لا تجمع غدايا[٢]، وإنَّما كان ذلك تأثرًا بما سبقها، ومن ذلك الجر على الجوار فإنّما يتأثر اللفظ بما يجاوره، ويمكن إرجاع ذلك إلى الموسيقى التي يتواخاها العرب، قال الدكتور تمَّام حسَّان:((فأغنت عندهم قرينة التبعية وهي معنوية، عن قرينة المطابقة في العلامة الإعرابية وهي لفظية، وكان الداعي إلى ذلك داعيًا موسيقيًّا جماليًّا هو المناسبة بين المتجاورين في الحركة الإعرابية، وقد سماه النحاة (المجاورة))[٣]، ووافقه في ذلك الدكتور نعمة رحيم العزاوي، والدكتور فاضل السامرائي[٤].

وعلى الرغم من أهمية الموسيقى في بيان فائدة المجاورة، إلَّا أنني أرى فيها فائدة أخرى أراد بيانها الشاعر، فجعل المضاف والمضاف إليه (نسج العنكبوت) كالكلمةِ الواحدة مثل(أحدَ عشر)؛ والسبب في ذلك أنَّ العنكبوت ملازمٌ للنسج ولا يفترقُ عنه، وكلَّما سمعتَ بكلمةِ العنكبوت تبادرَ لك النسج الذي تصنعه، والشاعرُ تعامل معها على هذا الشكل، فوصفَها ككلمة واحدة، فالشاعر يقول: إنَّ النسيج المرمَل الذي تنسجه العنكبوت وهو مسترسِلٌ على أعالي شجرة الحمض، يشبه الغزل الذي ينسجه الغزالون لنسجِ الثياب من الكتَّان، وهو يريد دقة عمل العنكبوت، فهو أرادَ أنْ يبيِّن مهارة العنكبوت ودقته في صنع النسج، وليس غرضه بيان دقة النسج نفسه، ولذلك شبه العنكبوت بالغزَّالين، ولو نصبه لتغير المعنى وكان قصده بيان صفة النسج الذي تنسجه العنكبوت، وهذا ليس مطلب الشاعر ولا مراده. وبذلك تتضح لنا الفائدة الجديدة من جر المرمَل على الجوار.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ١/٣.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٧.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٣٤ .

(٤) ينظر: الجملة العرّبية في ضوء الدراسات العربية الحديثة ١٧١ ومعاني النحو ١/ ٣٠ .

المبحث الثاني

الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في التوابع

تعدُّ التوابعُ من مكملاتِ الجملة العربية، ومن أركانها المهمة التي يسعى المُتَكَلِّم إلى إيرادها في الكلام بقصدِ التوضيح أو التخصيص أوغيرِ ذلك، ويكون وجودها ضروريًا في كثيرٍ من الأحيان، فضلًا عن اكتساب النصِّ رونقًا وجمالًا قد لا نجده من دونها، وحرصّ النحويّون على وضعِ التوابع في الملاحقِ مستقلَّة عن موضوعات النحو المختلفة؛ فهي لا ترتبطُ بنوع الجملة على النحو الذي اقتضته باقي الموضوعات؛ لِمَا لها من سمة تنفرد بها عن غيرها وهي سمة التبعية، فهي تابعة لمتبوعها في إعرابه من رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ، قال الزمخشري فيها:((هي الأسماءُ التي لا يمسّها الإعراب إلَّا على سبيلِ التبع لغيرها))[١]، فالتابعُ ما تَبِعَ غيرَه من اسمٍ أو فعلٍ أو حرف، سواء أ كانت التبعية بأداة كالعطف أم بغيرها، و التابعُ مماثلٌ للمتبوع في حركتهِ وإعرابه خاصة، وفي موقعه من الجملة ودلالته عامَّة، والتوابعُ عند الدكتور محمد حماسة((عناصر غيرُ اسنادية يتمُّ بها اطالة عنصر اسنادي أو غير اسنادي في الجملة، بحيثُ يكوِّن التابع مع متبوعه مركَّبًا واحدًا مثَّلَ عنصرًا واحدًا في الجملة سواء أكان هذا العنصر اسناديًّا أم غير اسناديٍّ))[٢]، والغرضُ من التوابع التوضيح والتخصيص والتوكيد ونحوها من الدلالات التي لا يمكن أنْ يتوصل إليها المتلقي إلَّا بوجودها، وقد حوت مسائل التوابع على عددٍ من الشواهد الشعرية التي اتفق النحويّون على كثيرٍ منها، واختلفوا في بعضِها، فتعددت توجيهاتهم وتباينت، ونقدَ بعضُهم بعضًا حتَّى وصِفَت بعضُ توجيهاتِهم بالتَّكَلُّف، وأسباب التَّكَلُّف في التوابع كثيرة، ترجعُ بعضُها إلى المخالفة الإعرابية، إذ اعتادَ النحويّون على الموافقة بين التابع والمتبوع، فإذا ما خالفَ أحدهما الآخر قدَّروا له لفظًا، وربَّما تعودُ إلى المخالفة في المعنى، وبعضُ الألفاظ لا يصحُّ عطفها على سابقها لمخافته المعنى، أو بسبب الاحتمال الحاصلِ في الألفاظ، أو

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب١٤٣ .

(٢) التوابع في الجملة العربية ٦ .

اللبس أو الابهام، أو غير ذلك من الاسباب. وفي هذا المبحث سأتناول بعض مسائل التوابع ومواضع التَّكَلُّف في شواهدها، مبتدأً بالنعت ثم العطف، فالبدل، ومنتهيًا بالتوكيد، وعلى النحو الآتي:

أولًا: النعت:

النعت: تابع يتأخَّرُ على متبوعه فيصفه، أو يصِفُ ما هو من سببه؛ فهو يكمِّلُ متبوعه، أو معنى متبوعه، أو فيما يتعلق فيه، وهو في اتحاده مع منعوتِه كالشيء الواحد(١)، ويستعملُ المُتَكَلِّم النعت، في كثيرٍ من الأحيان؛ لإفادة العديد من الدلالات التي يتطلبها المقام لبيان المنعوت أو توضيحه أو لمدحه أو ذمه أو غير ذلك، و وردت في باب النعت توجيهات عديدة كانت بعضها مُتَكَلَّفة، كتوجيه النعت المقطوع على إضمار (اعني)، مثال: مررتُ برجلٍ كريمًا(٢)، وتوجيه حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه مثال: الحبة الحمقاء، أي: حبة البقلة الحمقاء (٣)، وكذلك نعت المعرفة بالنكرة في مثال: أكرمتُ الرجلَ شجاعًا(٤)، وغير ذلك، وقد اقصرنا دراستنا على المسائل التي ورد التَّكَلُّف في شواهدها الشعرية، فكانت فيه مسألتان سأوردهما على النحو الآتي:

١ـ تقديم النعت على المنعوت

القياسُ أنَّ النعت يتلو المنعوت؛ لأنَّ النعت تابعٌ للمنعوت، وتتمَّة له، والتابع لا يقعُ قبل متبوعه، فالمتبوع أصلُ، والتابع فرعٌ عليه، فهو أشبه بالزيادة التي يراد بها البيان، ووجه الكلام أنْ تبدأ بالأعرف، فإن كَفَّ، وإلَّا أتبعتَه ما يزيده بيانًا(٥)، ولا يجوز تقديم النعت على المنعوت، إلَّا على وجهِ

(١) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١/ ٢٩٧ .
(٢) ينظر: حاشية الصبان ٣/ ٢٢٠ .
(٣) ينظر: وشرح ألفية ابن مالك للحازمي٤/ ٧٣ .
(٤) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٢٧٣.
(٥) شرح المفصل ٢/ ٢٤٩ .

الحال[١]، أو عطف البيان[٢]، أو البدل[٣]، وعلل سيبويه ذلك بقوله:((لأنَّه قبيحٌ أنْ يُوصَفَ بما بعده ويُبنَى على ما قبله، وذلك قولك: هذا قائمًا رجلٌ، وفيها قائمًا رجلٌ، لمَّا لم يجز أنْ توصَفَ الصفة بالاسم، وقبُح أنْ تقول: فيها قائمٌ فتضع الصفة موضع الاسم))[٤]، وتابعه ابن جنِّي، وعدَّه قبيحًا[٥]، وذكر ابن عصفور أنَّه قليل، وحصره على المسموع[٦]، وأجاز ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) التقديم، إذا كان لاثنين أو لجماعة، وقد تقدَّم أحدُ المنعوتين وتأخر الآخر، مثل: قام زيدٌ العاقلان وعمرو [٧]، فإنَّ تقدُّم النعت على المنعوت ـ وهذا على غير القياس ـ فقد ذكر النحويّون أنَّ النعت المتقدِّم ينتقل إلى الحاليَّة، إنْ كان المنعوت نكرة، أو يعرب المنعوت بدلًا أو عطف بيانٍ، إنْ كان معرفة، وهذا الكلام يشتمل على كلِّ ما ورد من شواهد جاء فيها النعت قبل المنعوت، ومن هذه الشواهد قول النابغة الذبياني [من البسيط]:

وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرِ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغِيلِ والسَّعَدِ[٨]

والشاهدُ هنا أنَّ العائذاتِ كَانَت فِي الأَصْل نعتًا للطير، فَلَمَّا تقدمت وَكَانَت صَالحة للموضع الجديد، صَارَ المنعوت بَدَلا مِنْهُ، وَالْأَصْل: وَالْمُؤمنِ الطيرَ العائذاتِ، وهي التي تلوذ بالحرم وتستجير به حتى لا تُهاجَم أو تُصَاد، فهي بالنصب على أَنَّ الطيرَ مفعولٌ بِهِ لِلْمُؤمنِ، والعائذات مَنْصُوبٌ بالكسرة، أو بالجر، إنْ جعلناه مضافًا إليه بإضافة الْمُؤمن[٩].

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ١٢٢ .

(٢) ينظر معاني القرآن للفرَّاء ١٦٨/١ .

(٣) ينظر: المقتضب ١/ ١٧.

(٤) كتاب سيبويه ٣/ ١٢٢ .

(٥) انظر : الخصائص ٣٩١ .

(٦) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢١٨/١ .

(٧) ينظر: البديع في علم العربية ١/ ١٤٢ وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣٦ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٥ .

(٨) ديوانه ٢٠ .

(٩) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٣٩٦ وشرح المفصل ٢/ ١٦٩ .

ولا يرى الزَّمَخْشَرِيّ في هذا الشاهد تقدُّمَ النعت على المنعوت، وكلُّ ما في الامرِ أنَّ التركيب فِي الأَصْل: وَالْمُؤمنِ الطيرِ العائذات، فَحُذِفَ المنعوتُ وأقيمَ النعتُ مقامه، فصار: وَالْمُؤمنِ العائذات فَلَمَّا جعلتَ(العائذات) اسْمًا احْتَاجَ إِلَى تَبْيِين بذكرِ المنعوت بعدها بإضافتهِ إليه كما في (سحقُ عمامةٍ)، فصار: وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرِ، وكان ذلك زيادةً في التوكيد، وبيانًا وتلخيصًا، لا تقديمُ النعت على المنعوت(١).

ووصَفَ عبد القادر البغدادي توجيه الزمخشري بالتَّكَلُّف فقال:((وَلَا يخفى أَنَّ هَذَا تَكَلُّف))(٢)، والظاهرُ أنَّ البغدادي حكمَ على توجيه الزمخشري بهذا الحكم، لِمَا رآه مرتبطًا بالصنعة النحويّة، من حذفٍ وتقدير، ولا علاقةَ له بالتركيب اللغوي، لا من قريب، ولا من بعيد.

ويبدو أنَّ الزمخشري اختار أحسنَ القبيحين: قُبحَ حذفٍ وتقدير، وقبحَ تقديمِ النعت على المنعوت، وهذا الأخير ممتنعٌ عنده، فلم يبقَ إلَّا حذفِ المنعوت وإقامة النعت مقامه.

ولذلك أرى وجاهة وصفِ عبد القادر البغدادي لتوجيه الزمخشري بالتَّكَلُّف؛ لتقديرِ محذوفٍ لا حاجة إليه، ورأي النحويين واضحٌ في انَّ النعت إذا تقدَّم يكون إعرابه على الحال أو البدل، فلا حرجَ من تقديمِ النعت على المنعوت ولكن ليس على اعتباره نعتًا، بحيث يمكن أنْ نعرب (الْعَائِذَاتِ) نعتًا أو صفة متقدمة منصوبة، و(الطَّيْر) هو المنعوت المتأخر، وإنَّما يعربُ حسب موقعه الجديد، وهذا النوع من التقديم ورد في الشعر العربي، ومن ذلك قول الشاعر [من الوافر]:

وَلَكِنِّي بُلِيْتُ بوَصْلِ قَوْمٍ لَهُمْ لَحْمٌ وَمنكَرَةٌ جُسُومُ(٣)

فمنكرة نعتٌ لجسوم ولمَّا تقدَّ عليه أصبح جسومٌ بدلاً منه، ومثله قول أبي النجم[من الرجز]:

وبالطَّويلِ العُمْرِ عُمْرًا أَنْزَرا

---

(١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ١٢٣ .

(٢) خزانة الأدب ٥/ ٧٢ .

(٣) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد: شرح التسهيل ٣/ ٣٢٠ وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٤١٧ .

كما اشترى المسْلِمُ إذْ تَنَصَّرا[١]

والطويلُ نعتٌ للعمر تقدَّمَ عليه لغرضِ المدح فأعربَ بدلاً منه. والشواهد في ذلك كثيرة. وتجدرُ الاشارة إلى أنَّ في تقديمِ النعت على المنعوت فائدةً ليست في تأخير النعت، فهو يوصلُ إلى دلالاتٍ ومعانٍ جديدة، لا يحملها التركيب الأصليّ، ولا نجده في الحال المتقدِّم على النكرة، فعندما يتقدم النعت، يتحولُ من كونهِ عنصرًا تابعًا للموصوف ليصبح ركنًا رئيسًا في الجملة، لا يمكن الاستغناء عنه، فيصير بذلك محور اهتمامِ المُتَكَلِّم.

والذي أراه أنَّ الشاعرَ قدَّم العائذات للعناية والاهتمام بها ولبيان أنَّها عائذات أظهر من كونها طيورًا، فجعلها محورَ السياق، وأنَّها قد بلغت غاية في الوصف، وهذا نمطٌ أراه بديعًا؛ لِمَا يحدثه من جمالِ تعبيرٍ، ناتجٍ عن تقديم النعت على المنعوت.

٢ـ نعت الضمير

يذهبُ أغلبُ النحويّين إلى أنَّ الضمير لا يُنعَت ولا يُنعَت به[٢]، فلا يصح أنْ نقول: مررتُ به المظلومِ على أنْ تجعل(المظلوم) نعتًا للضمير المجرور، وعلَّة ذلك أنَّ من حقِّ الموصوف أنْ يكون أخصَّ من الصفة أو مساويًا لها والضمير مبهم، والمبهمُ ليس مختصًا، فصارت الصفة أخصَّ منه وهذا ممتنع[٣]، أو لأنَّ الضمير بمنزلةِ تكرارٍ للاسم الظاهر، فالضمير نابَ مناب الاسم الظاهر، فلا يصح أنَّ ينعت الاسم ما كان نائبًا منابه[٤]، وخرجَ الكسائي على رأي النحويّين وأجاز نعت ضمير الغيبة إذا كان النّعت لمدحٍ، أو ذمّ، أو ترحُّم[٥]، نحو: صلى الله عليه الرؤوف الرحيم، وغلامُك الطف

---

(١) ديوانه ١٧٨.

(٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب١٥١ وشرح التسهيل ١/ ١٦٧ وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣١ وهمع الهوامع ٣/ ١٤٩.

(٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب١٥١ .

(٤) ينظر: المقاصد الشافية٥/ ٢١٢ .

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٢١ و ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣١ وهمع الهوامع ٣/ ١٤٩ .

به البائسِ المسكين، ووافقه الزمخشري، في قراءة **قوله تعالى:**﴿**إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ**﴾[سورة المائدة آية ١٠٩]، بنصب(علَّام) نعتًا للضمير المتصل(١)، وأيَّدَ ابن مالك رأيَ الكسائي ووصفه بالقوي فقال:((ولا يَنعَت مضمرٌ الحاضرَ، ولا يُنعت به بإجماع، وكذا مضمرُ الغائب عند غير الكسائي، ولا يمتنعُ عنده أنْ ينعت، ورأيه قوي فيما يُقصدُ به مدحٌ أو ذمٌ أو ترحم))(٢)، ومن الشواهد الشعرية التي تثبت رأي الكسائي قول الشاعر [من الرجز]:

فأصبحتْ بقَرْقَرى(٣) كَوانِسًا فلا تَلُمْهُ أنْ ينامَ البائسَا(٤)

والشاهدُ نصب (البائسا) نعتًا للضمير في(تَلُمْهُ)،عند الكسائي(٥)، ومن يمنع نعت الضمير من النحويّين، يوجهه بأحدِ الوجوه العديدة التي ذكروها، وأوردَ سيبويه ثلاثة وجوه، الأوَّل: إنَّه بدلٌ من الضمير، وهذا مذهب الخليل، والثاني: يكون منصوبًا على الترحم، والثالث: أنَّ يجعله حالًا من الضمير وتأويله: مسكينًا، وهذا ما ذهب إليه يونس (٦)، وعند الكسائي نعتٌ للضمير في(تَلُمْهُ)، كما ذكرنا، وذهب كثيرٌ من النحويّين مذهب سيبويه في نصبهِ على الترحم(٧)، والتقدير: أرحَم البائسا، أو أعني البائسا(٨)، أو على المدح(٩)، والتقدير أمدَح البائسا، ولم يمنع ابن هشام إعرابه عطف بَيَان(١٠).
بَيَان(١٠).

(١) ينظر: الكشاف ١/ ٦٩٠ والدر المصون ٤/ ٤٨٩ واللباب في علوم الكتاب ٧/ ٥٩٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٢١.

(٣) معنى قرقري: موضع خصب باليمامة، والكونس: موضع يستكن فيه الظبي من الحر، ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب٦/ ٣٥٣ .

(٤) البيت بلا نسبة وهو من شواهد: كتاب سيبويه ٢/ ٧٥ والتذييل والتكميل ٢/ ٢٦٨ وهمع الهوامع ٣/ ١٤٩ المعجم المفصل في شواهد العربية١٠/ ٢٤١ .

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/ ٤٠٢ وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية٢/ ١١ .

(٦) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٧٥ ، ٦٧ والتذييل والتكميل ٢/ ٢٦٨ .

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه٢/ ٤٠٢ والمساعد على تسهيل الفوائد٢/ ٤٢٠ وشرح أبيات مغني اللبيب٦/ ٣٥١ .

(٨) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب٦/ ٣٥٣ .

(٩) ينظر: مغني اللبيب ٥٩٣ وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية٢/ ٢٣ .

(١٠) ينظر: مغني اللبيب ٥٩٣.

ونلحظ كثرةَ الوجوه النحويّة في توجيه إعراب لفظة (البائسَا)، ولو جاءت مرفوعةً، لأعربت فاعلًا، و لقضيَ الأمر وانتهى، وكذلك لو جاء الفعل من دون ضميره، لأُعرِبَ البائسُ مفعولًا به، ولكنَّ الحركة التي في آخر الكلمة قلبت الموازين، ليتبيَّن لنا دقَّة اللغة العربية، وروعة نظمها، وجمال تراكيبها، ولكنَّ اللافت للنظر في هذه المسألة الوجه المُتَكَلَّف فيها، إذ وصَف ابن مالك وجهَ البدل المنسوب إلى الخليل بالتَّكَلُّف، فقال:((وغيرُ الكسائيّ يجعلُ هذا النّوع بدلًا وفيه تَكَلُّف))[1]، وليس من الغرابة أنْ يصفَ ابن مالك وجه البدلِ بالتَّكَلُّف؛ لأنَّه يؤيد بشدة وجه النعت، ويعده وجهًا قويًا، ولكنَّ الغريب أنَّه لم يصف هو أو غيره أحدَ الوجوه الأخرى بالتَّكَلُّف، والوجه الذي ينبغي أنْ يوصفَ بالتَّكَلُّف هو وجه إضمار فعل(أمدح أو أرحم)، على الرغم من أنَّ كثيرًا من النحويّين يجعل إضمار (أعني أو أخص) تَكَلُّفًا، في توجيه نصب بعض الأسماء[2]، فالتوجيه واحدٌ، والتقديرُ متشابه.

وأحسبُ أنَّ الدافع الذي جعل ابن مالك يصف ذلك الوجه بالمُتَكَلَّف، أنَّه رأى جواز نعت الضمير، ويعتقد بصحَّته، وليس صحيحًا عنده توجيه الشاهد الشعري بغير هذا الوجه، ومن وجَّهَه بتوجيه مغاير فقد تَكَلَّف، ولمَّا كان وجه البدل هو الوجه الأكثر شهرةً من بين الوجوه؛ لأنَّه وردَ على لسان سيبويه، كان وصْفُه بالتَّكَلُّف أولى من غيره، فضلًا عن ذلك فإنَّ بعضَ الوجوه تلت رأي ابن مالك، وبذلك لم تخضع لنقده، وعلى كلِّ حالٍ لا نجد مسوِّغًا لابن مالك لوصف وجه البدل بالتَّكَلُّف، إذ لا حذفَ فيه ولا إضمار.

وأذهب إلى جواز إعراب(البائسَا) بدلًا من الضمير، أو نعتًا منه، والأولى عندي أنْ يعرب نعتًا؛ لأنَّ معنى النعت واضحٌ من السياق، فالشاعر يصفُ الراعيَ بالبائس الفقير الذي نامَ عندما رأى أبلَه بركتْ وكنستْ بعدما شبعت، ففرغ من رعيها، فكانت له فرصة الاستراحة القصيرة بأخذ قسطٍ من النوم الذي ربَّما لا يتحصَّل عليه في كثيرٍ من الأوقات، فالوصفُ مناسب جدًا للسياق، والله أعلم.

---

(١) شرح التّسهيل ٣/٣٢١ وينظر: تمهيد القواعد ٧/ ٣٣٦٧ وهمع الهوامع ٣/ ١٤٩ .

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي على مختصر المعاني٢/ ٢٥٢ وإعراب القرآن وبيانه ١٠/ ٣٥٥ .

ثانيًا: العطف:

تقوم الجملة العربية على الأحكامِ والربطِ بين عناصر الكلامِ وأجزاء التعبير، ونتوصلُ إلى ذلك باستعمال بعض الأساليب مثل العطف، فالعطف: أسلوبٌ يقوم في أصل تحقُّقِهِ على مجموعة من الأدوات، يختصُّ كلٌّ منهما بمعنىً أو أكثر، وله أثرٌ كبيرٌ في تحقيق انسجام التراكيب اللغوية وتماسكِها، والعطف:((تابعٌ يدلُّ على معنًى مقصودٍ بالنسبة مع متبوعه، ويتوسط بينه وبين متبوعه أحد أحرف العطف))[١]، وتقتضي إشراك ما بعدها بما قبلِها في الحكم الإعرابي، أو في الإعراب دون الحكم، ومنها يقتضي مشاركة المعطوف والمعطوف عليه في اللفظ والمعنى إشراكًا مطلقًا، أو مقيدًا، أو المشاركة في اللفظ دون المعنى[٢]، وهذا التشعب والتقسيم في دلالات حروف العطف جعلت العلماء يختلفون فيما بينهم في كثيرٍ من مسائله، فوصِفَت بعضُ توجيهاتهم بالتَّكَلُّف، لا سِيَما مسألةِ أنْ يكون الواو حرفَ عطفٍ أو بمعنى مع، ومسألة العطف على الضمير المجرور، ولأهمية هاتين المسألتين وما فيها من تَكَلُّف في توجيه الشواهد الشعرية المتعلقة بها أحببت أنْ أذكرهما وعلى النحو الآتي:

١ـ العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار

ذكرتُ في مسألة المفعول فيه[٣] أنَّ النصبَ على المعية أولى من العطفِ في الاسمِ المنصوب الذي يلي (الواو)، في مثال أسكنْ وزوجَك، إذ لا يصحُّ العطف على الضمير المرفوع عند الجمهور إلَّا بالفصل بين المتعاطفين بالضمير، وفي هذه المسألة أتناولُ العطف على الضمير المجرور، والمسألة تختلفُ عمَّا ذكرتُه في بابِ المنصوبات، و يذهبُ كثيرٌ من النحويّين ويتقدمهم سيبويه والفراء، إلى عدم جواز العطف على الضمير المجرور إلَّا بإعادة حرف الجر[٤]، قال سيبويه:((ومما يقبحُ أنْ يشركه

---

(١) التعريفات ٣٤١ .

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٢٦٦ –٢٦٩ .

(٣) ينظر : الأطروحة مسألة احتمال العطف والمعية في الاسم المنصوب الواقع بعد الواو ١٢٨ .

(٤) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٣٨١ ومعاني القرآن للفراء١/ ٢٥٢ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٨٦/٢ والأصول في النحو٢/ ١١٩

المظهر علامةُ المضمَر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بكَ وزيدٍ))[١]، وعللوا لذلك أسبابًا عديدة منها: إنَّ الضمير المجرور في منزلة التنوين؛ لأنَّه عِوَضٌ عنه، فلا يجوز العطف عليه، مثلما لا يجوز العطف على التنوين[٢]، وإنَّ الاسم الثاني لا يصلح أنْ يكون شريكًا للأوَّل في العطف، فكذلك الأوَّل لا يصلحُ أنْ يكون شريكًا للثاني، ومثلما لا يصحُّ أنْ نقول: مررتُ بزيدٍ وك، فكذلك لا يجوز مررتُ بكَ وزيدٍ[٣]، وأنَّ الجارَ مع المجرور بمنزلة شيءٍ واحدٍ، فإذا عطفتَ على الضمير المجرور فكأنَّك عطفتَ الاسم على الحرف الجار، وعَطْفُ الاسمِ عَلَى الحَرْفِ لا يجوز[٤]، وأجازَ آخرون هذا العطف من دون الحاجة إلى إعادة الجار، وأبرز من أجازه الكوفيون والأخفش، وابن عصفور، وابن يعيش، وأبو حيّان، والسيوطي[٥]، واستدلوا على ذلك بكثيرٍ من الشواهد القرآنية وكلام العرب شعرًا ونثرًا، ومن الشواهد القرآنية ما ورد من قراءةٍ في **قَوْلُهُ تَعَالَى:**﴿**وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ** ﴾[سورة النساء آية ١]، قرأها حمزة بخفض(الأرحام) عطفًا على الضمير المجرور بالباء[٦]، ومن النثرِ قول الرسول الكريم صلى الله عليه وآله:((إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَالْيَهُود وَالنَّصَارَى، كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا))[٧]، بخفض اليهود[٨]، ومن ومن الشعر[٩] قول الشاعر[من البسيط]:

---

(١) كتاب سيبويه ٢/ ٣٨١ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٢/ ٣٨١ والتعليقة على كتاب سيبويه٢/ ٩٦

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣/ ١٤٥.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٣٨٢ ، المسألة الخامسة والستون.

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٢٤/١ وشرح الجمل للزجاجي ١/ ٢٤٣-٢٤٤ وشرح المفصل ٧٨/٣ وارتشاف الضرب ٦٥٨/٢ والاقتراح ٤٩.

(٦) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها ص٨٠ .

(٧) صحيح البخاري٢/ ٧٩٢ .

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٧٦ .

(٩) كقول مسكين الدارميّ في ديوانه ٥٣ [من الطويل]:

نُعلّق في مثل السَّواري سيوفَنا وما بينها والْكَعبِ غوْطَ نفانفِ

وموطن الشاهد(بينها والكعب)، وكقول الشاعر [من الكامل]:

هلاّ سألت بذي الجماجم عنهم وأبي نُعيم ذي اللِّواء المحُرْف

فاليَوْم قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنَا فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيَّامِ مِنْ عَجَبِ[١]

والشاهد فيه(بك والأيَّام) إذ عطف (أيَّام) على الضمير المجرور وهو (بك) من غير إعادة الجار، وهذا ما يرفضه كثيرٌ من النحويّين إلَّا على قبح[٢]، ولذلك وجهوا كلَّ ما جاء على هذا النمط، بتقدير إعادة الجار، ويكون التقدير: فما بِكَ وبالأيَّامِ[٣]، أو بخفضِه على القسم، والمعنى: أقسم بالأيام، وأقسم بالأرحام[٤]، أو بتفضيلِ رواية النصب أو الرفع على رواية الجر بتقديرِ محذوفٍ يتناسب مع الموضع الإعرابي، كتقدير فعلٍ في وجه النصب: واتقوا الأرحامَ أنْ تقطعوها[٥]، ووجهُ الرفع على تقدير: والأرحامُ مما يجبُ أنْ تتَّقوه[٦]، وكلُّ هذه الوجوه وصفت بالتَّكَلُّف، على الرغم من التفاوت بينها، إذ رجَّحَ ابن يعيش وجه الجر بالعطف على وجه النصب؛ لتجنب تَكَلُّف الإضمار، وذكر ذلك بعدما أوردَ بعض الشواهد النحويّة، فقال:((جازَ الجرُّ والنصبُ، والجرُّ أجْودُ، لأنَّه حِملٌ على الظاهر، وليس فيه تَكَلُّف إضمارٍ، ولا عُدولٌ عن الظاهر إلى غيره))[٧]، ودافعَ القرطبي عن وجه القسم وردَّ على من وصفه بالتَّكَلُّف، بأنْ لا تَكَلُّف فيه؛ لأنَّ الله أقسمَ بكثير من المخلوقات فلا ضيرَ أنْ يقسم بالأرحام[٨]، وفي هذا الصدد قال ابن مالك:((وإنْ أمكنَ العطف بتَكَلُّف فالنصبُ راجحٌ أيضًا))[٩]، وقال الرضي

وموطن الشاهد(عَنْهُمُ وأبي نُعَيْمٍ)، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٣٨١ المسألة الخامسة والستون و شرح الكافية الشافية١/ ٦٤ .

(١) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد : كتاب سيبويه ٢/ ٣٨٣ والأصول في النحو٢/ ١١٩ وشرح المقدمة المحسبة٢/ ٤٣٠ .

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ٢/ ١٠٢٦.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٣٨٠ المسألة الخامسة والستون، وخزانة الأدب ٥/ ١٢٣ وشرح ألفية ابن مالك للعثيمين٥٢/ ١٤

(٤) ينظر: شرح المقدمة المحسبة٢/ ٤٣٢ والدر المصون ٣/ ٥٥٥ وشرح ألفية ابن مالك للعثيمين٥٢/ ١٤ .

(٥) معاني القرآن للفراء١/ ٢٥٢ .

(٦) ينظر: معترك الأقران ٣/ ٤٦١ .

(٧) شرح المفصل ١/ ٤٤٤.

(٨) ينظر: الجامع لأحكام القرآن٥/ ٤ .

(٩) شرح الكافية الشافية٢/ ٦٩٤ .

الأستراباذي بعد استشهاده بعدد من الشواهد النحويّة:((إنَّه يتعين النصب نظرًا إلى لزوم التَّكَلُّف في العطف))[١]، وكذلك ذهب محمد بن علي الصبَّان إلى تَكَلُّف تقدير محذوف[٢].

ومن النصوص الواردة يتبين إصرار النحويّين على آرائهِم ونعتهم الرأي الآخر بالتَّكَلُّف، فالنحويّ يظن أنَّ رأيه هو السديد وما عداه ضعيف او مُتَكَلَّف أو ما شاكله، وإذا ما أردتُ أنْ أقف على سبب هذا الوصف ينبغي في أن أتناول كلَّ وجه بمفرده، وعندي أنَّ كلَّ الوجوه النحوية ليس فيها تَكَلُّفٌ إلاَّ وجهًا واحدًا، أمَّا الوجه الأوَّل (وجه إعادة الجار) فأراه أكثرَ الوجوه المعتمدة عند النحويّين، وأعتقدُ أنَّ سبب ذلك يعود؛ لمناسبته المعنى وسهولة تقديره، و تقدير حذفِ حرفٍ، أكثرُ قبولًا من حذفِ كلمةٍ أو جملة، ولا أرى في تقدير حرف الجر تَكَلُّفًا، إذ يمكن أنْ يُحذَفَ حرفُ الجرِّ تخفيفًا، فلا أوافقُ من يصفُ الوجه الأول بالتَّكَلُّف.

وأمَّا الوجه الثاني (وجه القسم)، فلا أظنُّه وجهًا موفَّقًا؛ لمخالفته المعنى المراد، فلا مكانَ للقسم في هذه التراكيب، وإنَّما أوجدوه للتخلص من العطف على الضمير المجرور، بأية وسيلة متاحة، ولكنَّه غيرُ متكَلُّفٍ بحسب معايير التَّكَلُّفِ التي وضعتها.

وأمَّا وجها الرفع والنصب بتقديرِ خبرٍ أو فعل، فهذا عندي هو الوجه المُتَكَلُّف؛ لتقديرِ حذفٍ لا حاجة إليه.

وأمَّا وجه العطف فأراه الوجه الراجح، إذ لا حذفَ فيه ولا تقدير ولا غير ذلك، مما يجعل الوجه متكلفًا، ولذلك ذهبَ بعضُ المحدثين إلى ترجيح هذا الوجه، يقول الدكتور صلاح الدين الزعبلاوي في إشارة لترجيح وجه العطف وتضعيف ما عداه:((وحجةُ البصريين في الوجهين مُتَكَلَّفة ضعيفة))[٣]، ويرى الدكتور عفيف دمشقية جوازَ ذلك أيضًا، فقال: ((إنَّ من شأن هذه الإجازة أنْ تُيسِّر على المُتَكَلِّم

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١ / ٥٢٢ وينظر: معاني النحو٢/ ٢٤٢ .

(٢) ينظر: حاشية الصبان ٣/ ١٧١ .

(٣) دراسات في النحو٢٦ .

أمره، وتجعله بالخيار بين أنْ يكررَ حرف الجر... أو أنْ يستغني عن تكريره تخفيفًا إذا اَمِنَ في عبارته اللبس))[١]، وهذا ما ذهب اليه الدكتور أحمد مكي الأنصاري [٢].

والظاهر أنَّ فرقًا بالمعنى بين العطف مع اعادة حرف الجر والعطف من دون إعادة الجار، فالعطف بالواو يرادُ به التشريكِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه في الحُكْمِ، أي: أنّه يدُلُّ على مطلقِ الجَمْعِ[٣]، والعطفُ بوجود حرف الجر يكون عطف شبه جملة على شبه جملة، ومن دونه يكون عطف مفرد على مفرد، والمعنى مختلف، فإذا قلتُ: سلمتُ عليكَ وخالدٍ، يكون المعنى أنَّ السلام وقع عليهما سوية، كأنْ يكونان ماشيين أو جالسين وأنَّكَ مررتَ فسلمتَ عليهما، وليس السلامُ على كلِّ واحدٍ بمفرده، وأمَّا بإعادة الجار فالمعنى أنَّ السلام وقع عليهما ولكنْ يحتمل أنَّ كلَّ واحدٍ في مكان وزمان مختلفين عن الآخر، ويصحبُ ذلك اختلافٌ في كيفية السلام وطريقته، فالشاعرُ لم يأتِ بحرف الجر الباء؛ لأنَّه أرادَ عطف الأيَّام على الضمير، بقصدِ اشراكهما في الحكم، إذ أرادَ أنْ يقول: أنتَ والزمان ضدي، وإذا أنت قد شرَعتَ اليوم في شتمِنا والنيلِ منَّا، فإنْ كنت قد فعلتَ ذلك فاذهب فليس ذلك غريبًا منكَ، لأنَّك أهله، وليس عجيبًا من هذا الزمان الذي فسَدَ كلٌّ من فيه، فالمعنى يناسب العطف من دون إعادة حرف الجر، ولو أعاده لاختلف المعنى.

٢. العطف على المعنى

تندرِجُ تحتَ هذا العنوان مسائل عديدة، تتفق في المضمون والنتيجة، وإنْ اختلفت في بعض دقائقِها الفرعية، فوضِعَت في أبوابٍ متفرقة، تبعًا للموضوع الذي تنتمي إليه، واختلفَ النحويّون فيها من حيثُ التقدير أو عدم التقدير، وجعلوا لها مسمَّياتٍ مختلفة، كالعطف على المحل، أو العطف على

(١) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ١٨.

(٢) ينظر: نظرية النحو القرآني: ٧٤.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٤٦٨ ومعاني النحو٣/ ٢١٦ .

الموضع، و العطف على التوهم، وغيرها، وربَّما يكون أنسبُ مصطلحٍ ذكرَه النحويّون في هذا الشأن، تسميةَ العطف على المعنى[١]، وبه أسميتُ عنوان المسألة؛ لأنَّ العطف جاء اقتضاءً للمعنى المراد.

والمعتادُ عند النحويّين في العطف، أنْ يوافقَ الاسمُ المعطوفُ المعطوفَ عليه في الإعراب، رفعًا ونصبًا وجرًا، وهذا أسهلُ مسائل العطف، وأكثرُها ورودًا في الكلام، ولكنْ قد يتخالف المعطوفُ والمعطوفُ عليه في الإعراب، كأنْ يأتي المعطوف عليه مجرورًا والمعطوف منصوبًا، وهذه المخالفة أربكت النحويّين، ودفعتهم إلى التأويل، أو التقدير، فبعض المسائل تصلحُ للعطف على المحلّ، مثل: يا خالدُ و سعيدًا، إذ يوجهونه على أنَه منصوب على المحل؛ لأن(خالد) محلَّه النصب، ومع ذلك فبعض النحويّين يقدرون له فعلًا مضمرًا[٢]، ومثله: لا رجلَ وامرأةً، تصلح للعطف على المحل.

وبعضُ التراكيب لا يصح فيها العطف على المحل، مثل: ليس محمدٌ كريمًا ولا بخيلٍ، فمحمدٌ ليس موضعه الخفض حتى يصحَّ العطف على محله، ومن ذلك قَطعُ النعت نحو مثال: مررتُ بسعيدٍ الفقيرِ و الصائمُ، فلا يمكن عطفه على المحل، وغير ذلك كثير. ومن شواهد العطف على المحل، قول تأبَّط شرًا [من البسيط]:

هَلْ أنْتَ بَاعِثُ دِينارٍ لحاجَتِنا أَوْ عبدَ ربٍّ أَخَا عَوْنِ بنِ مِخْراقِ[٣]

والشاهدُ فيه (عبدَ ربّ) إذ نُصبَ عطفًا على موضع (دينار)؛ لأنَّ أصلَه: هل أنت باعثٌ دينارًا [٤] وذهب سيبويه وبعضُ النحويّين إلى جواز نصب دينار على إضمار فعل، والتقدير:أَوْ تبعثُ عبدَ ربٍّ[٥]، فعَطْفُ المنصوبِ على المجرورِ لا يصحُّ عندهم، لا سِيَما أنَّ معمولَ اسم الفاعل إنْ جاء

---

(١) ينظر: المسائل الحلبيات١٥٢ ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٤٩ واللباب في علل البناء والإعراب٢/ ٣٨ .

(٢) ينظر: معاني النحو٣/ ٢٦٥ .

(٣) ديوانه ٢٤٥

(٤) ينظر: شرح أبيات سيبويه١/ ٢٦١ .

(٥) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ١٧١ والجمل ٩٩ وشرح ابن الناظم ٣٠٧ وشرح ابن عقيل ٣/ ١٢٠ وحاشية الصبان ٢/ ٤٥٥ .

مجرورًا دلَّ على المضي، وإن جاء منصوبًا دلَّ على الحال والاستقبال، فالنصبُ على المحل أولى من تقدير فعل؛ لأنَّه يكون على سياقٍ واحدٍ وهو الحال والاستقبال، قال المبرد((أَرَادَ باعث دِينَارًا؛ لأنَّه إِنَّمَا يَسْتَفْهِمهُ عَمَّا سيقع))[١]، ولذلك نجدُ من النحويّين من يصفُ توجيهَ سيبويه ومن سار على مذهبه بالتَّكَلُّف، قال ابنُ بابشاذ:((لأنّ الإضافةَ في نيَّة الانفصال؛ فالعطفُ على الموضع اسهلُ من تكَلُّف الاضمار))[٢]، وقال بدر الدين العيني(ت ٨٥٥ هـ):((لا يحتاجُ هنا إلى الإضمار؛ لأنَّ اسمَ الفاعل بمعنى الاستقبال، وموضعَ دينارٍ نصبٌ، فهو معطوف على الموضع؛ فلا يحتاج إلى تَكَلُّف إضمار، وإنما يحتاج إلى الإضمار إذا كان اسم الفاعل بمعنى المضي؛ لأنَّ إضافتَه إضافةٌ محضة لا ينوى بها الانفصال))[٣]، فلمَّا كانت الإضافة محضة دلَّ السياق على المضي، والعطف على المحل يدلُّ على الحال والاستقبال، وعلى الرغم من قبحِ العطف على المحل في المثال السابق إلَّا أنَّ تقديرَ إضمار فعل أكثرُ قبحًا وتَكَلُّفًا، على حد فهمنا.

ومن ذلك عطف المنصوب على المبني في قول أنس بن العباس بن مرداس[من السريع]:

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةٌ اتَّسَعَ الْفَتْقُ عَلَى الرَّاتِقِ[٤]

والشاهدُ فيه قوله:(ولا خلة) على جعل (لا) زائدة، و(خلة) معطوفة على محل (نسب)[٥]، فلا يصح العطف على اللفظ لبناء الأوَّل ونصب الثاني، ولكنْ للزمخشري وجهٌ آخر وهو النصب على إضمار فعل، والتقدير: ((ولا أرى خُلَّة))[٦]، وهذا الوجه وصِفَ بالتَّكَلُّف بسبب تقديرِ فعل، قال ابن هشام:((خُلَّةً

---

(١) المقتضب٤/ ١٥١.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٠١ .

(٣) المقاصد النحوية ٣/ ١٤٣٨ وينظر: خزانة الأدب ٨/ ٢١٧ .

(٤) البيت من شواهد: كتاب سيبويه ٢/ ٢٨٥ والأصول في النحو ١/ ٤٠٣ واللمع في العربية ٤٤ والمعجم المفصل في شواهد العربية٤/ ٣٩٩.

(٥) ينظر: شرح الأشمونى ١/ ٣٣٧.

(٦) المفصل في صنعة الإعراب١٠٥ .

هشام:((خُلَّةً عطفٌ على اللفظ، ولا حاجةَ لتكلُّفِ ادِّعاءِ حذفِ فعلٍ))[١]، وقال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:((والتقدير عنده: لانسبَ اليوم ولا تذكرُ خلةً، وهو تَكَلُّف لا مقتضى له))[٢]. ويرى يوسف الشيخ البقاعي ما يراه محيي الدين عبد الحميد، إذ يقول:((وفي هذا من التَّكَلُّف الذي لا يُخفى على أحد))[٣].

ومن العطف على المحل **قوله تعالى:**﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[سورة سبأ آية ١٠]، فالطيرُ منصوبٌ على محلِّ الجبال، ولكنْ لم يرتضِ أبو السعود(ت٩٨٢ هـ) العطفَ عل المحل فقال:((وقيلَ عطفًا على محلِّ الجبالِ وفيه من التَّكَلُّف لفظًا ومعنًى مالا يُخفَى))[٤]، وأجاز الفراء فيه وجهًا آخرَ وهو وهو إضمار فعل والتقدير: وسخرنا له الطَّيْرَ[٥]، وهذا الوجه مُتَكَلَّف في نظرِ ابن عثيمين[٦].

ومن ذلك مثال: ليس زيدُ بجبانٍ ولا بخيلًا، إذ لا يمكن عطف (بخيل) على (جبان) لا لفظًا، ولا محلًا، ولا يصلح تقديرَ فعلٍ يكون عاملًا فيه النصب، وليس لدى النحويّين مُخرجٌ، فعطفوه على التوهم، قال ابن يعيش:((لمّا كثُر استعمالُ الباء في خبرِ (ليس)، تُوُهّم وجودُها فخفضَ بالعطفِ على تقديرِ وجودها، وإنْ لم تكن موجودة))[٧]، ولكنَّ بعضَ النحويّين يطلقون على العطف على التوهم بالعطف على المعنى؛ لأنَّ مصطلح التوهم لا يتناسب مع القرآن الكريم وهو كلام الله تعالى[٨]، وما يميز العطف على التوهم أنَّه ليس فيه تقدير محذوف ولذلك لم يصفه أحدٌ بالتَّكَلُّف.

---

(١) حاشيتان لابن هشام ١/ ٤٦١ .

(٢) هامش تحقيق شرح ابن عقيل ٢/ ١٣.

(٣) هامش تحقيق يوسف الشيخ البقاعي لأوضح المسالك ٢/ ١٨.

(٤) إرشاد العقل السليم إلى مزايا كتاب سيبويه الكريم٧/ ١٢٤ .

(٥) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ١/ ١٢١.

(٦) ينظر: شرح ألفية ابن مالك ٥٥/ ٦ .

(٧) شرح المفصل ١/ ٤٤٨ .

(٨) ينظر: خزانة الأدب ٤/ ١٥٨.

ومن العطف على القطع **قوله تعالى:** ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾[سورة البقرة آية ١٧٧]، فنصب(الصابرين) على القطع، وخالف بين المعطوفات[١]،

وفي ضوء ما تقدَّم يمكن أنْ نصلَ إلى نتيجة مفادها أنَّ النحويّين يعطفون على اللفظ، وهم غيرُ مقتنعين بفكرة العطف على المحل، وإنَّما يلجؤون إليها اضطرارًا، وذلك عندما لا يجدون مُخرجًا للاسم المعطوف، كأنْ يكون المعطوف غيرَ صالحٍ لعطفهِ على اللفظ، وربَّما يفضلون تقدير إضمار فعلٍ، على العطف على المحل، على الرغم من تَكَلُّفه، بل يصلُ بهم الأمر إلى وصِفِ العطف على المحل بالتَّكَلُّف، وإذا لم يجدوا أيَّ مُخرج للمعطوف، عطفوه على التوهم أو على المعنى.

ويبدو أنّ سبب اختلاف النحويّين في العطف على المعطوف المغاير في الإعراب، يعودُ إلى تسويغ الحركة الإعرابيّة، والتحليل المبني على تأويل الشكل الخارجي للتراكيب النحويّة؛ لئلاّ يوصَفَ النصّ بالشذوذ أو الغلط، فهو أشبه بالتفسير التخيّلي الذي يخلقه النحويّ، محاولةً للتوفيق وتحقيق الانسجام بين التراكيب اللغوية والقواعد النحويّة، لا سِيَما أنّ النحو العربي مبني على نظرية العامل، فلا بدَّ للوجه النحويّ أنْ يتوافق مع القاعدة، وإنْ كان ذلك على حساب الواقع اللغوي، ولذلك أوافقُ النحويّين الذين وصفوا إضمار فعل يعمل النصب في الاسم المعطوف بالتَّكَلُّف، إذ لا موجبَ لتقدير شيءٍ لا وجودَ له في الواقع اللغوي ولا مسوغ لتقديره.

وأرى أنَّ عبارة العطف على المعنى أكثر دقَّةً من العطف على المحل؛ لأنَّ المقصود به: العطف اقتضاءً للمعنى المراد، فهو أسلوبُ يرادُ به المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه؛ بغية الوصول إلى معنًى يقصده المُتَكَلِّم، كبيان أهميةِ المعطوف أو للعناية به أو غير ذلك، قال محيي الدين الدرويش في نصب(والصابرين):((كأنَّ سياقَ الكلام أنْ يكون منسوقًا على ما تقدم، ولكنَّه قطعَه

(١) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ١ / ١٠٨ .

على العطف، ونصبَه على المدح بفعل محذوف تقدير أمدح إشعارًا بفضل الصبرِ وتنويهًا بذلك الفضل))[١]، وقال الدكتور فاضل السامرائي في بيان فائدة المغايرة في العطف:((قطع كلمة الصابرين للأهمية، وللتركيز على الصابرين، إذن القطع جاء هنا لِمَا هو أهمّ))[٢]، فاختلافُ إعراب العطف يجلبُ انتباه السامع وتركيزه عليه لأهميتِه في الكلام، وقال في معرضِ الحديث عن العطف على التوهم: ((ويبدو أنَّ هذا العطف على إرادة معنى مغايرٍ للأول: فالمجرور أقوى من المنصوب وآكد لأنَّه على تقدير الباء فقولك: (ما زيدٌ قائمًا ولا مسافرٍ) يفيد أنَّ نفي السفر آكد ولذلك جئتَ به مجرورا))[٣]، وهذا الكلام نستندُ عليه في بيان القصدِ من المغايرة في إعراب المعطوف، إذ المراد به بيان أهمية المعطوف على المعنى وتسليط الضوء عليه ليكون مركز الكلام ومبتغاه، وهو أهمُّ ركنٍ من أركان جملة العطف وبه يُعرَف مقصدُ المُتَكَلِّم ومرادُه، فالشاعرُ أرادَ أنْ يميز(عبد ربٍّ) عن (دينار) ويجعله أكثرَ أهمية منه فنصبَه على المغايرة، ولو أرادَ اشراكه في الأهمية لأورده مجرورًا، فهو معطوف على المعنى الذي يُفهَم من السياق، وهذه الفائدة المرجوَّة من مغايرة المعطوف للمعطوف عليه، فضلًا عن النكت البلاغية المتحصلة من تلك المغايرة، ومنها: جمال مخالفةِ الإعراب وتنوّعُ الكلام، وقد أشار الفراء إلى هذه النكتة عند حديثه عن تغاير النعوت، وأن العرب تقصدُ بمخالفة الصفة للموصوف في الحركة أنْ تجدد له وصفًا جديدًا غير متبع للأول، فهو يقول: ((والعربُ تعترضُ من صفاتِ الواحدِ إذا تطاولت بالمدحِ أو الذَّم فيرفعون إذا كان الاسم رفعًا وينصبون بعض المدحِ فكأنَّهم ينوون إخراج المنصوبِ بمدحٍ مجددٍ غير متبعٍ لأول الكلام))[٤]، وجاءَ في تفسيرِ البحرِ المحيط نقلًا عنْ أبي علي الفارسي في حديثه عن المغايرة في عطف النعوت:((إذا ذكرت الصفاتُ الكثيرة في

---

(١) إعراب القرآن وبيانه ٢٢٦/١ .

(٢) التعبير القرآني ١ / ٧٤ .

(٣) معاني النحو ١/ ٢٦٧ .

(٤) معاني القرآن للفرَّاء ١/ ١٠٥ .

معرضِ المدح والذم، الأحسنُ أنْ تخالفَ بإعرابها ولا تجعلها كلَّها جارية على موصوفِها، لأنَّ هذا الموضعَ من موضع الإطنابِ في الوصف، والإبلاغ في القول، فإذا خولِفَ بإعراب الأوصافِ كانَ المقصودُ أكمل، لأنَّ الكلامَ عند الاختلاف يصيرُ كأنه أنواعٌ من الكلام، وضروبٌ من البيان، وعند الاتحادِ في الإعراب يكون وجهًا واحدًا أو جملة واحدة"))[1]، وهذا الكلام غاية في الدقة، إذ يبيُّن لنا النص الفائدة من تغاير العطوفات، وإنَّ السامع يتقبل الكلام الذي يتصف بالمخالفة الإعرابية وسيتمتع بسماعه أكثر من كونه على نسقٍ واحد.

ثالثًا: **البـدل** :

لم يغفل النحويّون عن أهمية البدلِ في التراكيب النحويّة، فرسموا لهم منهجًا رصينًا في تحليل المسائل النحويّة، وتوجيهها توجيهًا علميًا يتوافق مع القواعد النحويّة، وكانت اختلافاتهم في مسائل البدلِ تقتصرُ على بعض الآراء النحويّة والتوجيهات، التي وصِفَت بعضُها بالتَّكَلُّف، ومثال ذلك: ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ، فلا يصحُّ عند بعضِ النحويّين إعراب زيدٍ على أنَّه بدلٌ من (أحد)؛ لأنَّ الفعل منفي عن أحد، ومثبتٌ لزيد، فكيف يكون بدلًا منه[2]؟ ووجهوه على أنَّ في زيد ضميرًا محذوفًا، والتقدير: ما قام إلّا زيدٌ منهم[3]، ورأى بعضُهم أنَّ هذا التوجيه مُتَكَلَّف[4]، ومن ذلك اشتراط النحويّين في البدلِ والمبدل منه أنْ يكونَ العاملُ واحدًا، ولا يجوز أنْ يختلفَ العامل؛ لأنَّه على نية التكرار[5]، ومن أمثلة ذلك **قوله تعالى:** ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾[سورة ص آية ٥٠]، إذ منع بعضُ النحويين إعراب الابواب بدلًا

(١) البحر المحيط ٢ / ١٤٠ .

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه٣/ ٥١ وشرح الرضي على الكافية ١/ ٢٣٣ وحاشية الصبان ٢/ ٢١٤.

(٣) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف١/ ١٩٧،

(٤) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف١/ ١٩٧ وتمهيد القواعد ٥/ ٢١٤٣ وحاشية الصبان ٢/ ٢١٤ .

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه٢/ ١١ والخصائص٢/ ٤٢٩ والتذييل والتكميل ٨/ ٢٧٢ .

من الضمير في (مفتحة) لاختلاف العامل، وعدَّ إعرابه (بدلًا) تَكَلُّفًا[١]، وغيرُ ذلك من الأوجه النحويّة، وفيما يأتي بيان إحدى مسائل البدل في الشاهد الشعري الذي وصِفَ أحد وجوهها بالتَّكَلُّف.

إبدال الاسم الظاهر من الضمير (بدل كل من كل)

من المعلوم أنَّ البدلَ أربعة أنواع: بدل كلٍّ من كل، وبدل بعضٍ من كل، وبدل اشتمالٍ، وبدل الغلط، وفي الأنواع الثلاثة الأولى، يأتي البدل والمبدل منه على عدَّة أقسام: اسمٌ ظاهرٌ باسمٍ ظاهر، وضميرٌ بضمير، واسمٌ ظاهرٌ بضمير، وضميرٌ باسمٍ ظاهر، وفي كلِّ موضعٍ يأتي فيه الضمير يحتمل ثلاثة أمور: الغائب، والمُتَكَلِّم، والمخاطب، فيتحصلُ من كلِّ ما ورد سبع وعشرون مسألة، إذا اسقطنا ابدالَ الاسم الظاهر من الاسم الظاهر، وبدلَ الغلط، وتناول النحويّون هذه المسائل بالدراسة والبحث، وأجازوا البدلَ في أغلبها، أو جميعها[٢]، و اختلفوا في بعضِ مسائله، وأهمها مسائل إبدال الضمير، وكانت لهم آراء مهمة وتوجيهات رصينة، ولكنَّ هذه الآراء تضاربت فيما بينها فوصِفَ بعضُها بالتَّكَلُّف، إذ رأى بعضُهم أنَّ ابدالَ الضمير من الضمير فيه تَكَلُّف[٣]، ورأى آخرون أنَّ ابدالَ الضمير من الاسم الظاهر يؤدي إلى تَكَلُّف؛ لالتباسه بالتوكيد[٤]، وذهب بعضهم إلى الجمع بين الرأيين وأنَّ التَّكَلُّف يكون في بدلِ المضمر من المضمر، والمضمر من المظهر[٥]، وغير ذلك، ولما كانت أهم مسائلهِ مسألةَ إبدال الاسم الظاهر من الضمير، أقدمتُ على بيان ما ورد فيها من توجيهات النحويّين وآرائهم.

إذ اختلف النحويّون في مسألة إبدال الاسم الظاهر من الضمير، فمنهم من أجاز البدل مطلقًا[٦]؛ لأن الاسم الظاهر أعرفُ من الضمير، وهو المقصود بالحكم، فيصلحُ أنْ يكون مكان المبدل

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٦٢ وتمهيد القواعد ٢/ ٨٣٧ والبرهان في علوم القرآن٤/ ٣٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٨٢ والجمل: ٢٣ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ١٥٢..

(٣) ينظر: توجيه اللمع ٢٧٩ .

(٤) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٣٩٥ وتمهيد القواعد ٧/ ٣٣٩٥ .

(٥) ينظر: المقدمة الجزولية ٧٧.

(٦) ينظر: الجمل: ٢٣ واللمع في العربية ٨٧ .

المبدل منه[١]، وذهبَ آخرون إلى اشتراطِ أمن اللبس، فإن أمنَ اللبس في ابدال الاسم الظاهر من الضمير جاز البدل، وإنْ لم يأمن اللبس يمتنع البدل[٢]، وفي ذلك تفصيل، فذهب بعض النحويّين إلى أنَّه يجوز إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر سواء أ كان مخاطبًا أم متكلمًا، بعضًا أم اشتمالًا، فإن كان بدلًا شيء من شيءٍ فيشترط أنْ يكونَ مفيدًا للإحاطة والشُّمول، نحو **قوله تعالى:**﴿ **تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا** ﴾ [سورة المائدة آية ١١٤]، فأولنا وآخرنا بدلٌ من الضمير في لنا، وقد أفادَ الإحاطة والشمول. أمَّا إذا لم يفد الإحاطة فيمتنع؛ ولا يصح أنْ نقول: بي المسكين مررتُ، على أنْ يكون المسكين بدلًا من الياء؛ لأنَّ البدلَ ينبغي أنْ يفيدَ ما لم يفد المبدل منه[٣]، ومن النحويّين من أجاز ابدال ضمير الحاضر مطلقًا[٤]، وأمَّا إذا كان بدلًا من الضمير الغائب فأكثرهم أجازه من دون شرط، ومن أمثله ذلك قول الفرزدق [من الطويل]:

عَلى حَالَةٍ لَوْ أنَّ فِي القَوْمِ حَاتِمًا عَلى جُوْدِهِ لَضَنَّ بِالماءِ حَاتِمِ[٥]

والشاهدُ فيه قوله: (حاتم) إذ جاء بدل من (الهاء) في (جوده)[٦]، ولكنَّ هذا البيتَ فيه إقواء[٧] عند عند بعضهم ؛ ظنًا منهم أنَّ قافية القصيد مرفوعة، والبيت الذي قبله:

---

(١) ينظر: حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك٢/ ١٠٣١ .

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٦٤٦ وشرح ألفية ابن مالك للعثيمين٥٣/ ٥ .

(٣) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٣٧٨ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٦٢ وشرح المفصل ٣/ ٦٩ وهمع الهوامع ٣/ ١٥٠ .

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٨٢ وشرح التسهيل ١٩٣/٣ .

(٥) ديوانه ٢/ ٥٤٩ وروايته فيه: على ساعةٍ لو كان في القوم حاتمٌ على جودهِ ضنّت به نفسُ حاتمِ .
وفيه رواية برفع (حاتم) الثانية ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب٥/ ١٥٣ والمعجم المفصل في شواهد العربية ٧/ ١٥٣

(٦) ينظر: شرح المفصل ٢/ ٢٦٨ وشرح ابن الناظم ٣٩٦ .

(٧) الإقواء: هو اختلاف الإعراب في القوافي بين رفع ونصب وجرّ وإنقاص حرف من عروض البيت، وهو من عيوب القوافي، ينظر: الشعر والشعراء١/ ٩٦.

يعيشُ النَّدَى ما عاشَ حاتمُ طَيَّئٍ وإنْ ماتَ قامَتْ للسَّخاءِ مآتِمُ[١]

والصحيح ما ذكره الأعلم الشنتمري أنَّ البيت لعبد قيس بن خفاف البرجمي[٢]، ويرجع سبب التوهم إلى تطابقِ البيتين في الوزن والقافية، لا سِيَما أنَّ بعضهم يروي بيت الفرزدق بالرفع، ويرجع إلى قرابة البيتين في السياق، إذ البيتان يتحدثان عن حاتم الطائي[٣]، وبرواية الرفع يكون فيه إقواء أيضًا؛ لأن قافية القصيدة مجرورة عند اغلب النحويّين[٤]، ولذلك نقل ابن قتيبة(ت٢٧٦ هـ) عن بعض النحويّين أنَّ أنَّ في إعراب البيت تَكَلُّفًا فيقول:((فخفض حاتِمًا على البدلِ من الهاء التي في (جوده) حتى رأى قومٌ من العلماء أنَّ الإقواء في هذا الموضع خيرٌ من سلامةِ الإعراب مع الكلفة))[٥]، إذ يرجِّحُ ابن قتيبة الإقواءَ في الشاهد الشعري على تَكَلُّف الإعراب في جرِّ الاسم على البدل؛ لأنَّ حقَّ(حاتم) أنْ يأتي مرفوعًا لأنَّه فاعل الضن، ولكنَّه جاء مخفوضًا، على البدل من ضمير الغائب، وهذا عنده تَكَلُّف، وجاء في هامش تحقيق معجم الصحاح :((هذا تخريجٌ عجيبٌ كثير التَّكَلُّف))[٦]، وفي البيت وجهان إعرابيان إعرابيان غير وجه الرفع، ذكرهما أبو العلاء المعري (ت٤٤٩هـ)، أحدهما: إنَّه مرفوع بالحركةِ المقدرة على تقدير:(حاتمِي)، بالياء على إضافة حاتمٍ إليها، ثمَّ حُذِفَت الياء وبقيت الكسرة التي قبلها، والآخر: إنَّه مخفوضُ على المجاورة[٧]، ويبدو أنَّ سبب التَّكَلُّف، هو وجود وجوه أخرى يراها بعضُ النحويّين أنسبَ من وجه البدل، لا سِيَما وجهِ الرفع، ومن قبيل ذلك توجيه **قوله تعالى:** ﴿**جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ**

---

(١) المعجم المفصل في شواهد العربية ٧/ ١٥٣ .

(٢) ينظر: أشعار الشعراء الستة الجاهليين١١٧ .

(٣) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب٥/ ١٥٣

(٤) ينظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١/ ٢٦٠ وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة٢/ ٥٢٩ والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٧١.

(٥) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١/ ٢٦٠ .

(٦) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية٥/ ١٨٩٣ .

(٧) ينظر: اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي١٤٧٢.

﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [سورة ص آية ٥٠]، وعند الفارسي والزمخشري أنَّ (الْأَبْواب) بدلٌ من ضمير الغائب[١]، وذهب ابن مالك إلى تَكَلُّف هذا الوجه فقال:((وزعم أبو علي، والزمخشري أنَّ الأبواب بدلٌ من ضمير مستكن بمفتحة، وهذا تَكَلُّف يوجب أنْ يكون الأبواب مرتفعًا بمفتحة المذكور))[٢]، وسبب وصفه بالتَّكَلُّف، وجود وجه أسلم منه، كون (الأبواب) نائب فاعل لاسم المفعول(مفتَّحة)، وهذا سبب مقنع، إذ لا ضرورة لجعل (الأبواب) بدلًا لضميرٍ لا وجود له إلَّا بتقدير، ولا يعضده المعنى؛ لأنَّه مكتفٍ بما هو مذكور، ومن شواهد بدلِ ضمير المُتَكَلِّم بدل الاشتمال قول عمرو بن أحمر الباهلي [من البسيط]:

وَقَدْ جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني ثَوبي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشارِبِ الثَّمِلِ[٣]

والشاهد(ثوبي)؛ فإنه بدل اشتمال من التاء الذي هو اسم (جعلتُ)، والتقدير: وقد جعلَ ثوبي يثقلني[٤]. وهذا جائز، ولكنَّ بعض النحويّين يجعل ذلك تَكَلُّفًا، قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:((هكذا خَرَّجُوه وهو ظاهر التَّكَلُّف))[٥].

ويبدو أنَّ الدافع في وصفِ الوجه النحويّ بالتَّكَلُّف واحدٌ في جميع الشواهد النحويّة، وهو وجود وجه نحوي أولى من الوجه المُتَكَلَّف، كما ذكرتُ آنفًا، فإعراب ثوبي، فاعلًا للفعل (يثقلني) أولى من إعرابه بدلًا من الضمير(التاء)، وإنَّ إعراب(الأبواب) نائب فاعل لاسم المفعول(مفتَّحة)، أولى من إعرابه بدلًا، وكذلك إعراب (حاتم)، في الشاهد الشعري محل الدراسة.

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدي١٥٤ والكشاف ٤/ ١٠٠ .

(٢) شرح التسهيل ١/ ٢٦٢ وينظر: البرهان في علوم القرآن٤/ ٣٨ وحاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي ٧/ ٢٢٦.

(٣) ملحق ديوانه ١٨٢ وروايته فيه الشارب السُّكرِ .

(٤) ينظر: شرح الفارضي على ألفية ابن مالك١/ ٤٥٨ .

(٥) هامش تحقيقه لأوضح المسالك ١/ ٣٠٦ وينظر: معجم القواعد العربية١/ ٢٤٤ وملامح اضطراب في أوضح أوضح المسالك، بحث منشور في مجلة العلوم العربية والانسانية، للباحث عبد العزيز بن احمد البجادي، المجلد الثالث، العدد الثاني، رجب، ١٤٣١ هـ ص ٢٤٤ .

وأرى عدم وجاهة وصفِ النحويّين لوجه البدل بالتَّكَلُّف، إذ لا تقديرَ فيه، ولا إقواء، ولا تقديمَ وتأخير، وأعتقدُ أنَّ التوجيه رصينٌ، ولا يصحُ أنْ يوصَفَ بالتَّكَلُّف، ومذهبُ النحويّين في جواز إبدال الاسم الظاهر من ضمير الغائب، أو المُتَكَلِّم، أو غيره، مذهبٌ سليمٌ ولا إشكال فيه، لا سِيَما إذا أفادَ معنًى جديدًا، فالشاعرُ في الشاهد الشعري حرصَ على تكرار كلمة(حاتم)؛ لِمَا لها من أهمية في سياق البيت، فجاء بالكلمة مرتين، وكَنَّاها بضميرِ الغائب العائد على (حاتم)، فيكون قد ذكره ثلاث مراتٍ، وبيان أهمية تكرار الكلمة يتضحُ من معنى القصيدة، والتي تحكي قصة ثلَّة من المسافرين يقطعون الصحارى، وليس معهم ماءٌ كافٍ، وكانوا يقتسمون الماءَ بينهم كي لا يموتوا عطشًا، وكان فيهم رجلٌ يدعى العنبري، قد تفتحت عيناه من شِدَّة العطش، وهو يشربُ ضِعفَ ما يشربون، ويحاولُ أنْ يشرب ما تبقى من مائهم، وكان معهم كعبُ بن مامة، وهو من أجوادِ العرب، وإنَّ كعبًا قد آثرَ العنبري بالماء، فأعطاه من حصَّته من الماء، وبقي هو عطشانَ، حتَّى هلك كعبُ ونجا الباقون(١)، والفرزدق يضرب مثلًا لجودِ كعبٍ، أنَّه في تلك اللحظة لو كان حاتِمٌ بينهم لامتنع عن بذل ذلك الماء، ولكنَّ كعبًا، قد بلغَ به الكرم ما لم يبلغ به أحدٌ (٢)، فأفادَ إبدال الاسم الظاهر من ضمير الغائب، تأكيدًا وبيانًا، وجعل المعنى موافقًا لموضع الخفض، ولو جاء مرفوعًا لما أفادَ هذه الفائدة.

رابعا: التوكيد:

أسلوبُ التوكيدِ من أكثرِ الأساليب انتشارًا في اللغة العربية، إذ يتداخل مع جميع الأساليب، ليشكِّلَ أنواعَ الاختيارات التي يستفيد منها المُتَكَلِّم في إنشاء كلامه، باتساقٍ وانسجامٍ، على وفق قواعد العربية ومتطلبات المقام(٣)، والعرب تؤكدُ كلَّ شيءٍ تراه في حاجة إلى التوكيد، فهي تؤكد التركيبَ كلَّه أو تؤكد

(١) ينظر: شرح ديوان الفرزدق ٢/ ٥٤٦ – ٥٤٩ .
(٢) ينظر: شرح ديوان الفرزدق ٢/ ٥٤٦ – ٥٤٩ .
(٣) ينظر التوابع في الجملة العربية ٦٨– ٧٠ .

جزءا منه، وقد تؤكد لفظة بعينها، أو غيرها، والتوكيد باعتباره تابعٍ فهو((لفظٌ يتبعُ الِاسْم الْمُؤَكّد لرفع اللّبْس وَإِزَالَة الاتساع))[١]، والتوكيدُ يُذكَرُ لتقويه الكلامِ لدى السامع أو القارئ، ولدفع الاحتمال والتَّوهمِ أو الشكِّ في الكلام، وفي التوكيد مسائل كثيرة وشواهد شعرية عديدة اختلفَ النحويّون في توجيه بعضها، إلى حدِّ ووصفِ بعضَ وجوهها بالتَّكَلُّف، كتثنية أجمع وجمعاء، فتقول: جاءَ الزيدان أجمعان، وبعض النحويّين يرفض هذه التثنية، وبعضُهم يجيزها ويعدَّ منعها تَكَلُّفًا، قال ابن مالك:((ومن منعَ تثنيتهما فقد تَكَلَّف وادعى ما لا دليلَ عليه))[٢]، ومن ذلك توكيد الضمير توكيدًا معنويًا من دون فاصل مثل: أسرعْ نفسك، ويذهب بعضُ النحويّين إلى منع ذلك، ولا يجيزه إلَّا بشرط أنْ يَفْصِلَ بينه وبين المؤكَّد بضمير منفصل يُعربُ توكيدًا، فيقول: أسرعْ أنت نفسك، ويعدُّ جوازه من دون فاصل نوعًا من التَّكَلُّف[٣]، ومن ذلك تكرار اللفظ نحو: علمته الحساب بابًا بابًا، فمن أعرب الثاني توكيدًا للأول فقد تَكَلُّف في نظرِ بعض النحويين[٤]، وغير ذلك كثير، ومن المسائل النحويّة التي ورد فيها وجهٌ مُتَكَلَّفٌ في الشاهد الشعري مسألة توكيد النكرة، وفيما يأتي بيان المسألة:

توكيد النكرة

اختلفَ النحويّون في جواز توكيد النكرة توكيدًا معنويا كألفاظ (أجمع، وأكتع، وكل) وغيرها، مثال: صمتُ شهرًا كلَّه، فذهب البصريّون إلى منع توكيد النكرة مطلقًا، سواء أكانت النكرة المؤكدة محددة كيوم أو شهر أم غيرَ محددة كوقت وحين [٥]، وإنّما يمتنع التوكيد؛ لسببين: الأول: أنَّ النكرة شائعةٌ ليس لها عينٌ ثابتة كالمعرفة، ولا يفيدها تأكيد؛ لأنَّ تأكيدَ غيرِ المحدد لا يفيد، وإنْ حُدِّدَت فهي لم

(١) اللمع في العربية ٨٤ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٩٣ وينظر: تمهيد القواعد ٧/ ٣٢٩٣ وشرح التصريح ٢/ ١٣٧ .
(٣) ينظر: مغني اللبيب ١٣٦ وحاشية الصبان ٢/ ٢١٤.
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٥٨ والتذييل والتكميل ٩/ ١٨ والتحرير والتنوير ٣٠/ ٣٣٧.
(٥) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٨٦ والتنبيه على شرح مشكلات أبيات الحماسة ٢٦٨ والمفصل في صنعة الإعراب١٤٧ واللباب في علل البناء والإعراب١/ ٣٩٦ .

تخرج عن الشيوع، وتوكيدُ الشائعِ غير جائز، والثاني: أنَّ النكرة تدلُّ على الشيوع والعموم، والتوكيد يدلُّ على الخصوص والتعيين، وكلُّ واحدٍ نقيضُ الآخر؛ فلا يصلحُ الجمع بين نقيضين[١]، ورأى ابن جني أنّ الألفاظ التي ترد في ظاهرها أنَّها توكيد النكرة، هي لا تفيد توكيدًا، وإنَّما هي محمولة على الوصف، أو على البدل[٢]، وأنّ توكيد المعرفة للنكرة مرفوض، فقال:((وهذا عندنا مدفوع))[٣]، وذهب الكوفيون إلى أنَّ توكيدَ النكرة بغيرِ لفظها جائز، إذا كانت النكرة محددة، أمَّا إذا لم تحدد، كمثال: صمتُ زمنًا كلَّه فلا يجوز[٤]، ووافقَ كثيرٌ من النحويّين مذهبَ الكوفيين ومنهم الأخفش[٥] وابن مالك والرضي الإستراباذي، وابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، وابن هشام[٦]، وفي هذه المسألة يقول الرضي :((وليس ما ذهبوا إليه ببعيد؛ لاحتمال تعلُّقِ الفعل ببعض ذلك المؤقت فعلى هذا، لا يشترطُ تطابقُ التأكيد والمؤكد تعريفًا وتنكيرًا عندهم، خلافًا للبصريين، وأمَّا نحو: رجال ودراهم مما ليس بمعلومِ المقدار فلا خلافَ في امتناع تأكيده))[٧]، وذكر ابن مالك أنَّ بعض الكوفيين أجازوا التوكيد مطلقًا[٨]، واستدلَّوا على مذهبهم بحديث الرسول صلى الله عليه وآله:((ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ حَقٌّ عَلَى الْمُسْلِمِ: عِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَتَشْمِيتُ

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٣٧٢ ، المسألة الثالثة والستون، شرح الكافية الشافية٣/ ١١٦٧

(٢) ينظر: التنبيه على شرح مشكلات أبيات الحماسة ٢٦٨ .

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٣٦٩ ، المسألة الثالثة والستون، واللمحة في شرح الملحة٢/ ٧١٠ وتمهيد القواعد ٧/ ٣٢٩٧ .

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٩٦ .

(٦) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٣٧٣ وشرح التسهيل ٣/ ٢٩٦ واللمحة في شرح الملحة٢/ ٧١٠ وأوضح المسالك ٣/ ٢٩٨ .

(٧) شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٣٧٣، ٣٧٤ .

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٩٦ وتمهيد القواعد ٧/ ٣٢٩٨ .

الْعَاطِسِ إِذَا حَمِدَ اللهَ، وَاتِّبَاعُ الْجِنَازَةِ))[١]، فثلاث نكرة وورد تأكيدها بلفظ (كل)، واستشهدوا كذلك بعدد من الشواهد الشعرية[٢]، التي وردت في متون المصنفات النحويّة، ومن بينها قول الشاعر[من الرجز]:

يَـا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَـاءُ[٣]حَوْلًا أَكْتَعَا[٤]

والشاهدُ في قوله:(حولا أكتعا) إذ أُكِّدَ (حولًا) وهو نكرة بـ(أكتعا) وهو لفظ من ألفاظ التوكيد المعروفة[٥]، وهذا جائزٌ عن الكوفيين وممتنعٌ عند البصريين، وما جاء على هذا النمط وجهوه على وجوه متنوعة بما يتوافقُ مع سياق التركيب، فذهب ابن جني إلى أنَّ (أجمعا، وأكتعا) ونحوها، ليس توكيدًا، وإنَّما أصله مجرورٌ بالباء، والتقدير: يوما بأجمعهِ، و حولًا بأكتعهِ، ثمَّ حُذِفَ حرفُ الجرِّ فصار أكتعه، ثمَّ أُبدِلَ الهاءُ ألفًا فصار أكتعا[٦]، وخرَّجها آخرون على الشذوذ قال أبو البركات الأنباريّ:((لا يُعرَف قائله، فلا تكون فيه حُجّة، ثُمَّ لو صحّت هذه الأبيات على ما رَوَوه، فلا يجوز الاحتجاجُ بها؛

---

(١) مسند أبي داود ٤/ ١٠٢ .

(٢) كقول عبد الله بن مسلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩١٠ [من البسيط]:

لكنَّه شَاقَهُ أَنْ قيل ذا رَجَبٌ يا ليت عِدَّةَ حَوْلٍ كلِّهِ رَجَبُ

وكقول الشاعر [من الوافر]: ثَلَاث كُلهنَّ قتلت عمدا فأخزى الله رَابِعَة تعود

وهو من شواهد: كتاب سيبويه١/ ٨٦ وأمالي ابن الشجري ١/ ١٣٩ والتذييل والتكميل ٤/ ٣٧ .

وكقول الشاعر [من الرجز]: إنَّا إذَا خُطّافنا تقَعْقَعَا فَصرتِ البَكَرُةُ يومًا أَجْمَعَا

وهو من شواهد: المفصل في صنعة الإعراب١٤٧ واللباب في علل البناء والإعراب١/ ٣٩٦ .

(٣) الذلفاء: امرأة حسناء ذات أنف جميل، ينظر: معجم مقاييس اللغة٢/ ٣٥٩ (ذ ل ف).

(٤) الرجز بلا نسبة وهو من شواهد : شرح الكافية الشافية٣/ ١١٦٩ وشرح ابن الناظم ٣٦٠ وخزانة الأدب ٥/ ١٦٨ ١٦٨

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٣٧١ ، المسألة الثالثة والستون.

(٦) ينظر: التنبيه على شرح مشكلات أبيات الحماسة ٢٦٩ .

لقلتها وشذوذها في بابها، والشاذ لا يُحتجّ به))[١]، وفيه وجهُ آخر على أن تجعلَ النكرةَ معرفةً وإنّ أصل الرواية في الشاهد الشعري المذكور في الهامش (يا ليت عدة حولي)، وحُرِّفَ الشاهدُ؛ ليساوق الرأيّ الكوفيِّ[٢]، ووجهه آخر على الضَّرُورَة[٣].

والدافع من توجيهات النحويّين للشاهد الشعري، لتتناسب مع القاعدة النحويّة التي تنصُّ على عدمِ جواز توكيد النكرة، ولكنَّ هذه التوجيهات وصِفَت بالتَّكَلُّف، قال الشاطبي بعد أنْ أورد المسألة النحويّة وذكرَ الشاهد الشعري:((ويُخرَّج بكثرتِه عن الشذوذِ وتَكَلُّفِ التأويل))[٤]، والشاطبي يقطع الطريق على النحويّين في تخريج البيت، أمَّا على الشذوذ، أو على موافقة مذهب الكوفيين، فمن يمنع توكيد النكرة يحملُ الشواهد النحويّة على الشذوذ، ولا ينبغي توجيهها بتوجيهات مُتَكَلَّفة لا صحةَ لها، فلا حاجة إلى تغيير رواية الشاهد من (حولٍ) إلى (حولي)؛ لتوافقَ القاعدة النحويّة، وإذا صحَّ تغييرها في شاهدٍ واحد، فلا يصحُّ التغيير في شاهد آخر، إذ لا تتساوى الشواهد النحويّة من حيث التوجيه، فالوجه النحويّ الذي يناسب شاهدًا شعريًا قد لا ينطبق على باقي الشواهد، والنحويّ الذي يستدلُّ بشاهد شعري على عدم صحة الاحتجاج به؛ لأنَّه مجهول القائل، يُردُّ عليه بشواهدَ أُخر يثبت قائلها، ومن يوجهه على الضرورة، يُردُّ عليه بالحديث النبوي الشريف، وهكذا، فتصدقُ على التوجيهات النحويّة صفة التَّكَلُّف من هذا الباب.

ومما تقدَّم أرى وجاهة وصفِ الشاطبي بتَكَلُّفِ التوجيهات النحويّة لشواهد هذه المسألة النحويّة، وأرجحُ مذهب الكوفيّين، ومن تبعهم من النحويّين، في توكيد النكرة توكيدًا معنويًا؛ لكثرة ورودِهِ في لغة العرب شعرًا ونثرًا، وكثرةِ النحويّين المؤيدين لهذا الرأي، وأنَّ النكرة تؤكّدُ إذا كانت محددة، وأفادت معنًى

---

(١) أسرار العربية٢١٣ وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٣٧٣ المسألة الثالثة والستون، وشرح المفصل ٢/ ٢٢٩ .

(٢) ينظر: أسرار العربية٢١٣ وشرح شذور الذهب ٢/ ٧٦٤ وخزانة الأدب ٥/ ١٧٠ .

(٣) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد٢/ ٣٩١ وهمع الهوامع ٣/ ١٧٠ .

(٤) المقاصد الشافية ٥/ ١٩ .

جديدًا كرفعِ الاحتمال؛ لأنَّ التوكيد قد يرفع الاحتمال الحاصل في التركيب، فمثال: صمتُ شهرًا، يحتمل أنْ القائل يريد جميع الشهر، وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمال، فإذا قال: صمت شهرًا كلَّه، ارتفعَ الاحتمال، وصار قوله نصًا على مقصوده(١)، ومن ذلك قول مسافع بن حذيفة العبسي[من الطويل]:

أُولَاكَ بَنُو خَيْرٍ وَشَرٍّ كِلَيْهِمَا جَمِيعًا وَمَعْرُوفٍ أَلَمَّ وَمُنْكَرِ(٢)

فإن (كِلَيْهِمَا) تعرب توكيدًا لـ(خَيْرٍ وَشَرٍّ)، فترفع اللبس الذي قد يحصل؛ لأنَّ السامع قد يظنُ أنَّ المُتَكَلِّم غالط، في أحدهما إمَّا(خيرا)وإمَّا(شرا)، وبذكر القائل(كليهما) أزالَ اللبس وأفادَ العلم بأنَّه لم يغلط(٣)، وكذلك في البيت الشعري، فالشاعرُ أرادَ أنْ يرفعَ احتمال الدلالة من أنْ يرادَ بالحول بعضه أو أكثره، وبذلك يظهر ما يتمناه من تلك المرأة التي تحملُ طفلًا وتقبله عند بكائه فيتمنى أنْ تحمله الدهر كلَّه، وبذلك يتضح أثر توكيد النكرة في الاستعمال اللغوي.

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية٣/ ١١٧٧ وشرح ابن الناظم ٣٦٠ .

(٢) البيت من شواهد: شرح الكافية الشافية٣/ ١١٧٦ وحاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك٢/ ١٠١٦ وخزانة الأدب ٥/ ١٧١ .

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية٣/ ١١٧٦.

المبحث الثالث

الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في مسائل أخر

أولًا: استعارة الضمير:

لا يكادُ الناظر في كتب النحو القديمة والحديثة يقرأ في صفحاتٍ منها حتَّى يطَّلعَ على عددٍ غير قليلٍ من الضمائر المتصلة والمنفصلة واختلافِ العلماء في بعضِ المسائل النحويّة التي يذكرونها في ميدانهم النحويّ، وفي خضم كثرة الضمائر نلمحُ مسألة استعارة الضمير، والتي لا تجدُ عند علماء العربية القدماء والمحدثين حدودًا أو تعريفاتٍ أو شرحًا مبسَّطًا لهذا المصطلح، على الرغم من تنوع استعمالها في الكلام العربي وغزارة ورودها في كتب النحو، حتَّى يمكن عدَّها من الظواهر اللغوية.

والمرادُ باستعارة الضمير: ابدالُ ضميرٍ بضميرٍ آخر يغايرهُ في الدلالة وفي الموقع الإعرابي كوقوعِ الضمير المنصوب موضع الضمير المرفوع، أو كوضعِ الضميرِ المنفصل موضع الضمير المتصل، أو غير ذلك، فمثلًا تقول: ضربتُ أنت، وكان الأفضل أن تقول: ضربتك؛ لأنَّ القاعدة النحويّة تتطلب أنْ يأتي الضمير بعد الفعل والفاعل ضميرَ نصبٍ وهنا أتى ضميرُ رفعٍ، وكقولك: مررتَ بإياي والمفروض أنْ تقول: مررتَ بي، ونحو قولك: أكرمتُ إيَّاه والصواب أن تقول: أكرمته.

ولعلَّ القارئ أو السامع يرفضُ مثل هذه الأمثلة لأنَّها تخالفُ ما جاءت عليه قواعد النحو العربي، وهذا صحيح، ولكنْ عليه أنْ يعلمَ أنَّ هذه الأمثلة وما شابهها من شواهد شعرية، ذكرها النحويّون وصححوا وقوع الاستعارة في الضمير على قلتها، قال سيبويه:((وزعمَ الخليلُ رحمه الله أنّه سمِعَ بعضَ العرب يقول: يا أنت، فزعَم أنَّهم جعلوه موضعَ المفرد. وإنْ شئت قلت: يا فكان بمنزلة يا زيد))[1]، وقال أبو حيَّان:((فالاستعارةُ احلالُ الضميرِ المنصوب موضع الضمير المرفوع))[2]، وجاء

(١) كتاب سيبويه ١/ ٢٩١ .

(٢) البحر المحيط ١/٤١.

في اتحاف الفضلاء((أمَّا استعارةُ ضميرِ النصب لضمير الرفع فسائغة))[١]، وبيَّن الدكتور عباس حسن نيابة الضمائر عن أخرى فقال:((وهذه الضَّمائر الاثنا عشر لا تكونُ بالأصالةِ إلاَّ مرفوعةً. فأمَّا استعمالُها غيرَ مرفوعةٍ؛ فإنَّما هو بالنّيابةِ عن ضميرِ الجرِّ أو النَّصب))[٢]. وهذه الأقوال والآراء تبيِّن جواز احلال ضميرٍ محلّ ضمير آخرَ وإنْ اختلفا في الهيئة أو في المحل الإعرابي، ولكنْ كثيرٌ من النحويّين يرفضون احلالَ ضميرٍ محلّ آخر، أو يجوزونه على استحياء، أو يضعون شروطًا لقبوله، ويوجهون ما خالف شروطهم توجيهًا مناسبًا أو يجعلونه من الضرورات أو الشواذ، قال الزمخشري في باب عدم تسويغِ ترك المتصل إلى المنفصل: ((ولأنَّ المتصل أخصر لم يسوغوا تركَه إلى المنفصل إلَّا عند تعذر الوصل. فلا تقولُ ضربُ أنت ولا هو ضربت إيَّاك إلَّا ما شذ))[٣]، وذهب بعضُهم أنَّ الضمير المحصور يجبُ انفصاله وأنْ كان موضعه الاتصال[٤]، ومن أمثلة احلالِ ضمير محل ضمير آخر ما جاء في قراءة الحسن البصري في **قوله تعالى:**﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** ﴾[سورة الفاتحة آية ٥]، قرأ الحسنُ البصريّ (ت١١٠هـ) (إياك يُعبَدُ) بِبِنَائِهِ لِلْمَفْعُول الغائب، فـ(إيَّاك) ضميرُ نصبٍ ولا ناصبَ له، وموقعه نائب فاعل، ولو جرت القراءة على النظم النحويّة لكان الأولى أن يقرأ(هو يُعبدُ) أو(أنت تعبدُ) فاستعار ضميرَ النصبِ لموضع الرفع، وقد جوَّز هذه القراءة ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) [٥]. ومن الشواهد الشعرية[٦] قول حميد الأرقط [من الرجز]:

---

(١) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر١٣٦ .

(٢) النحو الوافي ١/ ٢٢٧ .

(٣) المفصل في صنعة الإعراب١٦٧ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ١٤٧ والتذييل والتكميل ٢/ ٢١٥ وتمهيد القواعد ١/ ٥١٣ .

(٥) زاد المسير في علم التفسير ١/ ١٩ وينظر: البحر المحيط ٤١/١.

(٦) كقول ذي الإصبع العدوانيّ في ديوانه ٧٨ [من الهزج]: كأنّا يومَ قُرّى إنّما نقتلُ إيّانا .

أتَتكَ عُنْسٌ[١]تَقْطَعُ الأرَاكَا

إلـيكَ حتّى بَلَغْتُ إيَّـاكَـا[٢]

والشاهدُ فيه قوله: (بلغت إيّاك) إذ وقع الضمير المنفصل (إيَّاك) موضع الضمير المتصل (الكاف)، والأصل: بلغتُكَ، فلا مسوغَ لإحلالِ الضمير محل آخر، وهذا ما دعا سيبويه وبعض النحويّين إلى حمله على الضرورة الشعرية[٣]، قال ابن عصفور:((والصّحيح أنَّ الفصل ضرورة، إذ لو كان هذا الموضعُ موضعُ فصلٍ الضّمير لوجب ألّا يؤتى به متّصلا))[٤]، وحملَه آخرون على الشذوذ[٥]، وعند الزجَّاج ليس ضرورة، إذ نُقِلَ عنه وجهٌ نحويٌ يكون إعرابه توكيدًا لضميرٍ محذوفٍ والتقدير: (بلغتك إيَّاك)[٦]، ولكنْ ردَّه بعض النحويّين بأنَّ هذا التقدير ليس بشيء، وهو تخلص من ضرورة بالوقوع في ضرورة أخرى؛ لأنَّ حذفَ المؤكَّد وتركَ التوكيدِ مؤكدًا لغير موجود لا يجوز؛ لانتفاءِ الغرض الذي جاء التوكيد من اجله، فلم يخرج من الضرورة إلَّا إلى أقبح منها[٧]، بل وصفه أبو حيَّان بالوجه المُتَكَلَّف فقال:((بأنْ تريد: بلغتك إياك، ثمَّ حُذِفَ المفعولُ المؤكد بـ(إياك)، وهذا غلطٌ لأنَّه لا يخرجه ذلك عن الضرورة؛ لأنَّه لو كان على ما قال لا ينبغي أنْ يجوز في الكلام: رأيتُ إياك، والعرب لم تقله أصلًا في الكلام، بل التزمت أنْ لا تأتي بالضمير المنفصل بعد الفعل مع القدرة على المتصل، فدلَّ أنَّها لم

---

(١) معنى العنس :جمع عانس وهي الناقة الشديدة القوية، والأراك،: نوع من شَجَر السِّواك، ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية٢/ ١٩٢ .

(٢) البيت من شواهد: كتاب سيبويه ٢/ ٣٦٢ والأصول في النحو٢/ ١٢٠ والخصائص١/ ٣٠٨ المعجم المفصل في شواهد العربية١١/ ٢٥٣.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٣٦٢ واللمع في العربية ١٠٣ والمرتجل في شرح الجمل ٢٨١ .

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٠٥ .

(٥) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب١٦٧ وأسرار العربية١٣٦ وخزانة الأدب ٥/ ٢٨٠ .

(٦) لم أعثر على رأيه في معاني القرآن وإعرابه، ينظر: توجيه اللمع٣٠٩ وشرح المفصل ٢/ ٣١٨ والتذييل والتكميل والتكميل ٢/ ٢١٨ .

(٧) ينظر: المصادر أنفسها والصفحات أنفسها.

تلحظ شيئًا من هذا، وإنَّما لم تلحظ لأنَّ حذفَ الشيءِ وتأكيدَه قصدان متناقضان، مع ما في هذا الذي قاله من التَّكَلُّف))[١].

ومن الوجوه المُتَكَلَّفة في تغيير موضع الضمير نجده عند ابن جني في توجيه قول الفرزدق [من الوافر]:

فَكيف إذَا رَأَيْتُ[٢] دِيارَ قَوْمٍ وجِيْرَانٍ لَنا كانُوا كِرامِ [٣]

إذ نقلَ بدر الدين الدماميني (ت ٨٢٧ هـ) وجوهًا نحوية عدَّة في تخريج البيت ومن تلك والوجه، ما ذكره عن ابن جني أنَّه قال:((الضميرُ المتصلُ وقعَ موقع المنفصل، وهو مبتدأ خبره (لنا)، لكنْ لمَّا اتصلت به (كان) أعطى اللفظ حقه فاتصل به))[٤]، وعلى قوله يكون التقدير:(كان هم لنا كرام)، أبدلَ الضمير المتصل بالمنفصل، وعقَّبَ الدماميني على قول ابن جني وغيره، ووصفه بأنه مُتَكَلَّفٌ فقال:((قلت: ولا أدري ما الذي دعا الكلّ إلى هذا التَّكَلُّف، مع إمكان أنْ تكون (كان) ناقصة، والضمير المتصل (بها) اسمها، و(لنا) خبرها مقدم عليها، ولا غبار عليه))[٥]، وهكذا نلاحظ أنَّ الزجاج تَكَلُّف في تأويل الشاهد الشعري لإبعادِه عن جواز استعارة الضمير، بينما يتَكَلَّف ابن جني لإثبات الاستعارة في الضمائر، فلا ينبغي تصنُّعِ الوجه النحويّ لأجل اثبات ما يوافق الرأي النحويّ الذي يقول به ذلك النحويّ.

ومما ذكرته من آراء النحويين أرى وجاهة رأيِّ أبي حيَّان في وصفِ الوجه النحويّ المنسوب إلى الزجاج، لِمَا فيه من حذفِ المؤكَّد وبقاء التوكيد لشيءٍ غير موجود، وهذا مخالفٌ للتركيب النحويّ ولم يرد منه عن العرب.

---

(١) التذييل والتكميل ٢/ ٢١٨ .

(٢) في البيت أكثر من رواية منها مررتُ وأتيتُ وحللتُ وفإنك لو رأيت وأقول إذا رأيتُ، وغيرها.

(٣) ديوانه ٢/ ٥٨٢ .

(٤) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٣/ ٢٢٣ .

(٥) المصدر نفسه٣/ ٢٢٤ .

كذلك أوافق الدماميني في الحكم على وجه ابن جني النحويّ بالتَّكَلُّف؛ لأنَّه لا يوجد استعارة ضمير أصلًا، وكلُّ ضميرٍ وضعَ في مكانه، وإنَّما افترضه ابن جني، وأوَّله بتأويل غريبٍ وبعيد عن الاستعمال اللغوي.

وأحسبُ أنَّ استعارة الضمير من الاستعمالات العربية الصحية، التي ترد في اللغة العربية إذا ما أرادها المُتَكَلِّم ليبين مقدرته في اللغة العربية على استعمال الأساليب البلاغية المتنوعة، والانتقال من ضميرٍ إلى ضميرٍ آخر يسميه ابن جني بشجاعة العربية[١]، يقول الدكتور محمد أبو موسى:((والذي نراه أنَّ الشجاعة هنا إقدامٌ على أنماطٍ من التعبير مخالفة لما يقتضيه الأصل؛ لأنَّها تعبيرٌ بأسلوب الخطاب في سياق الغيبة، وذكر الغيبة في سياق الخطاب وهكذا، والمعتمدُ عليه في ذلك سياق الكلام وشفافية الدلالة، وهذا وإنْ تأملت ضربًا من الشجاعة واقتحامِ سبيل غير السبيل المألوف، وتفسيرنا هذا لشجاعة العربية هو ما يتلاءم مع ما ذكره ابن جني في باب سماه (شجاعة العربية))[٢]، فكأنّ المُتَكَلِّم يتحدَّى النظم النحويّة ويأتي بالضمير مخالفًا للأصل وكانت شجاعتُه باقتحام سبيلٍ غير السبيل المألوف، كأنَّه يتحدى الأعراف والقواعد النحويّة.

والأهم من ذلك أن المُتَكَلِّم يستعملُ استعارة الضمير بقصدِ إيصال معنًى معينٍ لا يمكن إيصاله باستعمال الضمير في موضعه الأصلي، قال الإمام عبد القاهر الجرجاني في بيان فائدة الاختصاص في قول الفرزدق[من الطويل]:

أَنَا الذَّائِدُ الحَامي الذِّيارَ وإنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أحْسَابِهِم أَنَا أَوْ مِثْلِي[٣]

((وإذا استبَنْتَ هذهِ الجملةَ، عرفْتَ منها أنَّ الذي صنعهُ الفرزدقُ في قولِه شيءٌ لو لم يصنَعْه لم يصِحَّ له المعنى، ذاك لأنَّ غرضه أنْ يخصَّ المدافِع لا المُدافَع عنه، ولو قال: إنَّما أدافعُ عن أحسابهم،

(١) ينظر: الخصائص٢/ ٣٦٢ .

(٢) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ١٧٣.

(٣) ديوانه ٢/ ١٥٣ .

لصار المعنى أنَّه يخصُّ المدافع عنه، وأنه يَزعمُ أنَّ المدافعةَ منه تكونُ عن أحسابِهم لا عَن أحسابِ غيرِهم، كما يكونُ إذا قال: وما أُدافِعُ إلّاّ عن أحسابِهم، وليس ذلك معناه، إنَّما معناه أنْ يَزعُمَ أنَّ المُدافِعَ هُوَ لا غيرُه))[١]، وكلام عبد القاهر ينطبق على الشاهد الشعري، فالضمير (إيَّاك) فيه معنى الاختصاص أكثر من الضمائر المتصلة، وقد أحسنَ النحويّون الأوائل في بيان ذلك التقديم، يقول سيبويه:((كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعًا يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم))[٢]، فقُدّم المفعول ليكون أفصحَ في العبارة وأوكدَ في الإشارة، ولضربٍ من العناية بالمعبود، ولو تأخر لزالت تلك العناية[٣]، أمَّا الاختصاص فباقٍ على حاله، إنْ تأخَّرَ الضمير المنفصل أم تقدم، وهذا الاختصاص ورد في البيت الشعري، فالشاعرُ أرادَ أنْ يبيِّن أهمية هذا اللقاء بين طالب الحاجة والشخص الموجه إليه الكلام، وهو يريد أنْ يقول: جاءتك إبِلَنَا القوية مُجهَدة؛ لأنَّها قطعت مسافات كبيرة من أجل الوصول إليكَ فلا تبخل علينا من عطائِك وكرمِك وأنت كريمٌ أيها الممدوح، ولو قال بلغتك لكان المعنى أنِّي أتيتك مثلما أتيتُ لغيرك، ولو قدمها وقال: إياك بلغتُ لكانت العناية أكبر من العبارتين السابقتين، فجاء بالضمير المنفصل لهذه الأسباب.

ثانيًا: تفريغ (إلَّا) مع المصدر المؤكد لفعله:

يذكر النحويّون أنَّ الاستثناء المفرّغ: هو الأسلوبُ الذي يُحذَفُ فيه المستثنى منه معه، في الكلام غير الموجب غالبًا، كالنفي، أو شبهه، فيُفَرَّغُ العاملُ السابقُ على (إلَّا) من ذكر المستثنى منه للعمل فيه بعدها، فيبطلُ عملُها فيه، ويُعرَبُ على حسبِ العوامل، فيصحُّ أنْ نقول: ما جاءني إلّا زيدٌ[٤]،

---

(١) دلائل الإعجاز ١/٣٤٠- ٣٤٢ .

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٣٤ .

(٣) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن١/ ١٦٤ .

(٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب٢/ ٧٧٢ وشرح التسهيل ٢/ ٣٠٥ وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٢٨ .

ونحو **قولِه تعالى:**﴿ **هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ** ﴾[سورة الرحمن آية٦٠]، **وقولِه تعالى:**﴿ **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ** ﴾[سورة آل عمران آية١٤٤]، ولا يصح تفريغ (إلَّا) مع المصدر المؤكد لفعله، فلا يجوز أنْ نقول: ما ضربتُ إلَّا ضربًا؛ لا نتقاض الغرض، فالكلام منفي، والتوكيد اثبات، فعند قولنا: ضربت ضربًا، جاء المصدر تقوية لفعله وتوكيدًا له، وقولنا: ما ضَربتُ إلَّا ضَربًا، فـ (ما ضَربت): مقتضٍ لعدم الضّرب، و (إلَّا ضربًا): مقتضٍ لوجوده، فتناقضَ صدرُ الكلام مع عجزه(١)، ورأى الرضي الأستراباذي أنَّ عدم جواز التفرغ مع المصدرِ المؤكِّد هو أنَّ المستثنى المفرّغ يجب أنْ يستثنى من متعددٍ مقدرٍ يعرب بإعراب المستثنى وأنْ يشتملَ على ذلك الجنس حتَّى يدخلَ في المستثنى يقينًا، ثمَّ يخرجُ بالاستثناء، وليس المصدر المؤكِّد محتملًا غيره حتَّى يخرجَ منه؛ لعلمِ عدمِ احتمالِ أنْ يُظنَّ غيرُ الظن، ولا يُغتَرَّ غيرُ الاغترارِ، وحلَّه أنْ يحملَ على التوهم(٢)، وزادَ بعضُهم المفعول معه، و الحال المؤكدة لعاملها، فلا يجوز: ما سرتُ إلَّا والليلَ، و لا تَعثُ إلَّا مفسدًا(٣)، أمَّا الحال المؤكدة فمُنِعَت من التفريغ؛ لأنَّها تفيدُ التوكيد، فهي كالمصدر، وأمَّا المفعول معه فالمانعُ هو وجود الواو التي تُعدُّ حرف فصلٍ، و(إلَّا) حرف فصل أيضًا، فما بعدها كأنَّه منفصلٌ من حيثُ المعنى عمَّا قبلها، فاستُقبِحَ عملُ الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل(٤)، ولكنْ يظلُ المصدر المؤكد لفعله هو الأساس في المنع، على الرغم من ورده في القرآن الكريم والشعر العربي، نحو **قولِه تعالى:**﴿**إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنّٗا** ﴾[سورة الجاثية آية٣٢]، ونحو قول الأعشى [من المتقارب]:

أَحَلَّ لَهُ الشيْبُ أثْقالَهُ وما اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إلّا اغْتِرارَا(٥)

---

(١) ينظر: المصادر أنفسها والصفحات أنفسها.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/ ١٠٣.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٢١٩ وحاشية الصبان ٢/ ٢٢١ والنحو الوافي٢/ ٣٢٣ .

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/ ١٠٢.

(٥) ديوانه ٤٥ .

والشاهد تفريغ (إلَّا) مع المفعول المطلق(ظَنًّا) و(اغْتِرارًا)، أو على وضع (إلَّا) في غير موضعها[١]، وهذا يناقضُ مذهب النحويّين، ولذلك وجهوا ما جاء منه على توجيهات مختلفة، فذهب أبو علي الفارسي على التقديم والتأخير، وتقديره: إنْ نحن إلَّا نظن ظنًا، وما اغتره اغترارًا إلَّا الشيب، أو وما اغتره إلَّا الشيب اغترارا [٢]. وذهب المرادي وابن هشام على حذفِ الصفة، والتقدير: إِلَّا ظنا ضَعِيفًا، وَإِلَّا اغْتِرَارًا عَظِيمًا[٣]، وربَّما يكون على تقدير فعلٍ مرادفٍ للفعل المذكور، وما بعد (إلَّا) يُعرَبُ مفعولًا به، فيكون التقدير: ما نعتقدُ شيئًا إلَّا ظنًا[٤]، أو تكون الكلمتان متفقتين في اللفظ مختلفتين في المعنى، كأنْ تكون ظنَّ الأولى بمعنى عَلِمَ والثانية بمعنى حدَسَ، أو توهَّمَ[٥]، وهذه الوجوه النحويّة التي ذكرناها: ذكرناها: من تقديم وتأخير، وحذفِ الصفة، وتقديرِ معمول، تبيِّنُ دافعَ النحويّين في ابعادِ تفريغ (إلَّا) مع المصدر المؤكد لفعله، وأحسُبهُ دافعًا معنويًا سببه التناقض الحاصل في المعنى، وإنَّ عدم جواز اجتماع نقيضين من المسائل العقلية التي اعتمدها النحويّون في كثيرٍ من مسائل النحو، ولم تقتصر الوجوه النحويّة التي ذكرها النحويّون على الجانب التركيبي، كتقديرِ حذفِ صفةٍ أو اضمارِ فعل، بل اشتملت على الجانب الدلالي، كمجيء(إلَّا) في غيرِ موضعها، أو تأويلِ الكلمةِ على غير معناها، أو الحمل على التوهم، وأغلبُ النحويّين فضلوا الجانب التركيبي على الجانب الدلالي؛ لأنَّه أقربُ إلى تفكيرهم النحويّ، ولكنَّ أحدَ هذه الوجوه وصِفَ بالتَّكَلُّف، وهو الوجه النحويّ الأول، الذي ذكره أبو علي الفارسي، هو وجه التقديم والتأخير، إذ أوردَ الرضي الأستراباذي وجهَ التقديم والتأخير ونسبه إلى ابن

(١) ينظر: تمهيد القواعد ٣/ ١٢٣٣ و تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٣/ ٢٦٤.
(٢) ينظر: المسائل الحلبيات٢٢٩ وشرح المفصل ٤/ ٣٦٠ والتذييل والتكميل ٤/ ٣٠١ .
(٣) ينظر: الجنى الداني ٤٩٧ ومغني اللبيب ٣٨٩ .
(٤) ينظر: روح المعاني١٣/ ١٥٥ .
(٥) ينظر: التفسير الوسيط ٤/ ١٠١ وتفسير البغوي ٧/ ٢٤٧.

يعيش ذاكرًا الشاهد الشعري، ثم قال:((قالَ ابن يعيش: هذا الكلام محمولٌ على التقديم والتأخير، أي: إنْ نحن إلا نظنُ ظنًا، وما اغتره إلَّا الشيب اغترارا، وهو تَكَلُّف))[١].

والملاحظ أنَّ الرضي لم يصف الوجهين الآخرين بالتَّكَلُّف، وهذا يعني أنَّ الحذف أو الاضمار عنده أولى من التقديم والتأخير؛ لأنَّ في تغيير موضع الكلمة ربَّما يسبب ارباكًا للتركيب النحويّ، ولذلك يخشى النحويّون بعضَ مواضع التقديم فيمنعونه، ويفضلون الحذفَ أو الإضمار، قَالَ الْخفاف الإشبيلي(ت ٦٥٧ هـ):((وَهَذَا عِنْدِي أَن تكون (إِلَّا) فِي موضعهَا وَيكون مِمَّا حذف فِيهِ الصّفة لفهم الْمَعْنى كَأَنَّهُ قَالَ: إِن نظن إِلَّا ظنا ضَعِيفا وَمَا اغتره الشيب إِلَّا اغْتِرَارًا بَينا، وَهَذَا أولى لأنَّه قد ثَبت حذف الصّفة وَلم يثبت وضع إِلَّا فِي غير موضعهَا))[٢]، والرضي لا يرى هذه المسألة من باب التقديم، فوصَفه بالتَّكَلُّف، وهو عنده محمولٌ على التوهم كما ذكرنا.

وأما المحدثون فيرون أنَّ التفريغَ ليس من باب الاستثناء؛ لعدم وجود مستثنى منه حتى يخرج المستثنى من حكمه، وإنَّما هو أسلوبُ قصرٍ، وظيفته التوكيد، و(إلَّا) هنا أداة قصر[٣]، يقول الدكتور مهدي المخزومي:((و لذلك كان عند النحاة إيَّاها في الاستثناء خلطًا، و تسميتها بالاستثناء المفرغ ضربًا من التَّكَلُّف))[٤]. وعلى الرغم من أنَّ المحدثين يخرجون التفريغ من باب الاستثناء، إلَّا أنَّهم لا يختلفون معهم في إعرابه، وجميعهم يعربونه بحسب موقعه في التركيب، فالنتيجة واحدة، والاختلاف بينهم في المصطلح فقط، ولكنَّ رأي المحدثين يفيدنا في بيان فائدة التفريغ، أو القصر.

وبلحاظ ما تقدَّم أبيِّن عدم تأييدي لتوجيه أبي علي الفارسي، الوجه الذي يضع (إلَّا) في غير موضعها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا أرجِّحُ ما ذهب إليه الرضي الأستراباذي في وصفِ هذا

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٢/ ١٠٤ وينظر: حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي ٨/ ٢٢ وروح المعاني ١٣/ ١٥٥ .

(٢) المنتخب الأكمل على كتاب الجمل ١/ ١٣٢ وينظر: خزانة الأدب ٣/ ٣٧٤ .

(٣) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه ٢٤٠ والمدخل إلى علوم اللغة العربية ١٧٠ وإعراب القرآن وبيانه٩/ ١٦٣ .

(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه ٢٤٠ والمدخل إلى علوم اللغة العربية ١٧٠ وإعراب القرآن وبيانه٩/ ١٦٣ .

الوجه بالتَّكَلُّف؛ لأنَّ التوجيه لم يخرج عن إطار الاستعمال، وكلُّ ما فيه هو التقديم والتأخير، وأرى وجاهةَ جواز تفريغ (إلَّا) مع المصدر المؤكد لفعله إنْ أفادَ دلالةً جديدة على التوكيد، وأسلوبُ القصر يفيد التوكيد كما بينا آنفًا، والتوكيد درجات، فالمُتَكَلِّم قد لا يكتفي بمؤكدٍ واحدٍ فيستعمل أكثرَ من طريقة لتوكيد كلامه، ويمكن عدّ هذا الاستعمال طريقةً من طرق التوكيد، فقولنا: لا أقعدُ إلا قعودًا، أكثر توكيدًا من قولنا: أقعدُ قعودًا؛ لأنَّ في المثال الثاني إخبارًا فقط، وأما المثال الأول ففيه أسلوبُ القصر المتأتي من النفي والإثبات، فضلًا عن الإخبار، والمثال ينطبق على الشاهدين، وأشار الزَّمَخْشَرِيُّ إلى بيان التوكيد، فقال:((فَإِنْ قُلْتَ: مَا مَعْنَى إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا؟ قُلْتُ أَصْلُهُ نَظُنُّ ظَنًّا، وَمَعْنَاهُ إِثْبَاتُ الظَّنِّ مَعَ نَفْيِ مَا سِوَاهُ، وَنَفَي مَا سِوَى الظَّنِّ تَوْكِيدًا بِقَوْلِهِ وَما نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ))[1]، وأكَّدَ شهابُ الدين الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)، رأيَّ الزمخشري، وقال:((أصلُه نظنُ ظنًا فأدخلَ فيه النفي والإثبات ليفيده تأكيدًا على تأكيد))[2]، والزمخشري يقبل هذا الاستعمال حملًا على الظاهر من دون تأويل ويراه توكيدًا، ويظنُّ أبو حيَّان إنْ حُمِلَ على الظاهر صارَ مما لا فائدة منه؛ لأنّ الظن لا يكون إلَّا ظنًا، ولذلك ردَّ على الزمخشري بقوله:((وهذا كلامُ مَنْ لا شعورَ له بالقاعدةِ النحويّة: مِنْ أنَّ التفريغَ يكونُ في جميع المعمولاتِ مِنْ فاعلٍ ومفعولٍ وغيرِهما إلاّ المصدرَ المؤكِّدَ فإنه لا يكونُ فيه))[3].

وبناءً على ما قرره النحويّون يكون الشاهدان القرآني والشعري خارجين على القاعدة النحويّة، ولكنْ هذا لا يعني خروجهما عن إطار اللغة، بل هما ضمن إطارها، وإنَّما الأمر يتعلق بالأداءات اللغوية التي لم تشملها القاعدة، والواقع أنَّها أداءات تسيرُ جنبًا إلى جنب مع الأداء العام الذي وضِعَت القاعدة من أجله، فالنحويّون وضعوا القاعدة على ما اطرد من الكلام العربي، على وفق الأعم الاشيع الوارد على السنتهم، ولم يغفلوا عن مثل هذه الاستعمالات، ولكنَّهم تعاملوا معها على أنَّها من باب الشواذ، أو

(١) الكشاف ٤/ ٢٩٣ وينظر: البحر المحيط ٩/ ٤٢٧.

(٢) حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي ٨/ ٢٢ .

(٣) البحر المحيط ٩/ ٤٢٧ وينظر: الدر المصون ٩/ ٦٥٧ .

وجهوها على ما يتناسب مع تفكيرهم النحويّ، وكان الأجدر بهم أنْ يجعلوا القاعدة تستوعب الاستعمالات اللغوية الواردة في الكلام العربي، وإنْ خالفت القاعدة، ولا يلجؤون إلى الالتفاف على النص اللغوي؛ لإرجاعِه إلى أصلِ القاعدة، فالعربي ربَّما يستعمل أنماطًا لغوية قد لا تنطبق على الأداء الأعم والأشيع في كلام العرب، ولكنَّه يريد بها دلالات خاصة، أقرب إلى ذهنه، من باقي الدلالات المحتملة والموجودة في التركيب العام، وهذا الذي وجدناه في الشاهدين الشعري والقرآني، فمعنى (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا) أنَّ الاعتقاد وصلَ إلى مرحلة الثبات واليقين، فلا مجالَ للشك، ومعنى(وما اغْتَرَّهُ إلّا اغْتِرارًا) يريد أنْ الشيب خدعه ليصلَ به إلى غاية التصديق، فالمعنيان مختلفان، ومراد الشاعر في البيت الشعري واضحٌ من إيرادِ التأكيد، فالأسلوب يشبه أسلوبَ المدح بما يشبه الذم، والسامع يعتقدُ أنَّ المُتَكَلِّم يذمُّ ثمَّ يتفاجأ به يمدح، وكذلك الشاهد الشعري فالشاعر بدأ بالنفي ثمَّ اثبت كلامه بالأداة (الَّا) وباللفظ نفسِه ليزيد كلامه توكيدًا.

ثالثًا: وقوع الفعل الماضي حالًا من دون اقترانه بـ(قد)

من شروط النحويّون لوقع الفعل الماضي حالًا أنْ يقترن بـ(قد) مضمرة أو مقدَّرة، وهو مذهب الفراء وأبي بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، وأكثر البصريين[١]، فمن اقتران المظهرة **قوله تعالى:** ﴿ **قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ** ﴾[سورة آل عمران آية ٤٠]، ومن اقتران المضمرة **قوله تعالى:**﴿ **أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ** ﴾ [سورة النساء آية ٩٠]، قال الفراء:((يريد- والله أعلم- جاءوكم قد حصرت صدورهم))[٢]، فـ(قد) هنا واجبة التقدير، قال أبو علي الفارسي:((إلَّا الفعل الماضي فإنَّه لا

(١) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ١/ ٢٨٢ وشرح القصائد السبع الطوال ٣٧ والإيضاح العضدي ٢٧٧ وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٢ واللباب في علل البناء والإعراب ٢٩٤. والمقرَّب ١/ ٢٢١ وشرح الرضي على الكافية ١/ ٢١٢ .
(٢) معاني القرآن للفرَّاء ١/ ٢٤ .

يكون حالًا حتى يكون معه (قد) مضمرة أو مظهرة أو تجعلَ الماضي وصفًا لمحذوفٍ))[١]، وعلَّلَ اصحابُ هذا المذهب تقدير(قد) مع الفعل الماضي؛ لأنَّ الفعل الماضي الذي يخلو من (قد) يدلُّ على الزمن الماضي والحدث الذي فيه مضى وانتهى، ولا يتناسب مع معنى الحال الذي هو وصْفُ الهيأةِ الحاضرةِ، و(قد) حرفُ تحقيق، أي: الفعل بعده محقق الوقوع، فيُقرِّب الماضي من الحال؛ لأنَّه للماضي القريب، نحو قولُ المؤذِّنِ:(قدْ قامَتِ الصلاةُ) أي: حان وقتها[٢]، قال المرادي:((ولا ترِدُ للدلالة عليه إلَّا مع الماضي ولذلك تلزم غالبًا مع الماضي، إذا وقع حالًا، نحو:(وقد فصَّلَ لكم)، وإنْ وردَ دون (قد) فقيل: هي معه مقدرة))[٣]، وذهب كثيرٌ من النحويّين إلى أنَّ الفعل الماضي يجوز أنْ يقع حالًا من دون اقترانه(قد)[٤]، ونُسِبَ هذا المذهب إلى الكوفيين[٥]، وإنَّما أجازوا ذلك؛ لكثرة وروده في القرآن الكريم والشعر العربي[٦]، قال أبو حيَّان:((وذكر بعضُهم أنَّ الفراء والمبرد يقولان بتقدير(قد) قبل الماضي الواقع حالًا، وهو قول أبي علي، ذكر ذلك في (الإيضاح) و(الإغفال)، والصحيحُ جواز ذلك لكثرة ما ورد منهُ بغير(قد)، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جدًا؛ لأنَّا إنَّما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة))[٧]، ومن القرآن الكريم النصُّ المذكور آنفًا، والدليل على مذهبهم قراءة يعقوب((حَصِرَةً

---

(١) الإيضاح العضدي ٢٧٧ وينظر: المقرَّب ١/ ٢٢١ .

(٢) ينظر: شرح المفصل ٥/ ٩٢ والتذييل والتكميل ٤/ ١٥١ ونحو القرآن عبد الستَّار الجواري ٩٦ .

(٣) الجنى الداني ٢٥٦ .

(٤) ينظر: معانى القرآن للأخفش١/ ٢٦٣ وشرح التسهيل ٢/ ٣٧٣ وارتشاف الضرب ٣/ ١٦١٠ والمساعد على تسهيل الفوائد٢/ ٤٧ .

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٠٥ المسألة الثانية والثلاثون واللباب في علل البناء والإعراب١/ ٢٩٣ والتبيين عن مذاهب النحويين٣٨٦ .

(٦) كقول امرئ القيس في ديوانه ٧٦ [من الطويل]: لَها كَفَلٌ كالدِّعصِ لَبّدهُ النّدى إلى حارِكٍ مِثْلِ الغَبيطِ المُذَأَّبِ وموطن الشاهد (لَبّدهُ النّدى)، جاء الحال فعلًا ماضيًا دون أن يقترن بـ(قد)، وكقول طرفة بن العبد في ديوانه ٢٥ [من الطويل]: وكَرّي، إذا نادى المُضافُ، مُحَنَّبًا كسَيِّدِ الغَضا نَبّهتْهُ المُتَوَرِّدِ ، وموطن الشاهد (نَبّهتْهُ المُتَوَرِّدِ).

(٧) التذييل والتكميل ٩/ ١٨٩ .

صُدُورُهُمْ) منصوبة على الحال[١]، ونحو **قوله تعالى:**﴿ **كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ** ﴾[سورة البقرة آية ٢٨]، قال الفراء:((المعنى- والله أعلم- وقد كنتم، ولولا إضمار (قد) لم يجز مثله في الكلام))[٢]، ومن ورده في الشعر العربي قول أبي صخر الهذليّ [من الطويل]:

وإني لَتَعْرُونِي لذكراك نُفْضَةٌ كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[٣]

وشاهد البيت(بَلَّلَهُ القَطْرُ) إذ جاء الحال فعلًا ماضيًا دون أنْ يقترن بـ(قد)[٤]، وهذا جائز على مذهب الكوفيين، وأمَّا البصريون فيزعمون أنَّه لا بَدَّ حينئذٍ من اقتران الفعل الماضي بـ(قد) في اللفظ أو في التقدير، وعلى هذا تكون (قد) مضمرة، ومقدرة ههنا قبل الفعل، ومن توجيهات النحويّين للشواهد القرآنية والشعرية الخاصة بهذه المسألة، ما وجهه أبو علي الفارسي على حذفِ الموصوفِ المنتصب، واقامة صفته مقامه، ففي الشاهد القرآني يكون الموصوف هو المحذوف والتقدير: جاءوكم قومًا حصرت صدورهم [٥]، وفي البيت الشعري تكون الحال هي المحذوفة والتقدير: كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ مرتعشًا بَلَّلَهُ القَطْرُ؛ لأنَّ كل ما جاز أنْ يكون صفة للنكرة جاز أنْ يكونَ حالًا للمعرفة[٦]، ووجه النحاس كلَّ ما جاء على هذا النمط على جعل الماضي بمعنى المستقبل، وإذا جاز أنْ يقوم الماضي مقام المستقبل جاز أنْ يقوم مقام الحال[٧]، وهذه الوجوه النحويّة التي وجهها النحويّون، إنَّما أملتها الصناعة النحويّة، و التي أوهمت النحويّين بأن الجملة الحالية لا بدَّ أنْ تدلَّ على الحال، وكون أنْ يأتي فعلها ماضيًا فهو مناقض للقاعدة.

---

(١) ينظر: معاني القراءات ١/ ٣١٤ والكنز في القراءات العشر ٢/ ٤٥٤.

(٢) معاني القرآن للفرَّاء ١/ ٢٤ وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم٣/ ٥٧٢ .

(٣) شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧ .

(٤) ينظر: شرح المفصل ٢/ ٢٩.

(٥) ينظر: الإيضاح العضدي٢٧٧ وسر صناعة الإعراب٢/ ٢٨٦ والكشاف ١/ ٥٤٧.

(٦) ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك١/ ١٨ .

(٧) ينظر: القطع والائتناف١٧٧ وشرح المشكل من شعر المتنبي١٤ .

وأمَّا نقد هذه الوجوه فنجده عند أبي البركات الأنباري، وابن مالك، إذ وصفَ الأنباري وجه حذفِ الموصوف واقامة صفته مقامه بالوجه الفاسد؛ لأنَّ ما يكون على هذا الوجه هو اسم الفاعل؛ لأنَّه يدلُّ على الحال، والفعل الماضي لا يراد به الحال[١]، ووصَفهُ ابن مالك بالوجه المُتَكَلَّف فقال:((وأجازَ بعض من قَدَّرَ قبل الفعل الماضي الاستغناء عن تقديرها بجعل الفعل صفة لموصوف مقدّر، وهو أيضًا تَكَلُّف شيءٍ لا حاجةَ إليه))[٢]، وابن مالك حَكمَ على هذا الوجه بالتَّكَلُّف؛ لتقديرِ محذوف من دون حاجة، وهذا المحذوف المقدر بـ(قوما) آتٍ من دلالة الضمير الواو التي يرادُ بها الجماعة، والمعنى يبيِّن دلالةَ الجمع ولكنَّ النحويّين جعلوا هذا المعنى لفظًا محذوفًا، وكذلك وجه حذف الحال في (بلله القطر)، وهذا برأيي هو سبب التَّكَلُّف.

وأمَّا الوجه الثالث، فقد ردَّ الأنباري على وجه تأويل الماضي بمعنى الحاضر، بأنَّه ليس مطردًا، وأنَّ الماضي إنَّما يقومُ مقامَ المستقبل في بعض المواضع، على خلاف الأصل[٣]، وأمَّا الوجه الأهم وهو تقدير(قد) مضمرة فوصِفَ أيضًا بالتَّكَلُّف، قال ابن عقيل:((والقولُ بالتقديرِ حُكِيَ عن الفراء والمبرد، والصحيحُ أنَّه لا حاجةَ إليه، لكثرة ما ورد بدون (قد)، والتقدير تَكَلُّف بلا دليل))[٤]، ويبدو أنَّ ابن عقيل حَكمَ على الوجه النحويّ بالتَّكَلُّف؛ لتقدير إضمار(قد) من دون حاجة، فالتركيب برأيه سليمٌ والمعنى فيه واضح، ودلالةَ النصِّ لا تقتضِي (قَدْ) مقدَّرةً، وهذا التقدير لا يستندُ على دليل.

ويعلل الجواري سبب تقدير (قد) بأنَّه يعود إلى كثرة وقوع الجملة الفعلية موقع الاسم، وإنَّ اقتران الفعل الماضي بـ(قد) يجعل الجملةَ الفعلية صالحةً لأنْ تقعَ موقع الاسم[٥]، وهكذا فالنحويّون

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٠٨ المسألة الثانية والثلاثون .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٧٣.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٠٨ المسألة الثانية والثلاثون .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد٢/ ٤٧ .

(٥) ينظر: نحو القران عبد الستَّار الجواري ٩٩ .

يقدِّرون (قد) مع الفعل الماضي إذا وقعَ جوابًا للشرط، واقترن بالفاء، نحو **قوله تعالى:**﴿ **وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ** ﴾[سورة يوسف آية ٢٧]، والتقديرُ عندهم: فقد كَذَبتْ[١]، فتقدير (قد) مع الفعل الماضي لا يقتصر على وقوعه حالًا، بل يشمل مواضع أخر.

وفي ضوء ما تقدَّم أرى وجاهة مذهب ابن مالك وابن عقيل في وصفهِما وجهي حذفِ الموصوف و اضمار (قد) بالتَّكَلُّف، وأرجِّحُ مذهب الكوفيين والأخفش في جواز وقوع الفعل الماضي حالًا، إذ لا علاقةَ للحال الذي هو وصفٌ يرادُ به بيان هيئة صاحبه، بالزمن، ولكنَّ النحويّين اعتادوا على وقوع الاسم المشتق حالًا، والاسم المشتق غالبًا ما يدلُّ في الزمن على الحال أو الاستقبال كاسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم المفعول ونحوها، فقرنوا دلالة الحاضر والمستقبل بالحال الفضلة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنَّ دلالة النص ومعناه بوجود(قد) يختلف عن معناه من غيره، ومما لا شك فيه أنَّ (قَد) حرفٌ يفيدُ توكيدَ مضمونِ الجملةِ الفعليةِ التي تليه، وإذا لم يذكر المؤكِّد، فلا توكيد في الجملة، وأنَّى يكونُ التوكيدُ بِما لم يُلفظ أو يُكتب؟ ولذلك لا يُمكن الركونُ إلى ما ذهبَ إليه النحويّون الموجِبون تقديرَ(قَد) إنْ لم يُذكر، فالشاعر ذكر كلامه على غير إرادةِ توكيدِ الفعل الماضي؛ لأنَّه أكدَّ النصَّ مسبقًا بـ(إنَّ) المثقلة، فلا يحتاجُ إلى تأكيده مرة أخرى، والشاعر أرادَ بيان إنّه يصابُ بهزّة عنيفة إذا ما تذكّرَ حبيبته، وينتفضُ كالطير الذي بلّله المطر، وهو يريد أنْ يخبرَ عن حالهِ وتغيرِ سلوكه عند سماع اسمها أو تذكرها.

رابعًا: **نصب الفعل المضارع بعد (كما):**

من الموضوعات التي اختلف فيها النحويّون، إعمال (كما) ونصب الفعل المضارع بعدها، وقد صاحَبَ هذا الاختلاف بأن يوصفَ أحدُ وجوهها بالتَّكَلُّف في الشواهد الشعرية التي جاء فيها الفعل

(١) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ١/ ٢٤ وزاد المسير في علم التفسير ١/ ٤٩.

المضارع الواقع بعد (كما)، منصوبًا ٬ ومذهب سيبويه وتبعه أكثر البصريين[١]، أنَّ (كما) ليست من أدوات النصب، ولم يرد في الشعر العربي نصبها الفعل المضارع، قال سيبويه:((وسألتُ الخليلَ عن قول العرب: انتظرني كما آتيك، وارقبني كما ألحقك، فزعم أنَّ (ما والكاف) جعلتا بمنزلة حرفٍ واحد، وصيِّرت للفعل كما صيِّرت للفعل ربَّما، والمعنى لعلِّي آتيك؛ فمن ثمَّ لم ينصبوا به الفعل، كما لم ينصبوا بربَّما))[٢]، ومذهبُ الكوفيين جوازُ نصب الفعل المضارع بعد(كما) كنصبه بعد (كيما)، ولا يمنعون الرفع[٣]، واستحسنَ أبو العباس المبرد هذا الرأي[٤]، وذكر الدكتور شوقي ضيف انَّ الكسائي والفراء جعلا (كما) من نواصب المضارع، بشرط ألَّا يُفصلَ بينها وبينه بفاصل[٥]، وأكدَّ ثعلب هذا الرأي بقوله:((زعمَ: أصحابُنا أنَّ (كما) تنصب، فإذا حيلَ بينهما رفعت..... قال الكسائي: مثل ذلك: أتيتك كي فينا ترغبُ))[٦]، واستشهد الكوفيون بشواهد كثيرة[٧]، واستدلوا بها على جواز نصب الفعل المضارع بعد (كما) إذا جاءت بمعنى (كيما)، ومن هذه الشواهد قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي [من الطويل]:

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ١٦١/٣ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٣٢٦ والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٧٨/٢ المسألة الحادية والثمانون وارتشاف الضرب ٤/ ١٧١٥.

(٢) كتاب سيبويه ١٦١/٣ .

(٣) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ١/ ٢٩١ ومجالس ثعلب ١٢٧ والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٧٨/٢ المسألة الحادية والثمانون وارتشاف الضرب ١٦٤٩/٤ .

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٧٨/٢ المسألة الحادية والثمانون.

(٥) ينظر: المدارس النحوية ٢٣١ .

(٦) مجالس ثعلب ١٢٧ .

(٧) كقول صخر الغَيِّ الهذلي في ديوان الهذليين٦١/٢ [من المنسرح]:

جاءت كبيرٌ كما أخفِّرَهَا والقوم صيدٌ كأنهم رَمِدُوا

وكقول أوس بن حجر ديوانه ٩٨ [من الطويل]: يُقَلِّبُ عَينَيهِ كما لأخَافَه تَشاوس رُويدًا إنَّني من تَأَمَّلُ

وطَرْفَكَ إمَّا جِئْتَنَا فاصْرِفَنَّهُ كَمَا يَحْسَبوا أنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظر[١]

والشاهدُ فيه نصب (كما) الفعل المضارع الواقع بعدها، وذكرَ النحويّون لهذا الشاهد وما شاكله توجيهات عديدة، ومنها ما ذكره السيرافي بأنَّه لا يجوز نصب الفعل المضارع بعد(كما)، وإنَّما جاء الفعل المضارع (يَحْسَبون) مرفوعًا في الشاهد الشعري، مثلما جاء مرفوعا في قول أبي النجم[من الرجز]:

قلتُ لِشَيْبانَ: ادْنُ مِن لقائهْ

كما تغدِّي النَاسَ مِن شِوائِه [٢]

ففي البيت ورد الفعل المضارع مرفوعًا، ولو كانت (كما) عاملة فيه لنصبته، وزادَ السيرافي على ذلك إذ بين أنَّها مركبة من كاف التشبيه وما المصدرية، ولا يمكن جعل (كما) من(كي) المصدرية الناصبة؛ لامتناع الجمع بين حرفين مصدريين، أو هي بمعنى لعلَّ، أو تكون دالةً على الوقت، وهي ليست مختصة بالفعل المضارع، بل تدخلُ على الأسماء والأفعال والظروف[٣]، وقد وردَ دخولها على الفعل الماضي كثيرًا، ومن ذلك **قوله تعالى:**﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [سورة الأحقاف آية ٣٥]. كذلك جاءت مع الجملة الاسمية دالةً على التشبيه، في **قوله تعالى:**﴿قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞۚ﴾[سورة الأعراف آية ١٣٨]. ورأى أبو علي الفارسي، أنَّ (كما) أصلها (كيما) حُذِفَت الياء تخفيفًا، و(ما) زائدة، ولو كانت كافة لارتفعَ الفعلُ بعدها[٤]، واستدلَّ على كلامه ببيت عمر بن أبي ربيعة المذكور آنفًا، وأنَّ الفعل(يحسبوا) نصبته (كيما) المحذوفة الياء، ووافقَ ابن عصفور أبا علي

---

(١) ديوانه ٩.

(٢) ديوانه ٧٠ وروايته : كما تغدِّى القومَ مِن شِوائِه

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٣٢٦- ٣٢٧ .

(٤) ينظر: المسائل البغداديات ٣٤٩ وشرح التسهيل ٢/١٧٣ والجنى الداني ٤٨٥ .

الفارسي [١]، وجاء في شرح كتاب الحماسة أنها لهجة قبيلة طيئ [٢]، وذهب ابن مالك إلى أنَّ انتصاب الفعل المضارع بالكاف كان حملًا له على (كي) لأنَّه بمعناها، واعترضَ على توجيهِ أبي علي الفارسي ووصفه بالتَّكَلُّف فقال:((وزعم الفارسي أنَّ الأصلَ كيما وحُذِفَت الياء، وهذا تَكَلُّف لا دليلَ عليه ولا حاجة إليه))[٣]، وعند ابن مالك أنَّ (كما) مؤلفة من حرف الجر وهو الكاف ومعناه التعليل، ومن (ما) الكافة، ولكنَّ الفعل المضارع بعد (كما) نُصِب بالكاف الدالِّ على التعليل؛ وإنَّما كان ذلك حملًا له على (كي)؛ لأن معناه كمعناها[٤].

ويبدو لي أنَّ ما دفعَ ابن مالك لوصفِ هذا الوجه بالتَّكَلُّف هو حرصه على القاعدة النحويّة التي لا يرتضي لها الكسر أو التغيير، مما دفعه لاصطناعِ سببٍ ضعيفٍ للتَّكَلُّفِ، وهو حذف الياء، ولكنَّ ابن مالك بعد ذلك وافق أبا علي الفارسي تمامًا في هذه المسألة، فقال:((وقد تُحذَفُ ياءُ كي ويبقى عملها))[٥]، ثم استشهد بقول عدي بن زيد[من البسيط]:

اسْمَعْ حَدِيثا كَمَا يَومًا تُحدِّثَه عَنْ ظَهْرِ غَيبٍ إذا مَا سَائلٌ سألا[٦]

فانتصب الفعل المضارع على الرغم من وجودِ فاصلٍ بين (كما) ومعمولها، وهذا يعدُّ تناقضًا عند ابن مالك، فهو يصفُ مذهب أبي علي بالتَّكَلُّف، وفي الوقت نفسِه وبعد أسطر معدودة يذهب مذهبه ويجوِّز رأيه، ثم بعد ذلك يرى أنَّه إذا اتصل بـ(كي) فعل ماضٍ أو مضارع مرفوع، فذلك يعني أنَّ أصلها (كيف) حذفت فاؤها[٧]، واستشهد بقول الشاعر[من البسيط]:

---

(١) ينظر: ضرائر الشِّعْر ١٤١.

(٢) ينظر: شرح كتاب الحماسة ٣/ ٣٨٦ .

(٣) شرح التسهيل ١٧٣/٢ والتذييل والتكميل ٢٧٢/١١ والجنى الداني ٤٨٥ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١٦/٤ .

(٥) شرح التسهيل ١٨/٤ .

(٦) ديوانه ١٥٨ .

(٧) ينظر: شرح التسهيل ١٩/٤ .

كَي تَجْنَحون إلى سِلمٍ ومَا ثُئِرتْ قَتلاكُم ولَظى الهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ[1]

فالشاهدُ عنده مجيء كي بمعنى كيف، وحُذِفَت الفاء منها، فهو يَعدُّ حذفَ الياء من كيما تَكَلُّفًا وحذفَ الكاف من(كيف)، ليس تَكَلُّفًا، ولذلك انتقدَ ناظر الجيش توجيه ابن مالك ورجَّحَ توجيه أبي علي الفارسي، فقال:((ولا شكَّ أنَّ دعوى (كما) المنصوب بعدها الفعل أصلها (كيما) وحُذِفَت الياء، أسهلُ من دعوى أنَّ (كما) نُصِبَت تشبيها بـ كي))[2]. كذلك انتقدَ محمد بن علي الصبان رأي ابن مالك وأيدَّ مذهب أبي علي الفارسي فقال:((ولا يُخفَى أنَّ التَّكَلُّف فيما قاله ابن مالك وأنَّ رواية لكي يحسبوا مؤيدة لقول الفارسي))[3].

و أحسبُ أنَّ الوجه النحويّ الذي خرجه أبو علي الفارسي أكثرُ قبولاً من باقي الوجوه وليس فيه تكلفٌ وذلك من دلائل عديدة:

١. إن الذي وصَفَ الوجه النحويّ بالتَّكَلُّف وهو ابن مالك عدلَ عن رأيهِ وأجاز إعمال (كيما) النصب مع حذف الياء.

٢. الأولَى أنْ يوصفَ وجه ابن مالك بالمُتَكَلَّف بدلًا من وجه أبي علي الفارسي؛ لأنَّه يجعل (كي) بمعنى كيف وحُذِفَت الفاء منها، ويجعل من الكاف ناصبًا للفعل المضارع حملًا على (كي).

٣. إنَّ حذفَ حرفٍ واحدٍ للتخفيف لا يُعدُ تَكَلُّفًا، فالعربي يلجأ عادة إلى حذفِ حرفٍ من الكلمة أو أكثر، ومن ذلك حذف الألف من (ما) الاستفهامية فنقول: لِمَ، وعمَّ وقد ورد ذلك في القرآن الكريم في **قوله تعالى:**﴿**عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ**﴾[سورة النبأ آية ١]، وذكر ابن جني عن العرب قولهم:((أيشٍ هذا))[4]،

---

(١) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد: شرح التسهيل ١٩/٤ والجنى الداني ٣٦٥ ومغني اللبيب ٢٤١.

(٢) تمهيد القواعد ٤١٥٢/٨ .

(٣) حاشية الصبان ٣/ ٤١٣ .

(٤) الخصائص ٧٧/١ .

ويريدون أيُّ شيءٍ هذا، وهذا كلُّه لا تَكَلُّف فيه، وإنَّما يكون التَّكَلُّف بتقدير محذوف لا حاجة إليه، ولا وجود له في أصل التركيب.

٤ـ إذا صح أنَّها لغة من لغات العرب، استعملتها قبيلة طيئ، فإنَّ ذلك يؤيد رأي أبي علي الفارسي؛ لأنَّ القبائل العربية تميلُ إلى الخفة في الكلام، وكثيرًا ما يأتي في لغاتها ما يخالف القاعدة النحويّة وعلى الرغم من ذلك فإنَّ النحويّين يقبلونه ويستدلون به.

وعلى الرغم من أنَّني أرجح رأيَ أبي علي الفارسي، وأعده أنسبَ الوجوه التي ذكرها النحويّون، ولا أحسبه تَكَلُّفًا، إلاَّ أنني لا أوافقُه الرأي الذي يذهب إليه، وإنّ الفعل المضارع انتصب بكيما المحذوفة الياء؛ لأنَّه قد يرد الفعل المضارع منصوبًا من دون أداة، ومنه المثل المشهور((تَسْمَعَ بالُمَعْيِدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ))[١]، ونحو قول طرفة بن العبد[من الطويل]:

أَلا أيُهذا الزاجِري أحْضُرَ الوَغى وأنْ أشهدَ اللذاتِ هلْ انتَ مُخَلَدِي[٢]

فنُصِب كلٌّ من الفعلين (تسمع و أحضُر) من دون أداة، وربَّما يكون سبب ذلك هو الدلالة على الاستقبال؛ لأنَّ الفعل المضارع إذا جاء منصوبًا خلص للاستقبال[٣]، من دون أداة؛ لأنَّه ليس وظيفة الأدوات نصب الفعل المضارع، أو جزمه، ولا علاقة لها بذلك، وإنَّما أُعرِب الفعلُ المضارع من أجلِ تمييز زمنه في الدلالة على المضي أو الحال والاستقبال، أو تخلصه للاستقبال[٤]، وعندئذٍ لا يحتاج إلى قرينة تبيِّن دلالته الزمنية؛ لأنَّ النصب كفيلٌ ببيان تلك الدلالة، وإذا رُفِعَ الفعل المضارع لم يدل على الاستقبال وإن سُبِقَ بأداة [٥]، لذلك لا علاقة لـ(كما) بنصب الفعل المضارع، بل ليس من الأهمية

---

(١) جمهرة الأمثال ١/ ٢٦٦ وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٨ .

(٢) ديوانه ٣٢ .

(٣) ينظر: شرح المفصل ١٣٦/٤ وحاشية الصبان ٤٣٧/٣.

(٤) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه ١٤٤ وفي النحو العربي قواعد وتطبيق٣٩ ونحو التيسير دراسة ونقد منهجي ٨٩ والنحو الميسر ١٩٨ .

(٥) ينظر: النحو الميسر ١٩٨ .

معرفة العامل الذي نصب الفعل المضارع، أو معرفة سبب النصب، وإنَّما هو واقع لغوي مستساغ ومقبول، ورد في الشعر العربي كثيرًا، وينبغي تقبله والأخذ به، فمثلما يستعمل الشاعر ألفاظًا بمعانٍ ويقصد بها معانيَ أخر، كذلك يستعمل أفعالًا للدلالة على أحداث في أزمنة معينة، ومن هذه الأزمنة الدلالة على المستقبل فالشاعر ربَّما يقصد في البيت الشعري الدلالة على المستقبل القريب، إذ يقول فيه: ابعدْ نظرَك عنَّا ولا تجعلْ عيونك ترقبنا، وانظر إلى غيرنا، حتَّى لا يظنُّ الناس أنَّ محبوبك يجلسُ حيث تنظر، والظنُّ يحصل بعد أنْ يصرفَ نظره عنهم إلى مكانٍ آخر، فالفعل المضارع دلَّ على المستقبل القريب.

خامسًا: نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية من دون أن يسبق بنفي أو طلب:

كَثُرَ خلافُ النحويّين في مسائل الفعل المضارع الواقع بعد الفاء، كخلافهم في نوع الفاء، أهي حرفُ عطفٍ أم حرفُ تعليل، وفي إعراب الفعل المضارع بعدها، وفي عامل النصب فيها أ لفظيٌّ أم معنويّ، فذهب البصريون إلى أنَّ الفعل المضارع منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا بعد الفاء[١]، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنَّ الفاء هي الناصبة للفعل المضارع[٢]، بينما يرى الكوفيون أنَّ عامل النصب فيه هو الخلاف أو الصرف[٣]، ومعنى الخلاف: مخالفةُ اللفظ اللاحق للفظ السابق في الإعراب على غير شكله، أي أنَّ الفاء عَطفَت فعلًا على فعلٍ لا يشاكله في معناه[٤] ومعنى الصرف : أنَّ حرفَ العطف صُرِف عن معناه فصار اللفظ الثاني مخالفًا للأول ومصروفًا عنه، وكان صرفه عنه ناصبًا له[٥]، والبصريون لا يُشكِلون على الكوفيين في معنى الخلاف أو الصرف ولكنَّهم يرفضون جعله

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٢٨ والإيضاح العضدي٣١٢ وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٤٣.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣/ ٢٢٨ وشرح الاشموني ٣/ ٥٦٥ .

(٣) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ١/ ٢٣٥ والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٥٢ المسألة السادسة والسبعون واللباب في علل البناء والإعراب٢/ ٤٠ .

(٤) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٢٣٢ .

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٥٢ المسألة السادسة والسبعون.

عاملًا في نصب الفعل المضارع، وجميعهم متفقون في أنَّ الفعل المضارع يُنصَبُ بعد فاء السببية، إذا كانت نصًا في السبب ووقعت في جواب نفي أو طلب وهو الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني[١]، قال الرضي الأستراباذي:((وقريبٌ من هذا: المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الأشياء الستة، كما يجيء فإنَّه لما قُصِدَ النصُّ على كون الفاء للسببية دون العطف: أضمَرت (أنْ) بعدها لينتفي عن المضارع معنى الحالية المانعة من السببية))[٢]، نحو **قوله تعالى:**﴿ **يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا** ﴾ [سورة النساء آية ٧٣]، فإذا لم تأتِ الفاء مع النفي أو شبهه وجب رفعها عند الجميع، قال سيبويه:((واعلم أنَّ الفاء لا تُضْمَرُ فيها (أنْ) في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلَّا الرفع))[٣]، ويقصدُ بالواجب: أنْ تأتي في الإيجاب لا في النفي أو شبهه؛ لتحقق السببية في النفي أو شبهه، ولا تتحقق في الإيجاب، ولا في النفي غير المحض[٤]، فقولك: مَا تَأْتِينَا فتحدثَنا، فيه معنى السببية، بخلافِ قولك: أنتَ تَأْتِينَا فتحدثُنا، ففيه معنى العطف، ولذلك يمنع النحويّون نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية في الإيجاب ويوجبون العطف؛ لأنَّ العطف هو ظاهر الكلام، والنصب يلزم إضمار أنْ الناصبة، أو القول بالخلاف[٥]، ولكنَّ الواقع اللغوي يخالفُ ما قال به النحويّون، إذ ورد في الشعر العربي[٦] نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية من دون أنْ يُسبَق يُسبَق بنفي أو طلب، نحو قول المغيرة بن حبناء[من الوافر]:

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدي٣١٢ وشرح التسهيل ٤/ ٢٨ وشرح ابن الناظم ٤٨٣ وهمع الهوامع ٢/ ٣٨٩ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤ / ٤٣ .

(٣) كتاب سيبويه ٣/ ٣٨ .

(٤) ينظر شرح المكودي على الألفية ١٧٤ .

(٥) ينظر: علل النحو ٤٣٠ .

(٦) كقول الأعشي في ديوانه ١٦٧[من الطويل]: ثمت لا تجزونني عند ذاكم ولكن سيجزيني الإله فيعقبا
وكقول طرفة بن العبد في ديوانه ١٥٩[من الطويل]: لنا هضبة لا يدخل الذّلّ وسطها ويأتي إليها المستجير فيعصما

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بالحجازِ فأستريحَا[١]

والشاهدُ فيه مجيء الفعل المضارع (فأستريحا) منصوبٌ بعد فاء السببّية من دون أنْ يُسبَق بنفي أو طلب، وكان حقّه الرفع عطفًا على و(ألحق)؛ لأنَّ الضمة حركة إعراب، يقتضيها العامل، ومع ذلك فقد غيرت إلى الفتحة [٢]، وقال أبو علي الفارسي عن قول النابغة الجعدي [من الطويل]:

قُرُومٌ تَسَامَى عِنْدَ بَابِ دِفَاعِه كَأَنْ يُؤْخَذَ المرءُ الكريمُ فيقتلا[٣]

:((وسألْتُ أبا بكرٍ عنْ نَصْبِ (فيُقْتَلا). فقال: لا يكونُ على قولِ سيبويه إلَّا على (فأستريحا)؛ لأنَّه بعد الإيجاب))[٤]، وقرأ عيسى بن عمر (ت ١٤٩ هـ) بنصب (فَيَدْمَغهُ)[٥] في **قوله تعالى:**﴿ **بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ** ﴾[سورة الأنبياء آية ١٨]، وهذا الاستعمال مرفوض عند النحويّين، ولذلك وجَّهوا ما جاء منه على وجوهٍ عديدة، أمَّا القراءة القرآنية فحملَها بعضُهم على الشذوذ[٦]، وأمَّا الشاهد الشعري، فعدَّه أكثرهم من الضرورة الشعرية[٧]، وحملَه ابن السراج على القبح[٨]، وأوَّله أبو حيَّان على أنَّ الألف فيه بدلٌ من النون الخفيفة الواقعة في غير القسم، والأَصْل فأستريحنْ بنُون التوكيد الْخَفِيفَة، أبدِلَت كما في **قوله تعالى:**﴿ **لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ** ﴾[سورة العلق آية ١٥][٩]، ولمَّا كان وجه العطف سائغا؛

---

(١) البيت من شواهد: كتاب سيبويه ٣/ ٣٩ وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٢٧ والرد على النحاة ١١٩ والمعجم المفصل في شواهد العربية٢/ ٦٩ .

(٢) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٢٨٥ .

(٣) ديوانه ١٣١ .

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه٢/ ٢٥٧.

(٥) ينظر: جامع البيان ١٨/ ٤٢١ و البحر المحيط ٧/ ٤١٦ .

(٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣٩٢ وحاشية الصبان ٣/ ٤٦١ .

(٧) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٩ وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٢٧ وشرح المفصل ٤/ ٢٨٥ وشرح التسهيل ٤/ ٢٨.

(٨) ينظر: الأصول في النحو٢/ ١٨٢ .

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٨٨.

ولا يخالف المعنى، حُمِلَ وجه النصب على التَّكَلُّف، قال ابن عصفور بعدما أورد الشاهد الشعري وخرجَّه على الضرورة :((وإنّما لم يُنصَب ما بعدَ الفاء إذا كان ما قبلها واجبًا؛ لأنَّ العطف سائغٌ، لأنَّ الثاني غير مخالف للأول، فلا موجب لتَكَلُّف الاضمار))[١]، ومعنى قوله: إنَّ الفعل المضارع مرفوع؛ لأنْ ليس فيه مخالفة، وإنَّما نُصِبَ للضرورة، ومن قال بأنَّه منصوبٌ على السببية فقد تَكَلَّف، وهنا نرى ابن عصفور جعلَ من المخالفة عاملًا أساسيًّا في الحكم على نصبِ الفعل المضارع من رفعه، فحَكَمَ على وجه النصب بالتَّكَلُّف؛ لعدم المخالفة، ولم يقل: إنَّ علة النصب تعودُ لمعنى السببية، أو للمخالفة البائنة بين الثاني والأول، والذي دفعه إلى هذا الحكم، حرصه على القاعدة النحويّة، ودفاعه عن مذهبه النحويّ.

وأحسبُ أنَّ وصفَ ابن عصفور وجهَ النصبِ بالتَّكَلُّف لم يكن موفقًا؛ لأنَّ معنى السببية واضحٌ في الفاء، مع مخالفة الثاني للأول وصرفه عن معناه، فضلًا عن دلالة زمن الفعل الذي خلص للاستقبال، مثلما بينها الرضي، بل على العكس من ذلك فإنَّ الرأي الذي يجعل النصب على إضمار (أنْ) وجوبًا، أحق أنْ يوصف بالتَّكَلُّف، ولذلك ذهب كثير من المحدثين والباحثين إلى نقد هذا الرأي، ومنهم من أيَّد مذهب الكوفيين في ترجيح النصب على الخلاف، أو الصرف [٢]، ووصفَ الدكتور عبد عبد الستار الجواري مذهب الكوفيين في نصب الفعل على الخلاف بالطريف، إشارة منه إلى ترجيح رأيهم، على الرغم من مخالفته لهم في عامل النصب، وهو يذهبُ إلى أنَّ علَّة نصب الفعل المضارع بعد الفاء السببية؛ لأنَّه خلصَ لمعنى الاستقبال[٣].

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢٤٩ .

(٢) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ٢٩٤ ونحو الفعل ٤٥ ومصطلحا الخلاف والصرف دراسة دراسة تحليلية: بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، للباحث حامد عبد المحسن كاظم، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، ٢٠٠٩م، ص ٤-٦ .

(٣) ينظر: نحو الفعل ٤٥

وإذا كان شرط النحويّين أنْ تُسبَقَ الفاء بنفي أو طلب حتَّى تكون سببية، فإنَّ هذا الشرط غير لازم؛ إذ وردَ في القرآن الكريم والشعر العربي مجيء الفاء في سياق النفي أو الطلب مع رفع الفعل المضارع بعدها، نحو **قوله تعالى:**﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [سورة الحج آية ٦٣]، ووجهه النحويّون على أنَّه ليس بنفي محض(١)، و بعضُ النحويّين أخرجَ الترجي من شروط نصب الفعل المضارع، وأدخلها آخرون، والسببُ في ذلك مجيء الفعل في سياقها مرفوعًا تارةً، ومنصوبًا تارة أخرى(٢).

وإذ كان معنى السببية موجودًا ودلالةُ الخلافِ أو الصرفِ ظاهرةً، والفعل المضارع المنصوبُ موجودًا أيضًا، والواقع اللغوي أوجدَ ذلك الإستعمال في الشعر العربي والقراءة القرآنية، فما الضير في مجيءِ الفاء السببية في سياق الايجاب، وأنْ يُنصَب الفعل المضارع بعدها؛ لتبين خلوصَه للاستقبال، وإنَّ الكلام في أولِه حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عُطِفَ قبلها؛ لأنَّه لا يؤدِّي المعنى المراد إلَّا على الصرف، ولو استقامَ المعنى مع العطف والصرف على السواء، فإنَّ لكلِّ دلالةٍ معناها الخاص بها أي: إنَّ معنى التركيب في العطف يختلف عن معناه في الصرف، لا سِيَما إذا كان الفعل منصوبًا فينبغي ترجيحُ النصب لأنَّه ناسبَ المعنى والتركيب، وهذا نجده في الشاهد الشعري، فالشاعر أوردَ الفعل المضارع منصوبًا؛ بقصدِ إيصال معنًى لم يكن يحصل مع العطف، فضلًا عن دلالة المستقبل، فجعل لحاقَهُ بالحجاز سببًا لاستراحته، أي: إنَّ استراحته كانت ناتجة عن لحاقه ببني تميمٍ، ولو عَطفَ لكان المعنى: سأترك منزلي فألحق فأستريح، فمعنى السببية واضحٌ من سياق البيت الشعري، ولا يحتاج إلى توجيهات تبعده عن معناه الذي يروم إليه الشاعر.

---

(١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣٧٩ وحاشية الصبان ٣/ ٤٤١ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٣٤ .

وفي نهاية الفصل الثالث يمكن اجمال أبرز ما توصلنا إليه من نتائج تخص مسائله وموقف النحويّين منها، وهي:

١. نجدُ النحويّين غالبًا ما يلجؤون إلى حذفِ المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ونلحظ ذلك جليًّا في كثيرٍ من المسائل النحويّة، وقد لا يحتاج معنى النصَّ لذلك الحذف، وليست كل مسائل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، مرادة، بل نجد في كثير منها التَّكَلُّف.

٢. لا يمكن إهمال لغة بعض القبائل العربية؛ لفصاحة كلامها ورصانة تراكيبها، ولاستشهاد النحويّين بها وبشعرائها.

٣. يمنع النحويّون استعمال بعض التراكيب لقلة ورودها في الكلام العربي، كدخول واو القسم على الواو العاطفة، ودلالة ربَّ على الاستقبال، وعلى عكس ذلك نجدهم يمنعون الاستعمال على الرغم من كثرة وروده في الكلام العربي، كإضافة الاسم إلى ما يوافقه في المعنى.

٤. يزداد خلاف النحويّين في مسائل العطف، وذلك عندما يتخالف المعطوف عليه والمعطوف في الإعراب، فيستعمل النحويّون وسائلهم المعتادة في إخضاع ذلك التركيب إلى القاعدة النحويّة، ولكنَّ الواقع اللغوي يسوغ عطف الاسم على الخلاف.

٤. يشكلُ الضميرُ اشكالًا كبيرةً للنحويين؛ بسبب طبيعة بنائه الذي يجعله بين الحرف والاسم، فيصح أنْ يقع موقع الحرف، وكذلك صحة وقوعه موقع الاسم، وبهذه الخاصية تبرز مسائل نعت الضمير والعطف على الضمير المجرور، والبدل من الضمير واستعارة الضمير.

٥. جواز وقوع الفعل الماضي حالًا، من دون أنْ يُسبَق بـ(قد)، لا سِيَما إذا أرادَ به المتكلِّم معنى الحالية.

٦. أطلق النحويون الحكم بالشذوذ أو القبح أو التَّكَلُّف على ما ثبت سماعه وصحَّت روايته عن العرب، في نصب الفعل المضارع بعد (كما)، وبرفع الفعل المضارع بعد(الفاء السببية).

الخـــــاتمـــــــة

الحمد لله الذي يسَّر لي بمنِّه وتوفيقهِ إتمامَ هذا البحث، الذي تناولتُ فيه الوجه النحويّ المُتَكَلَّف في الشاهد الشعري، إذ تشعبت دراسته، وتوزعت على عموم المباحث النحوية، وقد خلص البحث الى جملة من النتائج، عرضتُ ما يخصُّ كلّ موضوعٍ أو مسألة في نهاية كلِّ مبحث، وأدرجُ ما أراه مشترَكًا بين فصول الدراسة وموضوعاتها، وفيما يأتي أبرز النتائج:

١ـ كشفت الدراسة عن تعريفٍ اصطلاحيّ للتكلُّف، وهو: حملُ التركيب النحويِ الظاهر على معنًى ما، تكون دلالتُه عليه غيرَ ظاهرة، بحيث يوافقُ القواعد النحويّة المسجَّلة والأحكامِ والأقيسةِ التي استنبطها النحويّون واعتمدوها، وهو وصفٌ لوجهٍ نحويٍّ يُرَدُّ فيه على بعض التراكيب والأساليب النحويّة، يُفهَم منه عدم جواز أعرابها على الشكل الذي أتى عليه التراكيب أو السير على مثال ذلك الإعراب.

٢ـ لم يكن مفهوم التَّكَلُّف غريبًا على النحويين، فهو مفهومٌ عامٌ استعمله أهلُ اللغة والتفسير والقراءات، واستعمله البلاغيون في وصفِ بعضِ الأساليب البلاغة، وذكره الشعراءُ في وصفِ أشعار غيرهم، وتجلَّى استعماله كوصفٍ لوجهٍ نحويٍّ عند ابن الشجري، وكانَ أكثرَ حضورًا عند ابن يعيش وابن مالك، ثم كثر استعماله في كتبِ النحو المتأخرة، ولهذه الكثرة التي تتزايد بمرور الزمن أسبابٌ، منها: إنَّ اللاحق من هؤلاء النحويين ينقل آراء السابقين المختلفة فيجمعها ويضيف ما يمليه فكره، لا سيّما ما يتّصل بنظريّة العامل وتطبيقاتها، فنقدوا بعضًا ممّا أجازه المتقدّمون، وأخضعوها للقاعدة النحوية، ثمَّ حكموا على بعضها بالتَّكَلُّف، يزاد عليها براعة بعض النحويين، وقدرتهم على التحليل والتأويل، وتمكنهم من أدواتهم في تخطي كل المسائل النحوية، وتفاخرهم في ذلك، أدَّت إلى ظهور بعض الوجوه النحوية المُتَكَلَّفة.

٣ـ كشفت الدراسة عن دواعي الوجهِ النحويِّ المُتَكَلَّف، مثل: مخالفة القاعدة النحويّة، ومخالفة المعنى، و نظرة النحويين للعامل والمعمول، احتمال الإعراب، و اختلاف رواية الشاهد الشعري بأكثر من وجه نحوي، و خفاء العلامة الإعرابية.

٥ـ توصلت الدراسة إلى بيان مظاهر الوجه النحويّ المُتَكَلَّف يمكن عدَّها معاييرَ يتبعها النحوي في حكمِه، وهي: الحذف ، والإضمار، والتقدير، والتأويل، التقديم والتأخير.

٦ـ أفصحت الدراسة عن أسباب الوجه النحويّ المُتَكَلَّف، ومنها: الصعوبة، والخروج عن الظاهر، و التجرد من الدليل، و انتفاء الحاجة، و تنافر التركيب، و الخروج عن الفصاحة.

٧ـ للوجه النحوي المتَكَلَّف أوصاف تتفاوت فيما بينها تبعًا لقوة التكلُّف أو ضعفه، ومنها: وجهٌ مُتَكَلَّفٌ خالٍ من أي وصف تأثيري، و وجهٌ مُتَكَلَّفٌ شديدٌ، وجهٌ مُتَكَلَّفٌ جدًا، و وجهٌ مُتَكَلَّفٌ قبيح، و وجهٌ مُتَكَلَّفٌ بارد.

٨ـ يُعدُّ التَّكَلُّف وصفًا للأحكام التقويمية التي تستعملُ للمفاضلة والتمييز بين الوجوه النحويّة الأخرى، مثل: التَّعسّف، والاجحاف، والانتهاك، والضعيف، والفاسد، والقبيح، وغير ذلك، وقليلٌ ما يكون الوجه النحوي مقبولًا على الرغم من تكلُّفه.

٩ـ ينبغي النظر إلى جوهر البيت الشعري، لا إلى مطابقتهِ القاعدة النحوية؛ فالشاهد الشعري واقع لغويٌّ ينبغي الأخذ به على حاله من دون حذفٍ أو تقدير، مع ببيان ما يَؤُول إليه معنى الشاهد الشعري المتحصل من كلّ وجه، ولو كان بيان المعنى ديدنَ النحويين في تحليل النصّ الشعري، لتراجعوا عن ذكر بعض الوجوه النحوية الموصوفة بالتَّكَلُّف؛ لما تدلّ عليه من معانٍ، إذ إنَّ كثيرًا من الوجوه التي وصفت بالتَّكَلُّف تكون بعيدةً عن قصدية الشاعر ومراده.

١٠. لم يذكر النحويون علَّة تَكَلُّف الوجه النحوي؛ لأنَّ المفاضلة بين الوجوه النحويّة تتطلّب مناقشاتٍ واستدلالاتٍ تقتضي بَسْطَ العلل الموجبة للحكم بتَكَلُّف الوجه النحويّ، ولكنَّهم يكتفون بذكر الوجه النحوي، ثم يحكمون عليه بالتَّكَلُّف، من دون ذكر سبب ذلك التَّكَلُّف غالبًا.

١١ـ تعد استعارة الضمير من الظواهر النحويَّة التي وردت في النحو العربي في كثيرٍ من مسائلهِ، وهي نوع من شجاعة العربية؛ يلجأ إليها المتكلم بقصد بيان ملكته اللغوية في إبدال الضمائر؛ ليسلك بها سبيلًا غير السبيل المألوف، ويأتي بالضمير على غير الأصلِ كأنه يتحدى الأعراف والقواعد النحوية.

١٢ـ يلجأ النحويون غالبًا إلى حذف أو إضمار الفعل الناقص (كان) ومشتقاته في مسائلهم النحوية المختلفة؛ لما يتميز به من مرونة من حيث الدلالة الزمنية بالصيغة نفسها، ودلالته المطلقة على الحدث، ومن حيث دخوله على الأسماء والأفعال، وعلى المرفوعات والمنصوبات، وهذه الصفات تجعله يتناسب مع كثير من تركيب العربية، فاختاره النحويون ليلائم تقديراتهم الموضوعة للمسائل المختلفة.

١٣ـ توصّلت الدراسة إلى أنّ النحويين أخضعوا اللهجات العربية للقاعدة النحوية مما تسبب في نشوء وجوهٍ نحوية غاية في البعد، أدت إلى وصفها بالتَّكَلُّف.

١٤ـ أظهرت الدراسة أنّ الشواهد الشعرية التي حوت أداءات لغوية مخالفة للقاعدة النحوية، ووصف أحد وجوهها بالتَّكَلُّف، لا يمكن الحكم على عدمِ صحتها، أو أنَّها خارجة على نطاق الفصاحة، إنَّما هو استعمالٌ لغويٌ صحيح، عبَّر فيه المتكلم أو الشاعر عن قصدِه ومرادِه في هذا التركيب، وربَّما لو جاء بتركيب يوافق القاعدة لما ظهر مقصده ولمَا بان مراده؛ لأنَّ اللغة العربية لا يمكن حصرها بقواعد نحوية محددة، فهي تتيح لأبناء اللغة، حرية الاستعمال اللّغوي بما يتوافق مع أفكارهم وعواطفهم، و يستطيع المتكلم نُطْقَ جملٍ لم يسبق أنْ نطقها أحدٌ من قبل، ويستطيع فَهْمَ جملٍ يسمعها للوهلة الأولى.

١٥ـ من وسائل تيسير اللغة أنْ يُدرَسَ النصَّ اللغوي كما هو من دون العبثِ به بزيادةٍ أو نقصان أو بذكرِ تأويلاتٍ و تقديراتٍ لا حاجة للنص إليها؛ لأنَّ صاحب النصِّ أراد أنْ يُفهَم كلامه كما هو.

المصادر والمراجع

❖ **القرآن الكريم**

١) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي(ت ٨٠٢ هـ)، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٧م.

٢) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: لشهاب الدين البناء (ت ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، لبنان، ١٤٢٧هـ ، ٢٠٠٦م .

٣) الأحكام التقويميّة في النحو العربيّ . دراسة تحليليّة، نزار بنيان الحميداويّ، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١١م .

٤) إحياء النحو: لإبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٩٢

٥) أخبار النحويين البصريين: لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٣ هـ ، ١٩٦٦ م.

٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥ هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمّد، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٨م.

٧) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: لأبي السعود العِماديّ (ت٩٨٢ هـ)، دار إحياء التراث العربيّ، (د. ط)، بيروت، ١٩٩٤م .

٨) أسرار البلاغة: لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، (د. ط)، (ت.ط).

٩) أسرار العربية: لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

١٠) إسفار الفصيح: لمحمد بن علي الهروي (ت ٤٣٣ هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قُشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، الطبعة الأولى، المدينة المنورة، ١٤٢٠ هـ.

١١) أشعار الشعراء الستة الجاهليين: لأبي الحجاج الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، شرح وتحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة عبد الحميد احمد حنفي، الطبعة الأولى، ١٩٥٤م.

١٢) أشعار الهذليين، صنّفه: أحمد الزين، مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٩٥م.

١٣) أصول التفكير النحويّ: للدكتور عليّ أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (د. ط)، القاهرة، ٢٠٠٦م .

١٤) الأصول في النحو: لابن السراج (ت٣١٦ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الرابعة، بيروت، ١٩٩٩م.

١٥) إعراب القرآن: لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٥م .

١٦) إعراب القرآن وبيانه: لمحمد محيي الدين الدرويش، دار الإرشاد للشؤون الجامعيّة، الطبعة الرابعة، دمشق، .١٤١٥هـ .

١٧) إعراب القراءات السبع وعللها: لا بن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، حققه وقدم له: د عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢ م.

١٨) الاقتراح في أصول النحو وجدله: لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٨٩ م.

١٩) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: لابن السِّيد البَطَلْيَوسي (ت ٥٢١ هـ)، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا، والدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، (د. ط)، القاهرة، ١٩٩٦ م.

٢٠) أمالي ابن الحاجب: لأبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، و دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.

٢١) أمالي ابن الشجريّ: لهبة الله بن عليّ بن محمّد الشجريّ (ت٥٤٢ هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود محمّد الطناحي، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٢م .

٢٢) أمالي السهيلي: لأبي القاسم السهيليّ (ت ٥٨١ هـ)، تحقيق: محمد ابراهيم البنَّا، مطبعة السعادة، (د. ط)، القاهرة، (د.ت).

٢٣) أمالي القالي: لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٢٦م.

٢٤) الانتصار لسيبويه على المبرد: لأبي العباس أحمد بن ولاّد النحوي (ت ٣٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ م.

٢٥) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين: لكمال الدين أبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٣ م .

٢٦) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: لابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، ٢٠٠٨م .

٢٧) إيضاح شواهد الإيضاح: لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت القرن ٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت ، لبنان، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٧ م.

٢٨) الإيضاح العضدي: لأبي علي الفارسيّ (ت٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، الرياض، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م.

٢٩) الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم الزجّاجيّ (ت٣٣٧ هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٧٩م .

٣٠) البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان الأندلسيّ (ت٧٤٥ هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمّد معوض، شارك في تحقيقه : الدكتور زكريا عبد المجيد النوتيّ، والدكتور أحمد النجوليّ الجمل، وضع فهارسه : أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠٠٧م .

٣١) البديع في علم العربية: لابن الأثير(ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠ هـ.

٣٢) البرهان في علوم القرآن: لبدر الدين الزركشيّ (ت ٧٩٤ هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، الطبعة الأولى، ١٩٥٧م .

٣٣) البسيط في شرح جمل الزجاجيّ: لابن أبي الربيع (ت ٦٨٨ هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتيّ، دار الغرب الإسلاميّ، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٦م .

٣٤) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة: لعبد المتعال الصعيدي (ت ١٣٩١هـ)، مكتبة الآداب، الطبعة: السابعة عشر، القاهرة ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٣٥) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري: لمحمد حسين أبو موسى، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٤٠٨ – ١٩٨٨ م .

٣٦) بناء الجملة العربيّة: للدكتور محمّد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (د. ط)، القاهرة، ٢٠٠٣م .

٣٧) البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية: لبدر الدين الغزي (ت ٩٨٤ هـ)، دراسة وتحقيق: حمزة مصطفى حسن أبو توهة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ١٤٣٨ هـ ، ٢٠١٧ م .

٣٨) تاج العروس من جواهر القاموس: لأبي الفيض محمد بن مرتضى الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: عبد الكريم الغرباوي، مطبعة الإرشاد والأنباء، الطبعة الثانية، الكويت، ١٩٨٧م.

٣٩) التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء العُكبَريّ (ت٦١٦ هـ)، تحقيق: عليّ محمّد البجاويّ، دار الشام للتراث، (د. ط)، بيروت، ١٩٧٦م .

٤٠) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م.

٤١) تجديد النحو: لشوقي ضيف، دار المعارف، الكبعة الخامسة، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٤٢) التحرير والتنوير: لمحمّد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ)، الدار التونسيّة للنشر، (د. ط)، تونس، ١٩٨٤هـ .

٤٣) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: للأعلم الشنتمري(ت ٤٧٦ هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت لبنان، ١٩٩٤ م.

٤٤) تحقيقات نحويّة: للدكتور فاضل السامرائيّ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠٠١م .

٤٥) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسيّ (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم،(د. ط)، دمشق، ١٩٩٦م .

٤٦) التعبير القرآني: لفاضل صالح السامرائيّ، دار عماد، الطبعة الرابعة، عمان الأردن، ٢٠٠٦م.

٤٧) التعريفات: لعلي بن محمد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٣م.

٤٨) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: لمحمد بن أبي بكر الدماميني (ت ٨٢٧ هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى، ١٩٨٣ م.

٤٩) التعليقة على كتاب سيبويه: لأبي علي الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٥٠) التفاحة في النحو: لأبي جعفر النحاس(ت ٣٣٨ هـ)، تحقيق: كوركيس عواد، مطبعة العاني، (د. ط)، بغداد، ١٩٦٥ م.

٥١) التَّفْسِيرُ البَسِيْط: لأبي الحسن بن علي الواحدي، النيسابوري (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: لجنة علمية من الجامعة، الإمام محمد بن سعود، الناشر: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ .

٥٢) التفسير القرآني للقرآن: لعبد الكريم يونس الخطيب (ت١٣٩٠ هـ)، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة،(د. ت).

٥٣) التفسير الكبير ومفاتح الغيب، لفخر الدين الرازي (ت ٦٠٤ هـ)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٥٤) التفسير الوسيط للقرآن الكريم: لمحمد سيد طنطاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٧م.

٥٥) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م.

٥٦) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لمحمّد بن يوسف المعروف بناظر الجيش(ت:٧٧٨ هـ)، تحقيق: الدكتور عليّ محمّد فاخر، والدكتور جابر محمّد البراجة، والدكتور إبراهيم جمعة العجميّ، والدكتور جابر السيد مبارك، والدكتور عليّ السنوسيّ محمّد، والدكتور محمّد راغب نزال، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، ٢٠٠٧م .

٥٧) التنبيه على شرح مشكلات أبيات الحماسة: لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: د. سيدة حامد عبد العال، و د. تغريد حسن أحمد، مراجعة: حسين نصّار، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٠م.

٥٨) تهذيب اللغة: لمحمّد بن أحمد الأزهريّ (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، راجعه: محمّد عليّ النجار، الدار المصريّة للتأليف والترجمة، مصر، (د.ت) .

٥٩) التوابع في الجملة العربية: لمحمد حماسة، مكتبة الزهراء للنشر، (د. ط)، القاهرة، ١٩٩١م.

٦٠) توجيه اللمع: لا بن الخبّاز(ت ٦٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور فايز زكيّ محمّد دياب، دار السلام، الطبعة الثانية، مصر، ٢٠٠٧م .

٦١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لبدر المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

٦٢) التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، بيروت، ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤م.

٦٣) تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا: لشوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.

٦٤) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لمحمد بن جرير الطبري(ت٣١٠هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، القاهرة، ٢٠٠٠ م .

٦٥) جامع الدروس العربية: لمصطفى الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا ، الطبعة الثامنة والعشرون، بيروت، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٣ م.

٦٦) الجامع الصحيح: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طور النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٦٧) الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن تركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٦م.

٦٨) الجمل: لأبي القاسم الزجّاجيّ (ت٣٣٧ هـ)، اعتنى به وصححه: ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل، (د. ط) الجزائر، ١٩٢٦م.

٦٩) الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: للدكتور نعمة رحيم العزاوي، الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٨٦م.

٧٠) الجملة الفعلية: لعلي أبي المكارم، مؤسسة المختار للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٧١) الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم: لمحمد بن فتوح الأزدي (ت ٤٨٨هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار ابن حزم، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، ١٤٢٣هـ ، ٢٠٠٢م.

٧٢) الجنى الدانيّ في حروف المعاني: لبدر الدين الحسن بن قاسم المراديّ (ت ٧٤٩ هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٢م .

٧٣) الجهود النحوية لأبي موسى الجزولي(ت٦٠٧ هـ): للدكتور هاشم جعفر حسين، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠١٥م.

٧٤) حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك: لمحمد بن مصطفى الخضري (ت ١٢٨٧ هـ)، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٨م.

٧٥) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني(ت ٧٩١ هـ): لمحمد بن احمد بن عرفة الدسوقي(١٢٣٠ هـ)، تحقيق: خليل ابراهيم خليل، دار الكتب العلمية، (د.ط)، بيروت، لبنان ١٩٧١ م.

٧٦) حاشية الشُّمُنِّي على مغني اللبيب: للإمام أبي العباس أحمد بن محمد الشُّمُنِّي الحنفي (ت٨٧٢هـ)، دار البهجة، (د. ط)، مصر، (د. ت).

٧٧) حاشية الشهاب على تفسير البيضاويّ: شهاب الدين الخفاجيّ (ت ١٠٦٩ هـ)، دار صادر، (د. ط)، بيروت، (د.ت) .

٧٨) حاشية الشيخ ياسين علي شرح التصريح: لياسين بن زين الدين العليمي(ت ١٠٦١هـ)، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى،(د.ت).

٧٩) حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: لأبي العرفان محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٧م.

٨٠) حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك: لابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١ هـ)، دراسة و تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريِّع السريِّع، الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة، الطبعة الأولى، ١٤٤٠ هـ.

٨١) الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي ، بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح و أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية، دمشق ، بيروت، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م .

٨٢) الحذف والتقدير في النحو العربي: لعلي أبي المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٨٣) الحِلَل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: لابن السيد البطليوسي(ت ٥٢١ هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، (د. ط)، (د. ت).

٨٤) خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغداديّ (ت١٠٩٣ هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة، القاهرة، ١٩٩٧م .

٨٥) الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جنّي(ت:٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمّد عليّ النجار، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، مصر، ١٩٩٩م .

٨٦) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي: للدكتور عفيف دمشقية، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٠م.

٨٧) الخلاصة في النحو، المشهورة بـ(ألفية ابن مالك): لابن مالك(ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: د عبد المحسن بن محمد القاسم، الطبعة الرابعة، ١٤٤٢ هـ ، ٢٠٢١ م.

٨٨) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: لعبد الخالق عضيمه، دار الحديث، (د. ط)، القاهرة، ٢٠٠٤م .

٨٩) دراسات في النحو: لصلاح الدين الزعبلاوي، اتحاد كتاب العرب، (د. ط)،١٤٣١ هـ.

٩٠) دراسات نقدية في النحو العربي: لعبد الرحمن محمد أيوب، مؤسسة الصباح، الطبعة الأولى، الكويت،(د.ت).

٩١) درة الغواص في أوهام الخواص: لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٨م.

٩٢) الدرر اللوامع على همع الهوامع: لأحمد بن الأمين الشنقيطي(ت ١٣٣٣هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٩م .

٩٣) الدرس النحوي في بغداد: للدكتور مهدي المخزومي، وزارة الإعلام العراقية، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٧٤م.

٩٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: لشهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ (ت٧٥٦ هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمّد الخراط، دار القلم، الطبعة الأولى ، دمشق، ١٩٨٧م

٩٥) دلائل الإعجاز: لعبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١ هـ)، تحقيق: محمود محمّد شاكر أبو فهر، الطبعة الثالثة، مطبعة المدنيّ بالقاهرة، دار المدنيّ بجدة، ١٩٩٢م .

٩٦) ديوان ابن الدُمَيْنَة، صنعة أبي العباس ثعلب(ت ٢٩١ هـ) ومحمّد بن حبيب (ت ٢٤٥ هـ)، تحقيق: أحمد راتب النفّاخ، مطبعة المدنيّ، المؤسّسة السعوديّة بمصر، ١٣٧٩هـ .

٩٧) ديوان أبي الاسود الدؤلي، صنعه: أبي سعيد الحسن السكّري، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار الهلال، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٩٨ م.

٩٨) ديوان أبي الطيب المتنبي، بشرح، أبي البقاء العكبري، ضبطه وصحح قواعده: مصطفى السقَّا، و ابراهيم الأبياري، و عبد الحفيظ الشلبي، مطبعة مصطفى الباني، الطبعة الأولى، ١٩٣٦م.

٩٩) ديوان أبي النجم العجلي، جمعه وحقّقه وشرحه : الدكتور سجيع جميل الجبيليّ، دار صادر، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٨م.

١٠٠) ديوان الأخطل، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٩٤م.

١٠١) ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: فوزي عطيوي، الشركة اللبنانية للكتاب، الطبعة الأولى، بيروت، (د.ت).

١٠٢) ديوان امرئ القيس: بشرح أبي سعيد السكّريّ (ت٢٧٥ هـ)، تحقيق : الدكتور أنور عليان أبو سويلم، والدكتور محمّد عليّ الشوابكة، مركز زايد للتراث والتأريخ، الطبعة الأولى، دولة الإمارات العربيّة المتحدة، ٢٠٠٠م .

١٠٣) ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق: سيف الدين الكاتب، وأحمد عصام الكاتب، مكتبة الحياة، الطبعة الأولى، بيروت، (د. ت).

١٠٤) ديوان أوس بن حجر، تحقيق: عمر فاروق الطباخ، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى، بيروت، (د.ت).

١٠٥) ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق: مجيد طرار، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٤م.

١٠٦) ديوان تأبَّط شرًّاً، جمع وتحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار العرب الاسلامي، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٩٩م.

١٠٧) ديوان توبة بن الحِميَر، شرح وتحقيق: خليل ابراهيم العطية، دار صادر، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٨م.

١٠٨) ديوان جرير، تحقيق: غرير الشيخ، مؤسسة النور، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٩م.

١٠٩) ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: عبدأ مَهنّا، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٩٤م.

١١٠) ديوان الخنساء، تحقيق: د. أنوار سويلم، الطبعة الأولى، دار عمار، الأردن، ١٩٨٨م.

١١١) ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة، الطبعة الأولى، الكويت، (د.ت).

١١٢) ديوان ذي الأصبع العدواني، جمع وتحقيق: عبد الوهاب العدواني، ومحمد نائف الدليمي، مطبعة الجمهور، الطبعة الأولى، الموصل، العراق،(د. ت).

١١٣) ديوان ذي الرُّمة، حقّقه وقدّم له وعلق عليه : الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسّسة الإيمان، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٢م .

١١٤) ديوان عباس بن مرداس السلمي، تحقيق: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، (د. ط).

١١٥) ديوان عبدالله بن رواحة، دراسة وتحقيق: وليد قصَّاب، دار العلوم، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.

١١٦) ديوان عبد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر،(د. ط)، بيروت،(د. ت).

١١٧) ديوان العجاج، تحقيق: سعدي ضناوي، دار صادر، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٧م.

١١٨) ديوان عدي بن زيد العِباد، تحقيق: محمد جبار المعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد، ١٩٦٥م.

١١٩) ديوان علقمة الفحل، صنّفه: الأعلم الشنتمري، تحقيق: د. حنا ناصر، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٣م.

١٢٠) ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: فايز محمد، دار القلم، الطبعة الأولى، بيروت، (د . ت).

١٢١) ديوان عمرو بن أحمر الباهلي، تحقيق: حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، الطبعة الأولى، دمشق،(د. ت).

١٢٢) ديوان طَرَفة بن العبد، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٣م.

١٢٣) ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٠م.

١٢٤) ديوان كثير عزة، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة، (د. ط)، بيروت ١٩٧١م.

١٢٥) ديوان كعب بن زهير، تحقيق: د. حنَّا نصر الحِتِّي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت ، ١٩٩٤ م .

١٢٦) ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: حمدو طمّاس، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ ، ٢٠٠٤ م.

١٢٧) ديوان المخبل السعدي، حاتم صالح الضامن، مكتبة لسان العرب، الطبعة الأولى، (د.ت).

١٢٨) ديوان مسكين الدارمي، جمع وتحقيق: عبد الله الجبوري، و خليل إبراهيم العطية، مطبعة دار البصري، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٧٠م.

١٢٩) ديوان المهلهل بن ربيعة، تحقيق: محمد علي أسعد، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، بيروت،٢٠٠٠ م.

١٣٠) ديوان النابغة الجعدي، تحقيق: واضح الصمد، الطبعة الاولى، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨ م.

١٣١) ديوان النابغة الذبيانيّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة، (د.ت) .

١٣٢) ديوان النمر بن تولب العكلي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر للطباعة والنشر، (د. ط)، (د. ت).

١٣٣) ذم الخطأ في الشعر: لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، المطبعة العربية الحديثة، (د. ط)، القاهرة، ١٤٠٠-١٩٨٠م.

١٣٤) رحلة في المعجم التاريخي: لإبراهيم السامرائي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٩م.

١٣٥) الرّد على النّحاة: لابن مَضاء القرطبيّ (ت٥٩٢ هـ)، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية، مصر، ١٩٨٢م .

١٣٦) رسائل في اللغة: لابن السيد البطليوسي (ت٥٢١ هـ)،تحقيق: د. وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، الرياض، ١٤٢٨ هـ ، ٢٠٠٧ م.

١٣٧) رصف المباني في شرح حروف المعاني: لاحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢ هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية ،(د. ط)، دمشق، (د. ت).

١٣٨) روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني: لشهاب الدين للآلوسي (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق: محمود شكري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، بيروت، (د.ت).

١٣٩) زاد المسير في علم التفسير: لعبد الرحمن بن عليّ بن الجوزيّ (ت ٥٩٧ هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهديّ، دار الكتاب العربيّ، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٢٢هـ .

١٤٠) الزاهر في معاني كلمات الناس: لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، الطبعة الثالثة، دمشق، ٢٠٠٤م.

١٤١) السبعة في القراءات: لأحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية، مصر، ١٤٠٠هـ .

١٤٢) سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، الطبعة الثانية، دمشق، ١٩٩٣م .

١٤٣) سنن أبي داود: لأبي داود السجستاني (ت ٢٧٥ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، (د. ط)، صيدا، بيروت، ١٣٢٣ هـ.

١٤٤) شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: لشمس الدين محمد بن علي بن طولون(ت ٩٥٣ هـ)، تحقيق: عبد الحميد جاسم، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.

١٤٥) شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك: لبهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩ هـ)، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمّد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع،مصر، ٢٠٠٩م

١٤٦) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: لبدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

١٤٧) شرح أبيات سيبويه: لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر للطباعة والنشر، (د. ط)، القاهرة ،مصر، ١٣٩٤ هـ ، ١٩٧٤ م.

١٤٨) شرح الأبيات المشكلة الإعراب: لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، الطبعة الأولى، دمشق،١٩٨٧م .

١٤٩) شرح أبيات مغني اللبيب: لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح، و أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية، بيروت، ١٤١٤ هـ.

١٥٠) شرح الأُشْمُونيّ على ألفيّة ابن مالك: لعليّ بن محمّد بن عيسى الأُشْمُونيّ (ت ٩٠٠ هـ)، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٨م .

١٥١) شرح ألفية ابن مالك للعثمين: لمحمد بن صالح العثيمين، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٣٤ هـ، ٢٠١٣ م.

١٥٢) شرح ألفية ابن مالك المسمى بـ(تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة): لعمر بن مظفر بن الوردي (ت٧٤٩ هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٩ هـ ، ٢٠٠٨ م.

١٥٣) شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك: لشمس الدين محمد الفارضي (ت ٩٨١ هـ)، تحقيق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨ م.

١٥٤) شرح تسهيل الفوائد، لجمال الدين بن مالك (ت٦٧٢ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مصر، ١٩٩٠م .

١٥٥) شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري(ت ٩٠٥ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٠ م .

١٥٦) شرح جمل الزجّاجيّ: لأبي الحسن بن عصفور الأشبيليّ (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقيّة، (د. ط)، بغداد، ١٩٨٠م .

١٥٧) شرح جمل الزجاجي: لطاهر بن احمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، دراسة وتحقيق: رسالة دكتوراه للطالب حسين علي لفته، اشراف الاستاذ الدكتور طه محسن ،كلية الآداب جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.

١٥٨) شرح الدماميني على مغني اللبيب: لمحمد بن أبي بكر الدماميني (ت ٨٢٨ هـ)، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧ م.

١٥٩) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح الأعلم الشنتمري(ت ٤٧٦ هـ)، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٨م.

١٦٠) شرح ديوان الفرزدق: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ١٩٨٣.

١٦١) شرح الرضيّ على الكافية: لرضيّ الدين الاستراباذيّ (ت ٦٨٨ هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، كليّة اللغة العربيّة والدراسات الإسلاميّة، جامعة قار يونس، ١٩٧٨م.

١٦٢) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، (د. ط)، القاهرة، ٢٠٠٤م .

١٦٣) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: لمحمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ١٤٢٧ هـ، ٢٠٠٧ م.

١٦٤) شرح القصائد التسع المشهورات، لابي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، تحقيق أحمد خطاب، دار الحرية، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٧٣م.

١٦٥) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات،: لأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة الخامسة،(د.ت).

١٦٦) شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، الطبعة الحادية عشرة، القاهرة، ١٩٦٣م.

١٦٧) شرح الكافية الشافية: لجمال الدين بن مالك(ت٦٧٢ هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، (د.ت) .

١٦٨) شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافيّ (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور محمود فهمي حجازيّ، والدكتور محمّد هاشم عبد الدايم، والدكتور محمّد عوني عبد الرؤوف، دار الكتب والوثائق القوميّة، الطبعة الثانية، مصر، ٢٠٠٩م .

١٦٩) شرح كتاب سيبويه: لعلي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ)، دراسة وتحقيق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

١٧٠) شرح المفصل: لموفق الدين بن يعيش (ت٦٤٣ هـ)، تحقيق وضبط وإخراج: أحمد السيد سيد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغنيّ، المكتبة التوفيقيّة، (د. ط)، مصر، (د.ت) .

١٧١) شرح المقدمة الجزولية الكبير: لأبي علي الشلوبين(ت٦٥٤هـ)، دراسة وتحقيق: تركي بن سهو بن نزال، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، الرياض، ١٩٩٣م.

١٧٢) شرح المقدمة المحسبة: لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٧٧ م.

١٧٣) شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف: لعبد الرحمن المكودي (ت ٨٠٧ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥ م.

١٧٤) شرح ملحة الاعراب: للقاسم بن علي الحريري(ت ٥١٦ هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل، الطبعة الأولى، أربد، الأردن، ١٩٩١م.

١٧٥) شعر الحارث بن خالد المخزومي، جمع وتحقيق، يحيى الجبوري، مطبعة النعمان، الطبعة الأولى، النجف الأشرف، ١٩٧٢م.

١٧٦) شعر الراعي النميريّ، دراسة وتحقيق : الدكتور نوري حمودي القيسيّ، وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، (د. ط)، بغداد، ١٩٨٠م .

١٧٧) شعر سويد بن كراع العكلي، صنعه: حاتم صالح الضامن، مجلة المورد، المجلد الثامن، العدد الأول، ١٩٧٦م.

١٧٨) شعر الصلتان العبدي، جمع وتحقيق: الدكتور شريف علاونه، دائرة الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٧م.

١٧٩) شعر عُروة بن حِزَام بن مهاجر الضني، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي و د. أحمد مطلوب، مجلة كلية الأداب، جامعة بغداد، العدد الرابع، ١٩٦١م.

١٨٠) الشعر والشعراء: لابن قتيبة الدينوريّ (ت٢٧٦ هـ)، تحقيق: مفيد قميصة، ومحمد أمين الضناوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠٠٥م.

١٨١) الصاحبيّ في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها: لأحمد بن فارس(ت:٣٩٥ هـ)، حققه وعلق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٧م .

١٨٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٨٤م.

١٨٣) الصناعتين: لأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية، (د. ط) بيروت، ١٤١٩ هـ .

١٨٤) ضرائر الشِّعْر: لأبي الحسن بن عصفور الأشبيليّ (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٠ م.

١٨٥) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م.

١٨٦) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: ليحيى بن حمزة العلويّ (ت ٧٤٥هـ)، المكتبة العنصرية ، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٢٣ هـ .

١٨٧) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي بحث في المنهج: لعبدالله بن حمد الخثران، النادي الأدبي، الطبعة الأولى، الرياض، ١٤٠٨ هـ .

١٨٨) علل النحو: لمحمّد بن عبد الله بن الوراق (ت٣٨١ هـ)، تحقيق: الدكتور محمود جاسم محمّد الدرويش، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، الرياض، السعوديّة، ١٩٩٩م .

١٨٩) علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية: للدكتور فريد عوض، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، القاهرة،، ١٤٢٦هـ ، ٢٠٠٥م.

١٩٠) العمدة في محاسن الشعر وآدابه: لابن رشيق القيرواني الأزدي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة الخامسة، ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١ م.

١٩١) العين: للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، دار الهلال، (د.ط)، ١٩٦٨ م .

١٩٢) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، المشهور بتفسير النيسابوري: للحسن بن محمد النيسابوري (ت ٨٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلميه، الطبعة: الأولى، بيروت، ١٤١٦ هـ.

١٩٣) الغرة في شرح اللمع: لسعيد بن المبارك بن الدهان (ت ٥٦٩ هـ)، تحقيق: فريد عبد العزيز الزامل السليم، دار التدمرية، الطبعة الأولى، الرياض، ١٤٣١ هـ.

١٩٤) غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب: لمحمد بن عُزير السجستاني (ت ٣٣٠هـ)، تحقيق : محمد أديب عبد الواحد جمران، دار قتيبة، الطبعة : الأولى، سوريا، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.

١٩٥) الفائق في غريب الحديث: لجار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، (د. ط)، بيروت، ١٩٩٣م.

١٩٦) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي، لأبي الفتح الحنبلي (ت٧٠٩ هـ)، تحقيق: ممدوح محمد خسارة، الطبعة الأولى، الكويت، ٢٠٠٢ م.

١٩٧) فتح الباري بشرح صحيح البخاري: لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ)، صححه وبوَّب أحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، (د. ط)، بيروت، ١٣٧٩ هـ .

١٩٨) فتح القدير: لمحمّد بن عليّ الشوكانيّ (ت ١٢٥٠ هـ)، دار ابن كثير، دمشق، دار الكلم الطيّب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ .

١٩٩) فتح القريب المجيب على الترغيب والترهيب للإمام المنذري (ت ٦٥٦ هـ): لعلي بن سليمان البدر الفيومي القاهري (ت٨٧٠ هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد إسحاق محمد آل إبراهيم، دار السلام للنشر، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨ م.

٢٠٠) الفصول المفيدة في الواو المزيدة: لصلاح الدين العلائيّ (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: الدكتور حسن موسى الشاعر، دار البشير، الطبعة الأولى، الأردن، ١٩٩٠م .

٢٠١) الفعل، زمانه وأبنيته: للدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت لبنان، ١٩٨٣م.

٢٠٢) في النحو العربيّ قواعد وتطبيق: للدكتور مهديّ المخزوميّ، دار الرائد العربيّ، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨٦م .

٢٠٣) في النحو العربيّ نقد وتوجيه: لمهديّ المخزوميّ، دار الشؤون الثقافيّة، الطبعة الثانية، بغداد، ٢٠٠٥م .

٢٠٤) في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق: لخليل أحمد عمايرة ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، السعودية، جدة ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م .

٢٠٥) الفوائد الضيائية. شرح كافية ابن الحاجب: لنور عبد الرحمن الجامي(ت ٨٩٨ هـ)، : تحقيق د. أسامة طه الرفاعي، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الدينية، بغداد، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٣م.

٢٠٦) قضايا نحويّة: للدكتور مهديّ المخزوميّ، إصدارات المجمع الثقافيّ، الطبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات العربيّة المتحدة، ٢٠٠٢م .

٢٠٧) القطع والائتناف: لأبي جعفر النَّحَّاس (ت ٣٣٨ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢ م.

٢٠٨) الكافية في علم النحو: لابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١٠ م .

٢٠٩) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: لأبي القاسم الهُذَلي (ت ٤٦٥هـ)، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م

٢١٠) الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه (ت١٨٠هـ) تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٨٨ م .

٢١١) كشاف اصطلاحات الفنون: لمحمّد بن عليّ التهانويّ (ت ١١٥٨ هـ)، تحقيق: الدكتور عليّ دحروج، تقديم: الدكتور عليّ العجم، و الدكتور عبد الله الخالديّ، والدكتور جورج زيناتي، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٦م .

٢١٢) الكشاف عن حقائق التأويل وغوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لجار الله الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، الرياض، ١٩٨٨م.

٢١٣) الكناش في فني النحو والصرف: لأبي الفداء (ت ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، (د. ط)، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠ م.

٢١٤) الكنز في القراءات العشر: لأبي محمد تاج الدين الواسطيّ (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤٢٥ هـ ، ٢٠٠٤ م.

٢١٥) اللامات: لعليّ بن محمّد الهرويّ (ت ٤١٥ هـ)، تحقيق وتعليق : يحيى علوان البلداويّ، مكتبة الفلاح، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٨٠م .

٢١٦) اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي: لأبي العلاء المعري (ت ٤٤٩ هـ)، تحقيق: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م.

٢١٧) اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء العكبريّ (ت ٦١٦ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الإله نبهان، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٩٥م .

٢١٨) اللباب في علوم الكتاب: لسراج الدين بن عادل الدمشقيّ (ت٧٧٥ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمّد معوض، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٨م .

٢١٩) لسان العرب: لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور(ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨م.

٢٢٠) اللغة العربيّة معناها ومبناها: للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الرابعة، مصر، ٢٠٠٤م.

٢٢١) اللمحة في شرح الملحة: لمحمد بن حسن المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٢٢٢) لمسات بيانية: لفاضل صالح السامرائي، دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م.

٢٢٣) اللمع في العربيّة: لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢ هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافيّة، (د. ط)، الكويت، (د. ت) .

٢٢٤) مجالس ثعلب: لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة الثانية، مصر، ١٩٥٠م.

٢٢٥) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحليم النجّار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وعليّ النجديّ ناصف، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة،(د. ط)، القاهرة، ١٩٩٤م .

٢٢٦) المدارس النحويّة: لشوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة السابعة، القاهرة، (د.ت) .

٢٢٧) المدخل إلى علوم اللغة العربية: لمحمود فهمي حجازي، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٧٨ م.

٢٢٨) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: للدكتور مهديّ المخزوميّ،مطبعة البابي الحلبيّ، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٥٥م .

٢٢٩) المرتجل في شرح الجمل: لابن الخشاب (ت٥٦٧ هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، الطبعة الأولى، دمشق، ١٣٩٢ هـ ، ١٩٧٢ م.

٢٣٠) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: لجلال الدين السيوطيّ (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: فؤاد عليّ منصور، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٨م .

٢٣١) المسائل البصريات: لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. محمد الشاطر، أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

٢٣٢) المسائل الحلبيات: لأبي علي الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٢٣٣) المسائل السفرية في النحو: لابن هشام الأنصاري(ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م.

٢٣٤) المسائل العسكريات في النحو العربي: لأبي علي الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠٠٢ م.

٢٣٥) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: لأبي عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧ هـ)، دراسة وتحقيق: صلاح الدين السنكاويّ، مطبعة العانيّ، (د. ط)، بغداد، ١٩٨٣م .

٢٣٦) المساعد على تسهيل الفوائد: لبهاء الدين عبد الله بن عقيل(ت ٧٦٩ هـ)، تحقيق: الدكتور محمّد كامل بركات، مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ، الطبعة الأولى، مكّة المكرمة، ١٩٨٢م .

٢٣٧) مسند أبي داود: لأبي داود الطيالسي (ت ٢٠٤ هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، مصر، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.

٢٣٨) مشكل إعراب القرآن: لمكيّ بن أبي طالب القيسيّ (ت٤٣٧ هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت، ١٤٠٥هـ .

٢٣٩) المُشْكل في العربية: للدكتور أمين عبيد جيجان، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ٢٠١٧ م.

٢٤٠) المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح: لأبي الحجاج يوسف بن يسعون، تحقيق ودراسة: محمد بن حمود الدعجاني، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، السعودية، ٢٠٠٨ م.

٢٤١) مصطفى جواد و جهوده اللغوية: لمحمد عبد المطلب البكاء، دار دجلة للنشر، الطبعة الأولى، (د. ت).

٢٤٢) معالم التنزيل في تفسير القرآن، المشهور بـ(تفسير البغوي: للحسين بن مسعود البغويّ (ت ٥١٠ هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهديّ، دار إحياء التراث العربيّ، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٢٠هـ .

٢٤٣) معاني القرآن: لأبي الحسن الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٠م .

٢٤٤) معاني القرآن: لأبي حمزة الكسائي(ت ١٨٩ هـ)، أعدَّ بناءه وقدَّمّ له: الدكتور عيسى شحاتة، دار قباء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٢٤٥) معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت٢٠٧ هـ)، تحقيق: الجزء الأول : أحمد يوسف نجاتي و محمّد عليّ النجار، الجزء الثاني : محمّد عليّ النجار، الجزء الثالث : الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة : عليّ النجديّ ناصف، دار السرور، (د.م)، (د.ت) .

٢٤٦) معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١ هـ)، شرح وتحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، خرّج أحاديثه: عليّ جمال الدين محمّد، دار الحديث، (د. ط)، القاهرة، ٢٠٠٤م .

٢٤٧) معاني القراءات: لأبي منصور الأزهريّ (ت٣٧٠ هـ)، مركز البحوث في كليّة الآداب، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، المملكة العربيّة السعوديّة، ١٩٩١م .

٢٤٨) معاني النحو: لفاضل صالح السامرائيّ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، ٢٠٠٣م .

٢٤٩) معترك الأقران في إعجاز القرآن: لجلال الدين السيوطيّ (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٨م .

٢٥٠) معجم البلاغة العربية: لدكتور بدوي طبَّانة، دار المنارة جدّة ، دار الرافعي الرياض، الطبعة الثالثة، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٨م .

٢٥١) معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: للدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤٢٩ هـ ، ٢٠٠٨ م .

٢٥٢) معجم اللغة العربية المعاصرة: لأحمد مختار عمر، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

٢٥٣) معجم لغة الفقهاء: لمحمد رواس قلعجي، و حامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م .

٢٥٤) معجم متن اللغة: لأحمد رضا العاملي، دار مكتبة الحياة ، (د. ط)، بيروت، ١٩٥٨ – ١٩٦٠م

٢٥٥) المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربيّة: لأميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٦م .

٢٥٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ومحمّد عليّ حمد الله، دار الفكر، الطبعة السادسة، دمشق، ١٩٨٥م .

٢٥٧) المفردات في غريب القرآن: لأبي القاسم الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهاني(ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، (د.ط)، بيروت، (د ت) .

٢٥٨) المفصل في صنعة الإعراب: للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٩م.

٢٥٩) المفضليات: للمفضل الضبي (ت ١٦٨هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، و عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة السادسة، القاهرة،(د. ت).

٢٦٠) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: لأحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت٦٥٦ هـ)، حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب، وأحمد محمد السيد، و يوسف علي بديوي، و محمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير، و دار الكلم الطيب، دمشق ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ م.

٢٦١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبيّ (ت٧٩٠ هـ)، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، مكّة المكرمة، ٢٠٠٧م .

٢٦٢) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: لبدر الدين أحمد بن موسى العيني(ت ٨٥٥ هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر، و د. أحمد محمد توفيق السوداني، و د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة ، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٠ م.

٢٦٣) المقتصد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١ هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، الطبعة الأولى، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م .

٢٦٤) المقتضب: لأبي العباس المبرّد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: عبد الخالق عضيمه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، (د. ط)، القاهرة، ١٩٩٤م .

٢٦٥) المقدمة الجزولية في النحو: لأبي موسى الجزولي(ت ٦٠٧هـ)، تحقيق: شعبان عبد الوهاب، راجعه: حامد أحمد نبيل، وفتحي محمد أحمد، (د. ط)، (د. ت).

٢٦٦) المقرَّب: لأبي الحسن بن عصفور الأشبيليّ (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.

٢٦٧) من أساليب القران: لإبراهيم السامرائي، دار الفرقان – عمان، ومؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨٧ م .

٢٦٨) من اسرار اللغة: لإبراهيم انيس، مكتبة لأنجلو المعرفية، الطبعة الثالثة، القاهرة١٩٦٦ م.

٢٦٩) المنتخب الأكمل على كتاب الجمل: لمحمد بن أحمد الأنصاري، المعروف بالخفاف الإشبيلي (ت ٦٥٧ هـ)، دراسة وتحقيق: أحمد بويا ولد الشيخ، ابراهيم ابراهيم بركات، جامعة ام القرى، كلية اللغة العربية، ١٩٩١ م.

٢٧٠) مواضع اللبس عند النحاة و الصرفيين: للدكتور زين كامل الخويسكي، دار المعرفة، (د. ط)، القاهرة، ١٩٨٩م.

٢٧١) الموجز في قواعد اللغة العربية: لسعيد بن محمد الأفغاني(ت ١٤١٧هـ)، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

٢٧٢) الموطأ: لمالك بن أنس، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، (د. ط)، بيروت ، لبنان، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٥ م.

٢٧٣) نتائج الفكر في النحو: لأبي القاسم السهيليّ (ت ٥٨١ هـ)، حقّقه وعلق عليه: عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمّد معوض، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٢م.

٢٧٤) نحو التيسير دراسةٌ ونقدٌ منهجيّ: للدكتور أحمد عبد الستار الجواريّ، مطبوعات المجمع العلميّ العراقيّ، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٨٤م .

٢٧٥) النحو العربيّ نقد وبناء: للدكتور إبراهيم السامرائيّ، مطابع دار الصادق، (د.ط)، بيروت، (د.ت) .

٢٧٦) نحو الفعل، لأحمد عبد الستار الجواري، المجمع العلمي العراقي، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٧٤م.

٢٧٧) نحو القرآن: لأحمد عبد الستار الجواريّ، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، ١٩٧٤م .

٢٧٨) النحو المصفى، لمحمد عيد، مكتبة الشباب، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٧١ م .

٢٧٩) النحو الميسر: لمحمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، دمشق، ٢٠١٣م.

٢٨٠) النحو الوافي: لعباس حسن (ت١٣٩٨ هـ)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣م .

٢٨١) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم: لمحمد صلاح الدين مصطفى بكر، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الكويت،(د. ت).

٢٨٢) النظام القرآني مقدمة في المنهج اللفظي: لعالم سبيط النيلي، أعداد فرقان محمد علي الوائلي، مكتبة بولتو، الطبعة الثالثة، بغداد، ٢٠٠٣م.

٢٨٣) نظرية النحو القرآني: لأحمد مكي الأنصاري، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.

٢٨٤) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: لإبراهيم بن عمر بن حسن البقاعيّ (ت٨٨٥ هـ)، دار الكتاب الإسلاميّ، القاهرة، (د.ت) .

٢٨٥) النهاية في غريب الحديث والأثر: لا بن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

٢٨٦) النوادر في اللغة: لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨١م .

٢٨٧) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين السيوطيّ (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيّة، (د. ط)، مصر، (د.ت) .

الرسائل والأطاريح

١) الإجحافُ في الدرسِ اللّغويّ: أطروحة دكتوراه، للباحثة نجلاء حميد مجيد، اشراف: الدكتور رحيم جبر الحسناوي، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانيّة، ٢٠١٥م.
٢) تضعيف الوجه النحوي في إعراب القرآن الكريم: لحسن عبيد محيسن المعموري، اطروحة دكتوراه اشراف: الدكتور علي ناصر غالب، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانيّة، ٢٠١٢م.
٣) التّعسّف في الرّأي النّحويّ عند علماء العربيّة أطروحة دكتوراه للباحث غانم هاني كزار الناصريّ، إشراف الأستاذ الدّكتور صباح عطيوي عبّود، كليّة التّربية للعلوم الإنسانيّة، جامعة بابل ٢٠١٥م .
٤) دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير: لعلي عبد الفتاح محيي الشمري، اطروحة دكتوراه، اشراف: الدكتور خليل بنيَّان الحسُّون، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، ٢٠٠٦ م.
٥) الشاهد الشعري المجهول القائل وأثره في الدرس النحوي، أطروحة دكتوراه، للباحث محمد مناضل عباس، اشراف: أ. د. صباح عّطيوي عّبود، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانيّة، ٢٠١٨م.

البحوث المنشورة

١) ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو: لقاسم محمد صالح، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد الثالث، العدد الثاني، ٢٠٠٧م.
٢) مصطلحا الخلاف والصرف دراسة تحليلية: حامد عبد المحسن كاظم، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، ٢٠٠٩م.
٣) ملامح اضطراب في أوضح المسالك، للأستاذ عبد العزيز بن احمد البجادي، مجلة العلوم العربية والانسانية، المجلد الثالث، العدد الثاني، رجب، ١٤٣١ هـ.
٤) المنزلة بين المنزلتين في التراث اللغوي العربي: للباحثين حامد عبد المحسن كاظم الجنابي و علي جميل أحمد العبيدي، ، بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد الرابع عشر، العدد ١-٢ ، ٢٠١١ .

٥) الموفَّقي في النحو: لأحمد بن كيسان (ت ٢٩٩ هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، وهاشم طه شلاش، مجلة المورد، المجلد الرابع، العدد الثاني، بغداد، ١٩٧٥م.

٦) النداء بين النحويين والبلاغيين: بحث منشور في مجلة حوليات التراث، للباحث مبارك تركي، العدد السابع، المركز الجامعي ، الجزائر، ٢٠٠٧.

complexity in it; To come out with a summary showing my point of view on the complex grammatical aspect, which may be in agreement with the affective aspect, or contrary to it.

This study was accompanied by some difficulties and obstacles that I overcame with the grace of God and his help, and thanks to my supervisor professor Dr. **Ameen Obaid Chichan** for his unlimited support.

In conclusion, I offer this effort purely for the sake of God Almighty. If it was sufficient, then praise be to God for what I sought and was keen to present. To be a tributary to the Arabic library, and if it is not, then I ask God to forgive my sin and reward me for my attempt.

abnormal, ugly, corrupt, etc., and the grammatical aspect is rarely acceptable despite its complexity.

2- The study revealed the existence of manifestations to describe the affective grammatical aspect, which the grammarian can follow in his judgment, namely: deletion, implement, appreciation, and interpretation.

3- One should look at the essence of the poetic verse, not its conformity to the grammatical rule. The poetic evidence is a linguistic reality that should be taken as it is without deletion, interpretation or appreciation. With an explanation of what the meaning of the poetic evidence obtained from each face denotes, and if the statement of meaning had been the grammarians' religion in analyzing the poetic text, they would have provided a great service to the scholars, and perhaps they would have retracted the mention of some faces; Because of the affective meanings indicated by it, as many of the faces that were described as affectation are far from the poet's intent and intent.

On this basis, the grammarians establishing the grammatical rules for the Arabic language is considered a feat, and it cannot be overlooked or ignored. In the chapters and topics of the study, I present the grammatical issue to be studied, and indicate the opinions of the grammarians on it, then I mention the poetic evidence that the grammarians inferred on that issue, and the statement of the home of the evidence in it, and then I show the possible grammatical aspects of the home of the evidence, which were mentioned by the grammarians of their different sects, and the accusative face among those grammatical faces, and I discuss the issue in a full discussion, in which I show the motive for the inclusion of the accusative face , and the reason for the

problematic side that is difficult to be accepted and convinced, so these interpretations and faces are judged by affectation, and this is what prompted me to choose this one The study called (The complex grammatical aspect in poetic evidence), in which I sought to explain the affectation that occurs in some grammatical aspects that require mental effort to interpret them; Because of the omissions and estimations created by the grammatical formation. Affectation appears in the field of grammatical studies, when a grammarian criticizes a grammatical aspect of another grammarian who precedes him in time or belongs to an era that preceded his era, and finds in that aspect an unnecessary omission, or Submission and delay or appreciation, or a difference in wording or meaning, and the like, so the grammarian issues a ruling and describes it as affectation.

The study is based on an introduction, three chapters, a conclusion, and References. I mentioned in the introduction (the complex grammatical aspect: its concept, reasons, forms, and features, and its connection to the poetic evidence). I devoted: the first chapter for (the complex grammatical aspect in the nominative case), in the second chapter (the complex grammatical aspect of the accusatives), and in the third chapter (the complex grammatical aspect in other issues). In the conclusion, I mentioned the most important results I obtained, including:

1- The complex grammatical aspect is a description of evaluative provisions that are used to compare and distinguish between other grammatical aspects, such as weak,

Abstract

In The Name Of Allah The Most Merciful The Most Gracious.

Praise be to God, Lord of the worlds, and prayers and peace be upon the latest of the Prophets, Abu Al-Qasim Muhammad, and upon his family, the pure good ones.

As for after:

The poetic evidence has a great importance in the science of the Arabic language, as it represents an important source of the grammarians in building the grammatical forms. Especially if these evidences come from the mouths of poets whose poetry is invoked; because poetry is the collection of the Arabs, and in it is used to interpret grammatical issues and understand their vocabulary. Therefore, grammarians of different schools took it as a major source of arguments on which they built their grammar and extracted from it their origins, so they did not leave a ruling, an opinion, a rule, or a matter except that they chose for it the most eloquent evidence narrated from the pure Arabs; In order to infer the validity of that rule or issue and guarantee its survival and constancy, their works came full of all kinds of poetic evidence, and among these evidence what came in agreement with the grammatical rule or what the grammatical rule was consistent with, so it hardly deviates from it, and some of them deviated from the rule that the grammarians invoked , but it represents a wide aspect of the Arabic linguistic performance, which made the grammarian resort to derivate the poetic text to comply with the established grammatical rules. Because the grammarian does not hesitate to interpret the poetic text and subject it to the rule, in contrast to the Qur'anic text, and therefore grammatical aspects are generated that are very far away, making them in a

Republic of Iraq
Babylon University
College of Education for Humanities
Arabic Language Department

The Complex Grammatical Aspect

in Poetic Evidence

A Thesis submitted By:

Mohannad Naser Hussein Al-Khazali

To The Council of College of Education for Humanities , Babylon University , As a Partial Requirements for Fulfillment in the Philosophy Doctorate Degree in Arabic Language/linguistics .

Supervised by:

Ameen Obeid Chichan Al-Dulaimi

2023 A.D **1444 A.H**